



(٨)

الكتاب الفوبي

على مساحة الارض

كتاب تحرير المفاسد

تحقيق سيدنا عبد الله بن عبد الرحمن

طبع ونشر

الخواص العامر لدورات المعرف العالمية والثقافية والفنية ودورات خادم
الحاجة، دار الكتب العلمية، سر

وقف ذاته تعاوني

الطبعة الأولى - عام ١٤٢٥

حقوق الطبع محفوظة للدار الناشر



(٨)

الرَّدُّ الْقَوِيُّ عَلَى مُجَرِّمِ الْأَثْمَرِ

تأليف الفقير إلى الله تعالى

جعفر بن عبد الله بن جعفر التقي الجرجري

الجزء الأول

طبع ونشر

الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
الرياض - المملكة العربية السعودية
وقف لله تعالى

الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ هـ
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونتوب إليه ، ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . الذي أنزل على عبده الكتاب والحكمة ، وأشهد أن محمداً عبد ورسوله الذي قال الله فيه (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) أرسله الله رحمة للعالمين ، وحجة على المغافلين . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد فقد رأيت كتاباً لبعض أهل الزيف والفساد واللحاد من العصريين ، تهجم فيه على بعض الصحابة والتابعين وعلى مائة وعشرين حديثاً في صحيح البخاري الذي هو أصح الكتب بعد القرآن وزعم أنها أحاديث إسرائيلية وأنه يكتسحها بالأضواء القرآنية ويطهر البخاري منها . وتهجم أيضاً على غير ذلك من الأحاديث الصحيحة وقابها بالرد والإنكار .

وقد سمي المؤلف نفسه بالسيد صالح أبي بكر ، وليس بسيد ولا صالح ولا كرامة له ولا نعمة عين . لما رواه أبو داود والنسياني والبخاري في الأدب المفرد عن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تقولوا للمنافق سيد فإنه إن يك سيداً فقد أسفختم ربكم عز وجل» ورواه الحاكم في مستدركه والبيهقي بنحوه وصححه الحاكم .

وفي تهجمه على بعض الصحابة والتابعين وعلى الأحاديث الصحيحة أوضح دليل على زيفه وفساد عقيدته وأنه ليس بصالح في الحقيقة .

وقد سمي الملحد كتابه «الأضواء القرآنية» ، في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها» وهو مطبوع في شركة مطبع حرم الصناعية في سنة ١٩٧٤ ميلادية ، وقد جعله جزعين ، تصدى في الجزء الأول للطعن في بعض الصحابة والتابعين والطعن في بعض الأحاديث الصحيحة أو الحسنة بالشبه الباطلة ، وتصدى في الجزء الثاني للطعن في مائة وعشرين حديثاً في صحيح البخاري . وكثيراً ما كان يعتمد على ظلمات الملحد أبي رية وشبهاته في كتابه الذي سماه «أضواء على السنة الحمدية» «أو دفاع عن الحديث» وهو في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض ودفع للأحاديث الصحيحة واطراحها ، كما أن كلام الملحد الثاني في كتابه المسمى «بالأضواء القرآنية» كله شبهات وحمل لكتاب الله على غير محامله فهو في الحقيقة



ظلمات بعضها فوق بعض كما سأبینه إن شاء الله تعالى.

ومن تأمل كتابه لم يشك أنه محارب للإسلام وال المسلمين وأنه إنما أراد بكتابه الطعن في الإسلام وأهل الإسلام. وإن أظهر ذلك في قالب الإصلاح فهو بلاشك من يسعى في الأرض فساداً وإن كان يزعم لنفسه أنه مصلح . وقد قال الله تعالى مخبراً عن سلف هذا المحدث (إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون. إلا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) وهذه الآية الكريمة مطابقة لحال المحدث غاية المطابقة، طهر الله الأرض منه ومن أمثاله من المفسدين في الأرض إنه سميع عجيب. وقد رأيت من الواجب الرد على أباطيل هذا الزائع المفترى على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم وتطهير الأحاديث الصحيحة في صحيح البخاري وغيره من كتب السنة من تلطيخ هذا الظالم المعتمدي.

والله المسئول أن يرني وإخواني المسلمين الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه ولا يجعله ملتبساً علينا فضل ، والله المستعان وعليه التكلال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فصل

وكل حديث صح إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالإيمان به واجب على كل مسلم وذلك من تحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويعؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن كذب بشيء مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو من يشك في إسلامه فإنه لم يتحقق الشهادة بأن محمداً رسول الله، ومن تحقيقها تصديقه صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به.

وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إذا حدث الثقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت ولا يترك لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديث أبداً إلا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر يخالفه انتهى.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى كل ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناد جيد أقررنا به وإذا لم نقر بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ودعناه وردناه ردنا على الله أمره قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتها).

وروى القاضي أبو الحسين في طبقات الخنابلة من طريق أبي بكر الأدمي المcri حدثنا الفضل بن زياد القطان قال سمعت أبا عبد الله — يعني أبا عبد الله — يقول من رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفاهلكة.

وذكر محمد بن نصر المرزوقي ونقله عنه ابن حزم في كتابه الإحكام أن إسحاق بن راهويه قال من بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقبية فهو كافر.

وذكر القاضي أبو الحسين أيضاً في ترجمة الحسن بن علي بن خلف أبي محمد البرهاري — وهو من أعيان العلماء في آخر القرن الثالث وأول القرن الرابع من الهجرة — أنه قال في كتابه «شرح السنة»، إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها أو ينكح شيئاً من أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتهمه على الإسلام فإنه رجل رديء المذهب والقول وإنما يطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه لأننا إنما عرفنا الله وعرفنا رسوله صلى الله عليه وسلم وعرفنا القرآن وعرفنا الخير والشر والدنيا والآخرة بالآثار ، وإن القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن.

وقوله إن القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن معناه أن السنة تفسر القرآن وتبيّن معانيه وما أراد الله به فلهذا كان القرآن محتاجاً إلى السنة قال الله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل إليهم).

وقال البرهاري أيضاً ولا يخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله عز وجل أو يرد شيئاً من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يصلى لغير الله أو يذبح لغير الله فقد وجب عليك أن تخربه من الإسلام.

وقال البرهاري أيضاً من رد آية من كتاب الله فقد رد الكتاب كله ومن رد حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد رد الأثر كله وهو كافر بالله العظيم.

وقال البرهاري أيضاً واعلم أنه ليس بين العبد وبين أن يكون كافراً إلا أن



يجحد شيئاً مما أنزل الله أو يزيد في كلام الله أو ينقص أو ينكر شيئاً مما قال الله عزوجل أو شيئاً مما تكلم به رسول الله صلي الله عليه وسلم.

وقال البرهاري أيضاً وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار أو يرد الآثار أو يريده غير الآثار فاتهمه على الإسلام ولاشك أنه صاحب هوى مبتدع.

وقال البرهاري أيضاً وإذا سمعت الرجل تأثيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن فلا تشک أنه رجل قد احتوى على الزندقة فقم من عنده ودنه.

وقال البرهاري أيضاً ومن جحد أو شك في حرف من القرآن أو في شيء جاء عن رسول الله صلي الله عليه وسلم لقى الله مكذباً. انتهى ملخصاً مما ذكره صاحب طبقات الخنابلة.

وذكر القاضي أبو الحسين أيضاً في ترجمة إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حдан بن شافعأ أنه قال من خالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل موصولة بلاقطع في سندتها ولا جرح في ناقلها وتجرأ على ردتها فقد تهجم على رد الإسلام لأن الإسلام وأحكامه منقوله إلينا بمثل ما ذكرت انتهى.

وقال الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين» جملة ما عليه أهل الحديث والسنّة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله ومارواه الثقات عن رسول الله صلي الله عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئاً انتهى.

وهذا حكاية إجماع من أهل الحديث والسنّة على الإقرار بما جاء من عند الله ومارواه الثقات عن رسول الله صلي الله عليه وسلم وأنهم لا يردون من ذلك شيئاً ، والعبرة بأهل الحديث والسنّة ولاء عبرة من خالفهم من أهل الأهواء والبدع والضلال والجهالة.

وقال الموفق أبو محمد المقدسي في كتابه «لمحة الاعتقاد» وبجوب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله صلي الله عليه وسلم وصح به النقل عنه فيما شهدناه أو غاب عنا نعلم أنه حق وصدق سواء في ذلك ما عقلناه وجهناه ولم نطلع على حقيقة معناه مثل حديث الإسراء والمعراج ، ومن ذلك اشرط الساعة مثل خروج الدجال وزنول عيسى بن مريم عليه السلام فيقتله وخروج ياجوج ومأجوج وخروج الدابة وطلع الشمس من

مغراها وأشباه ذلك مما صح به النقل انتهى.

وقال أبن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «اعلام الموقعين» والذي ندين به ولايسعنا غيره أن الحديث إذا صنع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بمحدثه وترك كل مخالفه ولانتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان لا راويه ولا غيره انتهى المقصود من كلامه.

فصل

وتكذيب الأحاديث الصحيحة ليس بالأمر الهين ولا سيما مثبت في الصحيحين أو في أحدهما ، وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد «باب فيمن كذب بما صنع من الحديث» ثم ذكر حديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من بلغهعني حديث فكذب به فقد كذب ثلاثة، الله ورسوله والذي حدث به» رواه الطبراني في الأوسط قال الهيثمي وفيه محفوظ بن ميسور ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا انتهى.

وهذا الحديث وإن لم يبلغ درجة الصحيح فعنده صحيح لأن من كذب حديثا صحيحا فلا شك أنه قد كذب الله تعالى في قوله مخبرا عن نبيه صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم حيث رد مثبت عنه برواية الثقات الأثبات . وقد كذب الرواة الثقات الذين حفظوا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وبلغوها إلى الأمة ، ومن كذب أهل الصدق والعدالة فهو الكاذب في الحقيقة.

فصل

وقد ورد التشديد في معارضة السنة بالقرآن وذلك فيما رواه الإمام أحمد عن أبي رافع رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا أعرف ما يبلغ أحدكم من حديثي شيء وهو متكم على أريكته فيقول ما أجد هذا في كتاب الله تعالى» في إسناده ابن هبعة وهو حسن الحديث وفيه كلام وبقية رجاله ثقات. وقد رواه أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة بنحوه.

ورواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط الشيفيين ولفظه عن النبي صلى الله



عليه وسلم قال «لا ألفين أحدكم متكتأ على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لاندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» ورواه الترمذى وابن ماجه والحاكم فى مستدركه وأبوبكر الأجرى فى كتاب الشريعة بنحوه وقال الترمذى هذا حديث حسن وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه.

ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا أعرفن الرجل يأتيه الأمر من أمري إما أمرت به وإما نهيت عنه فيقول ماندرى ما هذا عندنا كتاب الله ليس هذا فيه».

وفي رواية للحاكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والناس حوله «لا أعرفن أحدكم يأتيه أمر من أمري قد أمرت به أو نهيت عنه وهو متكتء على أريكته فيقول ما وجدنا في كتاب الله عملنا به وإلا فلا».

وعن المقدام بن معد يكرب الكندي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل ينشي شبعانا على أريكته يقول عليكم بالقرآن فا وجدتم فيه من حلال فاحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وأبوبكر الأجرى في كتاب الشريعة وقال الترمذى هذا حديث حسن غريب وصححه الحاكم وأقره الذهبي.

ولفظه عند ابن ماجه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يوشك الرجل متكتئا على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله عزوجل فا وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ألا وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرم الله» ورواه الترمذى والدارمى بهذا اللفظ ، وفي رواية ابن حبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إني أوتيت الكتاب وما يعدله» وذكر بقية الحديث بنحو ماتقدم.

وقد بوب الترمذى على هذا الحديث وحديث أبي رافع بقوله ««باب مانجى عنه أن يقال عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» و بوب عليه ابن ماجه بقوله «باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه»

وترجم عليه ابن حبان بقوله «ذكر الخبر المصحح بأن سن المصطفي صلى الله عليه وسلم كلها عن الله لامن تلقاء نفسه». وبوب عليه الآجري بقوله «باب التحذير من طوائف تعارض سن النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب الله عز وجل وشدة الإنكار على هذه الطبقة».

قوله صلى الله عليه وسلم «ألا يوشك رجل ينتهي شبعانا على أريكته يقول عليكم بالقرآن» قال الخطابي ونقله عنه ابن الأثير في جامع الاصول أنه صلى الله عليه وسلم يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التي سنها هو مما ليس في القرآن. وإنما أراد بالأريكة صفة أصحاب الترف والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه انتهى.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا أعرف أحداً منكم أتاه عني حديث وهو متকئ على أريكته فيقول أتل به قرآنًا» رواه أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة . وقد رواه ابن ماجه بإسناد رجاله كلهم ثقات ولفظه قال «لأعرفن مايحدث أحدكم عني الحديث وهو متکئ على أريكته فيقول إقرأ قرآننا . ماقيل من قول حسن فأنما قلتة».

وعن الحسن قال بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا صلى الله عليه وسلم إذ قال له رجل يأبأني بجيد حدثنا بالقرآن فقال له عمران أنت وأصحابك تقرعون القرآن أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال ولكن قد شهدت وغبت أنت ثم قال فرض علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة كذا وكذا فقال الرجل أحييتك أحياك الله قال الحسن فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين . رواه الحاكم في مستدركه وصححه وأقره الذهبي .

وقد رواه مستدد كما في «المطالب العالية» ولفظه قال بينما عمران بن حصين وعنه أصحاب له يحدثهم فقال رجل لا تحدثنا إلا بالقرآن — أو لا تزيد إلا القرآن — فقال أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد صلاة الظهر أربعاً وصلاة العصر أربعاً وصلاة المغرب ثلاثة تقرأ في الركعتين الاولتين ، أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد في كل مائتين من الغنم خمساً وفي الإبل كذا وكذا وفي البقر كذا وكذا . أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد



الطواف بالبيت أسبوعاً وبين الصفا والمروءة كذا وكذا.

وعن أبي نضرة عن عمران بن حصين رضي الله عنها أنه قال لرجل إنك أحق أتعبد في كتاب الله عز وجل الظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحوهما ثم قال أتجد هذا في كتاب الله عز وجل مفسراً إن كتاب الله جل وعلا أحكم ذلك وإن السنة تفسر ذلك رواه الآجري في كتاب الشريعة.

وعن سعيد بن جبير أنه حدث يوماً بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل في كتاب الله ما يخالف هذا قال ألا أرأني أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعرض فيه بكتاب الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بكتاب الله منك ، رواه الدارمي في سننه ورواته ثقات. وقد رواه أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة بنحوه.

وعن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى محراً عليه ثيابه فنهر المحرم فقال ائتي بأية من كتاب الله عز وجل بنزع ثيابي فقرأ عليه (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) رواه أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة.

وعن بكير بن عبد الله بن الأشج قال أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال «سيأتي ناسٍ يجادلونكم بشبه القرآن فخذوههم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل» رواه الدارمي وأبو بكر الآجري في كتاب الشريعة.

وعن يحيى بن أبي كثیر قال «السنة قاضية على القرآن وليس القرآن بقاض على السنة» رواه الدارمي في سننه ورواته ثقات.

وعن حسان - وهو ابن عطية أحد التابعين - قال كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن» رواه الدارمي في سننه ورواه رجال الصحيح .

ويدلّ هذا قول الله تعالى (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة) قال ابن كثیر الكتاب هو القرآن والحكمة هي السنة انتهى. قوله تعالى (واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به) قال ابن جرير في قوله (والحكمة) يعني وما نزل عليكم من الحكمة وهي السنن التي علمكموها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنها لكم . وقال ابن كثیر في قوله (وما نزل عليكم من الكتاب) يعني القرآن

(والحكمة) يعني السنة وقيل مواعظ القرآن ، وقال تعالى مخبراً عن إبراهيم وإسماعيل أنها قالا (ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة) قال ابن كثير في قوله (ويعلمهم الكتاب) يعني القرآن (والحكمة) يعني السنة قاله الحسن وقتادة ومقاتل بن حيان وأبو مالك . وقيل الفهم في الدين ولا منافاة انتهى. وقال تعالى (كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة) قال ابن كثير الكتاب هو القرآن والحكمة هي السنة. وقال ابن جرير يعني بالحكمة السنن والفقه في الدين انتهى.

ونقل البيهقي في كتابه المدخل عن الشافعي أنه قال سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم روى بأسانيده عن الحسن وقتادة ويحيى بن أبي كثیر أنهم قالوا الحكمة في هذه الآية السنة انتهى.

وقد ثبت في قضایا كثيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سئل عن الشيء الذي لا علم له به نزل عليه الوحي ببيان ذلك. وفي كل منها دليل لما قاله حسان بن عطية.

قال ابن حزم في كتاب الأحكام . لما بينا أن القرآن هو الاصول المرجوع اليه في الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى) فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين أحدهما وحي متلو مؤلف تأليفه معجز النظم وهو القرآن، والثاني وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظم ولا متلو لكنه مقتول وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا قال الله تعالى (لتبيّن للناس مانزل اليهم) ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن ولا فرق فقال تعالى (واط夷عوا الله واط夷عوا الرسول) فكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الاصول الثلاثة التي ألزمها طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع أولاً وآخرها وهي قوله تعالى (بأنها الذين آمنوا أط夷عوا الله) فهذا أصل وهو القرآن، ثم قال تعالى (واط夷عوا الرسول) فهذا ثان وهو الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم قال تعالى (وأولى الأمر منكم) فهذا ثالث وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله حكمه، وصح لنا بنص القرآن أن



الأخبار هي أحد الأصلين المرجوع إليهما عند التنازع قال تعالى (إِن تنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فردوه إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) انتهى.

وقال ابن حزم أيضاً في كتاب الأحكام جاء النص ثم لم يختلف فيه مسلمان في أن ماصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قاله ففرض اتباعه وأنه تفسير لمراد الله تعالى في القرآن وبيان بجمله انتهى.

وقد تقدم في الفصل الأول قول البرهاري إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن فلاتشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة انتهى.

وقال أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة ينبغي لأهل العلم والعقل إذا سمعوا قائلاً يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء قد ثبت عند العلماء فعارض انسان جاهم فقال لا أقبل إلا ما كان في كتاب الله عز وجل قيل له أنت رجل سوء وأنت من حذرناك رسول الله صلى الله عليه وسلم وحذر منك العلماء. وقيل له يا جاهم إن الله عز وجل أنزل فرائضه جملة وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يبين للناس ما أنزل اليهم قال الله عز وجل (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس مانزل إليهم ولعلهم يتفكرون) فأقام الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم مقام البيان عنه وأمر الخلق بطاعة ونهام عن معصيته وأمرهم بالانتهاء عنها نهاهم عنه وقال عز وجل (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانهوا) ثم حذرهم أن يخالفوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فقال عز وجل (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاباً أليم) وقال تبارك وتعالى (فلا وربك لا يؤمّنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) ثم فرض على الخلق طاعته صلى الله عليه وسلم في نيف وثلاثين موضعًا من كتابه عز وجل.

وقيل لهذا المعارض لسن الرسول صلى الله عليه وسلم يا جاهم قال الله عز وجل (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكوة) أين تجد في كتاب الله عز وجل أن الفجر ركعتان وأن الظهر أربع وأن العصر أربع وأن المغرب ثلاث وأن العشاء أربع وأين تجد أحكام الصلاة وموقتها وما يصلحها وما يبطلها إلا من سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثلها الزكاة أين تجد في كتاب الله عز وجل من مائتي درهم خمسة دراهم ومن عشرين ديناراً نصف دينار ومن أربعين شاة شاة ومن خمس من الإبل شاة، ومن جميع أحكام الزكوة أين تجدوها في كتاب الله عز وجل . وكذلك جميع فرائض الله عز وجل التي فرضها الله جل وعلا في كتابه لا يعلم الحكم فيها إلا بسن الرسول صلى

الله عليه وسلم. هذا قول علماء المسلمين ومن قال غير هذا خرج عن ملة الإسلام ودخل في ملة الملحدين، نعوذ بالله من الضلاله بعد المدى. انتهى كلامه رحمة الله تعالى.

وفيما ذكرته أبلغ رد على الملحد الجاهم صالح أبي بكر وعلى أمثاله من الملحدين الذين يردون الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويعارضونها بالشبه والآراء والأهواء.

فصل

قال ابن القيم رحمة الله تعالى في كتابه «اعلام الموقعين» وقد صنف الإمام أحمد رضي الله عنه كتاباً في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم رد فيه على من احتاج بظاهر القرآن في معارضته سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك الاحتجاج بها فقال في أثناء خطبته. إن الله جل ثناؤه وقدس أسماؤه بعث محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأنزل عليه كتابه المدى والنور لمن اتبعه وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وماقصد له الكتاب فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه . شاهده في ذلك أصحابه الذين ارتضواهم الله لنبيه واصطفاهم له ونقلوا ذلك عنه فكانوا هم أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم وبما أراد الله من كتابه بمشاهدتهم وماقصد له الكتاب فكانوا هم المعتبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال جابر رضي الله عنه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويلاً وما عامل به من شيء عملنا. ثم ساق الآيات الدالة على طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم – إلى أن قال – ثم ذكر أحد الاحتجاج على إبطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن وردتها بذلك. قال ابن القيم وهذا فعل الذين يستمسكون بالتشابه في رد الحكم فإن لم يجدوا لفظاً متشابهاً غير الحكم يردونه به استخرجوا من الحكم وصفاً متشابهاً وردوه به فلهم طريقان في رد السنن أحدهما ردتها بالتشابه من القرآن أو من السنن ، الثاني جعلهم الحكم متشابهاً ليعطلاً دلالته، وأما طريقة الصحابة والتبعين وأئمة الحديث كالشافعي



وأحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق فعكس هذه الطريق وهي أنهم يردون المتشابه إلى الحكم ويأخذون من الحكم ما يفسر لهم المتشابه وبينه لهم فتتفق دلالته مع دلالة الحكم وتتفق النصوص بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضها فإنها كلها من عند الله وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض وإنما الاختلاف والتناقض فيها كان من عند غيره انتهى المقصود من كلامه رحمه الله تعالى.

وقال ابن القيم أيضاً في كتابه «إعلام الموقعين» ولو كان كل ما أوجبهه السنة ولم يوجهه القرآن نسخاً له بطل أكثر سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفع في صدورها وأعجازها وقال القائل هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها.

وهذا بعينه هو الذي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيقع وحدر منه كما في السنن من حديث المقدم بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «ألا إني أوقيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» وفي لفظ «يوشك أن يقعد الرجل على أريكته فيحدث بحديثي فيقول بيني وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه وإن ماحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله» قال الترمذى حديث حسن وقال البهقى إسناده صحيح.

وقال صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إني قد خلفت فيكم شيئاً لن تضروا بعدهما كتاب الله وستني ولن يفترقا حتى يردا على الحوض» فلا يجوز التفريق بين ماجع الله بينها ويرد أحدهما بالآخر – إلى أن قال – والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتطابقها، الثاني أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له، الثالث أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو حرمته لما سكت عن تحريمها ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما. فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم تحب طاعته فيه ولا تحباً. معصيته

وليس هذا تقديماً لها على كتاب الله بل امثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى وسقطت طاعته المختصة به. وأنه إذا لم تجب إلا فيها وافق القرآن لافتاً زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به وقد قال الله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله). وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا حديث التحريم بالرضاعة. لكل ما يحرم من النسب ولا حديث خيار الشرط ولا أحاديث الشفعة ولا حديث الرهن في الحضر مع أنه زائد على ما في القرآن ولا حديث ميراث الجدة ولا حديث تخير الأمة إذا عتقت تحت زوجها ولا حديث منع الحاجض من الصوم والصلوة ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان ولا أحاديث إحداد التوف عن زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة – ثم ذكر ابن القيم رحمة الله تعالى أمثلة كثيرة من الأحاديث التي أخذ الناس بها وهي زائدة على ما في القرآن إلى أن قال – بل أحكام السنة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها فلو ساغ لنا رد كل سنة كانت زائدة على نص القرآن بطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها إلا سنة دل عليها القرآن وهذا هو الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع ولابد من وقوع خبره – إلى أن قال – والله سبحانه ولاه منصب التشريع عنه ابتداء كما ولاه منصب البيان لما أراد بكلامه، بل كلامه كله بيان عن الله والزيادة بجميع وجوهها لاتخرج عن البيان بوجه من الوجوه، بل كان السلف الصالح الطيب إذا سمعوا الحديث عنه وجدوا تصديقه في القرآن ولم يقل أحد منهم قط في حديث واحد أبداً أن هذه زيادة على القرآن فلا نقبله ولا نسمعه ولا نعمل به، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في صدورهم وسنته أعظم عندهم من ذلك وأكبر انتهى المقصود من كلامه رحمة الله تعالى.

فصل

وقد كان السلف الصالح يعظمون السنة غاية التعظيم وينكرون أشد الإنكار على الذين يتهاونون بالأحاديث الصحيحة وعلى الذين يعارضونها بأقوال الناس وآرائهم وربما هجروا بعضهم إلى المات. وقد روى مسلم في صحيحه عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول



«لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها» قال فقال بلال بن عبد الله والله لمنعهن قال فاقبل عليه عبد الله فسبه سبا سيئا ماسمعته سبه مثله قط وقال أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول والله لمنعهن ، وفي رواية له عن مجاهد أنه ضرب في صدره. وقد روى البخاري المرفوع منه فقط. ورواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى وغيرهم بنحو رواية مسلم. وروى أبو داود الطيالسى رواية مجاهد وقال فرفع يده فلطمته فقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول هذا ، وفي رواية لأحمد فما كلمه عبد الله حتى مات.

قال السنوى فيه تعزير المعرض على السنة والعارض لها برأيه، وفيه تعزير الوالد ولده وإن كان كبيراً انتهى.

وفي أيضا جواز التأديب بالجران قاله الحافظ ابن حجر وفي مستدرك الحاكم عن عمرو بن مسلم قال خذف رجل عند ابن عمر رضي الله عنها فقال لا تخذف فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم «ينهى عن الخذف» ثم رأه ابن عمر رضي الله عنها بعد ذلك يخذف فقال أنبأتك أن النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن الخذف ثم خذفت والله لا أكلمك أبداً.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن بريدة قال رأى عبد الله بن المغفل رضي الله عنه رجلا من أصحابه يخذف فقال له لا تخذف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره أو قال ينهى عن الخذف فإنه لا يصادبه الصيد ولا ينکأبه العدو ولكنه يكسر السن ويفقا العين ثم رأه بعد ذلك يخذف فقال له أخبرك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره أو ينهى عن الخذف ثم أراك تخذف لا أكلمك كلمة كذا وكذا، هذا لفظ مسلم. وقد رواه الدارمي في سننه بنحوه وقال فيه والله لا أكلمك أبداً، وإسناده صحيح على شرط الشیخین ، ورواه الإمام أحمد وأبو داود مختصرًا. ورواه مسلم أيضا وابن ماجه من حديث سعيد بن جبير أن قريبا لعبد الله بن مغفل رضي الله عنه خذف قال فنهاه وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن الخذف وقال إنها لا تصيد صيدا ولا تنکأ عدواً ولكنه تكسر السن وتفقا العين» قال فعاد فقال أحدثك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ثم تخذف لا أكلمك أبداً. هذا لفظ مسلم. وفي رواية ابن ماجه أن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه كان جالسا

إلى جنب ابن أخ له فخذف فناء وذكر قتام الحديث بنحو رواية مسلم وفيه قال لا أكلمك أبداً.

وروى الدارمي في سننه عن خراش بن جبير قال رأيت في المسجد فتى ينذف فقال له شيخ لاتنذف فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم «ينهى عن الخذف» فغفل الفتى فظن أن الشيخ لايفطن له فخذف فقال له الشيخ أحدثك أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الخذف ثم تخذف والله لا أشهد لك جنازة ولا أعودك في مرض ولا أكلمك أبداً.

وروى الدارمي أيضاً عن أيوب عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف وقال إنها لاتصطاد صيدا ولا تنكأ عدوا ولكنها تكسر السن وتتفقا العين» فرفع رجل بيته وبين سعيد قرابة شيئاً من الأرض فقال هذه وما تكون هذه فقال سعيد ألا أرأي أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تهاون به لا أكلمك أبداً، إسناده صحيح على شرط الشيدين.

وروى الدارمي أيضاً عن قتادة قال حدث ابن سير بن رجلاً بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل قال فلان كذا وكذا فقال ابن سيرين أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا لا أكلمك أبداً، إسناده جيد رجاله كلهم ثقات.

قال النووي في الكلام على حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه فيه هجران أهل البدع والفسق ومنابذة السنة مع العلم وأنه يجوز هجرانه دائمًا، والنبي عن المجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعايش الدنيا. وأما أهل البدع ونحوهم فهو هجرانهم دائمًا، وهذا الحديث مما يؤيده مع نظائر له ك الحديث كعب بن مالك وغيره انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ولا يدخل ذلك في النبي عن المجر فرق ثلاث فإنه يتعلق بن هجر لحظ نفسه انتهى.

وفي سنن ابن ماجه أن الصامت رضي الله عنه غزى مع معاوية رضي الله عنه أرض الروم فنظر إلى الناس وهم يتبايعون كسر الذهب بالدنانير وكسر



الفضة بالدرارم ف قال يأيها الناس إنكم تأكلون الربا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل لزيادة بينها ولا نظر» فقال له معاوية يأباً الوليد لا أرى الربا في هذا إلا ما كان من نظرة عبادة أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحديثي عن رأيك لئن أخرجنني الله لأساكنك بأرض لك علي فيها إمرة فلما قفل لحق بالمدينة فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما أقدمك يأباً الوليد فقص عليه القصة وما قال من مساقته فقال أرجع يأباً الوليد إلى أرضك فقبح الله أرضاً لست فيها وأمثالك وكتب إلى معاوية لا إمرة لك عليه وأحمل الناس على ماقال فإنه هو الأمر.

ورواه الدارمي في سنته مختصرًا ولفظه عن أبي المخارق قال ذكر عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن درهين بدرهم فقال فلان مأوري بهذا بأسايداً بيد فقال عبادة أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم وتقول لا أرى به بأسا والله لا يظلي وإياك سقف أبداً.

وفي هذا الحديث جواز هجر من خالف السنة وعارضها برأيه وروى مالك في الموطا والشافعي في مسنده من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال أبو الدرداء رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن مثل هذا إلمايلاً بمثل فقال له معاوية مأوري بمثل هذا بأسا فقال أبو الدرداء رضي الله عنه من يعذرني من معاوية أنا أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا أساكنك بأرض أنت بها ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى معاوية أن لا تبيع ذلك إلمايلاً بمثل وزنا بوزن.

قوله أبو الدرداء رضي الله عنه من يعذرني من معاوية إلى آخره قال ابن عبد البر كان ذلك منه أنسنة من أن يرد عليه سنة علمها من رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيه، وصدر العلامة تضيق عن مثل هذا وهو عندهم عظيم رد السنن بالرأي . قال وجائز للمرء أن يهجر من لم يسمع منه ولم يطعه وليس هذا من الهجرة المكرورة إلا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن لا يكلموا كعب بن مالك حين تختلف عن تبوك . قال وهذا أصل عند العلماء في مجانية من ابتدع وهجرته وقطع

الكلام عنه . وقد رأى ابن مسعود رضي الله عنه رجلاً يضحك في جنازة فقال والله لا أكلمك أبداً. انتهى كلام ابن عبد البر رحمه الله تعالى.

وهذا الأثر الذي ذكره عن ابن مسعود رضي الله عنه قد رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد فقال حدثنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن حميد سمعه من شيخ من بني عبس أبصر عبد الله رجلاً يضحك في جنازة فقال تضحك في جنازة لا أكلمك أبداً.

وفي المسند بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنها قال قاتل النبي صلى الله عليه وسلم فقال عروة بن الزبير نهى أبو بكر وعمر عن المتعة فقال ابن عباس رضي الله عنها ما يقول عرية قال يقول نهى أبو بكر وعمر عن المتعة فقال ابن عباس رضي الله عنها أراهم سيملكون أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم وينقولون نهى أبو بكر وعمر.

إذا كان هذا قول ابن عباس رضي الله عنها لمن عارض قول النبي صلى الله عليه وسلم بقول أبي بكر وعمر رضي الله عنها فكيف من اطرح الأحاديث الصحيحة ونبذها وراء ظهره ولم يعبأ بها مثل صالح أبي بكر وأشباهه من المحدثين فهو لاء أولى بالإنكار الشديد والتأديب الذي يردعهم عن معارضته للأحاديث الصحيحة والاستهانة بها والله المستعان.

وروى الإمام أحمد والبخاري والنسائي عن الزبير بن عربى قال سأله رجل ابن عمر رضي الله عنها عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله قال قلت أرأيت إن زحمت أرأيت إن غلبت قال أجعل أرأيت باليمن ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله.

وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده قال حدثنا حاد بن زيد قال حدثنا الزبير بن العري قال سأله ابن عمر رضي الله عنها عن المزاحمة على الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله فقلت أرأيت أن أغلب أو أزحم قال أجعل أرأيت مع ذلك الكوكب رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله ويستلمه.

قوله أجعل أرأيت باليمن قال الحافظ بن حجر في فتح الباري إنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضه الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن



يأخذ به ويتقي الرأي انتهى.

وروى الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لا يدرى أين باتت يده منه أو أين طافت يده» فقال له رجل أرأيت ان كان حوضا فحصبه ابن عمر وقال أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أرأيت إن كان حوضا وقد رواه ابن ماجه مختصرا ولم يذكر قصة الرجل مع ابن عمر وإسناده صحيح على شرط مسلم.

وإنما حصب ابن عمر رضي الله عنها الرجل لإنه فهم منه معارضة الحديث بالرأي فأنكر عليه وحصبه.

وروى الإمام أحمد بإسناد صحيح والبيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليفرغ على يديه من إِنائة ثلاثة مرات فإنه لا يدرى أين باتت يده» فقال له قيس الأشجعي فإذا جئنا مهراً سأكم هذا فكيف نصنع به فقال أبو هريرة أَعُوذ بالله من شرك هذا لفظ البيهقي. وإنما تعود أبو هريرة رضي الله عنه من شره لانه فهم منه معارضته الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك وتعود بالله من شره.

وقال الترمذى في جامعه «باب ماجاء في إشعار البدن» حدثنا أبو كريب أخبرنا وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «قلد نعلين وأشعر الهدى في الشق الأمين بذى الخليفة وأماط عنه الدم» قال الترمذى حديث حسن صحيح. قال والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يرون إلإشعار وهو قول الشورى والشافعى وأحمد وإسحاق. قال سمعت يوسف بن عيسى يقول سمعت وكيعا يقول حين روى هذا الحديث فقال لا تنظروا إلى قول أهل الرأى في هذا فان الإشعار سنة وقوفهم بدعة . قال سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال لرجل من ينظر في الرأى أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول أبو حنبة هو مثلك ، قال الرجل فإنه قد روى عن إبراهيم النخعى أنه قال الإشعار مثلك قال فرأيت وكيعا غضب غضبا شديدا وقال أقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال إبراهيم ما أحقك بأن تخبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا.

وقال الشافعي في كتاب الرسالة أخبرني أبو حنيفة سماك بن الفضل الشيباني قال حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود» فقلت لابن أبي ذئب أتأخذ بهذا يا أبا الحارث فضرب صدري وصاح علي صياحاً كثيراً ونال مني وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول تأخذ به. نعم آخذ به وذاك الفرض على وعلى من سمعه. إن الله عز وجل اختار محمداً صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم ما اختار له وعلى لسانه فعل الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخرين لا مخرج لمسلم من ذلك . قال وما سكت عنى حتى قنطت أن يسكت.

وقال الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل قال بلغ ابن أبي ذئب أن مالكا لم يأخذ بحديث «البياع بالخيار» فقال يستتاب في الخيار فإن تاب ولا ضربت عنقه ، قال أحمد ومالك لم يرد الحديث ولكن تأوله على غير ذلك ، فقال شامي من أعلم مالك أو ابن أبي ذئب فقال ابن أبي ذئب في هذا أكثر من مالك وابن أبي ذئب أصلح في بدنـه وأورع وأقوم بالحق من مالك عند المسلمين انتهى من طبقات الخطابة.

وإذا كان هذا قول ابن أبي ذئب في الإمام مالك حين تأول حديثاً واحداً على غير تأويله فكيف بادعاء العلم من العصريين الذين يردون المئات من الأحاديث الصحيحة وينبذونها وراء ظهورهم زاعمين كذباً وزوراً أنها أحاديث إسرائيلية تختلف القرآن فهؤلاء أولى أن يستتابوا فإن تابوا والإضراب عن عنافهم. والله المسؤول أن يبعث لدينه وأحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم أنصاراً يجاهدون أهل الزيف والفساد ولا تأخذهم في الله لومة لائم.

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب حدثني محمد بن عبيد بن ميمون حدثني عبد الله بن إسحاق الجعفري قال كان عبد الله بن الحسن يكثر الجلوس إلى ربيعة قال فتذاكروا يوماً السنن فقال رجل كان في المجلس ليس العمل على هذا فقال عبد الله أرأيت إن كثر الجهال حتى يكونوا هم الحكماء أفهم الحجة على السنة فقال ربيعة أشهد أن هذا كلام أبناء الأنبياء ذكره ابن القيم في كتابه «اغاثة اللهفان».



وروى الخطيب البغدادي في تأريخه من طريق يعقوب بن سفيان قال سمعت علي بن المديني يقول قال محمد بن خازم كنت أقرأ حديث الأعمش عن أبي صالح على أمير المؤمنين هارون فكلا قلت قال رسول الله. قال صلى الله على سيدنا وموالي حتى ذكرت حديث «التق آدم وموسى» فقال عمه — وسماه عليٌ فذهب عليه — فقال يا محمد أين التقى قال فغضب هارون وقال من طرح إليك هذا وأمر به فحبس وكل بي من حشمه من أدخلني إليه في محبسه فقال يا محمد والله ما هو إلا شيء خطير ببابي وحلف لي بالعتق وصدقة المال وغير ذلك من مغفلات الأمان. ما سمعت ذلك من أحد ولا جرى بيني وبين أحد في هذا كلام وما هو إلا شيء خطير ببابي لم يجر بيبي وبين أحد فيه كلام قال فلما رجعت إلى أمير المؤمنين كلمته قال ليديني على من طرح إليه هذا الكلام فقلت يا أمير المؤمنين قد حلف بالعتق ومغفلات الأمان أنه إنما هو شيء خطير ببابي لم يجر بيبي وبين أحد فيه كلام قال فأمر به فأطلق من الحبس وقال لي يا محمد ويحك إنما توهمت أنه طرح إليه بعض الملحدين هذا الكلام الذي خرج منه فيدلي عليهم فاستبعدهم وإلا فأنا على يقين أن القرشي لا يتزندق . قال هذا أو نحوه من الكلام.

وروى أبو عثمان الصابوني في عقيدته بإسناده عن محمد بن حاتم المظفري قال كان أبو معاوية الضرير يحدث هارون الرشيد فحدثه بحديث أبي هريرة «إحتج آدم وموسى» فقال عيسى بن جعفر كيف هذا وبين آدم وموسى ما بينهما قال فوثب به هارون وقال يحدثك عن الرسول صلى الله عليه وسلم وتعارضه بكيف قال فازال يقول حتى سكت عنه.

قال الصابوني هكذا ينبغي للمرء أن يعظم أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقابلها بالقبول والتسليم والتصديق وينكر أشد الإنكار على من يسلك فيها غير هذا الطريق الذي سلكه هارون الرشيد مع من اعترض على الخبر الصحيح الذي سمعه بكيف على طريق الإنكار له والابتعاد عنه ولم يتلقه بالقبول كما يجب أن يتلقى جميع ما يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان والله تعالى يقول (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنه أو يصيبهم عذاب أليم) أتدرى ما الفتنة . الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في

قلبه شيء من الزيف فيهلك ، ثم جعل يتلو هذه الآية (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما).

وقال الحاكم سمعت الأصم يقول سمعت الريبع يقول سمعت الشافعي يقول وروى حديثا فقال له رجل تأخذ بهذا يا أبا عبد الله فقال متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا صحيحا فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب وأشار بيده إلى رأسه — يعني أن منزلة الحديث الصحيح عنده على الرأس.

وقال شارح العقيدة الطحاوية طريق أهل السنة أن لا يعدلوا عن النص الصحيح ولا يعارضوه بمعقول ولا قول فلان كما قال البخاري رحمه الله سمعت الحميدي يقول كنا عند الشافعي رحمه الله فأتاه رجل فسألته عن مسألة فقال قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فقال رجل للشافعي ما تقول أنت فقال سبحان الله تراني في كنيسة ، تراني في بيعة ، تراني على وسطي زنار ، أقول لك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت تقول ما تقول أنت.

وقال الحاكم أباني أبو عمرو السماك مشافهة أن أبا سعيد الجعفري حدثه قال سمعت الريبع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول وسألته رجل عن مسألة فقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا وكذا. فقال له السائل يا أبا عبد الله أتقول بهذا فارتعد الشافعي واصفر وجهه وقال ويحك أي أرض تقلني وأي سماء تظليني إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فلم أقل به . نعم على الرأس والعينين نعم على الرأس والعينين.

وقال الريبع قال الشافعي لم أسمع أحداً نسبته عامة أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه فإن الله لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله وإن ما سواهما تبع لها وإن فرض الله علينا وعلى من بعدها وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف فيه الفرض وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر ياقوت الحموي في كتابه «معجم الأدباء» مناظرة جرت بين الشافعي وإسحاق بن راهويه وقد نقلها ياقوت من تاريخ نيسابور للحاكم ومن كتاب مناقب الشافعي للأبرري . وهذا ملخص ما ذكره.



قال الآبرى قال إسحاق فسألته — يعني الشافعى — عن سكنى بيت مكة — أراد الكراء — فقال جائز فقلت أي يرحمك الله وجعلت ذكر له الحديث عن عائشة عبد الرحمن وعمر وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كره كراء بيت مكة وهو ساكت يسمع وأنا أسرد عليه فلما فرغت سكت ساعة وقال أي يرحمك الله أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «هل ترك لنا عقيل من رباع أو دار» قال فوالله ما فهمت عنه ما أراد بها ولا أرى أن أحداً فهمه. قال الحاكم فقال إسحاق أتأذن لي في الكلام فقال نعم فقلت حدثنا يزيد بن هارون عن هشام عن الحسن أنه لم يكن يرى ذلك. وأخبرنا أبو نعيم وغيره عن سفيان عن منصور عن إبراهيم أنه لم يكن يرى ذلك . قال الحاكم ولم يكن الشافعى عرف إسحاق فقال الشافعى لبعض من عرفه من هذا فقال هذا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى ابن راهوية الخراسانى فقال له الشافعى أنت الذى يزعم أهل خراسان أنك فقيهم قال إسحاق هكذا يزعمون. قال الشافعى ما أحوجني أن يكون غيرك في موضعك فكنت آمر بعرك أذنـيهـ . وقال الحاكم في خبر آخر قال له الشافعى لو قلت قولك احتجت إلى أن أسلسل أنا أقول لك قال رسول الله صلـى اللهـ عليهـ وسلمـ وأنت تقول عطاءـ وطاوسـ ومنصورـ وإبراهيمـ والحسنـ هؤلاء لا يرون ذلكـ . هل لاحـدـ معـ رسولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وسلمـ حـجـةـ . وفي خـبرـ الآبـرىـ أنـ إـسـحـاقـ قالـ فـلـمـ تـدـبـرـتـ ماـقـالـ مـنـ قـوـلـ رـسـولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وسلمـ «هلـ تـرـكـ لـنـاـ عـقـيلـ مـنـ رـبـاعـ أوـ دـارـ» علمـتـ أـنـهـ قدـ فـهـ مـاـذـهـبـ عـنـاـ . قالـ إـسـحـاقـ ولوـ كـنـتـ قدـ أـدـرـكـنـيـ هـذـاـ الفـهـمـ وـاـنـاـ بـخـضـرـتـهـ لـعـرـفـتـهـ ذـاكـ اـنـتـهـىـ المـقـصـودـ مـاـ ذـكـرـهـ يـاقـوتـ.

فصل

والأخذ بالأحاديث الصحيحة وتعظيمها دليل على قوة الإيمان في قلب العبد . والتهاون بها ونبذها واطراحها دليل على ضعف الإيمان أو عدمه بالكلية قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ما قضيت ويسلموا تسليماً) فاقسم سبحانه وتعالى بنفسه الكريمة المقدسة على نفي الإيمان عمن لم يحكم الرسول صلـى اللهـ عـلـيـهـ وسلمـ عندـ التـنـازـعـ وـيرـضـ بـحـكـمـهـ وـيـطـمـئـنـ إـلـيـهـ قـلـبـهـ وـلاـيـجـدـ فـيـ نـفـسـهـ حـرـجـاـ مـاـ قـضـىـ بـهـ وـيـسـلـمـ لـهـ تـسـلـيـماـ وـيـنـقـادـلـهـ ظـاهـراـ وـبـاطـناـ . وهذه الآية هي الحكم الفاصل في الأحاديث الثابتة عن النبي صلـى اللهـ عـلـيـهـ وسلمـ

فَنَّ قَبْلَهَا وَاطْمَئْنَ قَلْبَهُ إِلَيْهَا وَانْقَادَ لَمَا قَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَاهِرًاً وَبَاطِنًاً فَهُوَ مُؤْمِنٌ . وَمَنْ قَابِلَهَا بِالرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لِكَ فَاعْلَمْ أَنَّا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءِهِمْ وَمَنْ أَضْلَلَ مِنْ أَنْتَ هُوَ أَغْرِيَهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) وَقَالَ تَعَالَى (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا) .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لَا يَؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ أَهْوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَثَتْ بِهِ» قَالَ النَّوْوَيُّ حَدِيثٌ صَحِيفٌ روَيَنَا فِي كِتَابِ الْحَجَةِ بِإِسْنَادٍ صَحِيفٍ .

قال الحافظ ابن رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم» يزيد بصاحب كتاب الحجة الشيخ أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي الفقيه الزاهد نزيل دمشق ، وكتابه هذا هو كتاب الحجة على تاركي سلوك طريق الحجة ، قال وقد خرج هذا الحديث الحافظ أبو نعيم في كتاب الأربعين وشرط في أوصافها أن تكون من صحاح الأخبار وجياد الآثار مما أجمع الناقلون على عدالة ناقليه وخرجته الأئمة في مسانيدهم . ثم خرجه عن الطبراني . قال ورواه الحافظ أبو بكر ابن أبي عاصم الأصفهاني ، انتهى المقصود من كلامه .

فصل

وَمَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيفَةِ أَوْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَظْنُنَ بِهِ أَحْسَنَ الظَّنِّ وَلَا يَبْدُرُ إِلَى إِنْكَارِهِ وَرَدَهُ كَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الزَّيْنِ وَالْإِلْحَادِ . قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إِذَا حَدَثْتُمْ شَيْئًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَظَنُّوا بِهِ الَّذِي هُوَ أَهْدِي وَالَّذِي هُوَ أَتَقَّى وَالَّذِي هُوَ أَهْيَأً» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدُ الطِّيَالِيُّ وَالْدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِ الْمُسَنَّدِ بِأَسَانِيدٍ صَحِيفَةٍ .

وَعَنْ عُوَنَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبْنَى مُسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ «إِذَا حَدَثْتُمْ بِالْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَظَنُّوا بِهِ الَّذِي هُوَ أَهْيَأُ وَالَّذِي هُوَ أَهْدِي وَالَّذِي هُوَ أَتَقَّى» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَفِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ عُوَنَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ لَكِنْ حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشَهِدُ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَقُولُهُ .



فصل

وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم في التحدث عن بني إسرائيل. وكان صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يحدث أصحابه عنهم ، وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة.

منها مارواه الإمام أحمد والبخاري والترمذى عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

ومنها مارواه الإمام أحمد أيضاً وأبو داود وابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» زاد ابن حبان في روایته «وحدثوا عني ولا تكذبوا علي».

ومنها مارواه الإمام أحمد أيضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «حدثوا عني ولا تكذبوا علي ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» إسناده صحيح على شرط الشيفيين.

ومنها مارواه أبو يعلى والبزار عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «حدثوا عن بني إسرائيل فإنه قد كان فيهم الأعاجيب».

ومنها مارواه الإمام أحمد في مسند عمران بن حصين عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها قال كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بني إسرائيل لا يقوم فيها إلا إلى عظم صلاة» ورواه أبو داود والبزار بنحوه، ولفظ البزار «كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليه عن بني إسرائيل حتى نصيغ مانقوم فيها إلا لعظم صلاة» وقد رواه ابن حبان في صحيحه ولفظه لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا اليوم والليلة عن بني إسرائيل لا يقوم إلا لحاجة».

ومنها مارواه الإمام أحمد أيضاً عن عمران بن حصين رضي الله عنها قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليه عن بني إسرائيل لا يقوم إلا إلى عظم صلاة» وفي روایة يعني الفريضة المكتوبة ، قال الهيثمي إسناده حسن ، وقد

رواہ البزار والطبرانی فی الکبیر قال الہیشمی واسناده صحیح .

ومنها مارواه الإمام أَمْدَأَيْضَا وَأَبُو دَاوُدْ وَابْن حِبَّانْ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي مَلْهَةِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «إِذَا حَدَثْتُمْ أَهْلَ الْكِتَابَ فَلَا تَصْدِقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُلِهِ إِنَّ كَانَ حَقًا لَمْ تَكْذِبُوهُمْ وَإِنْ كَانَ باطِلًا لَمْ تَصْدِقُوهُمْ» زاد ابن حبان وقال «قاتل الله اليهود لقد أتوا علمًا» .

ومنها مارواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان أهل الكتاب يقرعون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لإهل الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبواهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل عليكم» .

قال ابن كثير في النهاية وأما الأخبار الإسرائيلية فيما يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين فكثيرة جدا ، ومنها ما هو صحيح موافق لما وقع . وكثير منها بل أكثرها مما يذكره القصاص مكذوب مفترى وضعته زناقتهم وضلائمهم ، وهي ثلاثة أقسام منها ما هو صحيح لواضحته ماقصه الله في كتابه أو أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنها ما هو معلوم البطلان لخلافته كتاب الله وسنة رسوله ، ومنها ما يحتمل الصدق والكذب فهذا هو الذي أمرنا بالتوقف فيه فلا نصدقه ولا نكذبه . قال في التفسير ويجوز حكاياته لما تقدم – يعني من قول النبي صلى الله عليه وسلم «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» .

قلت وما ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث التي أخبر فيها عن الأمم الماضية من بني إسرائيل وغيرهم فهو حق لا ريب فيه قال الله تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى) ومن كذب بشيء من الأحاديث الصحيحة التي أخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بني إسرائيل أو عن غيرهم أو شك فيها فهو من يشك في إسلامه لإن لم يتحقق الشهادة بأن محمداً رسول الله ومن تحقيقتها تصديقه صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به من أنباء الغيب مما مضى وما سيأتي .

وأما الأحاديث الصحيحة التي ليس فيها إخبار عن بني إسرائيل ولا عن غيرهم من الأمم الماضية ومع ذلك يزعم المؤلف المحدث أنها أحاديث إسرائيلية وأنها



مكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم فتلك مكابرة منه ومعارضة لاقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله مجرد الرأي والهوى. وقد قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبغ غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساعته المصير).

فصل

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخوف على أمهه من المنافقين الذين يجادلون بالقرآن كما في الحديث الذي رواه البزار والطبراني عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن اخوف ما أخاف عليكم بعدي كل منافق علم اللسان» قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح، وقد رواه ابن حبان في صحيحه ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخوف ما أخاف عليكم جدال منافق علم اللسان».

وروى الإمام أحمد والبزار وأبو يعلى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال «خذلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل منافق علم اللسان» قال الهيثمي رجاله موثقون.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إني أخاف على أمتي اثنتين القرآن والبن أما البن فيتبعون الريف ويتبعون الشهوات ويتركون الصلوات وأما القرآن فيتعلمه المنافقون فيجادلون به المؤمنين» رواه الإمام أحمد والطبراني ، قال الهيثمي وفيه دراج أبو السمح وهو ثقة مختلف في الاحتجاج به.

قلت قد صحق له ابن حبان والحاكم والذهبي ، وعلى هذا فالحديث صحيح على شرط ابن حبان والحاكم . وقد رواه الإمام أحمد أيضاً عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقري حدثنا ابن هبيرة عن أبي قبيل قال لم أسمع من عقبة بن عامر إلا هذا الحديث. قال ابن هبيرة وحدثنيه يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر الجهمي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «هلاك أمتي في الكتاب والبن» قالوا يا رسول الله ما الكتاب والبن قال «يتعلمون القرآن فيسألونه على غير ما نزل الله عز وجل وبحبون البن فيدعون الجمادات والجمع

ويبدون» ابن همزة حسن الحديث وفيه كلام وبقية رجاله ثقات.
ويروى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إني أخاف عليكم ثلاثةً وهن كائنات زلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تفتح عليكم» رواه الطبراني بإسناد ضعيف.

ويروى أيضاً عن معاذ رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إياكم وثلاثة زلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع أنعناقكم» رواه الطبراني بإسناد ضعيف.

ويروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أكثر ما تخوف على أمتي من بعدي رجل يتأنى القرآن يضعه على غير مواضعه» الحديث رواه الطبراني بإسناد ضعيف.

وعن زياد بن حذير قال قال لي عمر رضي الله عنه هل تعرف ما يهدم الإسلام قال قلت لا قال «يهدمه زلة العالم وجدال المنافق بالكتاب وحكم الأئمة المضللين» رواه الدارمي بإسناد حسن وله حكم الرفع.

وهذه الأحاديث يشد بعضها ببعضها وما فيها من ضعيف فالحسن منها يشهد له ويقويه، وهي تنطبق على المؤلف وعلى امثاله من الزائغين الذين يجادلون بالقرآن ويتأولونه على غير تأويه ويفسونه على غير مواضعه.

فصل

قال القاضي عياض في كتابه الشفاء . اعلم وفتنا الله وإياك أن جميع من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه أو أطلق به نقصاً في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عرّض به أو شبهه بشيء على طريق السب له أو الإزراء أو التصغير لشأنه أو الغض منه والعيوب له فهو سب له والحكم فيه حكم السباب يقتل وكذلك من لعنه أو دعا عليه أو تمنى مضره له أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم أو عبّث في جهته العزيزة بسخف من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو عيّره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه أو غمضه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهودة لديه ، وهذا كلّه إجماع من العلماء وأئمّة الفتاوى من لدن



الصحابة رضوان الله عليهم إلى هلم جرا.

قال أبو بكر ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن قال ذلك مالك بن أنس والليث وأحمد وإسحاق وهو مذهب الشافعي . قال القاضي عياض وهو مقتضى قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولا تقبل توبته عند هولاء . وبمثله قال أبوحنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلمين لكنهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وحكى الطبرى مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن تقصصه صلى الله عليه وسلم أو برىء منه أو كذبه . وقال سحنون فيمن سبه ذلك ردة كالزنقة . قال القاضي عياض ولا نعلم خلافا في استباحة دمه بين علماء الأمصار وسلف الأمة وقد ذكر غير واحد الإجماع على قتله وتکفيره . قال محمد بن سحنون أجمع العلماء أن شاتم النبي صلى الله عليه وسلم المتقصص له كافر والوعيد جار عليه بعذاب الله له . وحكمه عند الأمة القتل ومن شك في كفره وعدبه كفر . وقال ابن القاسم في العتبية من سبه أو شتمه أو عابه أو تقصصه فإنه يقتل وحكمه عند الأمة القتل كالزنديق .

وروى ابن وهب عن مالك من قال إن رداء النبي صلى الله عليه وسلم ويروى زر النبي صلى الله عليه وسلم وسخ أراد به عيشه قتل . وقال حبيب بن ربيع القروي مذهب مالك وأصحابه أن من قال فيه صلى الله عليه وسلم ما فيه نقص قتل دون استتابة . وقال ابن عتاب الكتاب والسنة موجبان أن من قصد النبي صلى الله عليه وسلم بأذى أو نقص معروضا أو مصرا وإن قل فقتله واجب . قال القاضي عياض فهذا الباب كله مما عده العلماء سباً أو تقصصاً يجب قتل قائله لم يختلف في ذلك متقدمهم ولا متأخرهم . وكذلك أقول حكم من غمضه أو عيشه برعاية الغنم أو السهو أو التسيان أو السحر أو مأصادبه من جرح أو هزيمة لبعض جيوشه أو أذى من عدوه أو شدة من زمانه أو بالليل إلى نسائه فحكم هذا كله من قصد به نقصه القتل انتهى ملخصا .

وذكر ابن حجر الهيثمي في كتاب الزواجر أن من استخف بالرسول صلى الله عليه وسلم أو اسهزا به أو بشيء من أفعاله كلحس الأصابع أو الحق به نقصاً في نفسه أو نسبة أو دينه أو فعله أو عرض بذلك أو شبهه بشيء على طريق الازراء أو التصغر لشأنه أو الغض منه أو نسب إليه ما لا يليق منصبه أنه يكفر بواحد مما ذكر

إجماعاً انتهى.

وإذا علم هذا فليعلم أيضاً أن كتاب «الأصوات القرآنية» قد اشتمل على شيء الكثير من الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم والغض منه والعبث في جهته العزيرة بسخف الكلام ومنكر القول والاعتراض على كثير مما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال كما سيأتي التنبيه على ذلك في موضعه من الرد على المؤلف إن شاء الله تعالى ، فالحكم بردة المؤلف ثابت من عدة أوجه . والله المسئول أن يقيض له ولأشباهه من المارقين من يصنع بهم مثل ما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمنافق الذي لم يرض بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث ضربه عمر رضي الله عنه بالسيف فقتله .

فصل

وقد تجرأ المؤلف على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر الطعن فيهم بالزور والبهتان كما سيأتي التنبيه على ذلك في موضعه من الرد على المؤلف إن شاء الله تعالى .

والحقيقة في الصحابة وإساءة الظن بهم ليس بالأمر الهين ، وقد روى الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً مابلغ مد أحدهم ولا نصيفه» هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم «لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» وفي رواية الترمذى وإحدى الروايتين للأحمد «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح . قال ومعنى قوله «نصيفه» يعني نصف المد وروى مسلم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه». ورواه ابن ماجه بأسانيد صحيحة أحدتها أحد أسانيد مسلم وليس في روايته تكرير قوله «لا تسبوا أصحابي».

وروى ابن ماجه بأسانيد حسن عن ابن عمر رضي الله عنها أنه كان يقول



«لا تسبوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره».

وروى الترمذى بأسناد ضعيف عن ابن عمر رضي الله عنها مرفوعاً «إذا رأيت الذين يسبون أصحابي فقولوا لعنة الله على شركم».

وروى الإمام أحمد والترمذى واللفظ له عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أئن الله الله في أصحابي لا تخذلوهم غرضاً بعدى فمن أحبهم فبجي أحبه ومن أبغضهم فبغضي أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه».

وروى الحاكم في مستدركه عن ساعدة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الله تبارك وتعالى اختارني واختار لي أصحاباً يجعل لي منهم وزراء وأنصاراً وأصحاباً فلن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صرف ولا عدل» قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه وافقه الذهبي في تلخيصه.

وروى أبو نعيم في الحلية عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «شرار أمتي أجراؤهم على صحابي».

وروى مسلم عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة رضي الله عنها يا ابن أخي أمرنا أن يستغفروا لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسبوهم.

وروى رزين عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال قيل لعائشة رضي الله عنها إن ناساً يتناولون أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى أبابكر وعمر فقالت وما تعجبون من هذا إنقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر.

وروى الطبراني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا».

وإذا علم ما في هذه الأحاديث من تحريم عيب الصحابة وسبهم وبغضهم وأذيهم وأن شرار هذه الأمة أجرأهم على الصحابة رضي الله عنهم فليعلم أيضاً أن المؤلف قد أخذ بنصيб وافر من أذية بعض الصحابة وعيتهم وسبهم كما سيأتي بيان ذلك في مواضعه من هذا الرد إن شاء الله تعالى، فبعداً للمؤلف ولأمثاله من المبغضين للصحابة

المتنقصين لهم بالزور والبهتان، والله المسئول أن يجازهم على ذلك بعدهم.
وقد قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الرسالة التي رواها عنه أبو العباس
أحمد بن جعفر بن يعقوب الأصطخري وذكرها القاضي أبو الحسين في طبقات الحنابلة
في ترجمة أبي العباس.

هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكون بعروقها
المعروفين بها المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا
هذا وأدركت من أدرك من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف
شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل
عن منهج السنة وسبيل الحق» — ثم ذكر كثيراً من أقوال أهل السنة ومنها قوله:

«ومن الحجة الواضحة الثابتة البينة المعروفة ذكر محسن أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كلهم أجمعين والكاف عن ذكر مساوئهم والخلاف الذي شجر
بينهم ، فن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحداً منهم أو تنقصه أو
طعن عليهم أو عرض بعيتهم أو عاب أحداً منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف
لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، بل حبهم سنة ، والدعاء لهم قربة ، والاقتداء بهم
وسيلة ، والأخذ بآثارهم فضيلة ، وخير الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر،
وعمر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعلي بعد عثمان ، وهم خلفاء راشدون
مهديون ، ثم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هؤلاء الأربع خير الناس
لایجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم ولا يطعن على أحد منهم بعيوب ولا ينقص فن
فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأدبه وعقوبته ليس له أن يغفو عنه بل يعاقبه
ويستتبه فإن تاب قبل منه وإن ثبت عاد عليه بالعقوبة وخلده الحبس حتى يموت أو
يراجع».

ثم ذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى أهل البدع وذكر بعض أقوالهم ومنهم
الرافضه قال «وهم الذين يتبرعون من أصحاب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويسبونهم وينقصونهم ، قال وليست الرافضة من الإسلام في شيء».

ثم ذكر الخشبية وهم رافضة قال «وهم فيما يزعمون ينتحرون حب آل محمد
صلى الله عليه وسلم وكذبوا ، بل هم المبغضون لآل محمد صلى الله عليه وسلم دون
الناس ، إنما الشيعة لآل محمد المتقون أهل السنة والأثر من كانوا وحيث كانوا الذين



يجبون آل محمد صلى الله عليه وسلم وبجميع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولا يذكرون أحداً منهم بسوء ولا عيب ولا منقصة . فن ذكر أحداً من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بسوء أو طعن عليهم أو تبرأ من أحد منهم أو سبهم أو عرض بعيتهم فهو راضي خبيث مخبت ، انتهى المقصود من كلامه رحمة الله تعالى .

وقال أبو طالب سألت احمد عن شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال القتل أجبن عنه ولكن أضربه ضرباً نكالاً، وقال عبد الله سألت أبي عن شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال أرى أن يضرب وقال ما أرأه على الإسلام، وقال الميموني سمعت أحمد يقول مالهم وما لمعاوية ، وقال لي يا أبا الحسن إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فاتهمه على الإسلام ، وقال إسحاق بن راهويه من شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعاقب ويحبس ، وروى أبو بكر الخطيب في كتاب «الكافية» بسنده عن أبي زرعة الرازي انه قال إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق . وذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق والقرآن حق وما جاء به حق وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يريدون ان يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة.

وذكر القاضي أبو الحسين في طبقات الخنبلة عن أبي محمد البرهاري أنه قال في «شرح كتاب السنّة» إذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة وأسیداً فاعلم أنه صاحب سنّة إن شاء الله ، قال ومن تناول أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه أراد محمداً صلى الله عليه وسلم وقد آذاه في قبره .

وذكر عن سفيان بن عيينة أنه قال من نطق في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلمة فهو صاحب هو انتهى .

وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري عن ابن السمعاني أنه قال في «الاصطalam» التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلاله انتهى ذكره الحافظ في «باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم».

فصل

قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح في «المقدمة» أول من صنف الصحيح البخاري وتلاه مسلم بن الحجاج ، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز .

ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحًا وأكثرها فوائد. وذكر عن الحافظ أبي نصر الوائلي السجزي أنه قال أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صَحَ عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لاشك فيه لا يحيث والمرأة بحالها في حبالتها انتهى . وذكر الشيخ أبو عمرو أيضاً اتفاق الأمة على تلقي ماتفق عليه البخاري ومسلم بالقبول ، قال وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به.

وذكر أيضاً أن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول انتهى.

وقال النووي في شرح مسلم اتفق العلماء رحهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرها فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة .

ونقل النووي عن الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح أنه قال جميع مالحكم مسلم رحمه الله بصحته في هذا الباب فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر. وهكذا مالحكم البخاري بصحته في كتابه وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفقاً في الاجماع.

ونقل النووي أيضاً عن إمام الحرمين أنه قال لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أرزمته الطلاق ولا حنثه لإجماع علماء المسلمين على صحتها انتهى.

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» في ترجمة البخاري «كتابه الصحيح يستقى بقراءته الغمام وأجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه وكذلك سائر أهل الإسلام انتهى.

وفيها قاله أبو نصر السجزي وإمام الحرمين وابن الصلاح والنوعي وابن كثير أبلغ رد على صالح أبي بكر وعلى أمثاله من زنادقة العصريين الذين شذوا عن المسلمين وخالفوا إجماع العلماء فتصدوا لتكذيب الأحاديث الثابتة في الصحيحين أو في أحدهما ومعارضتها بالشبه والآراء وحمل القرآن على غير محامله. ولاشك أن هذا من المحاداة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله تعالى (إن الذين يجادلون الله



رسوله كتبوا كما كتبوا الذين من قبلهم وقد أنزلنا آيات بينات وللكافرين عذاب مهين. يوم يبعثهم الله جيئاً فينبئهم بما عملوا أحصاء الله ونسوه والله على كل شيء شهيد) وقال تعالى (إن الذين يجادلون الله ورسوله أولئك في الأذلين. كتب الله للأغلبين أنا ورسلي إن الله قوي عزيز) وقال تعالى (ألم يعلموا أنه من يجادل الله ورسوله فأن له نار جهنم خالداً فيها ذلك الحزير العظيم) وقال تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعدهما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتول ونصله جهنم وساعت مصيرها).

فصل

وهذا أوان الشرع في الرد على أباطيل المؤلف وترهاته
قال في الصفحة الأولى ما نصه.

كتابنا هذا أصوات نلقاها على قضية الحديث وعلى أمثلة من الإسرائييليات الدخيلة على صحيح البخاري وتتلخص الغاية منه في أمرتين، الأمر الأول هو أن لانصدق بكلام يخالف كلام الله وهدي رسوله فنفع في خطيئة الشرك العلمي وذلك بمنازعة الله في حق الكلمة والتشريع. الأمر الثاني أن لا يتحقق للشيطان مأربه فنبعد عن الحق المنزلي من الله بسبب قبولنا لما دسه علينا أعداء الإسلام من أحاديث باطلة. ووصولاً إلى تلك الغاية صارت تكوين الكتاب من جزئين ، الجزء الأول قضية الحديث ومراجعتها العلمية منذ الخلافة الأولى إلى عصرنا هذا. الجزء الثاني نماذج من الأحاديث الإسرائيلية المنسوبة على البخاري والتعليق القرآني على كل منها بالنبي وببراءة النبي والبخاري منها. وقد كانت الحكمة في أن يكون البخاري هو الكتاب الذي أخذنا منه تلك الأحاديث هي أن يكون الرجوع بأحاديث غيره إلى القرآن أول وأهم باعتبار أنه عمدة المراجع لأصح الأحاديث.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال ليس في كتاب المؤلف شيء من الأصوات البتة. وإنما هو ظلمات بعضها فوق بعض أراد بها هدم السنة وتنفير الناس منها. وقد ذكرت في أول فصول الكتاب تشديد العلماء في رد الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والحكم على من فعل ذلك بالكفر فلتراجع أقوالهم^(١). ففيها أبلغ رد على المؤلف.

(١) ص ١٣ - ٢٢

الوجه الثاني أن يقال ليس في صحيح البخاري شيء من الأحاديث الدخيلة — أي المدسسة — كما زعمه المؤلف كذباً وزوراً ، وما جاء فيه من الأحاديث عن بني إسرائيل وعن غيرهم من الأمم الماضية فكله حق وصدق لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأسانيد الصحيحة . وقد قال الله تعالى (ومما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى).

الوجه الثالث أن يقال ليس في صحيح البخاري ولا في غيره من الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يخالف كلام الله تعالى وهدي رسوله صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه . ولا غيره بما يهذبه المؤلف وأشباحه من الجهلة الأغبياء الذين يتبعون المتشابه ويلبسون الحق بالباطل ويلحدون في آيات الله تعالى ويتأولونها على غير تأول لها.

الوجه الرابع أن يقال إذا كان المؤلف لا يصدق بالأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما خرجه البخاري في صحيحه وما خرجه غيره من أهل الصحاح والسنن والمسانيد ويزعم أنها أحاديث إسرائيلية وأنها تخالف كلام الله وهدي رسوله صلى الله عليه وسلم فأهل الإيمان على خلاف ما هو عليه فهم يؤمنون بكل مثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يردون من ذلك شيئاً ولا يتركون من الأحاديث الصحيحة شيئاً إلا حديثاً جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم آخر يخالفه فإذا نذون بالأصلع منها أو يجمعون بينها إذا أمكن الجمع .

الوجه الخامس أن المؤلف قد وقع في شر ما فر منه فإنه قد فر من خطيئة الشرك العلمي كما زعم ذلك ووقع فيها يهدم الإسلام من أصله وذلك في أمور وقعت منه أحدها مناقضته لشهادة أن محمداً رسول الله فإنه قد كذب بكثير مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم برواية التفقات الأثبات . ومن كذب بشيء مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو لم يحقق الشهادة بأن محمداً رسول الله . ومن لم يتحققها فليس بمسلم . ولابد في تحقيقها من أربعة أمور . أحدها طاعته صلى الله عليه وسلم فيما أمر . والثاني تصديقه فيما أخبر ، والثالث اجتناب ما عنه هوى وجزر . والرابع أن لا يعبد الله إلا بما شرع ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويعؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحساهم على الله» رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي



الله عنه، فقد أخبر صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح أن عصمة الدم والمال لا تم إلا بشيئين ، أحدهما شهادة أن لا إله إلا الله ، وثانيها الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء به ، والمؤلف لم يؤمن بكثير ماثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان بهذا حلال الدم والمال .

الأمر الثاني والثالث والرابع ما اشتمل عليه كتابه من الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم والغرض منه والعبث في جهته العزيزة بسخف الكلام ومنكر القول . وسيأتي بيان ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى . وقد تقدم حكاية الإجماع على كفر من صدر منه شيء من هذه الأمور (١) .

الوجه السادس أن المؤلف قد حقق للشيطان مأربه حيث أبعد عن كثير من الحق المنزلي من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وحث الناس على الإبعاد عنه . وقد تقدم حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» وفي رواية ابن حبان «إني أوتيت الكتاب وما يعلمه» فثبت بهذه الحدائق الصحيح أن السنة كانت تنزل على النبي صلى الله عليه وسلم كما ينزل عليه القرآن . وتقدم عن حسان بن عطيه أحد التابعين أنه قال «كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن» ويدل لهذا قول الله تعالى (وما ينطق عن الهوى) إن هو إلا وحي يوحى ، علمه شديد القوى وقد نفى المؤلف عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً من أقواله وأفعاله الثابتة عنه برواية الثقات الأثبات . وكذب بكثير من المعجزات وخوارق العادات وسمها قصصاً خيالية وخوارق خرافية وحث الناس على رفضها واطراحها . فقد تلاعب الشيطان بالمؤلف غاية التلاعب وأراه الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق وجعله من دعاته وجندوه وهذا غاية مأرب الشيطان .

الوجه السابع أن الله تعالى أقام للسنة جهابذة نقاداً ميزوا الأحاديث الصحيحة الثابتة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وميزوا الثقات من رجال

(١) ص ٢٧ - ٢٩

الاحاديث من المجرورين منهم وقد أجمعوا على قبول الصحيحين ولم يقل أحد منهم أن فيهما شيئاً من الأحاديث الباطلة التي دسها علينا أعداء الإسلام فما زعمه المؤلف من دس الأحاديث الباطلة في الصحيحين أو في غيرهما من الصدح فهو قول باطل مردود.

الوجه الثامن أن يقال قد اتفق من كلام المؤلف أنه من ألد الأعداء لكتب السنة وذلك أنه عمد إلى أصhraها فطعن فيه وشن الحملة على جملة من أحاديثه التي لمطعن فيها بوجه من الوجه فزعم أنها دخيلة عليه ومدسوسة فيه ثم ختم كلامه بما يقتضي أن غير صحيح البخاري من كتب السنة أولى عنده بشن الحملة والمعارضة. وقد ذكرت في الفصل الذي قبل هذا الفصل أن هذا من الحادثة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم واتباع غير سبيل المؤمنين. وقد جاء الوعيد الشديد على هذا كما تقدم ذكره

(١)

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣) مانصه

«تعريف الكتاب في بند رئيسية»

أولاً العرض الكامل لقضية الحديث وأقوال العلماء فيها ابتداء من الخليفة الأول لرسول الله (ص) إلى آخر عالم مارس التحصيل والبيان في هذا المجال حتى يعلم المسلمون أساليب الكيد التي حيكت لدينهم من يعادونه ومن اليهود بنوع خاص.

والجواب أن يقال ليس في الصحيحين ولا في غيرهما من الأحاديث الصحيحة شيء من أساليب الكيد التي حيكت ل الدين الإسلام من أعدائه كما زعم ذلك المؤلف كذباً وزوراً، ولكن المؤلف هو الذي أراد الدس على المسلمين وتشكيكهم فيما ثبت عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي حاك أساليب الكيد للإسلام والمسلمين وأظهر ذلك في قالب الإصلاح فهو في الحقيقة شر على الإسلام والمسلمين من اليهود ومن غيرهم من أعداء الإسلام والمسلمين.

(١) ص ٣٣



فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣) مانصه

ثانيا الدعوة العلمية إلى تقسيم الحديث المنسوب إلى النبي (ص) إلى ثلاثة أنواع . النوع الأول حديث يوافق القرآن في مضمونه أو في معناه ، والنوع الثاني هو حديث يأتينا بفضائل الأعمال ولا يعارضه القرآن . وهذا النوعان يفرض الله تبارك وتعالى الإيمان بهما كجزء من رسالة النبي عليه الصلاة والسلام ، ونوع ثالث يأتينا بمعان أو أحكام أو قصص تخالف القرآن في مضمونه أو في معناه، وهذا النوع يجب رفضه وتبرئه النبي (ص) منه وذلك عملا على تطهير ديننا من شوائب الدس الإسرائيلي حتى يعود إليه الرونق الجميل الذي يحمل العالم على احترامه والدخول فيه.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال ليس في الأحاديث الصحيحة ما يخالف القرآن بوجه من الوجوه، ومن زعم أن شيئاً من الأحاديث الصحيحة يخالف القرآن فذلك من سوء فهمه للقرآن والأحاديث الصحيحة . وربما يكون ذلك لزيغ في قلبه فيتأول القرآن على غير تأويله ويعارض به الأحاديث الصحيحة كما فعل ذلك المؤلف، وقد جمع في فعله بين أمررين ذميين أحدهما تحريف الكلم عن موضعه، والثاني رد الأحاديث الصحيحة واطراحها . وقد قال الله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنـة أو يصيبهم عذاب أليم) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى أتدرى ما الفتنة. الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك . وقال تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيف فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) قالت عائشة رضي الله عنها تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيف فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) إلى قوله (أولو الألباب) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا رأيتم الذين يتبعون ماتشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذر وهم» رواه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي والشيخان وأهل السنن إلا النسائي وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

وقد تقدم قول ابن القيم رحمه الله تعالى في الذين يعارضون السنن بظاهر

القرآن ويردون الأحاديث الصحيحة بذلك. قال وهذا فعل الذين يستمسكون بالتشابه في رد الحكم فإن لم يجدوا لفظاً متشابهاً غير الحكم يردونه به استخرجوا من الحكم وصفاً متشابهاً وردوه به انتهى.

الوجه الثاني أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا بلغتهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم تمسكوا به وقابلوا بالقبول والتسليم، وكذلك التابعون وأئمة العلم والهدى من بعدهم فإنهم كانوا إذا بلغهم شيء من الأحاديث المروية بالأسانيد الصحيحة تمسكوا به وقابلوا بالقبول والتسليم ، ولم يكن الصحابة والتابعون وأئمة العلم والهدى من بعدهم يرفضون شيئاً من الأحاديث الصحيحة أو يعارضونها بالقرآن . فنرفض شيئاً من الأحاديث الصحيحة أو حث على رفضها وزعم أن ذلك واجب فلاشك أنه مشاق للرسول صلى الله عليه وسلم ومطبع لغير سبيل المؤمنين وقد قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساعته المصير).

الوجه الثالث أن تبرئة النبي صلى الله عليه وسلم مما ثبت عنه بالأسانيد الصحيحة لا يقول بها عاقل لأن تبرئته مما ثبت عنه حاصلها تكذيبه ورد قوله، ولا يصدر ذلك من مسلم يؤمن بالله ورسوله.

الوجه الرابع أن تطهير الدين لا يكون برفض الأحاديث الصحيحة وردتها وإنما يكون ذلك برد البدع ومحاربة المتدينين الزائغين عن الحق المتبين لغير سبيل المؤمنين ، ومنهم الذين يعارضون الأحاديث الصحيحة بالتشابه من القرآن وبآرائهم وآراء شيوخهم ومن يعظمونه من أهل البدع.

الوجه الخامس أن تكذيب الأحاديث الصحيحة ورفضها ليس هو الذي يعود على دين الإسلام بالزونق الجميل كما زعم ذلك المؤلف المفتون. وإنما يعود عليه بالشكوك والظنون السيئة وعدم الثقة فهو في الحقيقة تشويه للدين وتدنيس له وليس تطهيراً له كما قد زعم ذلك من أعمى الله بصيرته.

الوجه السادس أن يقال قد كان الدين محترماً حينما كان المسلمين يحكمون بالكتاب والسنّة ويحترمون القرآن والأحاديث الصحيحة وكتب السلف وأئمة الخلف ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومجاهدون في سبيل الله ويفعلون ما أمر الله به



رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلما استهان الأكثرون بالكتاب والسنّة واستبدلوا عن الأحكام الشرعية بالنظم والقوانين الوضعية واستهانوا بكتب الحديث والفقه والتفسير وغيرها من الكتب النافعة وسموها الكتب الصفراء واستبدلوا عنها بالصحف والجلات وما أشبهها من الكتب التي لا خير فيها وتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وتركوا كثيراً من الأوامر وارتكبوا كثيراً من المحرمات عاد رونق الدين غير جميل عند الأكثرين وقل احترام العالم له وقل الدخول فيه . ولا يعود إلى الدين رونقه الجميل الذي يحمل العالم على احترامه والدخول فيه إلا بالتمسك بالكتاب والسنّة واحترامهما والعمل بها في كل قليل وكثير واحترام كتب السلف وأئمة الخلف مع القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وفعل ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم واجتناب ما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم فحينئذ يعود رونق الدين وجراه كما كان في أول الأمر . والله المسئول أن يعيده كما كان في صدر هذه الأمة وما ذلك على الله بعزيز.

الوجه السابع أن القول برفض الأحاديث الصحيحة وردها يلزم منه أحد أمرين كل منهما سيء ذميم . أحدهما الطعن في الثقات الأثبات ورميهم بوضع الأحاديث والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله تعالى (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وأثماً مبيناً) .

الأمر الثاني رمي ذوي العقول والباءة بالغباء والتغفيل بحيث يروج عليهم ما يدسه الزنادقة من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد جاء في كلام المؤلف كل من الأمرين كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى .

ولاشك أن المؤلف واصياخه الذين يعتمد على أقوالهم في معارضه للأحاديث الصحيحة ورفضها أولى بالأوصاف الذميمة من رجال الصحيحين وغيرهم من رواة الأحاديث الصحيحة .

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣) مانصه

ثالثا تقديم حصيلة الفحص الدقيق للأحاديث المعارضة للقرآن والمنافية لما يليق بالله وبرسوله والتي جمعناها من صحيح البخاري باعتباره عمدة المراجع في هذا

المجال وعددها مائة وعشرون حديثاً. والتعليق القرآني على كل منها بما يثبت أنها دخيلاً على كلام النبي (ص) وبما لا يسيء إلى البخاري الذي حسبه عند ربه صدق نيته وإخلاصه حتى يعلم المسلمين كيف استطاع الشيطان أن يستخدم أعوانه من كفار الإنس في الكيد للإسلام والمسلمين. مع التأكيد مرة أخرى على براءة البخاري رحمة الله من هذا الحزب اللعين ، ولا يعتبر هذا العدد حصرًا لكل ما يعارضه القرآن وإنما هو مثال ضوئي يدعو إلى جعل القرآن سندًا أساسياً لكل حديث ينسب إلى رسول الله.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال ليس في صحيح البخاري ما يعارض القرآن بوجه من الوجوه وليس فيه حديث ينافي ما يليق بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وليس فيه حديث دخيل على كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما قد زعم ذلك من استزله الشيطان وزين له معارضة الأحاديث الصحيحة واطراحتها والتهاون بشأنها.

الوجه الثاني أن المؤلف قد أساء إلى البخاري إساءة عظيمة ثم زعم أن فعله لا يسيء إلى البخاري. وهذه المنافة والمراوغة لاتخنق على عاقل. وإساءته إلى البخاري واضحة من جهتين. الأولى صولته على كتابه الصحيح واستهانته به ومحاولته الحط من قدره عند الناس وأنه لا ينبغي الاعتماد عليه، وأي إساءة أعظم من هذه الإساءة لو كان المؤلف الجاهل يعقل.

الثانية محاولته الحط من قدر البخاري والحاقة بالأغبياء المغلفين الذين تروج عليهم دسائس الزنادقة الوضاعين . وهذه الإساءة العظيمة لا تؤثر في قدر البخاري عند أهل السنة والجماعة لأنهم يعلمون بطلانها ويعلمون ما جعل الله في البخاري من العقل الرزين والنباهة العظيمة بحيث لا يستطيع المبطلون أن يدسوا عليه شيئاً أبداً.

وقد قال الخطيب البغدادي في تاريخه حدثي محمد بن أبي الحسن الساجحي قال أئبنا أحمد بن الحسن الرازي قال سمعت أبا أحمد بن عدي يقول سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمن آخر ودفعوها إلى عشرة انسف إلى كل رجل عشرة أحاديث وأمروهם إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري وأخذوا الموعد



للمجلس فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس باهله انتدب إليه رجل من العترة فسألة عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري لا أعرفه فسألة عن آخر فقال لا أعرفه فازال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه فكان الفهاء من حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون الرجل فهم. ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم. ثم انتدب رجل آخر من العترة فسألة عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فسألة عن آخر فقال لا أعرفه فسألة عن آخر فقال لا أعرفه ، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه ، ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى قام العترة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخاري لايزيدهم على «(لا أعرفه)» فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا الفت إلى الأول منهم فقال أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتي على قام العترة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها فاقر له الناس بالحفظ واذعنوا له بالفضل.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري بعد أن ذكر هذه القصة رواية عن الخطيب، قلت هنا يخضع للبخاري فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة.

قال الحافظ وقال أبو الأزهري كان بسمارقند أربعمائة محدث فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فادخلوا إسناد الشام في إسناد العراق وإسناد العراق في إسناد الشام وإسناد الحرم في إسناد اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتغلبوا عليه بسقطة انتهى ما ذكره الحافظ ابن حجر وفيه أبلغ رد على من استهان بالبخاري وحاول الغض منه وإلهاقه بالأغبياء المغفلين.

الوجه الثالث أن إساءة المؤلف ليست مقصورة على البخاري رحمه الله تعالى بل إنه قد حاد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بمعارضته للإحاديث الصحيحة ورفضها. وقد أساء إلى الصحابة الذين حفظوا أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وبلغوها إلى من بعدهم. وقد أساء إلى الثقات الأثبات الذين حفظوا الأحاديث

الصحيحة وبلغوها إلى من بعدهم حتى وصلت إلى البخاري وغيره من الأئمة الذين دونوا الأحاديث الصحيحة وحفظوها على الأمة الإسلامية.

الوجه الرابع أن يقال إن رجال الجامع الصحيح كلهم ثقات عدول من لدن الصحابة إلى شيخ البخاري وليس فيهم كذاب ولا ضائع ولا متهم ولا محروم بغير يؤثر في حديثه. وليس فيهم أحد من الأغبياء المغلقين الذين يقبلون التلقين ، ومع هذا يقول المؤلف إن الشيطان استطاع أن يستخدم أعنانه من كفار الإنس في الكيد للإسلام والمسلمين ثم يؤكّد براءة البخاري من هذا الحزب اللعين. فهل يقول المؤلف أن رجال البخاري أو بعضهم كانوا من كفار الإنس وأعنان الشيطان الذين استخدموهم في الكيد للإسلام والمسلمين وأنهم من الحزب اللعين كما هو ظاهر كلامه. أم ماذا يجيب به عن تهوره وجرأته القبيحة.

الوجه الخامس أن يقال الواقع في الحقيقة أن الشيطان استطاع أن يستخدم المؤلف في معارضته للأحاديث الصحيحة ورفضها وفي الكيد للإسلام والمسلمين وذلك بتشكيك المسلمين في الأحاديث الصحيحة وحثّهم على رفضها واطراحها فهو من أكبر أعنان الشيطان وجنوده.

الوجه السادس أن يقال ماذهب إليه المؤلف من جعل القرآن سندًا أساسياً لكل حديث ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعارض قول الله تعالى في صفة رسوله صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحيٌ يوحى) قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذابًا أليم) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى أتدرى ما الفتنة . الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك.

ويعارض قول النبي صلى الله عليه وسلم «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذمي وابن ماجه والدارمي وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وأبو بكر الآجري في كتاب الشريعة من حديث المقدام بن معد يكتب الكندي رضي الله عنه وقال الترمذمي هذا حديث حسن غريب وصححه الحاكم وأقره الذهبي.



ويعارض أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وغضوا عليها بالنواخذة» رواه الإمام أحمد وأهل السنن من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وافقه الذهبي في تلخيصه.

وروى مالك في الموطأ بлагاغاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ماتتسكم بهما كتاب الله وسنة رسوله» وقد رواه الحاكم في مستدركه موصولاً من حديث ابن عباس رضي الله عنها وصححه وأقره الذهبي.

وروى الحاكم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما قد تركت فيكم شيئاً لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنني ولن يتفرقوا حتى يردا على الحوض».

ومماعارض قول الله تعالى وقول رسوله صلى الله عليه وسلم فهو مردود على قائله كائناً من كان.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤) مانصه

رابعاً تقديم التذكرة لاصحاب العقول الناضجة من المسلمين كي ينفضوا عن دينهم وعن عقائدهم غبار الزيف الذي ران على الجمال الإسلامي والصفاء الحمدي حتى ملا المراجع الدينية بما لا يقتضيه عقل من القصص الخيالي والتشريع المبتدع . وأصل ذلك الحديث الباطل الذي أصابنا بغباره القبيح في عقائدهنا وعبادتنا وماسته الله لنا من تشريع.

والجواب أن يقال إن أصحاب العقول السليمة من المسلمين قد نفضوا عن دينهم وعن عقائدهم غبار الزيف الذي أحدهه أهل الأهواء والبدع من الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجهمية والمعزلة والفلسفه وغيرهم من أهل الكلام الباطل الذين ذمه السلف وحدروا منه . ونفض أصحاب العقول السليمة من المسلمين عن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس منها من أحاديث الكاذبين والوضاعين . وميزوا الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وميزوا الثقات من رجال الأحاديث من المجرورين ، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء فقد تركوا الأمر وأصحوا جلياً لمن أراد الله هدايته .

وقد خالفهم أهل القلوب المريضة والعقول الناقصة من العصريين ومنهم المؤلف الجاهل وأشياخه الذين يعتمد على آقوالهم في معارضة الأحاديث الصحيحة ورفضها وتغافل الناس عنها.

وقد أظهر المؤلف كيده للإسلام والمسلمين في قالب النصيحة لأصحاب العقول الناضجة من المسلمين ليكون لقوله الباطل موقع وقبول عند الجهلة الأغياء.

ومراده بغيار الزيف الذي يمحى المسلمين على نفسيه عن دينهم وعقائدهم وكذلك مراده بالحديث الباطل إلى آخر كلامه ماجعه من صحيح البخاري وزعم كذبا وزورا أنها أحاديث إسرائيلية دخلة على صحيح البخاري. وما ذكره قبل ذلك في الجزء الأول من الأحاديث الصحيحة وعارضه وحث على رفضه واطرافقه.

وسيأتي الكلام على مالا يقتضيه عقله الناقص وما زعم كذبا وزورا أنه من القصص الخيالي والتشريع المبتدع في موضعه إن شاء الله تعالى.

والواقع في الحقيقة أن المؤلف الجاهل نفسي عن دينه وعقيدته جلة كثيرة من الأحاديث الصحيحة وحث الناس على نفسيها وأظهر ذلك في قالب النصيحة والإصلاح فأشبه الذي كاد الأبوين وغرهما وقال الله تعالى فيه (وَقَاتَلُوكُمْ لِكُلِّ النَّاسِ) وأشبه الذي قال لقومه (مَا أَرِيكُمْ إِلا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيْكُمْ إِلَّا سَبِيلُ الرِّشادِ) وأشبه الذين قال الله فيهم (إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تَنفَسُوْا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّا نَحْنُ مُصْلِحُونَ). أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكُمْ لَا يَشْعُرُونَ. إِذَا قِيلَ لَهُمْ آتَيْنَا كَمَا آتَيْنَا إِنَّمَا قَالُوا أَنَّا نُؤْمِنُ كَمَا آتَيْنَا السُّفَهَاءَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءَ وَلَكُمْ لَا يَعْلَمُونَ).

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤) مانصه

خامساً القضاء على منازعة الحديث الباطل للقرآن الكريم وإبعاد كتب التحصيل والتخرير الفني التي تحمل كلاماً يخالف المفاهيم القرآنية وحذفها من مستوى المعادلة لكتاب الله قبل أن يتقادم الزمن فتنزل هذه الكتب من القرآن منازل النسخ العديدة لأي كتاب من كتب السباء السابقة والتي أقرها تقادم الزمن فتبوات منازل التقديس ، مع ما بينها وبين الأصول المنزلة من خلاف في الحكم والمعنى مثل محدث للتواترة الأصلية وما تعدد بعدها من نسخ طفيلية تختلف معها في النص والمعنى .



والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال ليس في صحيح البخاري ولا في غيره من الصحاح حديث باطل وليس فيها حديث ينazu القرآن وليس فيها ما يخالف مفهوم القرآن كما زعم ذلك المؤلف كذبا وزوراً. فالحث على إبعاد كتب التحصيل والتخريج التي هي الصحاح والسنن والمسانيد لا يدعون إليه أحد يؤمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثاني أن الله تعالى تكفل بحفظ القرآن فقال تعالى (إنا نحن ننزلنا الذكر وإنما له حفظون) فلا يتطرق إلى القرآن تحريف ولا تغيير ولا زيادة ولا نقصان ولا معادلة من شيء من الكتب. وقد مضى بعد نزول القرآن قريب من أربعة عشر قرنا ولا يزال القرآن غضا طريا مصونا محفوظا بحفظ الله له. ولا يزال كذلك مادام في الأرض إلى أن يسرى عليه في آخر الزمان ويرفع إلى السماء كما جاء ذلك في أحاديث صحيفه. فمن ظن أن شيئاً من كتب السنة ينazu القرآن أو يعادله أو ينزل منه مع طول الزمان منزلة النسخ العديدة للكتب المتقدمة فقد ظن بالله ظن السوء ولم يؤمن بقوله (إنا نحن ننزلنا الذكر وإنما له حفظون) وقد رام بعض أعداء الله إدخال التغيير على القرآن فأبطل الله كيدهم وصان كتابه من اعماهم السيئة.

الوجه الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم حتى أمهته على التمسك بسننته وأمرهم بتبليغ أحاديثه ودعا من بلغها بالرحمة والنصرة ، وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة. منها مارواه الإمام أحمد وأهل السنن من حديث العرابي بن سارية رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وغضوا عليها بالتواجذ ولماكم ومحدثات الأمور فإن كل عدتها بدعة وكل بدعة ضلاله» قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وقال ليس له علة ووافقه الذهبي في تلخيصه .

ومنها مارواه مالك في الموطا بلاغاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ماتمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله» وقد رواه الحاكم في مستدركه موصولاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وصححه وأقره الذهبي .

ومنها ما رواه الحاكم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنني قد تركت فيكم شيئاً لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسننه ولن يتفرقوا حتى يردا على الحوض» .

ومنها مارواه الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فربّ مبلغ أحفظ له من سامع» هذا لفظ أحد وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول «رحم الله من سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه فربّ مبلغ أوعى من سامع».

قال ابن الأثير في جامع الأصول «نصر الله امرءاً» دعاء له بالنصرة وهي النعمة والبهجة انتهى.

ومنها مارواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمي وابن حبان في صحيحه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره فربّ حامل فقهه إلى من هو أفقه منه وربّ حامل فقهه ليس بفقهه» قال الترمذى هذا حديث حسن. قال وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وجابر بن مطعم وأبي الدرداء وأنس رضي الله عنهم.

قلت قد روی ابن ماجه حديثي جبیر بن مطعم وأنس رضي الله عنهم . وفي الباب أيضاً عن أبي سعيد الخدري وعبيد بن عمير والنعمان بن بشير وأبيه وأبي قرصافة وجابر وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم .

وإذا علم ما ذكرنا من الأحاديث التي يصدق بعضها فلا يتحقق ما في الحديث على إبعاد كتب التحصيل والتاريخ من المعارض لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من التمسك بستنته وتبلیغ أحاديثه . وما عارض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فهو مردود على قائله كائناً من كان.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤) مانصه
سادساً إدراك العواقب المترتبة على ترك الأحاديث المخالفة للقرآن الكريم دون تجريح وإظهار لعيوبها حتى لا ترداد عقائد الناس انحرافاً عن عقيدة نبيهم بسبب تركها بغير كشف يفصل بين الحديث الصحيح الذي يستند إلى القرآن وبين الحديث الخزافي



الذي نسجه الخيال الإسرائيلي وردده المسلمون بحسن قصد.

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال إن الأحاديث التي أشار إليها المؤلف وجمعها من صحيح البخاري كلها أحاديث صحيحة لامطعن فيها بوجه من الوجوه وليس فيها ما يخالف القرآن وليس فيها شيء من الخرافات ومانسجمة الخيال الإسرائيلي . ولكن المؤلف كان زائغ القلب فاسد التصور فلهذا تخيل في الأحاديث الصحيحة ماتخيل ورام تحريرها وإلصاق العيوب بها كذبا وزورا . وقد قال الله تعالى (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون) وهذه الآية الكريمة مطابقة حال المؤلف غاية المطابقة ، وكذلك قوله تعالى (فليما زاغوا أزاغ الله قلوبهم والله لا يهدى القوم الفاسقين).

الوجه الثاني ظاهر كلام المؤلف أن عقائد الناس قد انحرفت عن عقيدة نبيهم بسبب قبوظهم لما في صحيح البخاري وغيره من الأحاديث الصحيحة التي تختلف رأيه الفاسد وعقله الناقص فهو لذلك يهاجمها بالتجريح وإلصاق العيوب بها حتى لا تزداد عقائد الناس إنحرافا عن عقيدة نبيهم على حد زعمه الكاذب فهو يزعم لنفسه انه مصلح لما فسد من عقائد الناس . والأمر في الحقيقة الواقع بعكس ما يقول فإنه فاسد العقيدة ومفسد لعقائد الذين يقبلون كلامه الباطل في تحرير الأحاديث الصحيحة . وإنه لينطبق على المؤلف قول الله تعالى (إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنا نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون).

الوجه الثالث أن يقال إن المسلمين في العقائد على قسمين. القسم الأول أهل السنة والجماعة والقسم الثاني أهل البدعة والضلال ، فأما أهل السنة والجماعة فإنهم لم يزالوا على عقيدة نبيهم صلى الله عليه وسلم وعقيدة أصحابه والتابعين لهم بإحسان ، وأما أهل البدعة والضلال فهم الذين انحرفت عقائدهم عن عقيدة نبيهم وأصحابه وهم متفاوتون في الإنحراف فستقل منه ومستكثرون ، وقد ذكر الله القسمين في قوله تعالى (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متتشابهات فأما الذين في قلوبهم زيف فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويلاً له وما يعلم تأويلاً له إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمناً به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب) ومن هاجم الأحاديث الصحيحة ورام تحريرها وإلصاق العيوب بها فهو من الزائغين بلاشك قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر

بینهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ما قضيت ويسلموا تسلیماً).

الوجه الرابع أن المؤلف الجاهل رمى المسلمين بالغباوة والتغفيل كما رمى الأحاديث الصحيحة بأنها أحاديث خرافة نسجها الخيال الإسرائيلي ورددها المسلمون بحسن قصد. والجواب أن يقال (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كترت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) والمؤلف وأشياهه من الزائغين أولى بوصف الغباوة والتغفيل لإنهم اخدعوا للشيطان وصاروا من حزبه ودعاته.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤) مانصه

سابعاً الاستكشاف الفعلى لأنحراف عقائد من سبقونا من أمم الدراو يش وجاءات التنسك الشكلي وأصحاب الدعاوي بخروج بشرتهم أو بشرية شيوخهم على سن الله في خلقه ادعاءً للكرامات المصطنعة وزعمها للمعجزات الخيالية التي ملأت المدونات الصفراء وليس لهم فيها من سند ولا أصل إلا أحاديث الخيال المفتراء على رسول الله (ص) تلك التي استقرت في كتب الأحاديث المعتمدة لدى المسلمين بحسن القصد من الناشرين والمستطبعين.

والجواب أن يقال هذه الجملة في أول كتاب المؤلف الجاهل كافية في بيان عداؤته للرسول صلى الله عليه وسلم وللسلاف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة العلم والمحدثين من بعدهم ، وبيان ذلك من وجوهه.

أحدها زعمه أن معجزات النبي صلى الله عليه وسلم خيالية وأن كراماته وكرامات غيره من أنبياء الله وأوليائه مصطنعة . وهذا قول أعداء الله تعالى من الإفرنج وغيرهم من أمم الكفر والضلال . وقد تلقاه هذا الجاهل وأشياهه من زنادقة العصريين بالقبول والرضا . وهذا القدر كاف في الحكم بردة المؤلف وخروجه من الإسلام .

وقد أجمع العلماء على تكفير من عبث في جهة النبي صلى الله عليه وسلم بسخف من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور . وأجمعوا على تكفير من استخف بالرسول صلى الله عليه وسلم أو استهزأ به أو بشيء من افعاله أو نسب إليه مالايقي



بنصبه . ذكر ذلك القاضي عياض وابن حجر الهيثمي وتقدم ذكره^(١) وكلام المؤلف هنا داخل فيما أجمع العلماء على تكثير قائله .

الوجه الثاني زعمه اخraf عقائد الذين يؤمنون بمعجزات النبي صلى الله عليه وسلم وكراماته وكرامات غيره من أنبياء الله وأوليائه . وهذا يتضمن القدر في جميع أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان . ولا يقتدح فيهم إلا من هو متبع لغير سبيلهم وقد قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبعد عن سبيل المؤمنين نوله مات ول ونصله جهنم وساعته المصير) .

وقد قال في إلقاء نار في ذكر ما يصير به المسلم كافراً «أو قال قوله يتوصلا به إلى تضليل الأمة أي أمة الإجابة فهو كافر لأن مكذب للإجماع على أنها لا تجتمع على ضلاله» انتهى .

ولا يتحقق ما في كلام المؤلف من تضليل الأمة على إيمانهم بمعجزات النبي صلى الله عليه وسلم وكراماته وكرامات غيره من أولياء الله تعالى فيكون بهذا كافراً حلال الدم والمال .

الوجه الثالث تسميته علماء السلف وائفة الخلف بالدراويش وجماعات التنسك الشكلي وأصحاب الدعاوى وزعمه أنها قد خرجوا ببشرتهم على سنن الله في خلقه ، وهذه الأوصاف أولى به وبأشباهه من زنادقة العصريين وملاحدتهم .

الوجه الرابع تسميته كتب الحديث المعتمدة عند المسلمين بالمدونات الصفراء تحظيراً لها وتصعيراً لشأنها وزعمه أن الأحاديث الواردة فيها في المعجزات والكرامات أحاديث خيالية مفترقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من أعظم المحادنة للرسول صلى الله عليه وسلم والمخالفة لما عليه المسلمون من الاعتناء بكتب الحديث والتعظيم لشأنها والإيمان بما جاء في الصحيح منها من أخبار الغيب والمعجزات والكرامات واعتقاد أن ذلك حق وصدق . وقد روى الترمذى والحاكم في مستدركه وأبو نعيم في الخلية عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد على ضلاله ويد الله على الجماعة ومن شد شد إلى النار » .

الوجه الخامس رمي المسلمين بالغباء والتغفيل من أجل اعتمادهم على

كتب الحديث وإيمانهم بآراءه في الصحيح منها من إخبار الغيوب والمعجزات والكرامات. الواقع في الحقيقة أن المؤلف هو الغبي المغفل الذي انقاد للشيطان فاغواه وتلاعب به حتى انسلاخ من الدين وهو لا يشعر وصار حرباً لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم وللأحاديث الصحيحة والمحديثين وسائر المؤمنين وقد قال الله تعالى (أَفَرَأَيْتَ مِنْ تَحْذِّفَهُ هُوَ أَهْوَاهُ أَهْلَهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غَشَاوَةً فَنِيَهُدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ).

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥) مانصه

ثابناً ثبات أن دين الله هو القرآن بداية ونهاية وأن رسول الله (ص) قد بلغ ذروة الأمانة وقمة الوفاء في بلاغه للناس نصاً كاملاً وفي بيانه لهم تطبيقاً وعملاً. والتأكد القوي على أن كل ما يأتي من أخبار منسوبة إلى النبي وليس لها سند قرآنی إنما هي من وحي الخيال الخرافي الشارد أو الكيد الإسرائيلي اللعين وإن رسول الله (ص) هو صاحب الساحة البريئة من تلك الأخبار لأنه لا يستطيع أن يضيف إلى كتاب الله شيئاً من عنده بعد أن ضرب الله للناس فيه من كل مثل وأكده قوامه بقوله (ما فرطنا في الكتاب من شيء).

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال أما قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بلغ ذروة الأمانة وقمة الوفاء في إبلاغ القرآن للناس وفي بيانه لهم فهذا مما لا نزاع فيه، وكذلك لانزعان أنه صلى الله عليه وسلم قد بلغ السنة وبينها للناس غاية البيان وأراهم من المعجزات وخوارق العادات ما آمن به المؤمنون وكذب به الزنادقة الملحدون.

قال أبوذر رضي الله عنه «لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يحركه طائر جناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علما» رواه الإمام أحمد والطبراني وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم «ما باقي شيء يقرب من الجنة ويبعده من النار إلا وقد بين لكم» قال الهيثمي رجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة وفي إسناد أحد من لم يسم.

وأما قوله إن دين الله هو القرآن بداية ونهاية فجوابه أن يقال هذا خطأ مردود



بقول النبي صلى الله عليه وسلم «ألا أني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا أني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل ينشي شيعانًا على أريكته يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» الحديث ، وفي رواية «ألا وإن ماحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ماحرم الله» وفي رواية «إني أوتيت الكتاب ومايعدله» وقد تقدم هذا الحديث ومافي معناه في الفصل الثالث في أول الكتاب فليراجع^(١).

وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة لانه صلى الله عليه وسلم أخبر أنه سيكون في أمته أناس يعارضون السنة بالقرآن ويردون كل حديث جاء فيه ماليس في القرآن فوق الأمر طبق ما أخبر به صلوات الله وسلامه عليه.

الوجه الثاني أن يقال إن دين الله هو ماجاء في القرآن والسنة والدليل على ذلك قول الله تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) قال ابن كثير في قوله (فردوه إلى الله والرسول) قال مجاهد وغير واحد من السلف أي إلى كتاب الله وسنة رسوله . وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة انتهى.

وقال البغوي في قوله (فردوه إلى الله والرسول) أي إلى كتاب الله وإلى رسوله مادام حيًّا وبعد وفاته إلى سنته ، والرد إلى الكتاب والسنة واجب إن وجد فيها فإن لم يوجد فسبيله الاجتهد انتهى.

وروى ابن جرير عن مجاهد في قوله (فردوه إلى الله والرسول) قال إلى الله إلى كتابه وإلى الرسول إلى سنته نبيه ، وروى أيضاً عن ميمون بن مهران وقتادة نحو ذلك.

وروى مالك في الموطأ بлагаً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما قسكتم بها كتاب الله وسنة رسوله» وقد رواه الحاكم في مستدركه موصولاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وصححه وأقره الذهبي.

وروى الحاكم أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى

(١) ص ٥ - ٧

الله عليه وسلم «إني قد تركت فيكم شيئاً لن تصلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ولن يتفرقوا حتى يردا على الحوض»

وروى الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي وأبو داود السجستاني والترمذى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قال «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء قال أقضى بكتاب الله قال فإن لم تجد في كتاب الله قال أقضى بسنة رسول الله قال فإن لم تجد في سنة رسول الله قال أجهد رأيي ولا آلو قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي رسول الله»

وروى النسائي عن شريح القاضي أنه كتب إلى عمر رضي الله عنه يسأله فكتب إليه «أن اقض بما في كتاب الله فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما قضى به الصالحون فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقض به الصالحون فإن شئت فتقديم وإن شئت فتأخر ولأرى التأخير إلا خيراً لك والسلام».

وروى النسائي أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه نحو قول عمر رضي الله عنه.

وقد قال الله تعالى (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لف ضلال مبين) والآيات بنحو هذه الآية كثيرة وقد ذكرت جملة منها في الفصل الثالث في أول الكتاب وذكرت أيضاً ما قبل في تفسير الحكمة بانها السنة فليراجع (١). وفي هذه الآية وما في معناها من الآيات دليل على أن دين الله هو ماجاء في القرآن والسنة.

الوجه الثالث أن يقال كل ماجاء من أخبار الثقات متصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو من الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء شهد له القرآن أو لم يشهد له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» وليس هو من وحي الخيال الخرافي

(١) ص ٨ - ٩



الشارد أو الكيد الإسرائيلي اللعين كما زعمه المؤلف كذبا وزورا. وقد تقدم في الفصل الأول في أول الكتاب قول الشافعي وأحمد والموفق وابن القيم في الأخذ بالأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فليراجع (١) فإنه مهم جدا.

الوجه الرابع أن يقال من أبطل الباطل تبرئة النبي صلى الله عليه وسلم مما ثبت عنه بنقل الثقات الأثبات. ولا يقول بهذا من له أدنى مسكة من عقل.

الوجه الخامس أن يقال ما كان من السنة زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم تجحب طاعته فيه ولا تحمل معصيته لقول الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهَاكم عنه فانهوا واتقوا الله أن الله شديد العقاب) وقوله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا) وكذلك مثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من المعجزات والكرامات وما أخبر به عن الأنبياء وغيرهم من الماضين مما لم يكن في القرآن فكله حق وصدق يجب على كل مؤمن تصديقه كما يجب عليه تصديق ما جاء في القرآن قال الله تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى ، علمه شديد القوى).

ومن آمن بما جاء في القرآن ولم يؤمن بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو من الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله قال الله تعالى (إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن بعض ونكفر بعض ويريدون أن يتخدوا بين ذلك سبيلا ، أولئك هم الكافرون حقا واعتذرنا للكافرين عذابا مهينا ، والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيمهم أجورهم وكان الله غفورا رحيم).

الوجه السادس أنه لا يجوز أن يقال فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن في القرآن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أضاف إلى القرآن ماليس منه كما هو مقتضى كلام المؤلف وهو قول سوء لا يقوله أحد يؤمن بالله ورسوله.

فصل

وقال المؤلف صفحة (٥) مانصه

(١) ص ٢ - ٥

تاسعاً إقامة الحجة القوية على الذين يتعصّبون لآراء شيوخهم أو معتقدات آبائهم أو يلغون عقوتهم أمام أسانيد تأثيم بأحاديث تكذب كتاب الله زعماً منهم أن الشلل الارادي لعقوهم احتراماً لتلك الأسانيد هو التبعد المطلوب ، متناسين أن تقديس رجال الأسانيد هو التبعد المرفوض ، وقد أنساهم الشيطان أن تقديره هو لاء الرجال فيما يخالف كتاب الله هو أعظم أنواع الشرك الصحيح لانه منازعة الله في حق الكلمة والتشريع وذلك أعظم ما لله من حقوق على خلقه.

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال ان كلام المؤلف قد اشتمل على ترهات وأباطيل كثيرة، منها زعمه أن قبول الأسانيد الصحيحة من التعصب لآراء الشيوخ ومعتقدات الآباء ومن الغاء العقول. ومنها زعمه أن في الأحاديث المروية بالأسانيد الصحيحة ما يخالف كتاب الله ويكتبه، ومنها زعمه أن احترام الأسانيد الصحيحة من الشلل الارادي للعقل ، ومنها زعمه أن احترام الأسانيد الصحيحة من تقدير رجال الأسانيد وأنه من التبعد المرفوض وأنه أعظم أنواع الشرك وأنه منازعة الله في حق الكلمة والتشريع.

وجوابنا عن هذه الترهات والأباطيل أن نقول (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا).

الوجه الثاني أن يقال إن احترام الأسانيد الثابتة والأحاديث الصحيحة هو مقتضى العقل الصحيح كما أنه عنوان على الإيمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم. وأما عدم احترامها فإنه دليل على ضعف العقل أو ذهابه بالكلية كما أنه عنوان على زيف القلب وبعده عن الإيمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثالث أن يقال ان المؤلف هو الذي قد شل عقله في الحقيقة حيناً نصب نفسه لعدوة الأحاديث الصحيحة وتعصب لآراء أبي رية وأشياهه من الزائغين الذين يعارضون الأحاديث الصحيحة بالآراء والشبهات ولا يبالون برفض الأسانيد الثابتة وتکذيب ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال والمعجزات والكرامات . وما أشبه هذا الضرب الرديء بالذين قال الله تعالى فيهم (أفمن زين له سوء عمله فرأه حسناً فإن الله يفضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عالم بما يصنعون) وقال تعالى (أفرأيت من اتخذ الله هواه وأضلله الله



على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهدى من بعد الله أفلأ تذكرون).

فصل

وقال المؤلف في صفحه (٥) و (٦) مانصه

عاشرًا إرشاد الراغبين في تحصيل العلم الديني إلى الباب الفسيح الذي وسعنا الله فيه فعلمـنا بفضله حينـا طرقـنا باـبه هـذا الغـرض طـرق الـضعـفاء الـخـلـصـين الـبـاذـلـين جـهـدـهم في الـوـفـاء بالـشـرـطـ الـذـي فـرـضـهـ اللهـ عـلـى طـلـابـ الـعـلـمـ بـقـولـهـ (واتـقـواـ اللهـ وـيـعـلـمـكـمـ اللهـ) ذـلـكـ لـيـعـلـمـ الـخـلـصـونـ أـنـ بـاـبـ الـعـلـمـ مـفـتوـحـ عـلـى مـصـرـاعـيـهـ لـعـبـادـ اللهـ الـمـسـطـلـعـيـنـ لـامـورـ دـيـنـهـ الـذـيـنـ يـحـصـرـونـ أـنـفـسـهـمـ فـيـ دـائـرـةـ الـقـرـآنـ فـيـدـرـسـونـهـ درـاسـةـ الـعـقـلـاءـ الـمـتـدـبـرـيـنـ وـيـعـكـفـونـ أـيـضاـ عـلـى درـاسـةـ السـنـةـ الـمـنـوـاتـرـةـ الـتـيـ قـدـمـهـاـ النـبـيـ - صـ - تـطـبـيقـاـ عـمـلـيـاـ لـلـقـرـآنـ الـكـرـيمـ . معـ النـصـيـحةـ الـخـالـصـةـ بـالـمـداـوـةـ وـالـصـبـرـ الـجـمـيلـ فـيـ درـاسـةـ آـرـاءـ الـعـلـمـاءـ السـابـقـينـ وـالـمـعاـصـرـيـنـ ، وـمـنـ هـنـاـ يـصـبـحـ الـعـلـمـ الـدـيـنـيـ حـقـاـ مـبـاحـاـ لـلـعـادـيـنـ وـالـرـسـمـيـنـ . وـهـذـاـ أـقـولـ لـاخـيـ فـيـ اللهـ وـصـدـيقـيـ عـلـى درـبـ الـمـوـحـدـيـنـ إـنـيـ أـهـدـيـكـ نـصـيـحةـ صـادـقـهـ هـيـ أـنـكـ لـوـأـرـدـتـ الـعـلـمـ الـدـيـنـيـ فـاـ عـلـيـكـ لـاـ أـنـ تـقـيـ اللهـ وـتـأـخـذـ باـسـبـابـ التـحـصـيلـ اـطـلـاعـاـ طـوـيـلاـ مـرـتـكـزاـ عـلـىـ الـقـاعـدـةـ الـقـرـآنـيـةـ وـالـسـنـةـ الصـحـيـحةـ . وـبـالـصـبـرـ الـجـمـيلـ عـلـىـ طـرـيقـ الـإـطـلـاعـ سـوـفـ تـكـوـنـ عـالـمـاـ وـاعـيـاـ وـلـاـيـنـبـئـوكـ مـثـلـ خـيـرـ.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال إن العلم النافع هو الفقه في الدين قال الله تعالى (فَلُولَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرَقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوْا فِي الدِّينِ وَلِيَنْذِرُوْا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوْا إِلَيْهِمْ لِعِلْمِهِمْ يَحْذِرُوْنَ) وفي الصحيحين وغيرهما عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» وروى الترمذى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح قال وفي الباب عن عمر وأبي هريرة ومعاوية رضي الله عنهم.

والفقه في الدين هو العلم بما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين قال الشاعر :

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة ليس خلف فيه
ما العلم نصب للخلاف سفاهة بين الرسول وبين رأي فقيه

وقال ابن القيم رحمة الله تعالى في الكافية الشافية:

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة هم أولو العرفان
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة بين الرسول وبين رأي فلان
فالعلم بما جاء في الكتاب والسنة وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم هو
العلم في الحقيقة وهو الذي ينبغي للإنسان أن يجد ويجهد في طلبه وبحص غاية
الحرص على تحصيله . قال أبو الدرداء رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة وإن
الملاذة لتضع أجنحتها رضي الله عنهم لطالب العلم وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن
في الأرض والحيتان في جوف الماء وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة
البدر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً
ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أحده أخذ بحظ وافر» رواه الإمام أحمد وأبو داود
والترمذى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه .

فأما ماجمه المؤلف في معارضة الأحاديث الصحيحة ورفضها وتأويل القرآن
على غير تأويله والاعتماد على آراء أبي زيد وأشباهه من المحدثين فليس بعلم وإنما هو
جهل وضلال وإضلal للإغبياء الجهال ، وأماضر ذلك وأسوأ عاقبته على صاحبه قال
الله تعالى (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيمة ومن أوزار الذين يضللونهم بغير علم
الأساء ما يزرون).

وروى الإمام أحمد ومسلم وأهل السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور
من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن دعا إلى ضلاله كان عليه من الإثم مثل
آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح
قال النووي سواء كان ذلك الهدى والضلال هو الذي ابتدأه أم كان مسبباً إليه
انتهى .

الوجه الثاني أن يقال الذي يظهر من كلام المؤلف أنه يرى أنه قد حصل له
حظ وافر من العلم الديني وهو ماجمه في كتابه الذي نرد عليه . وما عالم المسكين أن
الشيطان قد تلاعب به وأراه الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل . وما عالم
أيضاً أن حقيقة كتابه هو الرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفض أقواله



وأفعاله وتكذيب مثبتت عنه من المعجزات وخوارق العادات وتسميتها قصصا خيالية فهذا حاصل علمه الذي تعب في تحصيله مدة طويلة . ولاشك أنه بعيد كل البعد عن العلم الديني ، ولاشك أيضا أن الجهل الكثيف خير من علم المؤلف وأحرى بسلامة الدين .

الوجه الثالث أن يقال كل رأي لم يستند إلى دليل من الكتاب أو السنة فليس من العلم الديني . وأكثر الآراء غث لآخر فيه وخصوصا آراء بعض العصريين . وعلى هذا فلا ينبغي للعاقل أن يشغل نفسه بما لافائدة فيه وأن يضيع أوقاته في دراسة الآراء التي لآخر فيها .

وأما نصيحة المؤلف بالدراومة والصبر على دراسة الآراء فإنها لا تروج إلا على أشباهه من الأغبياء الذين لا يفرقون بين الغث والسمين .

وي ينبغي للعاقل أن يعتبر بحال المؤلف وما وقع فيه من الزيف والإلحاد بسبب دراسته لآراء أهل الزيف والضلال من العصريين فكانت نتيجته من أسوأ النتائج وذلك أنه بذل غاية جهده في الرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفض أقواله وأفعاله وتكذيب مثبتت عنه من المعجزات والكرامات . وكذلك قد انتهى على بعض أفضل الصحابة والتابعين فطعن في عدالهم ورمى بعضهم بالعظام . ومن له أدنى عقل لا يرضى لنفسه أن تكون حاله كحال المؤلف .

وأما قوله ولاينبؤك مثل خير .

فجوابه أن يقال إن المؤلف قد وصف نفسه بما وصف الله به نفسه في كتابه وهذا من إساءة الأدب مع الرب تبارك وتعالى ، قال قتادة وغيره في قول الله تعالى (ولاينبؤك مثل خير) يعني نفسه تبارك وتعالى ، فالله تبارك وتعالى هو الخير بجميع الأمور العالم بما كان وما يكون ، وأما غيره فلا يوصف بأنه خير على الإطلاق وإنما يوصف بأنه خير بما احاط به علمه فقط . والعلم بآل الامور من خصائص الرب تبارك وتعالى فهو الذي يعلم من يكون عالما واعيا بسبب القراءة والإطلاع ومن لا يستفيد بكثرة القراءة والإطلاع والصبر على الدراسة شيئا أو يستفيد ما يضره ويضر غيره كحال المؤلف .

ويقال أيضا ان المؤلف قد أكثر القراءة والإطلاع كما صرخ بذلك في البند

الحادي عشر ومع هذا لم يكن عالماً واعياً وإنما كان جاهلاً مهاداً لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ومتبعاً لغير سبيل المؤمنين. ومن كانت هذه حاله وكان غير خير بالأمر الذي وقع فيه بنفسه فكيف يكون خيراً بما تؤول إليه حال غيره.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦) ما ملخصه

حادي عشر كتابنا هذا يستند إلى كتاب الله نصاً ومعنى وقد سلكنا في تدوينه درب الأحرار المفكرين من الموحدين والسلفيين [الذين يتزمرون بالقرآن وبتطبيق النبي تعبداً وتشرعوا] . ثم ذكر أنه عكف على القراءة والاستنباط طول حياته الماضية حتى فتح الله عليه بمعرفة الحق من الباطل بسبب رجوعه في كل شيء قرأه إلى القرآن، ثم قال علينا أن نشير بسهم الإشارة لإستاذ المخرجين البخاري الذي لا يؤثر في كثرة الصحيح عنده مانستبعده من أحاديث تخالف القرآن الكريم ، ونحن على يقين من أن ذلك لا يغضبه لإنه لا يحب أن يسئل يوم القيمة عن كلام يخالف كلام الله.

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال إن كتاب المؤلف لم يستند إلى كتاب الله لانصاً ولا معنى وإنما استند إلى القول في كتاب الله بغير علم وحمل الآيات على غير حاملها، واستند أيضاً إلى رأيه وآراء أهل الرزغ والإلحاد كأبي رية وأشباهه من أعداء الأحاديث الصحيحة.

يوضح ذلك الوجه الثاني وهو أن المؤلف صرخ أنه سلك في تدوين كتابه درب الأحرار المفكرين – يعني الذين يقولون بحرية الفكر من العصريين فيتبعون ما يرون به أفكارهم ولا يعبأون بالآيات والأحاديث الصحيحة وأقوال الصحابة ولا يبالون برفضها واطراحها إذا عارضت شيئاً من آرائهم الفاسدة.

الوجه الثالث أن يقال لم يكن سلف الأمة وأئتها يتأولون القرآن على غير تأويله ويعارضون به الأحاديث الصحيحة ولم يكونوا يقولون بحرية الفكر فيما خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو قول صاحب لم يخالفه غيره من الصحابة ، وإنما كانوا يحترمون القرآن والأحاديث الصحيحة وإجماع أهل العلم وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ويجتهدون الرأي فيما لم يجدوا فيه دليلاً من القرآن أو من السنة أو من الإجماع أو من أقوال الصحابة رضي الله عنهم. ومن سلك سبيلاً غير سبيل السلف



الصالح من صدر هذه الأمة فليس من السلفيين، ودعواهم أو دعوى أتباعهم إنهم سلفيون دعوى على غير حقيقة فلا تقبل.

الوجه الرابع أن يقال إن الذين يتزمون بالقرآن وبتطبيق النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء في القرآن ويرفضون ما سوى ذلك من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وما ثبت عنه من المعجزات والكرامات ليسوا سلفيين وإنما هم أهل بدعة وضلاله . وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عنهم وحذر منهم في عدة أحاديث تقدم ذكرها في الفصل الثالث في أول الكتاب فلتراجع^(١).

الوجه الخامس أن يقال إن السلفيين هم أهل السنة والجماعة وهم الذين يتمسكون بالقرآن والسنة وهي ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال سواء كانت موافقة للقرآن أو زائدة على ما فيه وسواء كانت متواترة أو آحاداً. ومن أصول السلفيين أيضاً أنهم يؤمنون بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من المعجزات وخوارق العادات مما وقع له صلى الله عليه وسلم وما أخبر به عن الأنبياء وغيرهم من أولياء الله تعالى ولا يردون من ذلك شيئاً كما يفعله تلامذة الإفرنج ومقلدوهم من العصريين ومنهم المؤلف وأبو رية وأبو عبيدة وغيرهم من أدعياء العلم في زماننا.

الوجه السادس أن يقال إن الذين يزعمون أنهم يتزمون بالقرآن ليسوا صادقين في زعمهم ولو كانوا صادقين لآمنوا بكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان موافقاً للقرآن أو كان زائداً على ما فيه وسواء كان متواتراً أو آحاداً لأن الله تعالى قال (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال تعالى (فليحذرذ الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب إليم) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى أتدرى ما الفتنة . الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك ، وتقدم في الفصل الأول في أول الكتاب قول الإمام أحمد أيضاً كل ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناد جيد أقرنا به وإذا لم نقر بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ودفعناه وردناه على الله أمره قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

(١) ص ٥ - ٧

وأما ماذكره المؤلف عن نفسه أنه عكف على القراءة والاستبطاط طول حياته الماضية حتى فتح الله عليه بعرفة الحق من الباطل بسبب رجوعه في كل شيء قرأه إلى القرآن.

فجوابه أن يقال إن عكوفه على القراءة والاستبطاط طول حياته لم يزده الإجهلا ولبس للحق بالباطل ومحاداة الله ولرسوله صلى الله عليه وسلم واتباعاً لغير سبيل المؤمنين. وذلك أنه نصب نفسه للرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم واطراح كثير من أقواله وأفعاله وما ثبت عنه من العجزات وخوارق العادات كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى وقد قال الله تعالى (ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لهم في الدنيا خزي و لهم في الآخرة عذاب عظيم) وقال تعالى (ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقىض له شيطاناً فهو له قرين). وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويخسرون أنفسهم مهتدون) وقال تعالى (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون).

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد حذار حذار من أمرين لها عواقب سوء أحدهما رد الحق لخالفته هواك فإنك تعاقب بتقليل القلب ورد ما يرد عليك من الحق رأساً ولا تقبله إلا إذا برب في قلب هواك قال تعالى (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة) فعاقبهم على رد الحق أول مرة بان قلب أفئدتهم وأبصارهم بعد ذلك. والثاني التهاون بالأمر إذا حضر وقته فإنك إن تهاونت به ثبطك الله وأبعدك عن مراضيه وأوامره عقوبة لك قال تعالى (فإن رجعك الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخروا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدوا إنكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين) فمن سلم من هاتين الآفتين والبلتين العظيمتين فلتنه السلامه انتهى.

ومن نظر في كتاب المؤلف وكان ذا بصيرة لم يشك أنه قد أصيب بتقليل القلب والبصر فصار يرى الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق. وما زعمه من رجوعه في كل شيء قرأه إلى القرآن لم يكن سوى القول في كتاب الله بغير علم وحمل الآيات على غير محاملها . ولاشك أن المؤلف داخل فيها أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بوقوعه في قوله «لَا أَعْرِفُ أَحَدًا مِّنْكُمْ أَتَاهُ اللَّهُ عَلِيًّا حَدِيثٌ وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى أُرْيَكَتِهِ فَيَقُولُ أَتَلَّ بِهِ قُرْآنًا» وفي رواية «لَا أَعْرِفُ أَحَدًا كُمْ يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِّنْ أَمْرِي قَدْ أَمْرَتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ



عنه وهو متكمٌ على أريكته فيقول ما وجدنا في كتاب الله عملنا به وإنما فلا) وقد تقدم هذا الحديث وأحاديث في معناه في الفصل الثالث في أول الكتاب فلتراجع^(١) وأما قوله علينا أن نشير بسهم الإشارة لأستاذ المخرجين البخاري الذي لا يؤثر في كثرة الصحيح عنده مانسبعده من أحاديث تخالف القرآن الكريم ونحن على يقين من أن ذلك لا يغتبه لإنه لا يحب أن يسئل يوم القيمة عن كلام يخالف كلام الله .

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال ليس البخاري أستاذًا لأحد من المخرجين سوى الترمذى . وقد روى عنه مسلم في غير الصحيح . وروى عنه النسائي حديثاً واحداً ، وكثير من المخرجين كانوا من أقران البخاري وبعضهم من شيوخه وبعضهم من شيوخ شيوخه وبعضهم كانوا بعد زمانه وعلى هذا فلا يصح أن يقال إن البخاري أستاذ للجميع وإنما يصح أن يقال إنه مقدم على الذين اعتبروا بجمع الأحاديث الصحيحة .

الوجه الثاني أن يقال ليس في صحيح البخاري ما يخالف القرآن بوجه من الوجوه ، واستبعاد المؤلف لبعض الأحاديث التي في صحيح البخاري لا يؤثر فيها بشيء وإنما يؤثر في المؤلف ويدل على غباؤه وكثافة جهله بالأحاديث الصحيحة ، ومن المطابق للمؤلف في تهجمه على صحيح البخاري قول الأعشى .

كناطح صخرة يوماً ليوهيا فلم يضرها وأوهى قرنها الوعل وأما قوله ونحن على يقين من أن ذلك لا يغتبه . فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال من أين للمؤلف أن يعلم يقيناً أن تهجمه على صحيح البخاري لا يغتصب البخاري (أعنه علم الغيب فهو يرى) . وما دعاه من اليقين فهو في الحقيقة ظن كاذب وليس يقيناً صادقاً وقد قال الله تعالى (وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) وفي الحديث الصحيح «الظن أكذب الحديث» رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذى من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

الوجه الثاني أن يقال إن تهجم المؤلف على صحيح البخاري ليس بالأمر الهين ، ولا أظن أن أحداً من المسلمين يرضى بصناعة المؤلف فضلاً عن أن يرضى بذلك البخاري لو كان حياً . وكيف لا يغتصب المؤمنون عامة والبخاري خاصة من الاستهانة

(١) ص ٥ - ٧

بكتاب قد تلقته الأمة بالقبول واتفق العلماء المعتمد باقو الهم على أنه أصح الكتب بعد القرآن. وكيف لا يغضب المؤمنون عامة من اطراح أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتکذیب ما ثبت عنه من المعجزات وخوارق العادات وتسميتها قصصا خيالية وخوارق خرافية. وكيف لا يغضب البخاري والمؤمنون الذين يعرفون عظم قدر البخاري من محاولة الخط من قدره وإلحاقه بالأغبياء المغلبين الذين تروج عليهم دسائس الكاذبين. وكيف لا يغضب المؤمنون عامة من الطعن في بعض الصحابة والتبعين ورميمهم بالدس على الإسلام.

ولاشك أن المؤلف قد تعرض لغضب الله تعالى لإنه قد بالغ في إساءة الأدب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بعض الصحابة رضي الله عنهم وعلى الثقات الأثبات من رجال الأحاديث من التابعين ومن بعدهم وعلى الذين أفوا الصحاح والسنن والمسانيد فالله يجازيه على أفعاله السيئة بعده.

وأما قوله لإنه لا يجب أن يسئل يوم القيمة عن كلام يخالف كلام الله.

فجوابه من وجوه أحدتها أن يقال ليس في صحيح البخاري ما يخالف كلام الله بوجه من الوجه ، وقد تقدم بيان ذلك في عدة مواضع. ومازعمه المؤلف من مخالفة ما فيه لكلام الله تعالى فهو كذب وها هنا.

الوجه الثاني أن يقال على سبيل الفرض والتقدير لو كان في صحيح البخاري أحاديث كثيرة تختلف كلام الله لما كان عمل المؤلف في معارضتها ورفضها نافعا للبخاري في معاده ومانعا من سؤاله عما خرجه في كتابه قال الله تعالى (كل امرئ بما كسب رهين) وقال تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) . ولو أن المؤلف حاسب نفسه على عمله في معارضه الأحاديث الصحيحة ورفضها وخاف من السؤال عن ذلك يوم القيمة لكان خيرا له.

الوجه الثالث أن يقال إن البخاري رحمه الله تعالى قد اعتنى بجمع الأحاديث الصحيحة وحفظها على الأمة فصار كتابه نوراً يستضيء به المؤمنون. وقد جاء في أحاديث كثيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بالرحمة والنصرة لمن حفظ أحاديثه وبلغها ، وقد تقدم ذكرها، والبخاري من الذين ترجى لهم الرحمة والنصرة والدرجة العالية في الدار الآخرة. وأما المؤلف فيخشى عليه من العذاب الشديد على



معارضته للأحاديث الصحيحة ورفضها وتکذیب مثبتت عن النبي صلی الله علیه وسلم من المعجزات وخوارق العادات وتسمیتها قصصاً خيالية وخوارق خرافية ، وعلى طعنه في بعض الصحابة والتابعین ورمیهم بالدس على الإسلام..

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٨) في مقدمة الكتاب وذكر الدوافع لتأليفه
ما ملخصه.

الدافع الأول هو صدورنا في تأليفه عن رهبة وخوف من عقاب الله للمقصرین في دعوة الحق – إلى أن قال – ولا شيء علينا إلا أن نختمي بالله وحده من الراجين لنا بغير حق ومن المعتدين علينا بغير عدل نتيجة جهراً بما أمر الله به عند مخالفتهم بكلمة الحق فيما يقولون أو ما يعتقدون.

والجواب عن هذا من وجوه أحدّها أن يقال إن الشيطان قد تلاعب بالمؤلف الجاهل غایة التلاعّب فأراه الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق وأوهمه أن تأليفه لكتابه صادر عن رهبة وخوف من عقاب الله. وقد سلك المؤلف في دعواه الخوف من الله تعالى مسلك شیخه إبليس حينما كان مع كفار قريش يوم بدر يحرضهم على قتال النبي صلی الله علیه وسلم وأصحابه قال الله تعالى مخبراً عنه (إذ زين لهم الشيطان أعمالهم وقال لاغالب لكم اليوم من الناس وإنني جار لكم فلما تراءت الفتتان نكس على عقيبه وقال إني بريء منكم إني أرى مالا ترون إني أخاف الله والله شديد العقاب) وقال تعالى (كمثال الشيطان إذ قال للإنسان اكفر فلما كفر قال إني بريء منك إني أخاف الله رب العالمين).

الوجه الثاني أن يقال إن المؤلف هو الجائز المعتدي في الحقيقة لإنه قد بذل جهده في معارضته أقوال النبي صلی الله علیه وسلم وأفعاله وتکذیب مثبتت عنه من المعجزات وخوارق العادات وتسمیتها قصصاً خيالية وخوارق خرافية وهذا من أقبح الجور والأعداء والرجم بغير الحق . فاما الرد على أباطيل المؤلف وترهاته فهو من أهم المهمات وآکد الحقوق الواجبة على من يستطيع ذلك من العلماء وهو من العدل والانتصار للرسول صلی الله علیه وسلم .

الوجه الثالث أن يقال قد زعم المؤلف أنه قد جهر بما أمر الله به وهذا من

الكذب على الله تعالى . فإن الله تعالى لم يأمر قط بمعارضة أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتكتذيب ما ثبت عنه من المعجزات وخرائق العادات وتسميتها قصصا خيالية وخرائق خرافية . وإنما أمر تبارك وتعالى بالإيمان برسوله صلى الله صلى الله عليه وسلم وطاعته واتباعه وتوقيره واحترامه والأخذ بما جاء به والانتهاء عنها نهى عنه وحذر غاية التحذير من مخالفة أمره قال الله تعالى (فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْأَمِيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لِعُلُّكُمْ تَهْتَدُونَ) وقال تعالى (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَخْبُونُ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ) وقال تعالى (مِنْ يَطِعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تُوْلِي فَإِنَّ أَرْسَلْنَاكُمْ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا) وقال تعالى (فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أَنْزَلْنَا مَعَهُ أَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) وقال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا لَّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْزِرُوهُ وَتَوَقْرُوهُ) وقال تعالى (وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) وقال تعالى (فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فَتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ إِلَيْمٌ) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى أتدرى ما الفتنة . الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك ثم جعل يتلو هذه الآية (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسلميا) وقال تعالى (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قُضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونُ لَهُمُ الْخَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا).

ولاشك أن المؤلف قد وقع في نفسه حرج عظيم من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ومعجزاته وكراماته فلذلك اطلق العنان لنفسه في معارضته ورفض أقواله وأفعاله وتكتذيب معجزاته وكراماته وتسميتها قصصا خيالية وخرائق خرافية . والله المسئول أن يعافينا وإخواننا المسلمين مما ابتلاه به .

الوجه الرابع أن المؤلف زعم أنه قد قال كلمة الحق وهذا من قلب الحقيقة لأنه إنما قال الباطيل والترهات وعارض الحق ورفضه وأبعد عنه غاية البعد وقد قال الله تعالى (أَفَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضَلِّلُ مَنْ يَشَاءُ وَهُدِيَّ مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذَهَّبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ).

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٨) وصفحة (٩) مانصه



الدافع الثاني هو إعلان الغيرة التي لا تقبل من المؤمن صمتا ولا كتمانا وإنما يفرضها الله جهارة وإعلانا وحملة وإنكاراً على باطل القول وزور الحديث الذي نسب إلى رسول الله - ص - وتغلغل في سطور كلامه الصحيح حتى أصبح معارضا للقرآن الكريم ومعطلا لأحكامه الصريحة الواضحة ثم غشي بغضائه القبيح على أجمل وأطيب سيرة منحها الله خاتم النبيين والمرسلين. وليس لنا من مخرج العقاب على وجود هذا الباطل في كتب الأحاديث الصحيحة ومضارعته للقرآن إلا باعلان تلك الصيحة والتعريض الكتابي بعيوب وبطلان مادسه الإسرائيليون وأفجحوا فوقه اسم نبينا زورا وتهانا ليشوهو دين الإسلام بما في تلك الأحاديث من عيوب الوثنية وقبح الباطل وبطلان التحرير.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال إن المؤلف إنما أعلن العناد والرذيلة والإلحاد وأظهر ذلك في قالب النصيحة والإصلاح كما قال تعالى عن سلفه وأخوانه (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون. ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) فقد أعلن غيرته جهارة وإعلاناً وحملة وإنكاراً لإيقاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله ومعجزاته وكراماته كما لا يتحقق على من نظر في كتابه المملوء بالباطل والترهات.

الوجه الثاني أن يقال ليس في صحيح البخاري شيء من باطل القول وزور الحديث وإنما ذلك في كتاب المؤلف فهو الذي قد ملىء بالأباطيل والزور والبهتان ، وسأبين ذلك في مواضعه من الرد عليه إن شاء الله تعالى.

الوجه الثالث أن يقال ليس في صحيح البخاري شيء يعارض القرآن الكريم ويعطل أحكامه الصريحة كما زعم ذلك المؤلف كذبا وزورا . وقد تقدم في الفصل الثاني عشر في أول الكتاب ما نقله النووي من اتفاق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وأن الأمة تلقتها بالقبول وأن ماحكم البخاري ومسلم بصحته فهو مقطوع بصحته في نفس الأمر وأن علماء المسلمين أجمعوا على صحتها سوى من لا يعتقد بخلافه ووفقا في الإجماع . وتقدم أيضا ماذكره ابن كثير من إجماع العلماء وسائر أهل الإسلام على قبول صحيح البخاري وصحة ما فيه . فليراجع ذلك^(١) ففيه أبلغ رد على كذب المؤلف وإلحاده .

(١) ص ٣٢ - ٣٣

الوجه الرابع أن يقال ماذكر في صحيح البخاري وغيره من الصحاح من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم وخوارق العادات فقد غشى السيرة النبوية بأحسن الغشاء وأجمله كما لا يخفى على أهل العلم النافع والعقول السليمة ، وليس الأمر على ماقاله من أعمى الله قلبه فزعم أن ذلك قد غشى السيرة النبوية بغضائه القبيح. وجوابنا عن هذه الفريه أن نقول (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا).

الوجه الخامس أن يقال قد تعرض المؤلف للعقاب الشديد على معارضته لأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتكذيبه لمعجزاته وكراماته وتسميتها قصصا خيالية وخوارق خرافية. ولو أنه أعرض عن الكتابة في هذا الموضوع لكان خيرا له وأحرى لسلامته.

الوجه السادس أن يقال إن معاندة المؤلف للأحاديث الصحيحة وإعلانه الصيحة واللغو في معارضتها شبيه بمعاندة الكفار للقرآن ولغوضهم في معارضته قال الله تعالى (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون . فلنذيقن الذين كفروا عذابا شديداً ولنجزيهم أسوأ الذي كانوا يعملون. ذلك جزاء أعداء الله النار لهم فيها دار الخلد جزاء بما كانوا باياتنا يجحدون).

الوجه السابع أن يقال إن الله تبارك وتعالى قد صان الصحيحين من دس الإسرائييليين ومن كل ما يشوّه دين الإسلام من الوثنية وقيح الباطل وبطلان التخريف. ولكن المؤلف هو الذي أراد الدس على المسلمين وتشكيكهم في الأحاديث الصحيحة فهو في الحقيقة شر على الإسلام والمسلمين من الإسرائييليين ومن غيرهم من أعداء الله تعالى.

الوجه الثامن أن يقال إن كتب السنة كانت محترمة عند علماء أهل السنة والجماعة منذ زمان تأليفها إلى أثناء القرن الرابع عشر من الهجرة فحينئذ ظهرت فئة من تلاميذ الإفرنج ومقلديهم والمترافقين بهم بالطعن في الأحاديث الصحيحة والتشكيك فيها. ومنهم المؤلف وأبوريه وبعض مشايخه الذين بثوا في المسلمين كثيرا مما يراه الإفرنج ويعتقدونه مما هو مخالف للقرآن والأحاديث الصحيحة. وقد تنوعت طرق طعنهم في الأحاديث الصحيحة فتارة يطعنون فيها بأنها تخالف القرآن. وإنما يقولون ذلك لقصور فهمهم للأحاديث الصحيحة وحملهم القرآن على غير محامله. وتارة



يطنون فيها بأنها أخبار آحاد. وتأرة يزعمون أنها من الدس الإسرئيلي . وتأرة يصرفوها عن ظاهرها ويتألونها على غير المراد بها مما يوافق آراءهم أو آراء من يعظامونهم من الإفرنج وتلاميذ الإفرنج . وبالجملة فقد كانت هذه الفتنة معاول هدم وتغريب للإسلام وعقائد المسلمين وألة لنشر الإلحاد والزنادقة والله المسؤول أن يطهر الأرض منهم ومن أشباههم من المفسدين انه على كل شيء قادر.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٩) مانصه

الداعم الثالث هو التزلف إلى الله تبارك وتعالى بإعلان تنزيهه عما جاء بهذه الأحاديث الكاذبة من صفات النقص والعيب الذي لا يليق بجلاله في صنعه وتقديره وأحكام قوله بغير تبديل . وبضرورة الرجوع بأحاديث الدس إلى كتاب الله حتى يفضح القرآن ما فيها من كيد أخفى شره أعداء الإسلام تحت كلمات التكريم الصناعي لرسول الله - ص - مع ما في تلك الأحاديث المزينة بكلمات التكريمة من انحراف للعقائد وزيف للقلوب .

والجواب عن هذا من وجوه أحددها أن يقال إن الشيطان قد تلاعب بالمؤلف غایة التلاعيب حتى إنه زين له التزلف إلى الله تعالى بالكفر الذي هو أبغض الأشياء إلى الله . وذلك أنه نفي عن الرب تبارك وتعالى بعض صفات الكمال يقصد بذلك التنزيه فوق في التعطيل . والتعطيل كفر . قال نعيم بن حماد شيخ البخاري من شبه الله بخلقه كفر ومن جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه فقد كفر . وهذا الذي قاله نعيم بن حماد رحمة الله تعالى هو قول أهل السنة والجماعة لاختلاف بينهم في ذلك ، وقد تزلف المؤلف إلى الله تعالى أيضاً بالاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم والغض منه والسب في جهته العزيزة بسفه الكلام ومنكر القول والاعتراض على كثير من أقواله وأفعاله ومعجزاته وكراماته ورفضها واطراحها وتسمية معجزاته وكراماته قصصاً خيالية وخوارق خرافية . وكل نوع من هذه الأنواع كفر . وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك وبيان مانفاه من صفات الرب تبارك وتعالى عند الكلام على الأحاديث التي رفضها وزعم أنها مدسوسية .

وما تزلف به المؤلف إلى الله تعالى أيضاً الواقعة في بعض الصحابة والتبعين والقدح في عدالتهم بالزور والبهتان . ومنهم عبد الله بن سلام الذي شهد له رسول الله

صلى الله عليه وسلم بالجنة . ومنهم أنس بن مالك الذي دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ودعوته صلى الله عليه وسلم مستحابة بلاشك ، وقول الزور والبهتان من كبائر الإثم ومن أبغض الأشياء إلى الله تعالى وقد قال الله تعالى (أفمن زين له سواء عمله فرآه حسنا فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون).

الوجه الثاني أن المؤلف نزه الله تعالى عن الاتصاف ببعض صفات الكمال وزعم أنها صفات نقص وعيوب لا تليق بجلال الله . وهذا يدل على انتكاس قلبه . والله تبارك وتعالى متزه عن كلام المؤلف وتعطيله الذي زعم أنه تنزيه .

الوجه الثالث أن المؤلف زعم أن الأحاديث الصحيحة الواردة في صفات
الرب تبارك وتعالى أحاديث كاذبة . والجواب أن يقال بل المؤلف هو الكاذب
الأفاك . والأحاديث التي قدح فيها وهي في صحيح البخاري كلها أحاديث صادقة
على رغم أنفه وأنف من يقول بقوله .

الوجه الرابع أن يقال ليس في صحيح البخاري ولا في غيره من الصحاح شيء من الدس وقد تقدم بيان ذلك مراراً وبيان كذب المؤلف فيها زعمه من الدس في صحيح البخاري وغيره من كتب السنة.

الوجه الخامس أن يقال إن الأحاديث الصحيحة فيها المهدى والنور وليس فيها شيء من الكيد والشر وإنما ذلك في كلام المؤلف وكتابه وكتب أشباهه من العصريين.

الوجه السادس أن يقال ليس في رواة الأحاديث الصحيحة أحد من أعداء الإسلام وإنما عدو الإسلام في الحقيقة هو المؤلف الذي استبان بأقوال النبي صل الله عليه وسلم وأفعاله ومعجزاته وكراماته وجعلها غرضاً لسهامه الخبيثة.

الوجه السابع أن يقال إن نسبة الأحاديث الصحيحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثابتة عند أهل العلم وليس ذلك من كلمات التكريم الصناعي كما زعم ذلك المؤلف كذباً ويتناً.

الوجه الثامن أن يقال إن انحراف العقائد وزيف القلوب لا يكون بالإيمان بالأحاديث الصحيحة وإنما يكون بنفيها واطراحها كما وقع للمؤلف الجاهل فقد



انحرفت عقيدته وزاغ قلبه بسبب تكذيبه للأحاديث الصحيحة ورفضه واطراحه لها.

الوجه التاسع أن يقال إن رسوخ العقيدة الصحيحة وثباتها واستقامة القلوب إنما يكون بالإيمان بما جاء في القرآن والأحاديث الصحيحة. فمن آمن بما جاء في القرآن والأحاديث الصحيحة رسخت العقيدة الصحيحة في قلبه وثبتت واستقام قلبه ، ومن رفض شيئاً مما جاء في القرآن أو الأحاديث الصحيحة فلا بد أن تنحرف عقيدته ويزيف قلبه.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٩) مانصه

الدافع الرابع هو إبعاد الشوائب الإسرائيلية عن معاني القرآن والسنة النبوية حتى يتوقف طوفان البدع الدينية عند حدود ما شرع الله في كتابه وبين رسوله بعمله وبذلك يصبح القرآن شفاء مجدياً لأمراض الصدور بعد أن تعطلت فاعليته في هذا الشفاء نتيجة لمزجه بمحلول وتركيبة الحديث الدخيل على كلام النبي فازدادت معظم القلوب مرضها على أمراضها رغم أنها تستوعب القرآن حفظاً أو سمعاً حتى أصبح الواجب الأول على علماء الدين أن يثبتوا أن العيب لم يكن نقصاً في فاعلية القرآن وتأثيره في أمراض الصدور وإنما العيب كل العيب في مزجه بمخلوط الحديث الخيالي المخترع والتشريع المبتدع المستمد من روايات الخيال السابع في أودية التخريف الإسرائيلي.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن أقول قد ذكرت مراراً أن صحيح البخاري وغيره من كتب الصحاح والسنن والمسانيد ليس فيها شيء من الدس الإسرائيلي وليس فيها شيء يخالف القرآن أو يدعو إلى البدع الدينية. وما زعمه المؤلف من الدس فيها بما يخالف القرآن أو يدعو إلى البدع الدينية فهو زعم كاذب فلا يغتر به.

الوجه الثاني أن يقال إن المؤلف لم يبعد عن معاني القرآن شيئاً من الشوائب الإسرائيلية وإنما أبعد الأحاديث الصحيحة النبوية واختار للابعد صحيح البخاري الذي هو أصح الكتب بعد القرآن. ولا أعلم أن أحداً سبق المؤلف إلى هذا العمل الخبيث فالله يجازيه على ذلك بعده.

الوجه الثالث أن المؤلف فرق بين أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأعماله

فقبل الأعمال ورد الأقوال وزعم أنها دسائس إسرائيلية فكان مثله مثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتکفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيمة يردون إلى أشد العذاب وما الله بعاف عن عمما عملون . أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة فلا يخفى عنهم العذاب ولا هم ينصرون).

الوجه الرابع أن الله تعالى جعل القرآن شفاء لما في الصدور منذ أزله إلى أن يرفع إلى السماء في آخر الزمان . ولم تتعطل فاعليته في الشفاء إلا عند الذين زاغوا فأزاغ الله قلوبهم كالمؤلف وأشباهه من الزنادقة.

الوجه الخامس أن المؤلف صرح أن القرآن قد تعطلت فاعليته في شفاء أمراض الصدور نتيجة لمزجه بمحلول الحديث الدخيل على كلام النبي صلى الله عليه وسلم . ومراد المؤلف بالحديث الدخيل ماجمعه من صحيح البخاري وزعم أنه من الدس الإسرائيلي وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى حد كلام المؤلف يكون القرآن قد تعطلت فاعليته في شفاء أمراض الصدور منذ زمان النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمان المؤلف . وهذا قول سوء لا يقوله مسلم.

الوجه السادس أن المؤلف رمى الأحاديث الصحيحة التي جمعها من صحيح البخاري بأنها من الحديث الخيالي المخترع والتشريع المبتدع المستمد من روايات الخيال السابغ في أودية التحرير الإسرائيلي .

والجواب عن هذا التهور القبيح أن نقول (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون إلا كذبا).

الوجه السابع أن يقال من أوجب الواجبات على علماء الدين أن ينفوا عن كتاب الله تحرير الغالين وانتدال المبطلين وتأويل الجاهلين وأن ينفوا عن الأحاديث الصحيحة كل شناعة وزور وہتان مما يفتريه الدجالون والزنادقة الملحدون كالمؤلف وأشباهه من أدعياء العلم والإسلام . والقيام بهذا الواجب من أعظم الجهاد في سبيل الله . وقد قال الله تعالى (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز) وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهُ يَنْصُرُكُمْ وَيَثْبِتُ أَقْدَامَكُمْ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسَلُهُمْ وَأَضْلُلُ أَعْمَالَهُمْ).



الوجه الثامن أن يقال ليس في صحيح البخاري ولا في غيره من الأحاديث الصحيحة عيب البتة وإنما العيب كل العيب فيمن عاها وعارضها ورفضها واطرحتها وكذب بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من المعجزات وخوارق العادات وسماها قصصا خيالية وخوارق خرافية ، ورمى بعض الصحابة والتبعين بالعظائم وطعن في عدالتهم بالزور والبهتان . وهذا هو ماعمله المؤلف في كتابه واستحسناته وبذل جهده في كتابته ونشره وقد قال الله تعالى (أفمن زين له سوء عمله فرأه حسنة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عالم بما يصنعون).

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٩) وصفحة (١٠) مانصه

الدافع الخامس هو تبرئة النبي صلى الله عليه وسلم مما نسب إليه من أحاديث القول الزائد على البيان القرآني لصفات الله وأفعاله وأقداره وتصريفه لأمور خلقه وما يشبه القرآن عن العالم العلوى والروح وأحوال ما بعد الموت والعلم بالغيب وموعده الساعة وعن عالم الجن رؤية واتصالا وأحوال النبيين وأئمهم . إذ المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت بشيء في تلك الأمور أكثر مما جاءه في القرآن الذي يقول الله عنه وفيه (ما فرطنا في الكتاب من شيء).

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال من أبطل الباطل تبرئة النبي صلى الله عليه وسلم مما ثبت عنه بنقل الثقات الأثبات . ولا يقول بهذا القول الباطل إلا من هو زائف القلب فاسد العقيدة والتصور.

الوجه الثاني أن يقال قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «الآن إني أوتيت الكتاب ومثله معه لأنني أوتيت الكتاب ومثله معه» وفي رواية «إني أوتيت الكتاب وما يعدله». وقد تقدم هذا الحديث في الفصل الثالث في أول الكتاب فليراجع^(١) فيه أبلغ رد على المؤلف في إنكاره للأحاديث الصحيحة الزائدة على ماجاء بيانه في القرآن.

الوجه الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «عليكم بستي وسنة

(١) ص ٦

الخلفاء الراشدين المهدىين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجد» وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ماتمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله». وقد تقدم إيراد هذين الحديثين^(١) وذكر من رواهما وصححهما من الأئمة ، وفيها أبلغ رد على المؤلف لأن النبي صلى الله عليه وسلم حث على التمسك بسننته وهي تشمل أقواله وأفعاله. ومن فرق بين أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله فامن بالأفعال وأنكر الأقوال فهو من آمن ببعض السنة وكفر ببعضها. وإيمانه بالأفعال مع إنكاره للأقوال لاينفعه إذ لابد من الإيمان بها معاً ، وقد تقدم في الفصل الأول في هذا الكتاب^(٢) قول البرهاري ، من رد حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد رد الأثر كله وهو كافر بالله العظيم.

الوجه الرابع أن الله تعالى قال في صفة رسوله صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى) وقال تعالى (وما تأكم الرسول فخدوه وما نهَاكم عنه فانتهوا) وفي هذه الآيات أوضح دليل على أنه يجب على المسلمين قبول ما جاء في الأحاديث الصحيحة من بيان صفات الله تعالى وأفعاله وأقداره وتصريفه لأمور خلقه وما جاء فيها من الإخبار عن العالم العلوي والروح واحوال ما بعد الموت وغير ذلك من أمور الغيب وعن أحوال النبيين وأئمهم وعن رفقة الجن واتصالهم ببني آدم. فكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل الثقات الأثبات فهو حق يجب قبوله ولا يجوز رد شيء منه ولو كان زائداً على ما جاء في القرآن إلا إذا عارضه ما هو أصح منه من الأحاديث. ومن رد شيئاً مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد رد على الله أمره في قوله تعالى (وما تأكم الرسول فخدوه وما نهَاكم عنه فانتهوا) ولم يصدق بما أخبر الله به عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

الوجه الخامس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخبر عن موعد الساعة البتة . ولما قال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم أخبرني عن الساعة قال «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل» رواه الإمام أحمد ومسلم وأهل السنن من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

(١) ص ٤٤

(٢) ص ٣



وقد قال الله تعالى (يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند رب لا يجعلها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسألونك كأنك حفي عنها قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) وقال تعالى (يسألونك عن الساعة أيان مرساها. فيم أنت من ذكرها إلى رب منهاها). وقد جاء في عدة أحاديث صحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خس من الغيب لا يعلمهن إلا الله (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأي أرض تموت إن الله على خير).

وإذا علم هذا فما زعمه المؤلف من أنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في موعد الساعة فهو كذب من المؤلف لا أصل له.

الوجه السادس أن يقال قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء كثيرة لم تكن في القرآن وقد أمر الله المسلمين بقبوها فقال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وأخبر تبارك وتعالى أنها من الوحي فقال تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى) وهذا هو المعروف عند أهل العلم وإنما يجهله الأغبياء ويتجاهله الزنادقة الأشقياء.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٠) مانصه

الدافع السادس هو تبرئة النبي - ص - من الخوارق الخرافية والخيالية التي كان غنيا عنها بعجزة القرآن الكريم. ورفع منزلته على مانسجه خيال المادحين له بجهالة وطيش . وعلى مواضعه الماكرون من اليهود في سيرته من عيوب أساءت إلى صفتته الرفيعة الظاهرة وخصاله العالية الحميدة كما سيرى القاريء الكريم في أبواب هذا الكتاب. وأعظم من ذلك دافعا وأكبر قصداً هو تبرعاته عليه الصلاة والسلام مما نسبه إليه الإسرائيлиون من تعصب نحو شخصه حينما اتهموه بأنه قال إنه سيشفع في عمه. وفضل بنته على أهل الجنة ورفع زوجته عائشة على نساء العالمين . وفي كتابنا هذا من تلك المفتريات الإسرائيلية على رسول الله والتي جمعناها من صحيح البخاري مایلاً نفوس المؤمنين غيره على نبيهم ودينهم فيعلنون محاربتهم لها وما يحمل الساكتين عن محاربتها وزر الكاتمين لما أنزل الله .

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال إن الخوارق الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها حق وهي من اعلام النبوة وليس بخرافية ولا خيالية كما زعم ذلك المؤلف ظلماً وزوراً وهتاناً.

الوجه الثاني أن يقال ليست معجزات النبي صلى الله عليه وسلم مقصورة على القرآن بل كان له من المعجزات وخارق العادات شيء كثير ، وأعظم معجزاته القرآن العظيم الذي عجز الفصحاء والبلغاء أن يأتوا بسورة من مثله ولو كانت من قصار السور. ومن أعظم معجزاته أيضاً انشقاق القمر وقد ذكر الله ذلك في كتابه العزيز فقال تعالى (اقتربت الساعة وانشق القمر) قال ابن كثير رحمة الله تعالى في تفسيره قد كان هذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ورد ذلك في الأحاديث المتوترة بالأسانيد الصحيحة . وقد ثبت في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال «خنس قد مضين الروم والدخان واللزام والبطشة والقمر» وهذا أمر متفق عليه بين العلماء أن انشقاق القمر قد وقع في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأنه كان إحدى المعجزات الباهرات . ثم ساق الأحاديث الواردة في ذلك فلتراجع في تفسيره.

وقال في «البداية والنهاية» وقد اتفق العلماء مع بقية الأئمة على أن انشقاق القمر كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وردت الأحاديث بذلك من طرق تقييد القطع عند الأمة انتهى .

ومن معجزاته أيضاً تكثير الطعام القليل وقد ثبت ذلك في قضايا متعددة.

ومن معجزاته أيضاً تكثير الماء القليل ونبع الماء من بين أصابعه في الإناء وقد ثبت ذلك في قضايا متعددة.

ومن كراماته صلى الله عليه وسلم سرعة إجابة دعائه في الاستسقاء والاستصحاب وغير ذلك.

ومن كراماته أيضاً تسليم الشجر والحجر عليه وتسويح الحصى في كفه . وكذلك تسويح الطعام وهو يؤكل . وكان الصحابة رضي الله عنهم يسمعون تسويحه . وكل ما ذكرنا فهو ثابت بالأسانيد الصحيحة وليس شيء من ذلك من نسج خيال المادحين للنبي صلى الله عليه وسلم كما قد زعم ذلك من استزله الشيطان وأغواه . وله صلى الله



عليه وسلم من العجزات وخوارق العادات غير ماذكرنا وهي كثيرة جداً.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ذكر النبوي في مقدمة شرح مسلم أن عجزات النبي صلى الله عليه وسلم تزيد على ألف ومائتين. وقال البيهقي في المدخل بلغت ألفاً. وقال الزاهي من الحنفية ظهر على يديه ألف معجزة وقيل ثلاثة آلاف. وقد اعنى بجمعها جماعة من الأئمة كأبي نعيم والبيهقي وغيرهما انتهى.

الوجه الثالث أن يقال إن الأحق بوصف الجهالة والطيش من يخطط خط عشواء في إنكار الأحاديث الصحيحة وردها وذلك هو صاحب الكتاب الذي نرد عليه.

الوجه الرابع أن يقال إن الله تعالى قد صان الأحاديث الصحيحة من مكر الماكرين وأقام لها من الثقات الأثبات من حفظها وأداتها إلى الأمة. ومازعمه المؤلف عن الماكرين من اليهود أنهم وضعوا في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم عيوباً أساءت إلى صفحاته الرفيعة الطاهرة وخصاله العالية الحميدة فهو كذب وزور مردود على قائله الذي هو شر على الإسلام والمسلمين من اليهود وغيرهم من أعداء الإسلام والمسلمين.

الوجه الخامس أن المؤلف قد أصيّب بتقليل القلب وعمى البصيرة فكان يرى المحسن في صورة المساويء والفضائل في صورة المعايب . ومن ذلك قوله عن العجزات وخوارق العادات التي جعلها الله تعالى كرامات للنبي صلى الله عليه وسلم وأعلاماً من أعلام نبوته أنها من العيوب التي أساءت إلى صفحاته وخصاله . والجواب أن نقول (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا).

وأما قوله وأعظم من ذلك دافعاً وأكبر قصدًا هو تبرءته عليه الصلاة والسلام مما نسب إليه الإسرائيرون من تعصب نحو شخصه حينما اتهموه بأنه قال أنه سيشفع في عممه.

فجوابه من وجوه أحدتها أن يقال إن شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيمة لعمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه ثابتة من حديث أبي سعيد الخدري والعباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما، فاما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فرواه الإمام أحمد في مسنده والبخاري ومسلم في صحيحيهما أنه سمع رسول الله

صلى الله عليه وسلم وذكر عنده أبو طالب فقال «لعله أن تنفعه شفاعتي يوم القيمة فيجعل في ضحاض من النار يبلغ كعبه يغلي منه دماغه».

وأما حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه فرواه الإمام أحمد في مسنده والبخاري ومسلم في صحيحهما أنه قال يارسول الله هل نفعت أباطيل بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك قال «نعم هو في ضحاض من نار ولو لا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» رجال الحديدين كلهم ثقات أثبات من لدن الصحابيين إلى الأئمة المخرجين للحدبيين، فأي طريق للإسرائيليين إلى الدس في هذين الحديدين لو كان المؤلف الجاهل يعقل.

الوجه الثاني أن يقال إن المؤلف المفتون هو الذي أراد الدس في هذين الحديدين الصحيحين وتشكيك المسلمين فيما ثبت عن نبيهم صلى الله عليه وسلم فهو في الحقيقة شر من اليهود وأعظم ضرراً على الإسلام والمسلمين.

الوجه الثالث أن يقال إن شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه ليست من التعصب نحو شخصه صلى الله عليه وسلم كما زعم ذلك المؤلف الأحق. وليس في ذلك مايدعو إلى اتهامه صلى الله عليه وسلم كما زعم ذلك أيضاً وإنما هي من إكرام الله لنبيه صلى الله عليه وسلم وقبول شفاعته في عمه. وأعظم من هذا شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الموقف يوم القيمة حينها يطول وقوفهم ويشتد الكرب عليهم فيشفعه الله ويأتي لفصل القضاء بين عباده كما هو ثابت في الصحاح والسنن والمسانيد . ولاينكر ذلك إلا من هو مكابر معاند . وكذلك لاينكر شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه إلا من هو مكابر معاند.

الوجه الرابع أن المؤلف الجاهل ومن كان على شاكلته من المصريين قد وضعوا لأنفسهم قاعدة خبيثة بل معلولاً من معاول هدم الإسلام وتضليل المسلمين . وهذه القاعدة الخبيثة هي إنكار ماخالف آراءهم أو آراء شيوخهم من الأحاديث الصحيحة التي لامطعن فيها بوجه من الوجوه . فتارة يزعمون أنها من الدس الإسرائيли . وتارة يزعمون أنها تخالف القرآن . والواقع في الحقيقة أنها تخالف عقولهم الفاسدة وأراءهم الكاسدة وعقائدهم التي تلقوها من الإفرنج وتلاميذ الإفرنج ومن يعظّمهم ويحذو حذوهم ويتبع آراءهم التي تخالف الكتاب والسنة .



ومن الرؤساء الزائغين المرتدين عن الإسلام من ذهب إلى اطراح السنة بالكلية زاعماً أن الكذب قد دخل في الأحاديث واختلط الصحيح بالكذوب بحيث لا يمكن التمييز بينها فوجب اطراح الجميع. وهذا قول خبيث لا يصدر من رجل مسلم وإنما يصدر من كافر فاجر لا يتقيء إلى الإسلام بصلة. وقد وضع هذا المرتد كتاباً أملأه عليه شيطانه وجعله شريعة لأتباعه يتمسكون به ويتبعون ما فيه. وقد قال الله تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون). ولتصفح إلى أفتدة الذين لا يؤمنون بالأخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترون) وقال تعالى (ومن أظلم من افترى على الله كذباً أو قال أؤحي إليّ ولم يوح إليّ شيء ومن قال سأنزل مثل ما أنزّل الله ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم اليوم تخرجون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستنكرون).

وهذا المرتد الذي أشرنا إليه والمُؤلف الجاهل وأشباههم من أعداء الأحاديث الصحيحة ينطبق عليهم ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنها أنه يكون في آخر الزمان دعاء على أبواب جهنم من أجاهم إليها قذفوه فيها قال حذيفة رضي الله عنه فقلت يا رسول الله صفهم لنا قال «نعم قوم من جلدتنا ويتكلمون بأسنتنا» رواه البخاري ومسلم. وفي رواية لمسلم عن حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يكون بعدي أمة لا يهتدون بهداي ولا يستثنون بسنني وسيقوم فيهم رجال قلوب الشياطين في جهنمان إنس» وفي رواية عن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تكون قتن على أبوابها دعاء إلى النار فلأن قوت وأنت عاض على جذل شجرة خير لك من أن تتبع أحداً منهم». رواه ابن ماجه والحاكم وصححه وافقه الذهبي على تصحيحه. وفي رواية « تكون فتنة عمياً صماء دعاء الضلال أو قال دعاء النار فلأن تعص على جذل شجرة خير لك من أن تتبع أحداً منهم» رواه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة وأبو داود السجستاني وغيرهم.

وأما قوله وفضل بنته على أهل الجنة ورفع زوجته عائشة على نساء العالمين.

فجوابه من وجوه أحددها أن يقال ظاهر كلام المؤلف أن النبي صلى الله عليه وسلم فضل بنته على أهل الجنة على وجه العموم فيدخل في ذلك الرجال والنساء

وهذا خطأ ظاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر أن فاطمة رضي الله عنها سيدة نساء أهل الجنة خاصة دون الرجال.

الوجه الثاني أن يقال قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يا فاطمة أما ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو سيدة نساء هذه الأمة» وفي رواية «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة».

وفي الصحيحين وغيرهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فضل عائشة على النساء كفضل الشريذ على سائر الطعام».

وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وأسيمة امراة فرعون وفضل عائشة على النساء كفضل الشريذ على سائر الطعام» ورجال هذه الأحاديث كلهم ثقات أثبات من لدن الصحابة إلى الأئمة المخرجين لهذه الأحاديث فأي طريق للإسرائييليين إلى الدس في هذه الأحاديث الصحيحة لو كان المؤلف الجاهل يعقل ، ولا ينكر ماجاء في هذه الأحاديث الصحيحة إلا من هو مكابر معاند.

الوجه الثالث أن يقال إن المؤلف المفتون هو الذي أراد الدس في هذه الأحاديث الصحيحة وتشكيك المسلمين فيما ثبت عن نبئهم صلى الله عليه وسلم فهو في الحقيقة شر من اليهود وأعظم منهم ضرراً على الإسلام والمسلمين.

الوجه الرابع أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان مبلغاً عن الله كما قال تعالى (وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى). وإن خباره صلى الله عليه وسلم بما أكرم الله به بنته فاطمة من السيادة لنساء أهل الجنة وما أكرم الله به زوجته عائشة من التفضيل على النساء ليس من التعصب نحو بنته وزوجته كما زعم ذلك عدو الله وليس في ذلك ما يدعوه إلى اتهامه صلى الله عليه وسلم كما زعم ذلك أيضاً.

وقد روى الترمذى وحسنه عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «هذا ملك نزل من السماء لم ينزل إلى الأرض قط قبل هذه الليلة استأذن أن يسلم علي ويبشرني أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» فهذا يدل على



أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان مبلغاً لما أخبره به الملك عن الله تعالى من سيادة فاطمة لنساء أهل الجنة. وكذلك ما أخبر به عن زوجته عائشة هو من باب التبليغ عن الله تعالى . وقد قال الله تعالى (قل إن الفضل بيد الله يؤتى من يشاء والله واسع عليم يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم).

قال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة عائشة رضي الله عنها . ومن خصائصها أنها أعلم نساء النبي صلى الله عليه وسلم بل أعلم النساء على الإطلاق . قال الزهري لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواجه وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل . وقال عطاء بن أبي رباح كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأياً في العامة . وقال عروة مارأيت أحداً أعلم بفقهه ولا طب ولا شعر من عائشة ولم ترو امرأة ولا رجل غير أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث بقدر روايتها . وقال أبو موسى الأشعري «ما أشكل علينا أصحاب محمد حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً» رواه الترمذى . وقال أبو الضحى عن مسروق رأيت مشيخة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الأكابر يسألونها عن الفرائض . وقال الشعبي كان مسروق إذا حدث عن عائشة رضي الله عنها قال حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة من فوق سبع سموات ، وثبتت في صحيح البخاري من حديث أبي عثمان النهدي عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أي الناس أحب إليك قال «عائشة قلت ومن الرجال قال أبوها» انتهى.

إذا علم ما ذكرنا فلا ينكر فضل عائشة رضي الله عنها على النساء إلا من هو مكابر معاند وكذلك لا ينكر سيادة فاطمة رضي الله عنها لنساء أهل الجنة إلا من هو مكابر معاند لأن فاطمة رضي الله عنها كانت بضعة من النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم سيدبني آدم في الدنيا والآخرة فلا ينكر أن تكون بنته التي أصيبت بفقد سيدة نساء أهل الجنة ، كما أن الحسن والحسين سيداً شباباً أهل الجنة ، وكما أن أباً بكر وعمراً رضي الله عنهم سيداً كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين . وكل هذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكره إلا من هو مكابر معاند.

الوجه الخامس أن المؤلف قد زعم إن الإسرائييليين نسبوا إلى النبي صلى الله

عليه وسلم أنه يتعصب نحو شخصه وأنهم اتهموه بأنه قال إنه يشفع في عمه وأنه فضل بنته على أهل الجنة ورفع زوجته عائشة على نساء العالمين . وفي الحقيقة أن الإسرئيليين بريئون مما نسبه المؤلف إليهم وأن المؤلف هو الذي نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه يتعصب نحو شخصه . وهو الذي اتهم النبي صلى الله عليه وسلم بما زعم أنه تهمة في حقه ، وهذه ردة صريحة لأن هذا القول صريح في سب النبي صلى الله عليه وسلم وعيبه وإلحاد النقص به . وقد تقدم في أول الكتاب ذكر الإجماع على تكfir من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه أو الحق به نقصاً وذكر الإجماع على قتله فليراجع^(١) .

وأما قوله وفي كتابنا هذا من تلك المفتريات الإسرئيلية على رسول الله والتي جمعناها من صحيح البخاري مaimاً نفوس المؤمنين غيره على نبيهم ودينه فيعلنون محاربهم لها وما يحمل الساكتين عن محاربتها وزر الكاذبين لما أنزل الله .

فجوابه من وجوه أحددها أن يقال إن ماجعنه المؤلف من صحيح البخاري كله ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيه شيء مفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي جراءة المؤلف على تلك الأحاديث الصحيحة دليل على أن الله تعالى قد أعمى بصيرته فكان يرى الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق .

الوجه الثاني أن يقال إن الإسرئيليين بريئون مما نسبه المؤلف إليهم من افتراض الأحاديث الصحيحة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي الحقيقة أن الكاذب المفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المؤلف وأشبهه من الزنادقة الذين يلحدون في آيات الله ويردون الأحاديث الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يبالون برفضها واطراحها .

الوجه الثالث أن يقال إن إعلان المحاربة لما في صحيح البخاري وغيره من الأحاديث الصحيحة ليس فيه غيره على النبي صلى الله عليه وسلم ولا على الدين وإنما هو في الحقيقة حادة الله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ومحاربة لدين الإسلام ، والذي يحارب الأحاديث الصحيحة ولا يبالي برفضها واطراحها هو الذي يحمل الوزر العظيم على أفعاله السيئة ويحمل أوزار الذين يتبعونه على أباطيله ويفصلون بسيبه .



فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٠) مانصه

الدافع السابع هو الوازع التعبدى الذى حملنا على إبراز البيان资料ي لولد ونشأة الحديث الباطل وعصر تغلقه فى كتب الحديث الصحيح حتى أصبح شيئاً منازعاً لكتاب الله.

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال ليس مافعله المؤلف فى رد الأحاديث الصحيحة من الوازع التعبدى كما قد توهم ذلك وإنما هو من الدافع الشيطانى بلاشك فان الشيطان قد لعب بالمؤلف وزين له أعماله السيئة فى رد الأحاديث وعدم المبالغة برفضها واطراحها . وهذه الأفعال السيئة من أحب الأشياء إلى الشيطان لما فيها من الحادثة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثانى أن يقال ليس في الصحيحين شيء من الأحاديث الباطلة ومازعمه المؤلف من تغلق الحديث الباطل في كتب الحديث الصحيحة فهو زعم كاذب ومكابرة ومحادة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم واتباع لغير سبيل المؤمنين لأنهم قد أجمعوا على قبول الصحيحين وصحة أحاديثهما وقد قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ماتين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساعت مصرىً).

الوجه الثالث أن يقال ليس في الأحاديث الصحيحة ماينازع كتاب الله بوجه من الوجوه ولكن المؤلف وأشخاصه من أدباء العلم يتأنلون كتاب الله على غير تأويله ويحملونه على مايافق آراءهم وعقوهم الفاسدة حتى يجعلوا بين بعض الآيات والأحاديث الصحيحة نزاعاً لاحقيقة له في نفس الأمر ثم يحكمون أفهمهم الخاطئة في الأحاديث الصحيحة فيقبلون منها ما أحبوا ويردون ما لا يافق آراءهم وعقوهم الفاسدة.

الوجه الرابع أن يقال كل حديث صحيح لا يخلو من أن يكون موافقاً للقرآن أو زائداً على ماجاء فيه . وكل من النوعين يجب قوله ويحرم رده لقول الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذدوه وماهَاكم عنه فانتهوا) قوله تعالى (وماينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى) قوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنه أو يصيبهم عذاب أليم) قال الإمام أحمد أتدرى ما الفتنة . الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض

قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك ثم جعل يتلو هذه الآية (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً).

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» وفي رواية «إني أوتيت الكتاب وما يعدله» وقد تقدم هذا الحديث في الفصل الثالث في أول هذا الكتاب فليراجع^(١). وإذا علم هذا فمن رد حديثاً صحيحاً لم يعارضه ما هو أقوى منه من الأحاديث الصحيحة فلاشك أن ذلك لزيم في قلبه.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١١) مانصه

الدافع الثامن هو تقديم ما استطعنا حصره من الأحاديث المخالفة للقرآن في مضمونه أو في معناه. وقد اخترنا لهذا الحصر كتاب البخاري باعتباره عمدة الأصول والراجع في هذا المجال حتى يكون البحث في غيره عن مثل هذه الأحاديث أولى وأهم باعتبار أن مساواه من تلك الأصول وهذه المراجع أدنى منه صحة وسندًا وتقنيًا — إلى أن قال — ولسنا مغالين إذا قطعنا بسرعة التأييد لمقاصدنا من كل مؤمن يقرأ هذا الكتاب وهو يفرق بين قيمته العلمية المستمدّة من كتاب الله والسنة العملية لرسوله وبين مالاحجة لصوابه سوى أنها توارثناه في كتب الحديث — إلى أن قال — ومن هنا استطعنا رفض الحديث الدخيل وتفنيد الرد بابطاله أخذًا من معاني القرآن الكريم.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال ليس في الأحاديث التي حصرها المؤلف وجمعها من صحيح البخاري ما يخالف القرآن بوجه من الوجه كما سأبين ذلك عند كل حديث مما جمعه المؤلف إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني أن يقال ماقطع به المؤلف من سرعة التأييد لمقاصده الخبيثة من كل مؤمن يقرأ كتابه قد انعكس عليه وخاب ظنه الكاذب فكل مؤمن له أدنى علم وفهم قد سخط غاية السخط من سوء فعل المؤلف في رد الأحاديث الصحيحة وعدم المبالغة بفرضها واطراحها ، وكذلك قد سخط المؤمنون العالمون غاية السخط من تهم

(١) ص ٦



المؤلف على النبي صل الله عليه وسلم والحق العيوب والنقص به وإنكار كراماته ومعجزاته وتسميتها قصصاً خيالية وخوارق خرافية كما تقدم بيان ذلك في الجواب عن الدافع السادس من دوافع المؤلف لتأليف كتابه المشوم عليه وعلى من اغتر به من الجهلة الأغبياء، وكذلك قد سخط المؤمنون العالمون غاية السخط من تهجم المؤلف على بعض الصحابة والتابعين ورميمهم بما هم براء منه من العيوب كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى ، وكذلك قد سخط المؤمنون العالمون غاية السخط من تهجم المؤلف على صحيح البخاري واستهانته بشأنه ومحاولته الخط من قدره وقدر مؤلفه كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وما أكثر الذين يحثون على الرد على المؤلف ويتمسون أن تجري عليه أحكام المرتدين.

الوجه الثالث أن يقال كل ماتواره أهل العلم في كتب الصاحح والسنن والمسانيد مما روی بالأسانيد الصحيحة فهو ثابت عن النبي صل الله عليه وسلم واللحجة لصوابه صحة الإسناد. قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إذا حدث الفقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله صل الله عليه وسلم فهو ثابت ولا يترك لرسول الله صل الله عليه وسلم حديث أبداً إلا حديث وجد عن رسول الله صل الله عليه وسلم آخر يخالفه انتهى.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى كل ما جاء عن النبي صل الله عليه وسلم إسناد جيد أقررنا به وإذا لم نقر بما جاء به الرسول صل الله عليه وسلم ودفعناه وردناه على الله أمره قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

الوجه الرابع أن يقال إن المؤلف لم يرفض شيئاً من الأحاديث الدخيلة وإنما رفض الأحاديث الصحيحة التي خرجها البخاري في صحيحه الذي هو أصح الكتب بعد القرآن وهو بهذا الفعل السيء قد شاق الله ورسوله واتبع غير سبيل المؤمنين الذين أجمعوا على صحة ما في صحيح البخاري وقبوله. وقد قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ماتين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتول ونصله جهنم وساعات مصرها).

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٢) مانصه

الدافع التاسع هو ضرورة التأكيد على أن السنة العملية هي البيان التطبيقي لأحكام الله في العبادات . وقد بينها النبي - ص - بيانا عمليا مشهوداً من الأمة كلها . ولعلمه عليه الصلاة والسلام أن الناس أدركتوا هذا التطبيق بمشاهدتهم وأنه أمرهم بنقله بياناً وعملاً لمن بعدهم كما تعلموه منه ولعلمه وتأكده تماماً أن ما عرفوه من تطبيقه العملي لما جاء به القرآن أصبح علمًا معروفاً بالمشاهدة وسنة منقولة نقاًلا جاعياً متواتراً . فإنه لم يأمرهم بتدوين شيء اسمه الحديث خشية أن يصبح كتاب الحديث في مكانه المنازع لكتاب الله بعد مضي السنين وتعاقب الزمن كما هو حادث الآن من الأحاديث التي رصدناها كأمثلة على ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب ، وبنفس الدافع اضطررنا إلى التأكيد على أن الشيطان هو الذي جند الإسرائييليين لعملية التخريب العقائدي في صدور المسلمين عن طريق الحديث الدخيل حينما عجز عن الوصول إلى عقائدهم عن طريق القرآن الكريم الذي وجده محفوظاً من التبديل بمقتضى قول الله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) – إلى أن قال – ولقد برع اليهود في حبك تركيبة الحديث الباطل بحيث لا يخلو أبداً من جلة براقة في تمجيد النبي وتكرره حتى تكون هذه الجملة دثاراً وغضاء لما فيه من زور وباطل يربأ الله ورسوله منه ، وتأكيداً على تلك الحقيقة فإننا قد حشدنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب من أحاديث العيب والغوار ما يقنع العقلاء بأن وضاعي الحديث قد دسوا لنا السم في العسل .

والجواب عن هذا من وجوه أحددها أن يقال إن السنة ليست مقصورة على أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فقط كما زعم ذلك المؤلف وإنما هي شاملة لأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، هذا هو المعروف عند علماء المسلمين قديماً وحديثاً . ولا عبرة بما يهدو به تلامذة الإفرنج من العصررين الذين فرقوا بين أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وبين أقواله وتقريراته فقبلوا الأفعال وردوا ما سواها ، وهو لواء مشابهون للذين قال الله تعالى فيهم (وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِعَضٍ وَنُكَفِّرُ بِعَضٍ) . ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً).

الوجه الثاني أن الله تعالى قال (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه



فانتهوا) وهذه الآية الكريمة تشمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وقال تعالى في صفة رسوله صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى) وهذا يدل على أنه يجب تصديقه فيما أخبر به من أمور الغيب وانه يجب الأخذ بأقواله كما يجب الأخذ بأفعاله، وقد جاء الأمر بالإيمان بالرسول في آيات كثيرة ، ومن الإيمان به الإيمان بما أطعه الله من المعجزات وأنواع الكرامات وخوارق العادات.

الوجه الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يكتبوا خطبته التي خطب بها يوم الفتح لأبي شاه كما هو مخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأذن صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو رضي الله عنها أن يكتب كل ما سمعه منه، رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارمي والحاكم من طرق وصححه ووافقه الذهبي على تصحيحه. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري وله طرق عن عبد الله بن عمرو يقوي بعضها ببعضًا.

وروى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها قال قلت يارسول الله إني أحب أن أعي حديثك ولأعيه قلبي فأستعين بيمني قال «إن شئت» قال البوصيري سنه حسن.

وروى الإمام أحمد والبخاري والترمذ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا يكتب».

وروى ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها قال «ما يرغبي في الحياة إلا حصلتان. الصادقة والوهظ. فاما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الوهظ فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها».

وقد كان عند علي رضي الله عنه صحيفة فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات وأشياء غير ذلك من الأحكام روى ذلك أحمد والبخاري ومسلم وأهل السنن . وفي رواية لأحمد عن علي رضي الله عنه أنه قال هذه الصحيفة اخذتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فرائض الصدقه قال الحافظ ابن حجر سنه حسن.

وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات.

وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجده قال «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» فاختلقوه وكثروا اللغط فقال «قوموا عنِّي ولا ينبعني عندي التنازع».

وروى الترمذى والبىهقى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار شكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني أسمع منك الحديث ولا أحفظه فقال «استعن بيمنيك» وأوْمأ بيده للخط ، قال الترمذى ليس إسناده بذلك القائم.

وروى ابن عبد البر عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيفة مكتوب فيها «ملعون من أصل أعمى عن السبيل».

وروى الرامهرمزى عن رافع بن خديج رضي الله عنه أنه قال قلت يا رسول الله إننا نسمع منك أشياء أفنكتها قال «اكتباً ذلك ولا حرج» نقله السيوطي في تدريب الراوى.

وفيه ذكره من الأحاديث دليل على الإذن في كتابة الحديث وفي الإذن في الكتابة دليل على جواز التدوين.

وقد أمر عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث وهو من الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين ولم يخالفه أحد من التابعين ولا من بعدهم من العلماء فكان ذلك كالإجماع على جواز التدوين.

فإن قيل فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لاتكتبوا عنِّي ومن كتب عنِّي غير القرآن فليمحه»

قيل قد أجاب العلماء عن هذا الحديث باجوبة سأذكراها فيما يلي إن شاء الله تعالى ، وجمع بعضهم بين النبي عن الكتابة وبين الإذن فيها بجمع حسن ، قال ابن الأثير في جامع الأصول الجمجم بين قوله «لاتكتبوا عنِّي غير القرآن» وبين إذنه في الكتابة أن الإذن ناسخ للمنع منه بإجماع الأمة على جوازه ولا يجتمعون إلا على أمر



صحيح ، وقيل إنما نهى عن الكتابة أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة فيختلط به فيشتبه على القارئ انتهى. ونقل النووي في شرح مسلم عن القاضي عياض أنه قال كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم فكرهها كثيرون منهم وأجازها أكثرهم ثم أجمع على جوازها وزال ذلك الخلاف . واختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النبي فقيل هو في حق من يوثق بمحفظه ويحاف اتكاله على الكتابة إذا كتب وتحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بمحفظه كحديث «اكتبا لأبي شاه» وحديث صحيفة علي رضي الله عنه . وحديث كتاب عمرو بن حزم الذي فيه الفرائض والسنن والديات ، وحديث كتاب الصدقه ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر رضي الله عنه أنسا رضي الله عنه حين وجهه إلى البحرين ، وحديث أبي هريرة أن ابن عمرو ابن العاص كان يكتب ولا أكتب وغير ذلك من الأحاديث ، وقيل إن حديث النبي منسوخ بهذه الأحاديث وكان النبي حين خيف اختلاطه بالقرآن فلما أمن ذلك أذن في الكتابة . وقيل إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارئ والله أعلم انتهى.

قال علي القاري فأما أن يكون نفس الكتاب محظورا فلا وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته بالتبليغ وقال «لiley الشاهد الغائب» فإذا لم يقيدوا ما يسمونه منه تذر التبليغ ولم يؤمن ذهاب العلم وأن يسقط أكثر الحديث فلا يبلغ آخر القرون من الأمة ، ولم ينكرها أحد من علماء السلف والخلف فدل على جواز كتابة الحديث والعلم انتهى.

وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري أن منهم من أعمل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره. قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا، لكن لما قصرت المهم وخشي الأئمة ضياع العلم دونه ، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبدالعزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير فله الحمد انتهى.

وذكر الحافظ ابن حجر أيضا أن السلف اختلفوا في كتابة العلم عملاً وتركتاً وان كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل

لابعد وجوبه على من خشي النسيان من يتعين عليه تبليغ العلم انتهى.

الوجه الرابع قد ذكرت ماراً أن الأحاديث الصحيحة لاتنزع كتاب الله -
وأما ما زعمه المؤلف عن الأحاديث التي رصدها وجمعها من صحيح البخاري أنها قد
نازعت كتاب الله فهو زعم كاذب وقول باطل فليس في صحيح البخاري ما ينزع
القرآن البتة ، وإنما أتي المؤلف من سوء فهمه وزيف قلبه.

الوجه الخامس أن يقال إن الشيطان قد جند المؤلف وأشراه من زنادقة
العصريين لعملية التخريب في صدور المسلمين عن طريق الطعن في الأحاديث
الصحيحة ورفضها واطراحها ولم يجند الإسرائييليين لذلك وإن كانوا من شر جنوده ،
فالبلاء كل البلاء من المؤلف وأشراه من أعداء السنة. فهم في الحقيقة شر من
اليهود وأعظم منهم ضرراً على الإسلام والمسلمين .

الوجه السادس أن يقال ان الله تعالى قد حفظ سنة نبيه صلى الله عليه
وسلم كما حفظ القرآن. قال الله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له حافظون) وهذه
الآية الكريمة تشمل القرآن والسنة لأن كلاً منها وحي منزل من الله تعالى . قال الله
تعالى (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة) والحكمة هي السنة على أصح الأقوال. وقال
تعالى في صفة رسوله صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي
يوحى).

وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله
معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» وفي رواية «إني أوتيت الكتاب وما يعدله» وقد تقدم هذا الحديث في الفصل الثالث في أول هذا الكتاب فليراجع^(١)). وتقدم فيه
أيضاً قول حسان بن عطية إن جبريل كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم
بالسنة كما ينزل بالقرآن.

قال ابن حزم في كتاب الأحكام والقرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى
بعض وهو شيء واحد في أنها من عند الله تعالى وحكمها حكم واحد في باب وجوب
الطاعة لها . ثم ذكر قول الله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له حافظون) قوله تعالى
(قل إِنَّمَا أَنذِرْكُمْ بِالْوَحْيِ) ثم قال فأخبر تعالى أن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وهي
والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن فصح بذلك أن كلامه صلى الله
عليه وسلم كله محفوظ بمحفظ الله عز وجل مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء إذ



ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء فهو منقول إلينا كله فله الحجة علينا أبداً انتهى.

الوجه السابع أن يقال ليس في الأحاديث التي جمعها المؤلف من صحيح البخاري ولا في غيرها من الأحاديث الصحيحة عيب ولا عوار ولا زور ولا باطل البتة. وإنما العيب كل العيب والعارض كل العوار والزور كل الزور والباطل كل الباطل في ثرثرة المؤلف وتشدقه وتنطعه وجراحته على الطعن في الأحاديث الصحيحة ورفضها واطراحها، فهو الذي قد دس السم لل المسلمين وأراد تشكيكهم في أحاديث نبيهم وما آتاه الله من المعجزات والكرامات وخوارق العادات، فالله يعامله بعده ويجازيه بما يستحقه من النكال.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٣) مانصه

المبرر العاشر لتأليفنا هذا الكتاب يتلخص في حرصنا الشديد على براءة الذمة من عهدة تطرق أعناقنا ناراً إن لم نوفها حقها من القول والبيان الإعلاني وليس علينا من دور في هذا المجال أكثر من تدوين تلك السطور بهذا المداد فقط ، وعند هذا الحد تنتهي مهمتنا.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال إن الشيطان قد تلاعب بالمؤلف غاية التلاعيب وأغرىه على جمع كتابه الملوء من العيب والعارض والزور والباطل والثرثرة والتشدق والتنطع والجراءة على الطعن في الأحاديث الصحيحة ورفضها واطراحها. فهذا حاصل كتابه الذي هو في الحقيقة عين المشaque الله ولرسوله صلى الله عليه وسلم واتباع غير سبيل المؤمنين وقد قال الله تعالى (أفمن زين له سوء عمله فرأه حسناً فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون) وقال تعالى (ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقىض له شيطاناً فهو له قرين ، وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون).

الوجه الثاني أن يقال إن المؤلف المسكين قد أصيب بتقليل القلب وعمى البصيرة فكان يرى الحق في صورة الباطل والباطل في صورة الحق ويرى براءة ذمته في معارضة النبي صلى الله عليه وسلم والطعن فيما ثبت عنه من الأحاديث الصحيحة

وفي معجزاته وكراماته وتسميتها قصصاً خيالية وخوارق خرافية. وهذه جراءة قبيحة غايتها الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم والحاقد النقص به. وهذا من أعظم ما يبعده عن الله ويشغل ذمته باوزاره التي جمعها في كتابه وأوزار من يصل بسببه ويطوق عنقه ناراً إن لم يبادر إلى التوبة الصادقة من أقواله الباطلة وبيانه الإعلاني الخبيث وينقض ماحبكته يده الأئمّة في كتابه المملوء من الأباطيل والأضاليل والذي هو مشئوم عليه وعلى من اغتر به وضل بسببه.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٦) و (١٧) مانصه دليل يؤخذ على وجود الدس في الحديث النبي - ص - كان يأمر أصحابه باللجوء إلى الطبيب وفي إثبات ذلك تكذيب لحديث الحبة السوداء، عن سعد بن أبي وقاص قال مرضت فعادني رسول الله - ص - فقال لي إنت الحارث بن كلدة فإنه رجل يتطلب ، وبديهي أن التطبيق العلاجي يكذب أن الحبة السوداء شفاء من كل داء.

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال مازعمه المؤلف من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر أصحابه باللجوء إلى الطبيب فهو كذب على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر أصحابه بذلك، وما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فهو في قضية خاصة بسعد فلا عموم لها.

الوجه الثاني أن يقال إن الالتجاء نوع من أنواع العبادة ولا يصلح ذلك إلا لله عز وجل ، والالتجاء إلى غير الله شرك. والنبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر بالشرك ، فاما إتيان المريض إلى الطبيب ليشخص له المرض ويصف له الدواء من غير التجاء إليه فهذا جائز . والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن يأتي الطبيب ليعمل له الدواء ولم يأمره بالالتجاء إليه.

الوجه الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر سعداً بمرضه ووصف له العلاج وأمره أن يأتي الحارث بن كلدة الشفيف ليعالجها بما وصفه له رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحديث رواه أبو داود في سننه من حديث مجاهد عن سعد رضي الله



عنه قال «مرضت مرضا فأني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فوضع يده بين ثديي حتى وجدت ببردها على فؤادي وقال لي إنك رجل مفؤد فأنت الحارث بن كلدة من ثقيف فإنه رجل يتطلب فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليلدك بهن».

قال ابن الأثير في جامع الأصول رجل مفؤد يشكو وجع فؤاده. وقال في النهاية فليجأهن أي فليدقهن . قال واللذوذ بالفتح من الأدوية مايسقاهم المريض في أحد شقي الفم. ولديدا الفم جانباً انتهى.

الوجه الرابع أن يقال ليس في حديث سعد رضي الله عنه مايدل على الدس في حديث الحبة السوداء ، فأي متعلق للمؤلف فيه .

الوجه الخامس أن التطبيق العلاجي يصدق ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحبة السوداء ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «زاد المعاد» هي كثيرة المنافع جداً . وقوله شفاء من كل داء مثل قوله تعالى (تدمر كل شيء بأمر ربهما) أي كل شيء يقبل التدمير وناظائره . وهي نافعة من جميع الأمراض الباردة وتدخل في الأمراض الحارة اليسابسة بالعرض – ثم ذكر منافعها وهي كثيرة جداً فلتراجع في «زاد المعاد». ففيها رد لما زعمه المؤلف.

وقال داود الأنطاكي في كتابه «التذكرة» في ذكر الحبة السوداء قد أخبر صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام في حديث صحيح بأنه دواء من كل داء إلا السام يعني الموت . والمراد من كل داء يارد فالعموم نوعي – ثم ذكر منافعها وهي كثيرة جداً فلتراجع في «التذكرة» ففيها رد لما زعمه المؤلف.

وقد ذكر كثير من أهل العلم بالطبع ما في الحبة السوداء من المنافع الكثيرة ولو ذكرت أقوالهم لطال الكلام . وفيما أشرت إليه هنا عن ابن القيم وداود الأنطاكي كفاية إن شاء الله تعالى .

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٧) و (١٨) مانصه
نهي صريح لرسول الله عن كتابة شيء غير القرآن، الإمام أحمد ومسلم والترمذى والنسائى عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله – ص – لا تكتبوا عنى شيئاً غير القرآن فمن كتب عنى غير القرآن فليمحه، وفي مراسيل ابن مليكة أن

أبا بكر الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً فلاتحدثوا عن رسول الله شيئاً فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه (ص ٣ تذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ وابن مليكة هو قاضي مكة في زمن ابن الزبير وتوفي سنة ١١٧هـ). ومن كلام رشيد رضا في ص ٧٦٦ مجلد ١٠، ص ٥١١ مجلد ١٩ من المنار (نهي النبي - ص - عن كتابة أي شيء غير القرآن). وأسنده ذلك إلى الإمام أحمد ومسلم وابن عبد البر في كتاب العلم عن أبي سعيد الخضري مرفوعاً لا تكتبوا عني غير القرآن فمن كتب غير القرآن فليمحه. ونقول لو كتبوه في عهده ما اختلف الأئمة فيه. ويقول رشيد رضا إن العلة في نهي الصحابة عن كتابة شيء غير القرآن هو الخوف من الخطأ (حسبما جاء في تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ٣٧) عن أبي نصرة قال قلت لأبي سعيد الخدري. ألا نكتب ما نسمع منك قال أتريدون أن تجعلوها مصاحف بينكم إن نبيكم كان يحذثنا فتحفظ ، وروى الحاكم ونقله الحافظ الذهبي في ج ١ في تذكرة الحفاظ عن عائشة قالت جع أبي الحديث عن رسول الله فكانت خمسمائة حديث فبات يتقلب ولما أصبح قال أي بنية هلمي بالأحاديث التي عندك فجئت به فأحرقها وقال خشيت أن أموت وهي عندك فيكون منها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني فأكون قد تقلدت ذلك.

الجواب عن هذا من وجوه أحدتها عن غلط المؤلف في بعض الأحاديث والرواية ، فمن ذلك قوله في حديث أبي سعيد رضي الله عنه أنه رواه الترمذى والنسائي وهذا غلط فإنهما لم يرويهما. ومن ذلك قوله «ابن مليكة» في موضعين . وصوابه ابن أبي مليكة. ومن ذلك قوله «عن أبي سعيد الخضري» وصوابه الخدري.

الوجه الثاني أن يقال قد تقدم قريراً ذكر الأحاديث الدالة على الإذن في كتابة الحديث فلتراجع^(١) ، وتقدم أيضاً الجواب بما جاء في حديث أبي سعيد رضي الله عنه من النهي عن كتابة غير القرآن فليراجع^(٢).

الوجه الثالث أن يقال ليس المرسل بحجة فاي متعلق للمؤلف في مرسل ابن أبي مليكة .

(١) ص ٨٦ - ٨٧

(٢) ص ٨٧ - ٨٩



الوجه الرابع أن يقال على تقدير ثبوت مارواه ابن أبي مليكة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو معارض بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب مبلغ أحفظ له من سامع» هذا لفظ أحاديث وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «رحم الله من سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع».

وروى الإمام أحمد وأبو دواد والترمذى وابن ماجه والدارمى وابن حبان في صحيحه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيره» قال الترمذى هذا حديث حسن قال وفي الباب عن عبد الله ابن مسعود ومعاذ بن جبل وجابر بن مطعم وأبي الدرداء وأنس رضي الله عنهم.

قلت قد روى ابن ماجه حديثي جابر بن مطعم وأنس رضي الله عنهم . وفي الباب أيضاً عن أبي سعيد الخدري وعبيد بن عمير والنعمان بن بشير وأبي قرقاصة وجابر وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم .

وقد أجاب الحافظ الذهبي عما رواه ابن أبي مليكة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه بجواب حسن فقال في تذكرة الحفاظ هذا المرسل بذلك أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري لاسد باب الرواية . إلا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأله عنه في السنة فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظرف بثقة آخر ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج أنتهى .

وأمر الجدة الذي أشار إليه الذهبي هو ما رواه مالك وأهل السنن عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال لها أبو بكر رضي الله عنه مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجعي حتى أسألك الناس فقال الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة رضي الله عنه حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السادس فقال أبو

بكر رضي الله عنه هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل مقال المغيرة بن شعبة فانفذه لها أبو بكر رضي الله عنه.

وأما مارواه الحاكم ونقله الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ عن عائشة رضي الله عنها قالت جع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخره فقد قال الذهبي بعد إيراده. هذا لا يصح . وقد ترك المؤلف قول الذهبي فلم يذكره لainه يفسد عليه مارامه من الطعن في الأحاديث الصحيحة ورفضها واطراحها، وقد ذكر هذا الأثر صاحب كنز العمال في باب آداب العلم والعلماء نفلا عن مسند الصديق للحافظ ابن كثير ثم قال بعده قال ابن كثير هذا حديث غريب من هذا الوجه جداً، وعلى بن صالح «يعني أحد رواته» لا يعرف ، والأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من هذا المقدار بألف . ثم وجهه ابن كثير على فرض صحته.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٨) مانصه

الأئمة الثلاثة يخالفون كثيراً من نصوص الحديث ولا أحد يعتبرهم غير أئمة ولا من الخارجين على الدين. وهما الحنفية والمالكية والشافعية لم يجتمعوا على تحريد الصحيح أو الاتفاق على العمل به. فهذه كتب الفقه في مذاهبهم فيها مئات المسائل المخالفة للأحاديث المتفق على صحتها ولا يعد أحد منهم مخالفًا لأصول الدين (٥٠) أضواء على السنة).

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال ظاهر كلام المؤلف وأبي رية أن الأئمة الثلاثة كانوا يخالفون كثيراً من نصوص الحديث عمداً، وهذا كذب عليهم فإنهم ما كانوا يتعمدون مخالفة الأحاديث الصحيحة إذا بلغتهم، فأماماً لم يبلغهم أو لم ثبت عندهم صحته فهذا لالوم عليهم إذا قالوا بخلافه.

الوجه الثاني أن يقال إن الأئمة الثلاثة كانوا يعظمون الأحاديث الصحيحة غاية التعظيم ، وقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه وابن عبد البر في الانتقاء أن أبا حنيفة قال آخذ بكتاب الله فإن لم أجده في السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم أجده في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم آخذت بقول أصحابه آخذ بقول من شئت منهم وأدع من شئت منهم ولا أخرج من قوله إلى قول غيرهم ، فأماماً



إذا انتهى الأمر — أو جاء — إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب — عدد رجالا — فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا.

وقال شارح العقيدة الطحاوية — حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد وأن حماد بن زيد لما روى له حديث «أي الإسلام أفضل» إلى آخره قال ، الآتراه يقول «أي الإسلام أفضل قال الإيمان» ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان ، فسكت أبو حنيفة فقال بعض أصحابه ألا تحييه يا أبا حنيفة قال بما أحسي به وهو يحدثنـي بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى

وقال شداد بن حكيم عن زفر بن المذيل إنما نأخذ بالرأي مالم نجد الأثر فإذا وجدنا الأثر تركنا الرأي وأخذنا بالأثر ، ذكره ابن القيم في أعلام الموقعين. وقال معن بن عيسى القرزاـز سمعت مالـكاً يقول إنـما بـشر أـخـطـيء وأـصـيـب فـانـظـرـوـا فـي قـوـلـيـفـكـلـ ماـاـوـفـقـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ فـخـذـوـا بـهـ وـمـالـمـ يـوـافـقـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ فـاتـرـكـوهـ ، ذـكـرـهـ ابنـ الـقـيمـ فـيـ أـعـلـامـ الـمـوـقـعـينـ.

وروى أبو نعيم عن مالـكـ أنهـ سـأـلـهـ رـجـلـ عنـ مـسـأـلـةـ فـقـالـ لـهـ قـالـ رـسـولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ كـذـاـ فـقـالـ لـهـ الرـجـلـ أـرـأـيـتـ .ـ قـالـ مـالـكـ (فـلـيـحـذـرـ الـذـيـنـ يـخـالـفـونـ عـنـ أـمـرـهـ أـنـ تـصـيـبـهـ فـتـنـةـ أـوـ يـصـيـبـهـ عـذـابـ الـيـمـ).

وقال عبد الله بن الإمام أحمد قال أبي قال لنا الشافعي إذا صـحـ لـكـمـ الحـدـيـثـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـقـولـواـ لـيـ حـتـىـ أـذـهـبـ إـلـيـهـ .ـ ذـكـرـهـ ابنـ الـقـيمـ فـيـ أـعـلـامـ الـمـوـقـعـينـ بـهـذـاـ الـلـفـظـ ،ـ وـقـدـ روـاهـ أـبـوـ نـعـيمـ فـيـ الـخـلـيـةـ عـنـ سـلـيـمانـ بـنـ أـحـمـدـ الطـبـرـانـيـ قـالـ سـمعـتـ عـبـدـ اللهـ بـنـ أـحـمـدـ بـنـ حـنـبـلـ يـقـولـ سـمعـتـ أـبـيـ يـقـولـ قـالـ مـحـمـدـ بـنـ إـدـرـيـسـ الشـافـعـيـ يـأـبـاـ عـبـدـ اللهـ إـذـاـ صـحـ عـنـدـكـمـ الـحـدـيـثـ عـنـ رـسـولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـاـخـبـرـوـنـاـ بـهـ حـتـىـ نـرـجـعـ إـلـيـهـ .ـ قـالـ وـقـالـ إـلـيـمـ أـحـمـدـ كـانـ أـحـسـنـ أـمـرـ الشـافـعـيـ عـنـدـيـ أـنـ كـانـ إـذـاـ سـمـعـ الـخـبـرـ لـمـ يـكـنـ عـنـدـهـ قـالـ بـهـ وـتـرـكـ قـوـلـهـ .ـ

وروى القاضي أبو الحسين في طبقات الحنابلة بإسناده إلى عبد الله بن الإمام أحمد قال قال لي أبي قال لنا الشافعي أنت أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث صحـيـحاـ فـأـعـلـمـونـيـ إنـ شـاءـ أـنـ يـكـونـ كـوـفـيـأـ أوـ بـصـرـيـأـ أوـ شـامـيـأـ إـذـاـ كانـ صـحـيـحاـ ،ـ وـقـدـ روـاهـ أـبـوـ نـعـيمـ فـيـ الـخـلـيـةـ عـنـ سـلـيـمانـ بـنـ أـحـمـدـ الطـبـرـانـيـ قـالـ سـمعـتـ

عبدالله بن أحمد يقول سمعت أبي يقول فذكره بنحوه، قال القاضي أبو الحسين وهذا من دين الشافعي حيث سلم هذا العلم لأهله انتهى.

وقال الشافعي إذا حدث الثقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت ولا يترك لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديث أبداً إلا حديث وجد عن رسول الله آخر يخالفه.

وقال الربيع بن سليمان سمعت الشافعي يقول إذا وجدتم سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فخذوا بالسنة ودعوا قولي فإني أقول بها.

وقال الربيع أيضاً سمعت الشافعي يقول كل مسألة تكلمت فيها صحة الخبر فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قبلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي.

وقال الشافعي أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس وكلام الشافعي بنحو ما ذكرنا كثير جداً.

وما ذكرته عن الأئمة الثلاثة يعلم أنهم لم يكونوا يخالفون الأحاديث الصحيحة إذا بلغتهم، وفي هذا رد على المؤلف وأبي رية فيما افترياه عليهم.

الوجه الثالث أن يقال إن كثيراً من الذين صنفوا كتب الفقه في مذاهب الحنفية والمالكية والشافعية وغيرها من المذاهب ليسوا من أهل الاجتهد وإنما هم مقلدون لمن سبقهم من علماء مذاهبهم في إيراد المسائل والاستدلال عليها بما استدل به من كان قبلهم من الأحاديث سواء كانت صحيحة أو ضعيفة إذا كان فيها تأييد لرأي من قلدوه، وهو لاء لا يخلون من الذم على التقليد واللوم على التقصير فيما يجب عليهم من البحث عن الأحاديث الصحيحة والاعتماد عليها دون الأحاديث الضعيفة، وقد تصدى للرد على هؤلاء غير واحد من أكابر العلماء ، ومن أحسن ما صنف في ذلك كتاب «أعلام الموقعين» للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فليراجع فإنه مهم جداً ولا يستغني عنه طالب العلم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٨) مانصه



السبب في وجود الروايات المخالفة للقرآن

حديث يقول ألا إني أوتيت القرآن ومثله، ومعنى ذلك أن يكون النبي – ص – قد كلف بتدوين هذا المثل مثل ما كلف بتدوين هذا القرآن، فلماذا لم يدونه كما دون القرآن. وهنا يعجز الناس كل الناس عن اتهام النبي – ص – بالتفريط في تدوين نصف الرسالة التي كلف بها لأن ذلك شيء مستحيل على رسول الله – ص – وإنما جاءت البلية في التقول عليه ونسبة هذا الحديث إليه في حين أن يقول الله تبارك وتعالى «اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي» معنى ذلك أن القرآن هو البداية وهو النهاية ولا شيء سواه (ص ٥٢ أضواء).

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل ينشي شبعانًا على أريكته يقول عليكم بالقرآن فا وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى وابن حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه وأبو بكر الأجري فى كتاب الشريعة وقال الترمذى هذا حديث حسن غريب وصححه الحاكم وأقره الذهبي.

ولفظه عند ابن ماجه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يوشك الرجل متكتأً على أريكته يحدث بمحدث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل فا وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ألا وإن ماحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ماحرم الله» رواه الترمذى والدارمى بنحو هذا اللفظ.

وفي رواية ابن حبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إني أوتيت الكتاب وما يعدله» وذكر بقية الحديث بنحو ما قرئ. وقد ترجم ابن حبان على هذا الحديث بقوله «ذكر الخبر المصرح بأن سن المصطفي صلى الله عليه وسلم كلها عن الله لامن تلقاء نفسه» وبوب عليه الأجري بقوله «باب التحذير من طوائف تعارض سن النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب الله عز وجل وشدة الإنكار على هذه الطبقة».

وروى الإمام أحمد وأبي داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وأبو بكر الآجري عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والناس حوله «لاأعرف أحدكم يأتيه أمر من أمري قد أمرت به أو نهيت عنه وهو متى على أريكته فيقول ما وجدنا في كتاب الله عملنا به وإلا فلا» هذا لفظ الحاكم وقال صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه.

وروى ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه نحو حديث المقدام وأبي رافع رضي الله عنها.

وفي هذه الأحاديث الصحيحة أبلغ رد على المؤلف وأبي رية وأشباههما من أعداء السنة لما فيها من التشديد والإنكار على من عارض السنة بالقرآن.

الوجه الثاني أن الله تعالى قال (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة) والحكمة هي السنة على أصح التفاسير . وهذه الآية تؤيد حديث المقدام رضي الله عنه . وفيها رد على المؤلف وأبي رية في الغائتها للسنة وقولهما أن القرآن هو البداية وهو النهاية ولا شيء سواه .

الوجه الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بتدوين السنة خوفا من اختلاطها بالقرآن . فلما أمن ذلك في زمن التابعين أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمة الله تعالى بتدوين الحديث وأجع المسلمين على جواز ذلك . وقد تقدم بيان ذلك قريراً قليلاً (١)

وفي إجماع المسلمين على جواز التدوين أبلغ رد على من خالفهم وشد عنهم من جهلة العصررين وزنادقهم .

الوجه الرابع أن يقال مما يدل على جواز ماقوله المسلمين من تدوين الحديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة خطبته يوم الفتح لأبي شاه وإذنه لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها أن يكتب ما سمعه منه من الحديث . وما كتب به صلى الله عليه وسلم لبعض عماله من الكتب التي فيها فرائض الصدقة وبعض

(١) ص ٨٧ - ٨٩



الأحكام ، وكذلك الصحيفة التي أخذها علي رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم وفيها جملة من الأحكام ، وقد تقدم بيان ذلك قريراً فليراجع^(١)

وهذه القضايا تدل على جواز مافعله المسلمون من تدوين الحديث لاختيال الأئمة ضياع العلم .

الوجه الخامس أن يقال إن البلية كل البلية والآفة كل الآفة في معارضة السنة ورفضها واطراحها والسعى في تضليل المسلمين وتشكيكهم في سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم وما ثبتت عنه من المعجزات وخوارق العادات كما هو الواقع من المؤلف وأشباهه من الزنادقة المارقين من الإسلام .

وهو لاء الزنادقة وأهل التقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم في طرقه نقىض . فأما أهل التقول فيضعون الأحاديث المكذوبة وينسبونها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما المؤلف وأشباهه من أعداء السنة فينفون عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبتت عنه من الأحاديث الصحيحة ، ولا يبعد أن يكون الوعيد الشديد على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم شاملاً لمن يضع الحديث عليه ولمن ينفي الأحاديث الثابتة عنه لأن نفيها داخل في الكذب عليه والله أعلم .

الوجه السادس أن يقال إن قول الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي) لا يدل على المعنى الذي ذهب إليه أبو رية والمؤلف لأن إكمال الدين وإنقاص النعمة إنما كان بأكمال فرائض الإسلام ومن آخرها فريضة الحج وبه كمل الدين ، قال البغوي في تفسير قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) يعني يوم نزول هذه الآية أكملت لكم دينكم يعني الفرائض والسنن والحدود والجهاد والأحكام والحلال والحرام فلم ينزل بعد هذه الآية حلال ولا حرام ولا شيء من الفرائض والسنن والحدود والأحكام ، هذا معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما ، قال ابن الجوزي فعلى هذا يكون المعنى اليوم أكملت لكم شرائع دينكم .

قلت وشرائع الدين منها ماجاء في القرآن إما مفصلاً وإما مجملأ وبينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أو فعله . ومنها ماجاء في السنة وليس له ذكر في القرآن ، والكل داخل في عموم قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي

(١) ص ٨٦ - ٨٧

ورضيت لكم الإسلام دينًا) ومن زعم أن القرآن هو البداية وهو النهاية ولا شيء سواه وأن هذا هو معنى قوله تعالى (أليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي) فقد ألغى السنة وتأول القرآن على غير تأويله ورماه هدم الإسلام.

الوجه السابع أن يقال إن قول المؤلف وأبي رية أن القرآن هو البداية والنهاية ولا شيء سواه قول باطل مردود بقول الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهَاكم عنه فانتهوا) وبقوله تعالى (إِن تنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكُ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) قال ابن كثير في قوله (فردوه إلى الله والرسول) قال مجاهد وغير واحد من السلف أى إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة انتهى.

وقال البغوي في قوله (فردوه إلى الله والرسول) أى إلى كتاب الله وإلى رسوله مادام حيًّا وبعد وفاته إلى سنته ، والرد إلى الكتاب والسنة واجب إن وجد فيها فإن لم يوجد فسبيله الاجتهد انتهى.

وروى ابن جرير عن مجاهد في قوله (فردوه إلى الله والرسول) قال إلى الله إلى كتابه وإلى الرسول إلى سنة نبيه ، وروى أيضاً عن ميمون بن مهران وقتادة نحو ذلك.

وما يرد به قول المؤلف وأبي رية أيضاً قول الله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنه أو يصيبهم عذاب أليم) قال الإمام أحمد أتدرى ما الفتنة الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك ثم جعل يتلو هذه الآية (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً).

وما يرد به على المؤلف وأبي رية قول النبي صل الله عليه وسلم «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بها كتاب الله وسنة رسوله» رواه مالك في الموطأ بلاغاً والحاكم موصولاً من حديث ابن عباس رضي الله عنها وصححه وأقره الذهبي. وروى الحاكم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم «إنى قد تركت فيكم شيئاً لن تضلوا بعدهما كتاب الله وستي ولن



يتفرق حتى يردا على الحوض».

وروى الإمام أحمد وأهل السنن وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن العرباض بن سارية رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهدىين تمسكوا بها واعضوا عليها بالنواجد» قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وصححه الحاكم ووافقه الذهبي على تصحيحة.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (١٨) و (١٩) مانصه

دليل يثبت ان الصحابة كانوا يلاحظون الزبادة على رسول الله من بعضهم البعض ولو دونه النبي ما اختلفوا فيه. أخرج ابن عساكر ومحمد بن إسحاق عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال مامات عمر حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق عبد الله بن حذيفة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر فقال ماهذه الأحاديث التي أفشيتها عن رسول الله في الآفاق . قالوا أتهاها . قال لا . أقيموا عندي لاتفاقوني ماعشت فنحن أعلم نأخذ منكم ونرد عليكم بما فارقوه حتى مات . وروى الذهبي في تذكرة الحفاظ عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه ابن عبد الرحمن أن عمر جبس ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنباري فقال قد أكثرتم الحديث عن رسول الله - ص - وكان قد جبسهم في المدينة حتى أطلقهم عثمان . وفي جامع بيان العلم وفضله للحافظ المغربي ابن عبد البر . الشعبي عن قرطة بن كعب قال خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار ثم قال لنا أتدرون لم مشيت معكم قلنا أردت أن تشيينا وتكرمنا . قال إن مع ذلك حاجة خرجت لها إنكم لتأتون بلدة لأهلها دوي كدوى النحل بالقرآن فلا تصدومهم لتشغلوهم وأنا شريككم وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم قرطة قالوا حدثنا فقال نهانا عمر تذكرة الحفاظ للذهبى وصححه الحاكم في المستدرک ص ١٠٢ ج ١

والجواب أن يقال مارواه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف في جبس عمر رضي الله عنه لبعض الصحابة لا يصح منه شيء . أما مارواه ابن عساكر من طريق محمد بن إسحاق فهو مردود من وجوه أحددها أن صاحب كنز العمال ذكره في باب آداب العلم والعلماء وقد ذكر قبل ذلك في خطبة الكتاب ان ما يرويه ابن عساكر فهو ضعيف فيستغني بالعزى إليه عن بيان ضعفه .

الوجه الثاني أن يقال قد اختلف في سماع إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من عمر رضي الله عنه والراجح أنه لم يسمع منه. قال البيهقي في سننه لم يثبت له سماع من عمر.

قلت و يؤيد هذا أن المصنفين في أسماء الرجال ذكروا أنه توفي في سنة خمس وتسعين أو ست وتسعين وله من العمر خمس وسبعون سنة فعلى هذا يكون مولده قبل موت عمر رضي الله عنه بستين أو ثلاث سنين. ومثل هذا السن يبعد أن يحفظ فيه الصبي شيئاً فتكون الرواية عن إبراهيم مرسلة والم Merrill ليس بحججة.

الوجه الثالث أنه ذكر فيه عبد الله بن حذيفة ولا يعرف في الصحابة أحد بهذا الإسم فضلاً عن أن يكون من المكثرين للحديث وهذا يدل على أن هذا الأثر موضوع.

الوجه الرابع أن أبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر ليسوا من المكثرين بالنسبة إلى أبي هريرة وعائشة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم فيبعد جداً أن ينحصر عمر بالإنكار على نشرهم للحديث ويترك الذين هم أكثر منهم حديثاً فلا ينكر عليهم.

الوجه الخامس أن يقال إن الصحابة رضي الله عنهم قد انتشروا في الآفاق وكل منهم يحدث بما عنده من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت في أثر صحيح أن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة كلهم ولا أنه أنكر عليهم نشرهم للحديث. فهذا الأثر الذي رواه ابن عساكر في جمع الصحابة من الآفاق يظهر عليه أثر الوضع والتركيب.

الوجه السادس أن يقال لو كان عمر رضي الله عنه جمع الصحابة من الآفاق وأنكر عليهم نشرهم للحديث وأمرهم أن يقيموا عنده لكان ذلك مما تتتوفر الحسم والدوعي على نقله وينتشر ذكره في الآفاق. ولما لم يأت ذكر ذلك إلا في أثر مرسلي ضعيف الإسناد دل ذلك على أنه لا أصل له.

الوجه السابع أنه ذكر في هذا الأثر أن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة من الآفاق ثم لم يذكر سوى أربعة أحدهم مجهول لا يعرف له ذكر في الصحابة وهذا أوضح دليل على أن هذا الأثر موضوع.



يوضح ذلك الوجه الثامن وهو أنه قد صرخ في هذا الأثر أن عمر رضي الله عنه بعث إلى الصحابة فجمعهم من الأفاق وهذا يقتضي أنه جمعهم من مكة والطائف واليمن ونجد والبحرين وعمان والعراق وخراسان والشام ومصر والجزيره . ولاشك أن هذا لم يقع ولو قع لما كان يقتصر في الأثر على ذكر رجلين من الشام ورجل مشغول بالجهاد ويترك سائر الأقطار فلا يذكر منهم أحداً . وهذا يدل على أن هذا الأثر مصنوع من بعض أعداء السنة.

الوجه التاسع أن يقال إن عمر رضي الله عنه كان يحدث بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث وقد روی عنه أكثر من خمسة حديث فهو مكثراً بالنسبة إلى كل واحد من الثلاثة الذين قيل أنه أنكر عليهم نشرهم للحديث . وعلى هذا فلا ينبغي أن يظن بعمر رضي الله عنه أنه أنكر شيئاً كان يفعل مثله .

الوجه العاشر ما يدل على أن الأثر موضوع ماذكر فيه عن عمر رضي الله عنه أنه قال «نحن أعلم» لأن هذه الكلمة تدل على الإعجاب بالنفس والترفع على الغير ، ولاشك أن عمر رضي الله عنه من أبعد الناس عن هذه الصفات الذميمة ، ولا ينبغي أن يظن هذا بن هو دون عمر من الصحابة فضلاً عن عمر رضي الله عنه لأنه كان معروفاً بمزيد التواضع والبعد عن مساوىء الأخلاق . وقد ثبتت عنه أنه قام على المنبر فهى الناس عن المغالاة في مهور النساء ونهاهم أن يزيدوا على أربعين درهماً ثم نزل فاعتبرضته امرأة من قريش فقالت أما سمعت ما أنزل الله في القرآن قال وأي ذلك فقالت أما سمعت الله يقول (وَآتَيْتُمْ أَحَدَاهُنَّ قَنْطَارًا) الآية فقال اللهم غفراً كل الناس أفقه من عمر . الحديث رواه أبو يعلى قال ابن كثير إسناده جيد قوي .

وروى الإمام أحمد وابن ماردوخ عن عمر رضي الله عنه أنه قال «من قال هو عالم فهو جاهل» وإذا كان هذا قول عمر رضي الله عنه فلا ينبغي أن يظن به أن يقول الكلمة التي تدل على الإعجاب بالنفس والترفع على الغير .

الوجه الحادي عشر أن أبا الدرداء كان ساكناً في الشام في زمان عمر رضي الله عنه وقد قيل إن عمر رضي الله عنه ولاه قضاء دمشق ولم يزل في الشام حتى توفي في سنة اثنين وثلاثين . وأما أبو ذر فكان ساكناً في الشام في زمان عمر وبعض زمان

عثمان . قال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة أبي ذر رضي الله عنه لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات أبو بكر خرج إلى الشام فكان فيه حتى وقع بينه وبين معاوية فاستقدمه عثمان إلى المدينة . وأما عقبة بن عامر فإنه كان مشغولاً بالجهاد وقدم المدينة حين فتحت دمشق وكان هو البريد إلى عمر رضي الله عنه بفتحها . ولم يذكر عنه أنه قدم المدينة بعد ذلك في زمان عمر رضي الله عنه . فما ذكر في هذا الأثر أن عمر رضي الله عنه أمرهم بالقدوم إلى المدينة وأنه أمرهم بالإقامة عنده معاش وأنهم لم يفارقوه حتى مات . كل ذلك لأصل له فلا يغتر به .

الوجه الثاني عشر أن الذبي ذكر في تذكرة الحفاظ عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أن عمر رضي الله عنه حبس ثلاثة ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري فقال قد أكثركم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهذه الرواية تختلف رواية ابن عساكر لأن فيها أن عمر رضي الله عنه أنكر على عبد الله بن حذيفة وأبي الدرداء وأبي ذر وعقبة بن عامر اشاعهم للأحاديث وأمرهم بالإقامة عنده ، وفي هذه الرواية أنه أنكر على ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري رضي الله عنهم في إكثارهم للحديث وأنه حبسهم ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن هذا الأثر غير محفوظ .

وأما مانقله المؤلف عن تذكرة الحفاظ فالجواب عنه من وجوه أحدتها أن يقال إن هذه الرواية مرسلة على القول الراجح الذي تقدم ذكره في أول الجواب عن الأثر الذي رواه ابن عساكر . والمرسل ليس بمحجة ، قال الهيثمي في جمع الزوائد هذا أثر منقطع ولا يصح هذا عن عمر انتهى ، وقد ذكر ابن حزم هذا الأثر في كتاب الأحكام وفيه أن عمر رضي الله عنه حبس ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا ذر ، وهذه الرواية تختلف ماجاء في تذكرة الحفاظ لانه ذكر فيها أبا ذر وذكر في تذكرة الحفاظ بدلأً عنه أبا مسعود . وهذا الاختلاف يدل على أن الأثر موضوع . قال ابن حزم بعد إيراده «مرسل ومشكوك فيه ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد» انتهى .

الوجه الثاني أن المؤلف زاد في هذا الأثر زيادة من عنده وهي قوله «وكان حبسهم في المدينة حتى أطلقهم عثمان» وهذه الزيادة ليست في تذكرة الحفاظ وإنما زادها المؤلف من كيسه ليؤيد بها مذهب الخبيث في معارضته للأحاديث الصحيحة



ورفضها واطراحتها.

الوجه الثالث أن يقال لم يأت في أثر صحيح أن عمر رضي الله عنه حبس ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري رضي الله عنهم ولا أنه حبس غيرهم من الصحابة على نشرهم للحديث ، وقد ذكرت في الجواب عما رواه ابن عساكر أن أبو الدرداء رضي الله عنه لم ينزل ساكناً في الشام في زمان عمر وبعد زمان عمر رضي الله عنه ولم يثبت أنه قدم المدينة في زمان عمر رضي الله عنه فضلاً عن أن يكون عمر رضي الله عنه قد حبسه.

وأما أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنه فقد سكن الكوفة ولم يثبت أن عمر رضي الله عنه أمره بالقدوم إلى المدينة فضلاً عن أن يكون قد حبسه.

وأما ابن مسعود رضي الله عنه فقد أرسله عمر رضي الله عنه معلماً لأهل الكوفة ولم ينزل بها حتى قدم المدينة في آخر زمان عثمان رضي الله عنه ومات بها . ولم يثبت أنه قدم المدينة في زمان عمر رضي الله عنه بعد ما أرسله عمر رضي الله عنه إلى الكوفة فضلاً عن أن يكون عمر رضي الله عنه قد حبسه.

وقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ عن حارثة بن مضرب قال قرئ علينا كتاب عمر . إني قد بعشت إليكم عمار بن ياسر أميراً وعبد الله بن مسعود معلماً وزيراً وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أهل بدر فاقتدوا بهما وأسمعوا وقد آثرتم بعد الله بن مسعود على نفسى.

ولذا كان هذا قول عمر رضي الله عنه في حق ابن مسعود رضي الله عنه فكيف يقال انه حبسه في المدينة . هذا لا يصح .

وقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ أن ابن مسعود رضي الله عنه كان من يتحرج في الأداء ويتشدد في الرواية ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط الألفاظ وأنه كان يقلل من الرواية للحديث ويتورع في الألفاظ . وذكر أيضاً عن أبي عمرو الشيباني قال كنت أجلس إلى ابن مسعود حولاً لا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقلته الرعدة وقال هكذا أو نحوها أو قريب من ذا . وذكر أيضاً عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه قال «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع».

وإذا كان ابن مسعود رضي الله عنه يتحرى في الأداء ويتشدد في الرواية ويقل من روایة الحديث ويتورع في الألفاظ وتشتد عليه روایة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يقال إن عمر رضي الله عنه حبسه على إكثار الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا لا يصح أبداً «ومماقة الأخبار إلا رواتها».

وذكر الذهبي أيضاً في تذكرة الحفاظ عن أبي قلابة قال قال ابن مسعود رضي الله عنه «عليكم بالعلم قبل أن يقبض وقبضه ذهاب أهله فإن أحدكم لا يدرى متى يفتقر إليه وستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم فعليكم بالعلم وإياكم والتبعد وإياكم والتنطع والتعمق وعليكم بالعتيق.

وماجاء في هذا الأثر من الإخبار عن الأقوام الذين يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم ينطبق على المؤلف وعلى أشباهه من أهل التبعد والتقطيع وعدواة الأحاديث الصحيحة وأهلها ، فهو لاء شر من اليهود وأعظم ضرراً على الإسلام والمسلمين.

وأما مانقله المؤلف عن جامع بيان العلم وفضله عن الشعبي عن قرظة بن كعب رضي الله عنه.

فجوابه أن يقال إن سمع الشعبي من قرظة غير متحقق . وقد جزم ابن حزم في كتاب الأحكام بأنه لم يلقه ورد هذا الخبر وبالغ في الرد وما قاله أن عمر رضي الله عنه نفسه روي عنه خمسين حديث ونيف فهو مكثراً بالقياس إلى المتوفين قريباً من وفاته ، وكذلك رده ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم وفضله فقال ، احتاج بعض من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم الطاعنين في السنن بحديث عمر هذا وقوله «أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها . والطعن على أهلها ولا حجة في هذا الحديث ولا دليل على شيء مما ذهبوا إليه من وجوه قد ذكرها أهل العلم . منها أن وجه قول عمر إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن فخشى عليهم الاستغلال بغيره عنه إذ هو الأصل لكل علم . هذا معنى قول أبي عبيدة في ذلك ، وقال غيره إن عمر إنما نهى عن الحديث عما لا يفيد حكماً ولا يكون سنة ، وطعن غيرهم في حديث قرظة وردوه لأن الآثار الثابتة عن عمر



خلافه ، منها ماروى مالك ومعمر وغيرهما عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب في حديث السقيفة أنه خطب يوم جمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ، أما بعد فإني أريد أن أقول مقالة قد قدرلي أن أقوها من وعاتها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته ، ومن خشى أن لا يعيها فإني لا أحل له أن يكذب علي ، إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل معه الكتاب فكان ما أنزل معه الرجم . وهذا يدل على أن نهيه عن الإكثار وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان خوف الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وخوفاً أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه لإن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار . فلهذا أمرهم عمر بالإقلال من الرواية . ولو كره الرواية وذمها لنرى عن الإقلال منها والإكثار . ألا تراه يقول فمن حفظها ووعتها فليحدث بها فكيف يأمرهم بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وينهياهم عنه . هذا لا يستقيم ، بل كيف ينهياهم عن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأمرهم بالإقلال منه وهو ينذرهم إلى الحديث عن نفسه بقوله «من حفظ مقالتي ووعتها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته ، ثم قال ومن خشى أن لا يعيها فلا يكذب علي» وهذا يوضح لك ، ماذكرنا والآثار الصحاح عنه من رواية أهل المدينة بخلاف حديث قرطة هذا ، وإنما يدور على بيان عن الشعبي وليس مثله حجة في هذا الباب لإنه يعارض السنن والكتاب قال الله جل وعز (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقال (وما آتاكم الرسول فخذوه) وقال فيه (النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته) وقال (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ، صراط الله) ومثل هذا في القرآن كثير ، ولا سبيل إلى اتباعه والتأسى به والوقوف عند أمره إلا بالخبر عنه ، فكيف يتورهم أحد على عمر أنه يأمر بخلاف ما أمر الله به . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نصر الله عبداً سمع مقالتي فوعها ثم أداها إلى من لم يسمعها» الحديث ، وفيه الحظ الوكيد على التبلیغ عنه صلى الله عليه وسلم وقال «خذدوا عني» في غير ما حديث «وبلغوا عنی» والكلام في هذا أوضح من النهار لأولى النهى والاعتبار .

ولا يخلو الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يكون خيراً أو شراً فإن كان خيراً ولاشك فيه أنه خير فالإكثار من الخير أفضل وإن كان شراً

فلا يجوز أن يتوهם أن عمر يوصيهم بالإفلال من الشر . وهذا يدل على أنه إنما أمرهم بذلك خوف موقعة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وخوف الاستغفال عن تدبر السنن والقرآن لأن المكث لا تكاد تراه إلا غير متدار ولا متفقه.

وذكر مسلم في كتاب التبيين عن قيس بن عباد قال سمعت عمر بن الخطاب يقول «من سمع حديثا فأداه كما سمع فقد سلم».

وما يدل على هذا ما يروى عن عمر أنه كان يقول «تعلموا الفرائض والسنة كما تعلمون القرآن» فسوى بينها.

ثم روى ابن عبد البر بإسناده عن مورق العجلي قال كتب عمر «تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تعلمون القرآن» قالوا اللحن معرفة وجوه الكلام وتصرفة والمحجة به.

وعمر هو الناشر للناس في غير موقف بل في مواقف شتى من عنده علم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا . نحو ما ذكره مالك وغيره عنه في توريث المرأة من دية زوجها . وفي الجنين يسقط ميتا عند ضرب بطن أمه وغير ذلك مما لو ذكرناه طال به كتابنا وخرجنا عن حد ماله قصدنا.

وكيف يتوهם على عمر ماتوهمه الذين ذكرنا قوله وهو القائل «إياكم والرأي فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها . وعمر أيضا هو القائل «خير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم» وهو القائل «سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله

وقد يحتمل عندي أن تكون الآثار كلها عن عمر صحيحة متفقة ويخرج معناها على أن من شك في شيء تركه ومن حفظ شيئا وأتقنه جاز له أن يحدث به . وإن كان الإكثار يحمل الإنسان على التقحم في أن يحدث بكل ماسمع من جيد ورديء وغث وسمين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ماسمع».

ولو كان مذهب عمر ما ذكرنا ل كانت الحجة في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم دون قوله فهو القائل «نصر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها وبلغها» وقال النبي صلى الله عليه وسلم «تسمعون ويسمع منكم ويسمع من يسمع منكم».



قال أبو عمر الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار دون تفقه ولا تدبر، والمكثر لا يأمن موقعة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لرواياته عمن يؤمن وعمن لا يؤمن انتهى.

فَصْل

وقال المؤلف في صفحة (١٩) و (٢٠) مانصه.

أصحاب النبي كانوا يتربكون التحدث عن رسول الله - ص - خوفاً من الزيادة أو النقصان في كلامه. أخرج البخاري عن السائب بن يزيد قال صحبت طلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص والمقداد بن الأسود وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم فما سمعت أحداً منهم يحدث عن رسول الله إلا أنني سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد.

وقال ابن حجر في شرح هذا الحديث قال ابن بطال وغيره كان كثير من كبار الصحابة لا يحدثون عن رسول الله خشية المزيد أو النقصان.

وقال ابن قتيبة في تأویل مختلف الحديث. وكان كثير من عظماء الصحابة وأهل الخاصة برسول الله كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس يخافون الرواية وكسعيد بن الزبير أحد العشرة المبشرين بالجنة الذي لم يرو شيئاً أبداً ، ولو أنت تصفحت البخاري ومسلم ما وجدت فيما حديثاً واحداً لأبي عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة وليس فيما كذلك حديث لعقبة بن غزوان وأبي كبشة مولى رسول الله وكثيرين غيرهم وقال ابن القيم إن الصحابة كانوا يهابون الرواية عن رسول الله - ص - ويعظمونها ويقللونها خوف الزيادة والنقصان ويحدثون بالشيء الذي سمعوه من النبي مراراً ولا يصرحون بالسماع ولا يقولون قال رسول الله .

والجواب أن يقال أما مارواه البخاري عن السائب بن يزيد أنه صحب طلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص والمقداد بن الأسود وعبد الرحمن بن عوف فلم يسمع أحداً منهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال قد روي عن هؤلاء الأربعه أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواها عنهم غير السائب بن يزيد وهي في

الصحاح والسنن والمسانيد. ولولا خشية الإطالة لذكرت من ذلك كثيراً . ومن أراد الإطلاع على أكثرها فعليه بمسند الإمام أحمد فيه ما يكفي عن الوقف على غيره.

وقد قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر ، ثم ذكر سبعة عشر من الرواية عنه وأشار إلى غيرهم ، وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي لطلحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية وثلاثون حديثاً ، وكذا قال الخزرجي في الخلاصة قال النووي وافقا منها على حديثين . وقال الخزرجي اتفقا على حديث قالا وانفرد البخاري بحديثين ومسلم بثلاثة.

وقال الحافظ أيضا في ترجمة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خولة بنت حكيم . ثم ذكر خمسة وعشرين من الرواية عنه وأشار إلى غيرهم ، وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائتان وسبعون حديثاً . وقال الخزرجي في الخلاصة له مائتا حديث وخمسة عشر حديثاً قالا واتفق البخاري ومسلم على خمسة عشر منها وانفرد البخاري بخمسة ومسلم بشمانية عشر.

وقال الحافظ أيضا في ترجمة المقاد بن الأسود رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر ثلاثة عشر من الرواية عنه ، وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان واربعون حديثاً اتفقا على حديث واحد وانفرد مسلم بثلاثة . وكذا قال الخزرجي في الخلاصة.

وقال الحافظ أيضا في ترجمة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ، ثم ذكر ثمانية عشر من الرواية عنه وأشار إلى غيرهم ، قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وستون حديثاً اتفقا منها على حديثين وانفرد البخاري بخمسة . وكذا قال الخزرجي في الخلاصة.

الوجه الثاني أن يقال مانقله الحافظ ابن حجر عن ابن بطال وغيره أنه قالوا إن كثيراً من كبار الصحابة لا يحدثون عن النبي صلى الله عليه وسلم خشية المزيد والنقصان ليس على إطلاقه وإنما معناه أنهم يقولون الرواية عن النبي صلى الله عليه



وسلم ويترعون عن التحدى بعلم يحفظوه ويضيّعوا الفاظه . والدليل على أنه ليس على إطلاقه أنه ليس أحد من كبار الصحابة إلا وقد روي عنه جملة من الأحاديث التي رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم فقل منهم ومكث . ومن أراد الوقوف على بعض أحاديثهم فعليه بمسند الإمام أحمد فيه ما يشفي ويكتفي في الرد على المؤلف وعلى غيره من أعداء السنة الذين قد جندهم الشيطان للتمويه على الناس وتضليل المسلمين وتشكيكهم فيما ثبت عن نبيهم صلى الله عليه وسلم من الأحاديث والمعجزات وخوارق العادات .

وأما مانقله المؤلف عن ابن قتيبة فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال إن المؤلف قد حرف كلام ابن قتيبة وغير فيه . وهذا نص كلام ابن قتيبة ، قال «وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقولون الرواية عنه ، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً كسعيد بن زيد بن عمر وبن نفيل وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة» انتهى كلام ابن قتيبة ، وقد حرف المؤلف قوله «من جلة الصحابة» بقوله من عظام الصحابة ، وقوله «يقلون الرواية عنه» بقوله يخافون الرواية ، وقوله «كسعيد بن زيد» بقوله وكسعيد بن الزبير ، وقوله «بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً» بقوله وكسعيد بن الزبير الذي لم يرو شيئاً أبداً ، ثم ان المؤلف زاد على كلام ابن قتيبة كلاماً لأبي رية نقله من ظلماته ولم ينسبه إليه وهو قوله ، ولو أنت تصفحت البخاري ومسلم إلى آخر كلامه الذي تقدم ذكره ولم يفصل بين كلام ابن قتيبة وكلام أبي رية ، وقد تبع أبارية في ذلك فإن أبارية لقلة الأمانة عنده لم يفصل بين كلامه وكلام ابن قتيبة ليوهم أن الجميع من كلام ابن قتيبة وقد قلده المؤلف وسار على إثره كما يسير الأعمى خلف الأعمى وكأنه يظن أن الجميع من كلام ابن قتيبة وهذا من غباوته وكثافة جهله .

الوجه الثاني أن يقال إن أبابكر والزبير وأبا عبيدة والعباس وسعيد بن زيد رضي الله عنهم كلهم قد رروا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر أربعة وعشرين من الرواية عنه وأكثرهم من الصحابة ومنهم عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وأشار إلى جماعة من روى عنه سوى الأربعين والعشرين

قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي للصديق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث واثنان وأربعون حديثاً اتفق البخاري ومسلم على ستة وانفرد البخاري بأحد عشر ومسلم بمحدث ، وكذا قال الخزرجي في الخلاصة.

وقال الحافظ أيضاً في ترجمة الزبير رضي الله عنه، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر سبعة من الرواية عنه وأشار إلى غيرهم. وقال الخزرجي في الخلاصة له ثمانية وثلاثون حديثاً اتفقا على حديثين وانفرد البخاري بسبعين.

وقال الحافظ أيضاً في ترجمة أبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر اثني عشر من الرواية عنه وبعضهم من الصحابة . وقال الخزرجي في الخلاصة له أربعة عشر حديثاً انفرد له مسلم بمحدث .

وذكر الحافظ أيضاً في ترجمة العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه اثني عشر من الرواية عنه وأشار إلى غيرهم ، وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وثلاثون حديثاً اتفقا على حديث وانفرد البخاري بمحدث وثلاثة . وكذا قال الخزرجي في الخلاصة.

وقال الحافظ أيضاً في ترجمة سعيد بن زيد بن عمر وبن نفيل رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر خمسة عشر من الرواية عنه وأشار إلى غيرهم ، وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية وأربعون حديثاً اتفقا على حديثين وانفرد البخاري بمحدث . وقال الخزرجي في الخلاصة له ثمانية وثلاثون حديثاً اتفقا على حديثين وانفرد البخاري بأخر.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية ولوأنك تصفحت البخاري ومسلم ما وجدت فيها حديثاً واحداً لأبي عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة وليس فيها كذلك حديث لعقبة بن غزوان وأبي كبشة مولى رسول الله وكثيرين غيرهم.

فجوابه أن يقال أما أبو عبيدة رضي الله عنه فقد تقدم قول صاحب الخلاصة أن مسلماً انفرد له بمحدث .

وأما عتبة بن غزوان رضي الله عنه فقد أخطأ المؤلف حيث سماه عقبة وإنما



هو عتبة بالباء لا بالقاف وقد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» والخزرجي في الخلاصة أن له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أحاديث انفرد له مسلم بحديث. وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة روى له مسلم وأصحاب السنن.

وأما أبو كبيشة الأنباري رضي الله عنه فقد روى له الإمام أحمد في مسنده عدة أحاديث بعضها صحيح، وروى له أبو داود والترمذى وابن ماجه. وقد صحح الترمذى بعض مارواه عنه.

وأما قول المؤلف وكثيرين غيرهم.

فجوابه أن يقال هذه مجازفة يكذبها الواقع لأن أكابر الصحابة الذين تأخرت وفياتهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ليس منهم أحد إلا وقد روى له عدة أحاديث فقل ومكثر.

وأما مانقله المؤلف عن ابن القيم رحمه الله تعالى فعنده أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعظمونها ويقتلونها فيما لم تدع الحاجة إليه. فأما مادعت إليه الحاجة فقد روى عنهم في ذلك الكثير الطيب. وليس أحد من أكابر الصحابة وعلمائهم من تأخرت وفياتهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا وقد روى عنه جملة أحاديث يصرح فيها بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم أو يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومنهم الخلفاء الأربعه وبقية العشرة المشهود لهم بالجنة وغيرهم من أكابر الصحابة وعلمائهم، وأحاديثهم موجودة في الصحاح والسنن والمسانيد ولا سيما مسند الإمام أحمد ، فمن أراد الوقوف على كثير من أحاديثهم فليرجع إلى مسند الإمام أحمد ففيه ما يكفي عن مراجعه غيره.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٢١) مانصه

الصحابة كانوا يتفاوتون في صدق الرواية عن بعضهم (ص ٧٠ أضواء على السنة ، ص ٤٨ ج ١ سير أعلام النبلاء للذهبي ، وفي البخاري ومسلم «صدق عمر عبد الرحمن بن عوف وقال له أنت عندنا العدل والرضا ، وفي قصة الاستئذان يقول لأبي موسى الأشعري إئت من يشهد معك . مع أن كلامها صحيبي جليل ولكن رسول الله — ص — أعظم من الأمة كلها.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال لاختلاف بين العلماء أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول وأهل صدق وأمانة في روایتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي روایة بعضهم عن بعض وليس فيهم من يتهم بالكذب في الروایة ..

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن الصحابة كانوا يتفاوتون في صدق الروایة عن بعضهم فعنده أن المؤلف وأبا رية كانا يريان أن بعض الصحابة كانوا يتصفون بالصدق في الروایة وبعضهم بخلاف ذلك. وهذا قول باطل مردود لإنه يتضمن الطعن في بعض الصحابة بأنهم ليسوا أهل صدق في الروایة. والطعن في الصحابة ليس بالأمر الهين. ومن طعن فيهم أو في بعضهم ووصفهم بعدم الصدق في الروایة فهو الكاذب الأفلاك.

الوجه الثاني أن يقال إن عمر رضي الله عنه لم يتم أبا موسى بالكذب في روایته وإنما شدد عليه لعلل ثلاث قد صرحت بها في الحديث إحداها أن عمر رضي الله عنه أحب أن يتثبت . والثانية أن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد، والثالثة أنه خشي أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال النووي في شرح مسلم وأما قول عمر لأبي موسى أقم عليه البينة فليس معناه رد خبر الواحد من حيث هو خبر واحد ولكن خاف عمر مساعدة الناس إلى القول على النبي صلى الله عليه وسلم حتى يقول عليه بعض المبتدعين أو الكاذبين أو المنافقين ونحوهم مالم يقل وان كل من وقعت له قضية وضع فيها حديثاً على النبي صلى الله عليه وسلم فأراد سد الباب خوفاً من غير أبي موسى لاشكاً في روایة أبي موسى فإنه عند عمر أجل من أن يظن به أن يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم مالم يقل بل أراد زجر غيره بطريقه فإن من دون أبي موسى إذا رأى هذه القضية أو بلغته وكان في قلبه مرض أو أراد وضع حديث خاف من مثل قضية أبي موسى فامتنع من وضع الحديث والمساعدة إلى الروایة بغير يقين انتهى.

وقد أنكر أبي بن كعب رضي الله عنه على عمر رضي الله عنه تشديده على أبي موسى رضي الله عنه كما في صحيح مسلم عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال السلام



عليكم هذا عبد الله بن قيس فلم يأذن له فقال السلام عليكم هذا أبو موسى السلام عليكم هذا الأشعري ثم انصرف فقال ردوا علي ردوا علي فجاءه فقال يا أبا موسى مارdek كنا في شغل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «الاستئذان ثلاث فإن أذن لك ولا فارجع» قال لتأتيني على هذا بيته ولا فعلت وفعلت فذهب أبو موسى قال عمر إن وجد بيته تجدوه عند المنبر عشية وإن لم يجد بيته فلم تجدوه فلما أن جاء بالعشي وجده قال يا أبا موسى ما تقول أقد وجدت قال نعم أبي بن كعب قال عدل قال يا أبا الطفيلي ما تقول هذا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب فلا تكون عذاباً على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبحان الله إنما سمعت شيئاً فاحببت أن أثبتت . وقد رواه أبو داود مختبراً . وفي رواية له أن عمر رضي الله عنه قال لأبي موسى رضي الله عنه «إني لم أتهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد» وفي رواية مالك وأبي داود من طريق مالك أن عمر رضي الله عنه قال لأبي موسى رضي الله عنه «أما إني لم أتهمك ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي الصحيحين وسنن أبي داود أن عمر رضي الله عنه قال «خفى علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهانى عنه الصدق بالأسواق».

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٢١) مانصه

عدد ماسمعه ابن عباس من النبي - ص - وعدد مانسب إليه من الحديث . ذكر الآمدي في كتاب (الإحکام في أصول الأحكام ص ٧٨ - ١٨٠ ج ٢) أن ابن عباس لم يسمع من رسول الله - ص - سوى أربعة أحاديث لصغر سنها، ولما روى عن النبي - ص - (إنما الربا في النسیئة، وإن النبي - ص - لم ينزل يلبى حتى رمى حمرة العقبة. قال في الجزء الأول لما روجع فيه أخبرني به أسمامة بن زيد، وقال في الخبر الثاني أخبرني أخي الفضل بن العباس . ولما روى أبو هريرة عن النبي - ص - أنه قال من أصبح جنباً في رمضان فلا صوم له راجعوه في ذلك فقال ماأنا قلت ورب الكعبة ولكن محمدأ قال ، ثم عاد فقال حدثني به الفضل بن العباس ، وقال ابن القيم في (الوابل الصيب) إن ماسمعه ابن عباس عن النبي -

ص — لم يبلغ العشرين حديثاً ، وعن ابن معين والقطان وأبي داود في السنن أنه روى تسعة أحاديث وذلك لصغر سنه ومع ذلك فقد أسنده له أحمد في مسنده ١٦٩٦ حديثاً . (فتأمل أيها المؤمن العاقل لتعلم أنهم جميعاً ضحايا للدرس الإسرائييلي .

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال إن ابن عباس رضي الله عنهما قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث وروى عن الخلفاء الأربعة وعن غيرهم من أكابر الصحابة وعلمائهم كما سيأتي ذكر أسمائهم إن شاء الله تعالى .

ولا خلاف أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول وموثق بروايتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم وبرواية بعضهم عن بعض عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يضر إرサهم لأنهم لم يكونوا يرسلون إلا ما سمعوه من الصحابة الذين سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلحق أحداً منهم شك في روايته ولا تتطرق إليه التهمة أبداً .

الوجه الثاني أن يقال إن ابن عباس رضي الله عنها كان في غاية من النباهة والفتنة وكمال العقل وكان يقال له الخبر والبحر لكثرة علمه وقد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم أن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل وكان يتبع الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل عنها كبار الصحابة رضي الله عنهم حتى حفظ منها شيئاً كثيراً .

وقد قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة ابن عباس رضي الله عنها ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وأمه أم الفضل وأخيه الفضل وخالته ميمونة وأبي بكر وعمرو وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي ذر وأبي بن كعب وقيم الداري وخالد بن الوليد — وهو ابن خالته — وأسامة بن زيد وجل بن مالك بن النابغة وذؤيب والد قبيصة والصعب بن جثامة وعمار بن ياسر وأبي سعيد الخدري وأبي طلحة الأنصاري وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان وأبي سفيان وعائشة وأسباء بنت أبي بكر وجويرية بنت الحارث وسودة بنت زمعة وأم هانيء بنت أبي طالب وأم سلمة وجماعة انتهى .

وروى البزار عن ابن عباس رضي الله عنها قال لما فتحت المدائن أقبل الناس على الدنيا وأقبلت على عمر فكان عاملاً حديثه عن عمر ، قال الميثمي رجاله



رجال الصحيح.

وذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ عن عبد الرزاق عن معمر قال عامة علم ابن عباس رضي الله عنها من ثلاثة عمر وعلي وأبي بن كعب رضي الله عنهم.

وذكر الذهبي أيضاً عن أبي بكر بن عياش عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس رضي الله عنها قال كنت أسمع بالرجل عنده الحديث فأتىه فاجلس حتى يخرج فأسئلته ولو شئت أن تستخرجه لفعلت.

وروى الدارمي والحارث بن أبي أسامة في مسنديهما عن ابن عباس رضي الله عنها قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لرجل من الأنصار يافلان هل فلنسائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فإنهم اليوم كثير قال واعجبنا لك يا ابن عباس أترى الناس يحتاجون إليك وفي الناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من ترى فترك ذلك وأقبلت على المسألة فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل فاتيه وهو قائل فأتوسد ردائى على بابه فتسفي الريح على وجهي التراب فيخرج فيرانى فيقول يا ابن عم رسول الله ماجاء بك ألا أرسلت إلي فاتيك فأقول أنا آتيك فأسئلتك عن الحديث قال فبقي الرجل حتى رأى وقد اجتمع الناس على فقال كان هذا الفتى أعقل مني.

وروى الدرامي أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنها قال وجدت أكثر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الحسيني من الأنصار والله إن كنت لآتي الرجل منهم فيقال هو نائم فلو شئت أن يوقظ لي فادعه حتى يخرج لأنستطيب بذلك حديثه.

وروى ابن سعد عن أبي سلمة الخضرمي قال سمعت ابن عباس رضي الله عنها يقول كنت أ Zimmerman الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار فأسألهم عن مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نزل من القرآن في ذلك وكنت لا آتي أحداً منهم إلا سرّ بأتيني إليه لقرئي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلت أسأل أبي بن كعب وكان من الراسخين في العلم.

وقال طاوس عن ابن عباس رضي الله عنها أنه قال إن كنت لأسائل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذكره ابن كثير في البداية والنهاية.

وروى محمد بن هارون الروياني في مسنده عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع قال كان ابن عباس يأتي أبي رافع فيقول ما صنعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم كذا ومع ابن عباس من يكتب ما يقول ، ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، ورواه ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن علي عن جدته سلمى قالت رأيت عبد الله بن عباس معه الواح يكتب عليها عن أبي رافع شيئاً من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى ابن سعد أيضاً عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال كان ابن عباس قد فات الناس بخصال بعلم مسابقه وفقه فيم احتاج إليه من رأيه وحلم وسيب ونائل وما رأيت أحداً كان أعلم بما سبقه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أعلم بقضاء أبي بكر وعمر وعثمان منه.

وإذا علمنا ما ذكرنا من حرص ابن عباس رضي الله عنها على رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة الخلفاء الراشدين وغيرهم من أكابر الصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم فإذا ينقم عليه المؤلف وأشخاصه من زنادقة العصريين ويستكثرون عليه ما أنسنه له أحد في مسنده، ثم يحملهم التهور القبيح على أن يجعلوه من ضحايا الدس الإسرائيلي ، قاتل الله الزنادقة أني يؤفكون.

الوجه الثالث أن يقال من أقبح التهور قول الأفلاك المفترى أن الصحابة جميعاً ضحايا للدس الإسرائيلي .

والجواب أن يقال (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) وهل يظن عدو السنة وعدو حملتها أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مغفلين بحيث تروج عليهم دسائس اليهود وغيرهم من أعداء الله حتى يكونوا ضحايا للدس حاشاهم من هذا الظن الكاذب.

الوجه الرابع أن يقال إذا روى ابن عباس رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة الصحابة الذين ذكرنا أسماءهم في الوجه الثاني ولم يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك غيره من الصحابة إذا روى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة البعض الآخر ولم يذكروا الواسطة بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم فهو مقبول اتفاقاً ، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في



فتح الباري في الباب الرابع من كتاب العلم وقرر صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة رضي الله عنهم ، وقرر في أول كتاب بدء الولي أن مرسلا الصحابة محكم بوصله عند الجمهور.

الوجه الخامس أن يقال ظاهر كلام المؤلف أنه يرى أن الصحابي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة صحابي آخر ولم يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك يكون من الدس الإسرائيلى وهذا ذكر حديثى ابن عباس وحديث أبي هريرة رضي الله عنهم وجعل هذه الأحاديث مثالاً للدس الإسرائيلى ، وهذا غاية الوقاحة والجرأة على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورميمهم بالغباء والتغافل ، وهذا يدل على شدة بغضه لهم ولما حفظوه من السنة. وقد روى الترمذى عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الله الله في أصحابي لا تخذلهم غرضاً بعدى فلن أحبهم فبحى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه».

الوجه السادس أن يقال إن ضحايا الدس الإسرائيلى في الحقيقة هم أبو رية والممؤلف وأشباهها من العصر بين الذين تأثروا بخزعبلات جولد زهر وإن كانوا من المستشرقين الذين قد ملئوا كتبهم من الطعن في الإسلام والقرآن والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وقد نقل أبو رية في ظلماته نقولا كثيرة عن جولد زهر في طعنه على الصحابة واعتمد عليها . وكذلك كان أشباهه من الحاقدين على السنة وأهلها يعتمدون على كلام عدو الله جولد زهر وإن كانوا من المستشرقين الذين قد شرقوا بالإسلام وأهله، وأما المؤلف المسكين فهو أعمى البصيرة يسير خلف أبي رية أيها سار ويعتمد على مانقله عن المستشرقين من اليهود وغيرهم من الحاقدين على الإسلام وأهله فهو فريسة من فرائس المستشرقين وضحية من ضحايا دسهم وكيدهم للإسلام والمسلمين.

فصل

ونقل المؤلف في صفحة (٢٤) عن أبي رية أنه قال يحسب الذين لا خبرة لهم بالعلم أن أحاديث الرسول التي يقرأونها في الكتب أو يسمعونها قد جاءت صحيحة

المبني محكمة التأليف وأن ألفاظها قد وصلت إلى الرواية مصونة كما نطق النبي - ص - بها بلا تحرير فيها ولا تبديل ، ولقد كان لهذا الفهم أثره في أفكار شيوخ الدين فاعتقدوا أن هذه الأحاديث في منزلة آيات الله في كتابه العزيز من وجوب التسليم بها وفرض الإذعان لأحكامها بحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من يخالفها ويستتاب من أنكرها أو شك فيها.

والجواب عن هذا من وجوه أحددها أن يقال أما الأحاديث التي ليست
جيدة الأسانيد فهذه لاقائل من العلماء بوجوب التسليم لها وفرض الإذعان لأحكامها.
وأما الأحاديث الثابتة بالأسانيد الصحيحة فالإيمان بها والتسليم لها والإذعان لأحكامها
واجب على كل مسلم وذلك من تحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله ، ومن كذب
بشيء مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو من يشك في إسلامه.

وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إذا حدث الثقة عن الثقة إلى أن
ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت ولا يترك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم حديث أبداً إلا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر يخالفه.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى كل ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
إسناد جيد أقررنا به وإذا لم نقر بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ودفعناه
ورددناه على الله أمره قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فانتهوا).

وقال إسحاق بن راهويه من بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يقر
بصحته ثم رده بغير تقية فهو كافر.

وقال الحسن بن علي بن خلف البرهاري في كتابه شرح السنة ولا يخرج أحد
من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله عز وجل أو يرد شيئاً من آثار
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يصلى لغير الله أو يذبح لغير الله فقد وجب عليك أن
تخرجه من الإسلام.

وقال البرهاري أيضاً من رد آية من كتاب الله فقد رد الكتاب كله ومن رد
حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد رد الأثر كله وهو كافر بالله العظيم.
وللبرهاري في هذا الموضوع كلام أكثر من هذا وقد ذكرته في الفصل الأول



في هذا الكتاب فليراجع فإنه مهم جداً.

الوجه الثاني أن يقال ما اعتقده شيخ الدين من وجوب التسليم للأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفرض الإذعان لأحكامها هو الحق الواجب على كل مسلم قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) فاقسم تبارك وتعالى بنفسه على نفسي الإيمان عمن لم يحكم الرسول صلى الله عليه وسلم ويرض بحكمه ويذعن له ويسلم له تسليماً، وقال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما منهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى أتدرى ما الفتنة، الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك.

الوجه الثالث أن يقال من خالف الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر وجوب التسليم لها وفرض الإذعان لأحكامها فلاشك في كفره فضلاً عن القول بأنه يأثم ويفسد . ومن عرضت له شبهة أو شك في شيء منها وجب عليه أن يسأل أهل العلم عما عرض له فان أصر بعد العلم وقيام الحجة عليه فلاشك في كفره . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . فدل هذا الحديث الصحيح على أن من خالف الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر وجوب التسليم لها وفرض الإذعان لأحكامها فهو كافر حلال الدم والمال .

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٢٥) مانصه

اختلاف في حديث واحد وموضوع واحد هو الزواج والمهور جاءت امرأة إلى النبي - ص - وأرادت أن تهب نفسها له فتقدم رجل فقال يا رسول الله أنكحنها ولم يكن معه من المهر غير بعض القرآن فقال له النبي - ص - أنكحتها بما معك من القرآن . وفي رواية ثانية قد زوجتكها بما معك من القرآن . وفي ثالثة زوجتكها

على مامعك . وفي رواية رابعة قد ملكتكها بما معك من القرآن . وفي رواية خامسة أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها . وفي رواية سادسة أنكحناكها . وفي رواية سابعة خذها بما معك ، فهذه اختلافات سبعة في موضوع لفظ واحد ، فهل يعقل أن يكون النبي - ص - كررها على هذا النحو أم أن ذلك دليل على نشاط وفاعلية الدس عليه بسبب فتنة المسلمين ببعضهم ، مع أن اليقين بأن القرآن لا يصلح ضدأً ولا يصلح تأهيلًا للزواج ، وذلك أصدق الأدلة على براءة النبي - ص - من هذا الحديث برواياته السبعة ، إذ أن الزواج علاقة تقوم على كفاءة مادية يملكتها الزوج حتى يعول بها زوجته وأبناؤه . وحفظ القرآن بغير قدرة مالية لا يصلح نفقه إلا إذا باعه الزوج بلقيمات من العيش الرخيص وذلك حرام .

والجواب عن هذا من وجوه أحددها أن يقال إن جميع الروايات في حديث الواهبة نفسها معناها واحد وإن اختلفت الألفاظ في أدلة التزويع، وحاصلها هو نزويع الرجل على أن يعلم المرأة مما معه من القرآن ويكون ذلك صداقها ، وليس في اختلاف الألفاظ في أدلة التزويع مايغير معنى الحديث ولا يترتب عليه مفسدة .

الوجه الثاني أن يقال إن الطعن في حديث الواهبة نفسها من أجل اختلاف الألفاظ في أدلة التزويع لاشك أنه من التنطع والتشدق الذي لا يصدر إلا من رجل في قلبه زيف ومحبة للفتنة وتشكيك المسلمين في الأحاديث الصحيحة التي لاشك في ثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثالث أن يقال إن الرواية بالمعنى جائزة وقد روی ذلك عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، قال الدارمي في سننه «باب من شخص في الحديث اذا أصاب المعنى» ثم روی عن وائل بن الأسعف رضي الله عنه قال «إذا حدثناكم بالحديث على معناه فحسبكم» وروى أيضاً عن الحسين أنه كان إذا حدث قدم وأخر . وروى أيضاً عن جريير بن حازم قال كان الحسين يحدث بالحديث الأصل واحد والكلام مختلف ، وروى أيضاً عن ابن عون قال كان الشعبي والنخعي والحسن يحدثون بالحديث مرة هكذا ومرة هكذا فذكرت ذلك محمد بن سيرين فقال أما إنهم لو جدثوا به كما سمعوه كان خيراً لهم .

وقال الخطيب البغدادي في كتابه «الكافية في علم الرواية» «باب ذكر من



كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السلف» ثم روى ذلك عن وائلة بن الأسعق وأبي سعيد وعائشة وأبن مسعود وأبي الدرداء وأنس بن مالك وعمرو بن دينار والحسين والشعبي وإبراهيم النخعي وأبن أبي نجيح وعمرو بن مرة وجعفر بن محمد وسفيان الثوري ومالك وأبن عيينة وحماد بن زيد ويعيني بن سعيد ومحمد بن مصعب القرقاني.

وروى أيضاً عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كنا نجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم عسى أن نكون عشرة نفر نسمع الحديث فامنا اثنان يؤذيانه غير أن المعنى واحد.

وروى أيضاً عن أيوب عن محمد بن سيرين قال كنت أسمع الحديث عن عشرة المعنى واحد واللفظ مختلف.

وروى أيضاً عن أزهر بن جحيل قال كنا عند يحيى بن سعيد ومعنا رجل يستشكك فقال له يحيى يا هذا إلى كم هذا ، ليس في يد الناس أشرف ولا أجل من كتاب الله تعالى وقد رخص فيه على سبعة أحرف .

وروى أيضاً عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة رضي الله عنها يابني إنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه فقلت لها أسمعه منك على شيء ثم أعود فأسمعه على غيره فقالت هل تسمع في المعنى خلافاً قلت لا قالت لا بأس بذلك.

ونقل السخاوي في فتح المغيث عن ابن الصلاح أنه قال في الرواية بالمعنى أنه الذي شهدت به أحوال الصحابة والسلف الأولين فكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمرٍ واحد بألفاظ مختلفة وماذاك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ انتهى.

وقال الشافعي وإذا كان الله عز وجل برأته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ قد ينزل لتحول لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه مالم يكن في اختلافهم إحالة معنى كان ماسوئ كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يحل معناه ، وسيقه لنحوه يحيى بن سعيد القطان فإنه قال القرآن أعظم من الحديث ورخص أن تقرأه على سبعة أحرف وكذا قال أبو أويس سألنا الزهري عن التقديم والتأخير في الحديث فقال إن هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث

إذا أصبت معنى الحديث فلم تحل به حراماً ولم تحرم به حلالاً فلا بأس به.

واحتاج حماد بن سلمة بأن الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام وعدوه بالفاظ مختلفة في شيء واحد كقوله (بشهاب قبس) و(يقبس أو جذوة من النار) وكذلك قصص سائر الأنبياء عليهم السلام في القرآن وقوتهم لقومهم بألسنهم المختلفة وإنما نقل إلينا ذلك بالمعنى. وقد قال أبي بن كعب كما أخرجه أبو داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتربسجع اسم ربك وقل للذين كفروا والله الواحد الصمد، فسمى السورتين الأخيرتين بالمعنى انتهى.

الوجه الرابع أن المؤلف استدل على وقوع الدس في حديث الواهبة نفسها باختلاف الألفاظ في أدلة التزويج . واستدلاله بذلك يدل على عداوته للسنة وتشككه في الأحاديث الصحيحة ورغبته في نبذها واطراحها منها أمهكه ، وهذا عنوان على ما في قلبه من الزيف والزنقة.

الوجه الخامس أنه يجوز أن يجعل الصدق / الصدق / تعلم سورة أو سور من القرآن أو آيات منه كما يجوز أخذ الأجرة على تعليمه وعلى الرقية به لقول النبي صلى الله عليه وسلم «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» رواه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنها . وقد روى بعض الصحابة لديغاً بفاتحة الكتاب على قطيع من الغنم فأجاز ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقال لهم «اضربوا لي بسهم معكم» متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وروى الإمام أحمد وأبوداود بأسانيد حسنة عن خارجة بن الصلت التميمي عن عميه رضي الله عنه أنه أتى على حي من العرب عندهم رجل مجنون فرقاه بفاتحة الكتاب قال فأعطوني جعلاً ، وفي رواية مائة شاة فقلت لاحقني أسائل النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فقال «خذها فلعمري لمن أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق». قال النووي في الكلام على حديث الواهبة نفسها ، في هذا الحديث دليل لجواز كون الصدق تعلم القرآن وجواز الاستئجار لتعليم القرآن وكلامها جائز عند الشافعي وبه قال عطاء والحسن بن صالح ومالك واسحاق وغيرهم ، ومنه جماعة منهم الزهري وأبو حنيفة ، وهذا الحديث مع الحديث الصحيح «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» يردان قول من منع ذلك . ونقل القاضي عياض جواز



الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة سوى أبي حنيفة.

وقال النووي أيضاً في الكلام على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قوله صلى الله عليه وسلم «خذدوا وأضربوا لي بسهم معكم» هذا تصريح بجوازأخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة والذكر وأنها حلال لا كراهة فيها، وكذا الأجرة على تعلم القرآن وهذا مذهب الشافعي وممالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وآخرين من السلف ومن بعدهم ومنها أبو حنيفة في تعلم القرآن وأجازها في الرقية انتهى.

قلت وحديث سهل بن سعد رضي الله عنه في قصة الواهبة مع حديث ابن عباس رضي الله عنها الذي تقدم ذكره قريراً يردان قول أبي حنيفة.

الوجه السادس أن يقال إن يقين المؤلف بأن القرآن لا يصلح صداقاً ليس بيقين وإنما هو ظن كاذب وخرص باطل مردود بقول النبي صلى الله عليه وسلم للرجل «انتطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن» رواه مسلم من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه . ورواه البيهقي في سننه بإسناد مسلم وقال فيه «انتطلق فقد زوجتكها بما تعلمتها من القرآن». وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأة على أن يعلمها سورة من القرآن. وروى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه نحو حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وقال فيه إن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل «قم فعلمها عشرين آية وهي امرأتك».

الوجه السابع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل «التمس ولو خاتماً من حديد» ومن المعلوم أن خاتم الحديد لا يقوم بالتأهيل للزواج ولا شيء من التأهيل للزواج لأن قيمته تافهة جداً ومع هذا يصلح جعله صداقاً. وإذا كان خاتم الحديد مع حقارته وتفاهة قيمته يصلح جعله صداقاً فكيف بتعليم القرآن الذي يفوق العلم بأقل القليل منه على خواتم الذهب فضلاً عن خاتم الحديد.

الوجه الثامن أن يقال إن حديث الواهبة ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم بريء مما هو ثابت عنه فلاشك أنه معاند مكابر يحاول رد الأحاديث الصحيحة واطراحها وإبطال السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا عين المحادنة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله

تعالى (إن الذين يجادلون الله ورسوله كتبوا كما كتبوا الذين من قبلاهم) وقال تعالى (إن الذين يجادلون الله ورسوله أولئك في الأذلين) وقال تعالى (ومن أظلم من افترى على الله كذباً أو كذب بالحق لما جاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين).

الوجه التاسع أن المؤلف اعتمد على عقليته الفاسدة محتاجاً بها على معارضة الحديث الصحيح ورده وذلك في قوله إن الزواج علاقة تقوم على كفاءة مادية يعول بها زوجته وأبناءه، إلى آخر كلامه ، وهذه حجة داحضة مردودة على قائلها فإن النكاح يصح عقده على خاتم من حديد وليس فيه كفاءة مادية يعول بها الزوج زوجته وأبناءه. ويصح عقده على تعلم شيء من الأدب أو صنعة أو كتابة وعلى تعلم أبواب من الفقة أو الحديث أو قصيدة من الشعر المباح لإنه يصح أخذ الأجرة على تعلم هذه الأشياء فصح كونها صداقاً ، وليس في تعلم هذه الأشياء كفاءة مادية يعول بها الرجل زوجته وأولاده.

وقد روى الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه والبيهقي عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه أن امرأة من بني فرارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أرضيت من نفسك وممالك بنعلين» قالت نعم قال فأجازه قال الترمذى حديث حسن صحيح.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يده طعاماً كانت له حلالاً» ورواه أبو داود ولفظه قال «من أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سويناً أو تمراً فقد استحل» ورواه البيهقي في سنته ولفظه قال «من أعطى في صداق ملء كفيه براً أو تمراً أو سويناً أو دقيناً فقد استحل» وفي رواية لأبي داود قال «كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نستمتع بالقبضة من الطعام على معنى المتعة» وقد رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن حريج عن أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنها يقول «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقائق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ».«

قال البيهقي والنسخ إنما ورد بإبطال الأجل لاقدر ما كانوا عليه ينكحون من الصداق انتهى.



ورواه البهقي من حديث يعقوب بن عطاء عن أبيه عن جابر رضي الله عنه قال كنا ننكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام». .

وروى ابن أبي شيبة والبيهقي عن ابن أبي لبيبة عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من استحل بدرهم فقد استحل» يعني في النكاح.

ولايختفي أنه ليس في النعلين ، ولا في القبضة من الطعام ولا في ملء الكفين من البر أو التمر أو السويق أو الدقيق كفأة مادية يعول بها الزوج زوجته وأولاده ومع هذا يصلح جعلها صداقاً ، ولاشك أن تعلم سورة أو سور من القرآن يفوق على النعلين والقبضة من الطعام وملء الكفين من البر أو التمر أو السويق أو الدقيق فيكون جعله صداقاً أولى من جميع هذه الأشياء والله أعلم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٢٥) و (٢٦) مانصه

مثال آخر يثبت اختلاف البخاري ومسلم في الموضوع وليس في الرواية وحقيقة هامة . روى البخاري عن ابن عمرأن النبي - ص - قال يوم الأحزاب لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة الخ الحديث. قال ابن حجر في شرح هذا الحديث وقع النص في جميع النسخ عند البخاري على صلاة العصر ووقع في جميع النسخ عند مسلم على صلاة الظهر مع اتفاق البخاري ومسلم على روایته عن شیخ واحد بإسناد واحد وقد وافق مسلماً أبو يعلى وآخرون . وكذا أخرجه ابن سعد ، وأما أصحاب المغازي فقد اتفقوا على أنها العصر ، قال ابن حجر بعد ذلك ان البخاري كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبة في تجويز ذلك بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ كثيراً ولم يجوز مثله لموافقة من وافق مسلماً على لفظه بخلاف البخاري، وقد بلغ من أمرهم أنهم كانوا يرون الحديث بألفاظهم وأسانيدهم ثم يعزونه إلى كتب السنة والذي قاله ابن حجر عن البخاري يؤيده مارواه الخطيب البغدادي عن البخاري قال رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر فقيل له يا أبا عبد الله بكماله، فسكت ، وقال حيدر بن أبي جعفر والي بخارى قال لي محمد بن إسماعيل البخاري يوماً رب حديث سمعته

بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته ببصر فقلت يا أبا عبد الله بتمامه ، فسكت.

والجواب أن يقال الذي يظهر من إيراد المؤلف لحديث ابن عمر رضي الله عنها في حدث النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على سرعة السير إلى بنى قريطة أنه يريد التشكيك فيه باختلاف روایة البخاري ومسلم في تعين الصلاة التي أمرهم النبي صلی الله علیه وسلم أن لا يصلوها إلا في بنى قريطة فعند البخاري أنها العصر عند مسلم أنها الظهر ، وقد رواه كل منها عن عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنها.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري أن مسلماً وافقه أبو يعلى وآخرون . قال وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبي غسان مالك ابن إسماعيل عن جويرية بلفظ الظهر . وابن حبان من طريق أبي غسان كذلك ، غير أن أبا نعيم في المستخرج أخرجه من طريق أبي حفص السلمي عن جويرية فقال العصر . قال وأما أصحاب المغازي فاتفقوا على أنها العصر ، ثم ذكر قول ابن إسحاق وفيه أنها العصر ، قال وكذلك أخرجه الطبراني والبيهقي في الدلائل بإسناد صحيح إلى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن عمه عبد الله بن كعب وفيه أنها العصر ، قال وأخرجه الطبراني من هذا الوجه موصولاً بذكر كعب بن مالك فيه . قال وللبيهقي من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها نحوه مطولاً ، قال وهذا كله يؤيد روایة البخاري في أنها العصر إنتهى . وقد ذكر ابن كثير في البداية والنهاية مارواه البيهقي عن عائشة رضي الله عنها وفيه أنها العصر ثم قال ابن كثير وهذا الحديث طرق جيدة عن عائشة وغيرها انتهى . وذكر الهيثمي في جمجم الزوائد الحديث كعب بن مالك رضي الله عنه وفيه أنها العصر ثم قال الهيثمي رواه الطبراني وروجاهه رجال الصحيح غير ابن أبي الهذيل وهو ثقة انتهى .

قلت ويؤيد روایة البخاري ماجاء في حديثي كعب بن مالك وعائشة رضي الله عنها أن طائفة من الذين ساروا إلى بنى قريطة لم يصلوا حتى نزلوا بنى قريطة بعد مغرب الشمس ، ولم يأت في شيء من الأخبار أنهم صلوا سوى صلاة واحدة فدل على أنها العصر ، ولو كان الأمر واقعاً على صلاة الظهر لكان يلزمهم أن يصلوا صلاتين الظهر والعصر ولما لم ينقل هذا دل على أن روایة البخاري هي المطابقة



والذى يظهر من حديث جويرية بن أسماء أنه قال مرة العصر ورواه عنه بهذا اللفظ أبو حفص السلمي ، وقال مرة الظهر ورواه عنه بهذا اللفظ أبو غسان مالك بن إسماعيل ، وأما عبد الله بن محمد بن أسماء فرواه عن عمه جويرية باللغتين فسمعه البخاري من عبد الله على أحدهما وسمعه مسلم وغيره على اللفظ الآخر والله أعلم .

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية قال ابن حجر بعد ذلك أن البخاري كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبة في تجويز ذلك بخلاف مسلم فانه يحافظ على اللفظ كثيراً ولم يجوز مثله لموافقة من وافق مسلماً على لفظه بخلاف البخاري .

فجوابه أن يقال إن المؤلف وإمامه في الصال قد تصرفوا في بعض كلام الحافظ ابن حجر بما غير لفظه ومعناه ، وبيان ذلك من وجهين أحدهما أن الحافظ ابن حجر لم يجزم بأن البخاري رحمه الله تعالى كتب حدث ابن عمر رضي الله عنهما من حفظه ولم يراع فيه اللفظ وإنما أبدى ذلك احتمالاً كما هو واضح من كلامه في فتح الباري . وقد ساق أبو رية والمؤلف كلام الحافظ ابن حجر مساق الجازم بأن البخاري كتب حديث ابن عمر رضي الله عنها من حفظه ولم يراع اللفظ وهذا خطأ وغلط على الحافظ ابن حجر .

الوجه الثاني أن الحافظ ابن حجر قال بعد أن أبدى احتمالاً أن البخاري كتب حديث ابن عمر رضي الله عنها من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبة في تجويز ذلك بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ كثيراً . قال وإنما لم أجزع عكسه لموافقة من وافق مسلماً على لفظه بخلاف البخاري .

ومراد الحافظ أنه لا يجوز أن يكون مسلم كتب حديث ابن عمر رضي الله عنها من حفظه كما جوز ذلك على البخاري . وقد أبدل المؤلف وأبو رية قول الحافظ ابن حجر (إنما لم أجزع عكسه) بقولها (ولم يجوز مثله) وهذا من قلة امانتها في النقل ، وكلمتها تقتضي أن يكون الحافظ ابن حجر لا يجوز مثل ما يجوزه البخاري من الكتابة من الحفظ من غير مراعاة اللفظ . وهذا خطأ وغلط على الحافظ ابن حجر فإنه إنما أراد ماذكرته آنفاً ولم يرد ماتوهمه المؤلف وأبو رية .

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية وقد بلغ من أمرهم أنهم كانوا يرون الحديث

بألفاظهم وأسانيدهم ثم يعزونه إلى كتب السنة.

فجوابه أن يقال مراد المؤلف وأبي رية بذلك مافعله البيهقي في سنته والبغوي في شرح السنة فإنها إذا أخرجا الحديث من الطريق التي أخرجها منه البخاري ومسلم أو أحدهما قالا بعده رواه البخاري عن فلان ومسلم عن فلان ، وقد يكون في لفظ البيهقي أو البغوي بعض المخالفة للفظ البخاري ومسلم مع اتفاق المعنى ومع ذلك لا يبين اختلاف اللفظ ، وهذا جائز عند المحدثين ، ولا يقتضي في الحديث مايقع فيه من الاختلاف في بعض الألفاظ مع اتفاق المعنى ، وعلى هذا جرى عمل العلماء من أهل الحديث قديماً وحديثاً، ولابرة بن خالفهم من تلامذة الإفرنج ومقلديهم من جهال العصريين وزنادقهم.

ويظهر من كلام المؤلف وأبي رية أنها أرادا به الاعتراض على البيهقي والبغوي ومن صنع مثل صنيعهما في إيراد الحديث وذكر من خرجه من أهل الكتب الستة مع مايقع بينهم من الاختلاف في بعض الألفاظ . وأرادا أيضا التشكك في الأحاديث الصحيحة التي يروها البيهقي في سنته والبغوي في شرح السنة وقد قال الله تعالى (ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لهم في الدنيا خزي و لهم في الآخرة عذاب عظيم)

وأما ما ذكره عن الخطيب البغدادي أنه روى عن البخاري أنه قال رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر فقيل له يا أبا عبد الله بكماله ، فسكت ، وقال حيدر بن أبي جعفر والي بخاري قال لي محمد بن إسماعيل البخاري يوماً رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر فقلت يا أبا عبد الله بتمامه ، فسكت.

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال إن البخاري رحمه الله تعالى كان آية في الحفظ والإتقان ومشهوراً بذلك عند المحدثين . وقد كان كثير من شيوخه يقرؤن له بالفضل والتقدم وكذلك أقرانه ومن بعدهم من أمة الحديث.

وقد تقدم^(١) مارواه الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي أحمد ابن عدي أن البخاري لما قدم بغداد اجتمع أصحاب الحديث وأرادوا امتحانه فعمدوا إلى مائة

(١) ص ٤٠ - ٤١



حديث فقلبوا أسانيدها ثم ألقوها عليه فرد كل متن إلى أسناده وكل إسناد إلى متنه فأقرله الناس بالحفظ واذ عنوا له بالفضل.

وتقدم^(٢) أيضاً ماذكره الحافظ ابن حجر عن أبي الأزهر قال كان بسمقند أربعمائة محدث فتجمعوا وأحبو أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق وإسناد العراق في إسناد الشام وإسناد الحرم في إسناد اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة.

وروى القاضي أبو الحسين في طبقات الخنبلة بإسناده عن محمد بن أبي حاتم قال سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل مختلفاً معنا إلى مشايخ الحديث في البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتي على ذلك أيام فكنا نقول له إنك تختلف معنا ولا تكتب فما معناك فيما تصنع فقال لنا بعد ستة عشر يوماً إنكما قد أكثرتما علي والحقها فاعرضا علي ما كتبنا فاخربنا ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا على حفظه، ثم قال أترون أني أختلف هدراً وأضيع أيامي فعرفنا أنه لا يتقنه أحد.

وروى القاضي أبو الحسين أيضاً عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل قال سمعت أبي يقول ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

فهذه شهادة من إمام أهل السنة والجماعة للبخاري بالفضل والتقدم. وبهذه الشهادة وأمثالها من شهادات شيوخه وأقرانه وأئمة العلم والهدى من بعدهم يرد على من حاول التشكيك في حفظ البخاري والحط من قدره.

وأما سكت البخاري لما سئل عما كان يكتبه من حفظه هل كان يكتبه تماماً أم لا.

فجوابه أن يقال يحتمل أن يكون سكته عن الجواب من باب الاحتياط خشية أن يكون قد وقع منه تقديم أو تأخير أو تغيير في بعض الألفاظ وإن كان ذلك لا يؤثر في الحديث ، ويحتمل أن يكون سكته عن الجواب خوفاً من العجب وتزكية النفس ، ولعل هذا الاحتمال هو الأقرب ، وأياماً كان فلاعيب على البخاري في سكته عن الجواب ولا يؤثر ذلك فيما اتصف به من مزيد الحفظ والإتقان.

(٢) ص ٤٢

الوجه الثاني أن يقال الذي يظهر من إيراد المؤلف وأبي رية لما ذكره الخطيب البغدادي وحيدر بن أبي جعفر عن البخاري أنها أرادا بذلك التشكيك فيما يكتبه البخاري من حفظه واتهامه بأنه كان يتสา هل في كتابة الحديث ولا يعني بضبط الألفاظ . وفيما ذكرته آنفا عن ابن عدي وأبي الأزهر وحاشد بن إسماعيل كفاية في الرد على من توهם النقص في حفظ البخاري أو ظن به التساهل في كتابة الحديث وقلة الاعتناء بضبط الألفاظ .

وقد جعل الله تعالى للبخاري لسان صدق عند جميع أهل السنة والجماعة فلا يضره تشدق العصريين وتنطعهم بما يرون أنه يخط من قدره، وقد جعل الله لصحيحه القبول التام عند جميع أهل السنة والجماعة فلا يلحق أحداً منهم شك في شيء من أحاديثه . وقد خالفهم تلامذة الإفرنج ومقلدوهم من العصريين فأثاروا التشكيكات في حفظ البخاري واتهموه بالتساهل في كتابة الحديث وأثاروا التشكيكات في صحيحه وطعنوا في كثير من أحاديثه وقابلوها بالرد والاطراح . وهذا لا يضر البخاري ولا يؤثر في صحيحه . وإنما يعود وبال ذلك على أولئك المتشدقين المتنطعين فيظهر للناس ما كانوا يخفونه من الزندقة والإلحاد ومحادة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واتباع غير سبيل المؤمنين . وانه لينطبق على البخاري وعلى المشككين في حفظه وإتقانه وفي صحيحه قول الشاعر:

وماضر نور الشمس أن كان ناظراً إليه عيون لم تزل دهرها عميا
وقول الأعشى
كناطح صخرة يوماً لينوهينا فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
وقول الحسين بن حيد
يأناطح الجبل العالي ليكلمه أشفق على الرأس لاتشفق على الجبل

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٢٦) و (٢٧) مانصه مثل آخر على اختلاف الرواية في تأثير النخل في أربع روایات، الروایة الأولى، روی مسلم في كتابه عن موسى بن طلحة عن أبيه قال «مررت مع رسول



الله - ص - على قوم على رؤوس النخل فقال ما يصنع هؤلاء فقلت يلقطونه يجعلون الذكر في الأنشى فتلقيع فقال رسول الله - ص - ما أظن يعني ذلك شيئاً ، قال فأخبروا بذلك فتركته فأخبر رسول الله بذلك فقال إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فإذا ظنت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا حدثكم عن الله شيئاً فخذلوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل».

الرواية الثانية ، عن رافع بن خديج قال قدم النبي الله المدينة وهم يؤبرون النخل فقال «ماتصنعون قالوا كنا نصنعه قال لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً قال فتركته فنقشت أو قال فتنقشت ، قال فذكروا ذلك له فقال إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذلوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر» رواه مسلم أيضاً ورواه النسائي.

الرواية الثالثة ، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن أنس أن النبي - ص - مر بقوم يلقطون فقل «لو لم تفعلوا لصلاح قال فخرج شيئاً فمر بهم فقال مالنخلكم ، قالوا قلت كذا وكذا قال أنت أعلم بأمر دينكم».

الرواية الرابعة رواها الإمام أحمد وفيها «ما كان من أمر دينكم فإلي وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به» وفي رواية رويت عن ابن رشد في كتاب التحصيل والبيان مائنا بزارع ولا صاحب نخل.

ونقول للعقلاء من المؤمنين بالله وبرسوله ، هذه أربع روایات في موضوع واحد ومنها روایتين في كتاب مسلم ، وكلهم مختلفين اختلافاً واضحاً، فهل معنى ذلك أن النبي - ص - وأصحابه هم السبب أم أن الرواية قد دسوا ذلك أم أنه اندرس عليهم فصدقوا.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها عما وقع من المؤلف من التغيير في بعض الكلمات في الأحاديث الأربع ، فمن ذلك قوله في الحديث الأول (على قوم) وصوابه (بقبو) ومن ذلك قوله (فقتلت يلقطونه) وصوابه (قالوا يلقطونه) ومن ذلك قوله (إذا ظنت ظناً) وصوابه (إنما ظنت ظناً) ، ومن ذلك قوله في الحديث الثاني (وهم يؤبرون) وصوابه (يأبرون) ومن ذلك قوله (فنقشت أو قال فتنقشت) وصوابه (فنفضت أو فنقشت) قال النووي نفضت بالفاء والضاد المعجمة وهو بفتح الحروف

كلها ومعناه أسقطت ثمرها. قال أهل اللغة ويقال لذلك المتساقط النفض بفتح التون والفاء بمعنى المنفوض انتهى. ومن ذلك قوله (من رأي) وصوابه (من رأيي) ، ومن ذلك قوله في الحديث الثالث والحديث الرابع (عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، عن أنس) وصوابه (حدثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وعن ثابت عن أنس) فهذا حديث رواهما حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، وعن ثابت عن أنس رضي الله عنه وقد جعلها المؤلف حديثاً واحداً فاختطاً في ذلك وغلط غلطًا فاحشاً أبان به عن غباؤه وكثافة جهله . والرواية التي ذكرها عن ابن رشد فيها نكارة شديدة ولم أرها في شيء من كتب الحديث ، والأخرى أنها موضوعة ، وفي آخر كلامه لفظتان لحن فيها وما (روايتين) و مختلفتين) والصواب (رواياتان) و (المختلفان).

الوجه الثاني أن يقال إن الاختلاف في الفاظ هذه الأحاديث لا يؤثر فيها لأن المعنى في الجميع واحد وهوأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الذين يلقوه النخل عن رأيه وظنهم ولم يخبرهم عن وحي جاءه من الله تعالى . والعبرة بالمعنى لا بالألفاظ ، وعلى هذا فتشكك المؤلف في هذه الأحاديث الصحيحة من أجل اختلاف ألفاظها لاشك أنه من التشدق والتنطع ، وكذلك قوله هل معنى ذلك أن النبي وأصحابه هم السبب إلى آخر كلامه فكل ذلك من التشدق والتنطع وإظهار العداوة للأحاديث الصحيحة ورواتها .

الوجه الثالث أن المؤلف تردد في توجيه الإتهام في سبب الاختلاف الواقع في ألفاظ الأحاديث التي تقدم ذكرها فيبدأ بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وما أعظم ذلك وأبغشه وأشنعه ولاسيما في حق النبي صلى الله عليه وسلم . ثم وجه الإتهام إلى الرواة بأحد شيئاً إما دس الكذب في الأحاديث التي تقدم ذكرها ، وإما التغفيل بحيث يروج عليهم الكذب ويندس عليهم فيصدقونه ويروونه . وهذا قول سوء مردود على قائله ولاشك أن الرواة برئوث من جميع التهم التي وجهها إليهم المؤلف ظلماً وزوراً .

الوجه الرابع أن يقال إن رواة الأحاديث الأربع كلهم ثقات لامطعن في أحدٍ منهم ، فاتهام المؤلف لهم بأنهم قد دسوا في هذه الأحاديث أو اندس عليهم



فصدقه لاشك أنه إفك وتهان المؤلف أول بصفة الدس لإنه قد بذل جهده في دس الشبه والشكوك على المسلمين واستفرغ وسعه في تشكيكهم في الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أيضاً أول بصفة الغباوة والتغفيل لإنه قد قلد أبارية في دسائسه وأباطيله وترهاته وتشكيكه في الأحاديث الصحيحة ووقعته في الصحابة وتنقصه لهم، ومثل المؤلف مع أبي رية كمثل أعمى قد وضع يده في يد أعمى يقوده إلى مهاوي الملائكة والدمار، وقد قيل «قد ضل من كانت العميان تهديه».

الوجه الخامس قال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على مسند الإمام أحمد في الكلام على حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، هذا الحديث مما طنطن به ملحدو مصر وصنائع أوربة فيها من عبيد المستشرقين وتلامذة المبشرين فجعلوه أصلاً يحتجون به على أهل السنة وأنصارها وخدام الشريعة وحماتها. إذا أرادوا أن ينفوا شيئاً من السنة وأن ينكروا شريعة من شرائع الإسلام في المعاملات وشؤون الاجتماع وغيرها يزعمون أن هذه من شؤون الدنيا يتمسكون برواية أنس «أنتم أعلم بأمر دنياكم» والله يعلم انهم لا يؤمنون بأصل الدين ولا بالآلوهية ولا بالرسالة ولا يصدقون القرآن في قراره نفوسهم، ومن آمن إنما يؤمن لسانه ظاهراً. ويؤمن قلبه فيما يخفيه إليه لاعن ثقة وطمأنينة ولكن تقليداً وخشية ، فإذا ماجد الجد وتعارضت الشريعة — الكتاب والسنة — مع مادرسوا في مصر أو في أوربة لم يتربدوا في المفاضلة ولم يحجموا عن الاختيار، فضلوا ما أخذوه عن سادتهم ، واختاروا ما شربته قلوبهم. ثم ينسبون نفوسهم بعد ذلك أو ينسبهم الناس إلى الإسلام.

والحديث واضح صريح لا يعارض نصاً ولا يدل على عدم الاحتجاج بالسنة في كل شأن لأن رسول الله لا ينطق عن الهوى . فكل ماجاء عنه فهو شرع وتشريع (وإن تطيعوه تهتدوا) وإنما كان في قصة تلقيح النخل أن قال لهم «ما أظن ذلك يعني شيئاً» فهو لم يأمر ولم ينه ولم يخبر عن الله ولم يسن في ذلك سنة حتى يتوضع في هذا المعنى إلى ما يهدم به أصل التشريع بل ظن ثم اعتذر عن ظنه قال «فلا تؤاخذوني بالظن» فأين هذا مما يرمي إليه أولئك. هدانا الله وإياهم سواء السبيل . انتهى.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٢٧) مانصه

اختلاف واضح في موضوع واحد أورده البخاري في ثمانى روايات مختلفة —

ثم ذكر روایات أبي جحیفه وإبراهیم التیمی عن أبيه للصحیفة التي كانت عند علی رضی الله عنه فيها العقل — أی الـدیه — وفکاک الأسیر وأن لا یقتل مسلم بکافر وفيها أشياء غير ذلك في روایة التیمی — ثم قال في صفحة (٢٩) و (٣٠) ولنا الحق بعد تقديم هذا المثال على أن الحديث النبوي كان یروى بالمعنى وليس بالنص وأن باب النقل بالمعنى هو الذي جاعنا بالزيادات وبالنقص في کلام رسول الله — ص — أقول إن لنا الحق أن نقول كلامتين. الكلمة الأولى نقول فيها من مـن المسلمين العقلاء يصدق أن تكون هذه الروایات كلها صحيحة وهي ثمانية روایات مختلفة وواردة كلها بهذا الاختلاف في صحيح البخاري . فـأـيـ معـنىـ وأـيـ حـقـيقـةـ تكون وراء ذلك التناقض الصریح في کلام ینسـبـ لـرسـولـ اللهـ وـيـأـتـيـنـاـ فيـ أـصـحـ موـارـدـ الحديثـ إـلـاـ أـنـ يـكـوـنـ أـمـرـ الحـدـیـثـ وـمـوـضـوـعـهـ کـانـ یـؤـخـذـ بـغـیرـ عـنـایـةـ وـلـاـ التـفـاتـ إـلـىـ ماـیـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ وـأـنـهـ جـاعـنـاـ مـنـ طـرـقـ الـوـضـعـ وـالـدـسـ لـغـرـضـ وـاـحـدـ هـوـ التـضـلـيلـ وـهـذـاـ أـفـرـغـهـ الـوـضـاعـونـ فـعـدـ روـایـاتـ مـتـبـاـيـنـةـ فـيـ الـأـلـفـاظـ حـتـىـ یـوـهـوـ عـلـىـ الـمـسـلـمـینـ وـحـتـىـ یـظـلـ بـاـبـ الـدـسـ مـفـتوـحـاـ أـمـاـمـهـمـ دـوـنـ أـنـ تـغـلـقـ عـقـولـ الـمـؤـمـنـینـ .ـ وـأـيـ شـيـءـ أـعـجـبـ مـنـ أـنـ يـكـوـنـ الـبـخـارـيـ شـيـخـ وـاحـدـ وـكـتـابـهـ سـجـلـ وـاحـدـ وـالـحـدـیـثـ أـيـضاـ فـيـ مـوـضـوـعـ وـاحـدـ وـبـعـدـ ذـلـكـ تـأـتـيـ روـایـاتـ ثـمـانـیـةـ فـیـهـ مـخـتـلـفـةـ اـخـتـلـفـاـ صـرـیـحـاـ فـیـ الـلـفـظـ وـالـمـعـنـیـ .ـ

أما الكلمة الثانية فإننا نقول فيها قطعاً و يقيناً بأن ماجاء في تلك الروایة المختلفة هو الدليل على وجود الكذب على رسول الله — ص — وعلى صاحبه وابن عمه علي بن أبي طالب وأن علياً لو أراد أو أمره النبي أن یدون حديثاً لضافت بحصيلة وعيه الكتب والمجلدات . ولقد كان لديه من القضايا ما هو أهم من عقل الإبل أمام بيت صاحب الدم وما هو أهم من تسنينها وهو التوحيد وما يتشعب عنه ، فهل آن لنا أن نعطي لكلام نبينا كل اهتماماً الذي يصفيه من الكذب الإسرائيلي.

والجواب عن هذا من وجوه أحددها في بيان ماجاء في کلام هذا الجاھل المركب من اللحن وفساد التعبير ، فن ذلك قوله (في ثمانی روایات) وصوابه (في ثمان روایات) ومن ذلك قوله (وهي ثمانی روایات) وصوابه (وهي ثمان روایات) ومن ذلك قوله (أن يكون البخاري شیخ واحد وكتابه سجل واحد) وصوابه أن يكون البخاري شیخا واحداً وكتابه سجلًا واحداً) ومن ذلك قوله (وبعد ذلك تأتي



الروايات الثانية) وصوابه (وبعد ذلك تأتي الروايات الثان).

الوجه الثاني أن يقال ليس كل الأحاديث النبوية يروى بالمعنى كما زعم ذلك المؤلف ، بل منها ما يروى بالنص ومنها ما يروى بالمعنى . ولاشك أن الرواية بالنص أولى من الرواية بالمعنى ، والرواية بالمعنى جائزة كما تقدم تقريره.

الوجه الثالث أن المؤلف ادعى أن له الحق على أن الحديث النبوى كان يروى بالمعنى وليس بالنص ، ولم يأت ببينة على ما دعا به سوى الظن والتخرص ، وقد قال الله تعالى (إِنَّ الظَّنَ لَا يُغَيِّرُ مِنَ الْحَقِّ شَيئًا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم «إِبَاكُمْ وَالظَّنُّ فِي إِنَّ الظَّنَ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الرابع أن يقال إن الزيادة في بعض الروايات والنقص في بعضها لها أسباب كثيرة وأهمها شيطان أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بعض الأحيان يكرر الحديث على أصحابه مراراً في المجلس أو في مجالس متعددة وربما قال في بعض المجالس مالم يقل في غيره فيسمعه من لم يسمع ما قال في غير ذلك المجلس فيحدث هذا بما سمع ويحدث الآخر بما سمع في المجلس الآخر وتختلف رواياتهم بحسب ما سمعه كل منهم وحفظه.

الثاني قوة الحفظ في بعض الرواية وضعفها في بعضهم فبعضهم يحفظ كل ما سمعه وبعضهم يحفظ البعض وينسى البعض فيحدث هذا بما حفظه ويحدث الآخر بما حفظه . ومن حدث بما حفظه ولو غير تام فقد أدى ما يجب عليه قال الله تعالى (لَا يَكُلفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا).

وأما قول المؤلف في الكلمة الأولى من مِنَ الْمُسْلِمِينَ العَقْلَاءِ يصدق أن تكون هذه الروايات كلها صحيحة وهي ثمان روايات مختلفة وواردة بهذا الاختلاف في صحيح البخاري.

فجوابه أن يقال كل علماء المسلمين يصدرون بصحة ما رواه البخاري في صحيحه ويقبلون كل ما فيه من الأحاديث المتصلة . وقد ذكر النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم ، قال وتلقتهما الأمة بالقبول.

ونقل النووي عن الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح أنه قال جميع مالحكم مسلم بصحبته فهو مقطوع به والعلم النظري حاصل بصحبته في نفس الأمر. وهكذا مالحكم البخاري بصحبته في كتابه وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع.

ونقل النووي أيضاً عن إمام الحرمين أنه قال لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحبته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألمته الطلاق ولا حنته لاجماع علماء المسلمين على صحتها.

وذكر ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية» أن العلماء أجمعوا على قبول صحيح البخاري وصحة مافيه ، وكذلك سائر أهل الإسلام.

وفيما قاله هؤلاء الأئمة الأعلام أبلغ رد على المؤلف الذي قد حاد الله ورسوله وخالف إجماع المسلمين واتبع غير سبيل المؤمنين ، وعلى أشباهه من تلامذة المستشرقين ومقلديهم الذين هم أعدى عدو للسنة وأهلها.

وإذا علم هذا فنقول من لم يصدق بما رواه الشیخان في صحيحهما أورواه أحدهما فليس من العقلاء ولا كرامة له ولا نعمة عين.

وأما قوله فأي معنى وأي حقيقة تكون وراء ذلك التناقض الصرير في كلام ينسب لرسول الله ويأتيانا في أصح موارد الحديث.

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال ليس بين رواية أبي جحيفة رضي الله عنه لما كان في صحيفه علي رضي الله عنه وبين رواية التيمي شيء من التناقض ، وما كان من الزيادة في رواية التيمي لainاقض رواية أبي جحيفة لأن أبي جحيفة روى طرفاً مما في الصحيفه وروى التيمي أكثر منه ، وسيأتي ذكر رواية أبي جحيفة ورواية التيمي عن أبيه وعن الحارث بن سويد وروايات أبي حسان الأعرج وأبي الطفيل وطارق بن شهاب ، وفي كل زيادة ماليس في غيرها ، والسبب في ذلك تفاوت الرواية في الحفظ فكل منهم نقل ما حفظه مما كان في الصحيفه ، وكل رواياتهم صحيفه لامطعن في شيء منها بوجه من الوجوه ، وقد توهم المؤلف أن الزيادة في بعض الروايات والاختصار في بعضها يكون من التناقض الصرير ، وهذا من غباوته وكثافة جهله ، ومارأيت أحداً سبقه إلى هذا القول الباطل والرأي الفاسد ، وانه ليتطبق على المؤلف قول الشاعر:



لقد كان في الإعراض ستر جهالة غدوت بها من أشهر الناس في البلد
وقول الآخر

زوال لالأسفار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدرى البعير إذا غدى بأوساقه أو راح مافي الغرائر
الوجه الثاني في ذكر الروايات لصحيفة علي رضي الله عنه ليتضاعف لطالب
العلم ان المؤلف قد تهور فيما زعمه من وجود التناقض الصريح بين روايات البخاري
لبعض مافي الصحيفة.

فهنا مارواه الإمام أحمد بإسناد صحيح والبخاري في صحيحه والنسائي بإسناد
صحيح وابن ماجه مختصراً عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال قلت لعلي رضي الله عنه
هل عندكم شيء من الوحي إلما في كتاب الله قال «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة
ما أعلمك إلا فهها يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة» ، قلت وما في هذه
الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر» هذا لفظ البخاري في
كتاب الجهاد.

قوله العقل أي الدية ، والمراد بيان أحكام الديات ومقاديرها وأصنافها .
وسميت الدية عقلاً لأن القاتل إذا جمع الدية من الإبل عقلها بفناء أولياء المقتول
ليسلمها إليهم فسميت الدية عقلاً بالمصدر قاله ابن الأثير في النهاية .

قوله وفكاك الأسير أي حكم تخلصه من أيدي العدو والترغيب في ذلك .
ومنها مارواه الإمام أحمد بإسنادين صحيحين والبخاري ومسلم وأبو داود
والترمذى عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال قال علي رضي الله عنه «ما عندنا كتاب
نقرؤه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة قال فاخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات
وأسنان الإبل ، قال وفيها المدينة حرم مابين عير إلى ثور فمن أحدث فيها حدثاً أو
آوى حدثاً فعل عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صرف
ولا عدل ومن والي قوماً بغير إذن مواليه فعل عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل
منه يوم القيمة صرف ولا عدل وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فن أخفر
مسلمًا فعل عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صرف ولا عدل»
هذا لفظ البخاري في كتاب الفرائض ، وزاد أحد في إحدى روایته ومسلم

والترمذني «ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً».

قوله وأسنان الإبل ، المراد والله أعلم بيان أسنان الإبل التي تؤخذ في دية النفس وفي الجراحات وفي فرائض الصدقة.

ومنها مارواه الإمام أحمد بإسناد صحيح عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال قيل لعلي رضي الله عنه إن رسولكم كان يخصكم بشيء دون الناس عامة قال مَا خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يخص به الناس إلا بشيء في قراب سيفي هذا فأخرج صحيفه فيها شيء من أسنان الإبل وفيها أن المدينة حرم مابين ثور إلى عائر من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فإن عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صرف ولا عدل وذمة المسلمين واحدة فن أخر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صرف ولا عدل ومن تولى مولى بغير إذنهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صرف ولا عدل».

ومنها مارواه الإمام أحمد أيضاً بإسناد صحيح عن أبي حسان الأعرج أن علياً رضي الله عنه كان يأمر بالأمر فيؤتي فيقال قد فعلنا كذا وكذا فيقول صدق الله ورسوله ، قال فقال له الاشتراط إن هذا الذي تقول قد تفشع في الناس أشيء عهده إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال على رضي الله عنه ما عهدت إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً خاصة دون الناس إلا شيء سمعته منه فهو في صحيفه في قراب سيفي قال فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفه . قال فإذا فيها «من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف وعدل» قال وإذا فيها «إن إبراهيم حرم مكة وإن حرم المدينة حرم مابين حرتيها وحاتها كله لا يختلي خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها إلا من أشار بها ولا تقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بعيده ولا يحمل فيها السلاح لقتال» وإذا فيها «المؤمنون تتکافأ دمائهم ويُسْعى بدمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم . ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» وقد روى أبو داود والنسائي طرفاً منه ، ورواه النسائي أيضاً عن أبي حسان عن الاشتراط .



قوله تفسع أي فشا وانتشر قاله ابن الاثير في النهاية.

ومنها مارواه الإمام أحمد والنسائي أيضاً بإسناد صحيح عن قيس بن عباد قال إنطلقت أنا والأشر إلى علي رضي الله عنه فذكر بعض ما في حديث التيمي عن أبيه وعن الحارث بن سويد.

ومنها مارواه الإمام أحمد أيضاً بإسناد صحيح عن أبي الطفيلي عامر بن وائلة رضي الله عنه قال سئل علي رضي الله عنه هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء فقال ماخضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا قال فأخرج صحيفة مكتوب فيها «لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من سرق منار الأرض ولعن الله من لعن والده ولعن الله من آوى محدثاً».

ومنها مارواه الإمام أحمد أيضاً وابنه عبد الله بأسانيد صحيحه عن طارق بن شهاب قال رأيت علياً رضي الله عنه على المنبر يخطب وعليه سيف حليته حديد فسمعته يقول والله ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة أعطانها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فرائض الصدقة ، قال لصحيفة معلقة في سيفه.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الرواية عنه ماحفظه ، قال وأنتها سياقاً طريق أبي حسان انتهى.

الوجه الثالث أن يقال إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، وهذه الأحرف عبارة عن أنواع من المخالفات في بعض الألفاظ مع اتفاق المعنى . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرئ بعض أصحابه على حرف من السبعة وبعضهم على حرف آخر وبعضهم على حرف آخر غير الحرفين وهكذا إلى قيام الأحرف السبعة ، ولم يزالوا على القراءة بالأحرف السبعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وعمر رضي الله عنها حتى جمعهم عثمان رضي الله عنه على حرف واحد وهو ما وافق العرضة الأخيرة التي عارض بها جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر رمضان من حياته وأمر بالماصحف فكتبت على ذلك وأرسلها إلى الآفاق وعزم عليهم أن لا يقرءوا بغيرها ، وكان رسم الخط يومئذ خالياً من النقط والشكل وكان يحذف فيه كثير من الألفات كما هو معروف في رسم بعض المصاحف فلهذا كان رسم الخط عندهم

يتحمل غالب الاختلافات التي في الأحرف السبعة وبذلك خرجت من القراءات الصحيحة تلك التغييرات التي كان يترخص بها بعض الناس.

وإذا علم هذا فهل يقول المؤلف أن قراءة الصحابة بالأحرف السبعة تناقض صريح ، وكذلك مايدرك في كتب التفاسير عن القراء المشهورين من الاختلاف في بعض الكلمات هل يقول المؤلف أن ذلك تناقض صريح كما زعم ذلك في الأحاديث الصحيحة . أم ماذا يجب به عن تهوره في رمي الأحاديث الصحيحة بالتناقض الصريح من أجل الاختلاف في بعض الألفاظ أو البسط في بعض الروايات والاختصار في بعضها.

وقد جاء اختلاف اللفظ في قصص الأنبياء في القرآن وكذلك البسط في قصصهم في بعض الموضع والاختصار في موضع آخر، فهل يقول المؤلف أن ذلك تناقض صريح أم لا . فإن قال بالتناقض في القرآن كما قال ذلك في الأحاديث الصحيحة فقد خلع ربة الإسلام من عنقه وحل دمه وماله ، وإن نفي التناقض عن القرآن لزمه أن ينفيه عن الأحاديث الصحيحة ، وإن لم يفعل كان من الذين يفرقون بين الله ورسله وقد قال الله تعالى (إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخدوا بين ذلك سبيلاً ، أولئك هم الكافرون حقاً وأعتدنا للكافرين غذاباً مهيناً).

وقد ذكرت في أول الكتاب عن إسحاق بن راهويه وأبي محمد البرهاري أنها قالا بتكبير من رد الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فليراجع^(١) ذلك في الفصل الأول.

وأما قوله إلا أن يكون أمر الحديث وموضوعه كان يؤخذ بغير عناية ولا التفات إلى مايترب على ذلك وأنه جاعنا من طرق الوضع والدس لغرض واحد هو التضليل وهذا أفرغه الوضاعون في عدة روايات متباعدة في الألفاظ حتى يموها على المسلمين حتى يظل باب الدس مفتوحاً أمامهم دون أن تغلقه عقول المؤمنين.

فجوابه من وجوه أحدتها أن يقال إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعتنون

(١) ص ٣



بحفظ الأحاديث أشد الاعتناء . وكان أبو هريرة رضي الله عنه قد جزا الليل ثلاثة أجزاء ، جزءاً لقراءة القرآن وجزءاً ينام فيه وجزءاً يتذكر فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذكره ابن كثير في البداية والنهاية .

وذكر أيضاً عن حماد بن زيد حدثنا عمرو بن عبيد الأنباري حدثنا أبو الزعبيزعة كاتب مروان بن الحكم أن مروان دعا أبي هريرة فاقعدني خلف السرير وجعل مروان يسأل أبي هريرة وجعلت اكتب عنه حتى إذا كان عند رأس الحول دعابه وأقعده من وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك الكتاب فما زاد ولا نقص ولا قدم ولا آخر . وقد رواه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه .

وقد سمع عروة بن الزبير عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها يحدث بحديث رفع العلم فحدث عروة عائشة رضي الله عنها بذلك فاعظمت ذلك فلما كان بعد عام حج عبد الله بن عمرو رضي الله عنها فأمرت عائشة رضي الله عنها عروة أن يسأله عن حديث رفع العلم قال فلقيته فسألته فذكره على نحو ماحدثني به في مرته الأولى فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت وقالت والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو ، وفي رواية قالت مأحبسه إلا قد صدق أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص ، وهذا الحديث مخرج في الصحيحين بلفظ أبسط من هذا .

وهذا الذي ذكرته نموذج من عناية الصحابة بالحديث وحرصهم على حفظه ، وجميع علماء الصحابة كانوا على غاية من الحفظ والإتقان لما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم وماسمعه بعضهم من بعض .

وقد كان التابعون وتابعيهم وأئمة العلم والهدى من بعدهم يعتنون بالحديث غاية الاعتناء ويتحفظون كما يتحفظون القرآن . وقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ عن الإمام أحمد أنه قال كان قتادة لايسمع شيئاً إلا حفظه قرئت عليه صحيفة جابر مرة فحفظها ، وذكر غيره عن قتادة أنه قرأ مرة سورة البقرة فلم يخطئ حرفاً ثم قال لأننا لصحيفة جابر أحفظ مني لسورة البقرة .

وكان كثير منهم يحفظون ويكتبون ومنهم من يحفظ ولا يكتب . وقد تقدم قريباً^(١) ماذكره حاشد بن إسماعيل أنهم عرضوا على البخاري ماكتبوا عن مشايخ

(١) ص ١٣٢

البصرة فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب. وكان الإمام أحمد رحمة الله تعالى غاية في الحفظ . وكذلك كان كثير من أقرانه ومن قبلهم من الأئمة الحفاظ . وكذلك كان كثير من أقران البخاري وكثيرون من بعدهم. ومن طالع تذكرة الحفاظ للذهبي رأى العجب مما ذكره عن أهل الحفظ والإتقان من المتقدمين والمتاخرين.

ومن شكك في عناية الصحابة بالحديث أو شكك في عناية التابعين وتابعهم وأئمة العلم والهدى من بعدهم وأراد بذلك التشكيك في الأحاديث الصحيحة فهو مفترأفاك ولاشك في عداوته للسنة وأهلها .

الوجه الثاني أن يقال إن الله تعالى قد حفظ السنة كما حفظ القرآن لأن كلامها من الذكر الذي قال الله تعالى فيه (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) والدليل على أن السنة من الذكر قول الله تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى) قوله تعالى (قل إِنَّمَا أَنذِرْكُمْ بِالْوَحْيِ) وقوله تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمُ الْذِكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ) قال البغوي أراد بالذكر الوحي. وكان النبي صلى الله عليه وسلم مبيناً للوحي، وبيان الكتاب يطلب من السنة انتهى.

وقوله تعالى (وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) وقوله تعالى (وَإِذْ كَرِوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعْظِمُونَ بِهِ) والحكمة المذكورة في هاتين الآيتين هي السنة على القول الصحيح. وقد جاء ذكرها أيضاً في قوله تعالى في سورة آل عمران (وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ) ومثلها في سورة الجمعة، وقد تقدم في الفصل الثالث في أول الكتاب قول الشافعي سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم روى بأسانيده عن الحسن وقتادة ومحبتي بن أبي كثير أنهم قالوا الحكمة في هذه الآية السنة ، وتقدم فيه أيضاً قول حسان بن عطية أحد التابعين «كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن» رواه الدارمي بإسناد جيد.

وقد تقدم في أثناء الكتاب (١) قول ابن حزم أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم وحي والوحي بلخلاف ذكر والذكر محفوظ بنص القرآن، قال فصح بذلك أن

(١) ص ٨٩ - ٩٠



كلامه صلى الله عليه وسلم كله محفوظ بحفظ الله مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء انتهى.

وتقديم قريباً^(٢) ذكر الإجماع على صحة ما في الصحيحين من الأحاديث وما صاح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو محفوظ من الوضع والدس وما يدعوه إلى التضليل خلافاً لما توهنه المؤلف بعقله الفاسد من أن أمر الحديث وموضوعه كان يؤخذ بغير عناية وأنه جاء من طرق الوضع والدس لغرض التضليل إلى آخر كلامه الذي لم يتثبت فيه. وحاصله إظهار العداوة للسنة وأهلها ورمي أهلها ظلماً وزوراً بأحد أمرتين إما الوضع والدس لغرض التضليل ، وإما شدة الغباوة والتغفيل بحيث يتمكن الوضاعون من دس الأحاديث الموضوعة عليهم. ولو طالع المؤلف تذكرة الحفاظ للذهبي لرأى ما يغطيه مما هو مذكور عن رواة الحديث من الحفظ والإتقان والعنابة بالحديث . ولا سيما ما ذكر فيها عن الإمام البخاري الذي قد جعله المؤلف غرضاً لسهامه الخبيثة ، وعمد إلى صحيحه الذي هو أصح الكتب بعد القرآن فجعله غرضاً للطعن والتحطيم ، وقد قال الله تعالى (أَفَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَاهُ حَسَنًا) فإن الله يصل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عالم بما يصنعون) وهذه الآية الكريمة مطابقة لحال المؤلف غاية المطابقة .

الوجه الثالث أن يقال إن المؤلف هو صاحب الدس والتضليل في الحقيقة لأنه قد ملا كتابه من التشكيك في الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وغرضه من ذلك تضليل المسلمين وتغييرهم من قبول الأحاديث الصحيحة، وقد سبقه إلى ذلك أبو رية وأشباهه من تلامذة المبشرين والمستشرقين ومقلديهم من العصريين ، ولكن المؤلف أرى على من سبقه بكثرة التشكيك والشطحات والترهات. فكتابه في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض.

الوجه الرابع أن المؤلف اعتمد في معارضته لصحيفة علي رضي الله عنه ورميها بالوضع على تعدد روایاتها وزعم أنها روایات متابينة في الألفاظ.

والجواب أن يقال أما تعدد الروايات فصحيح وليس ذلك مما يقدح في صحة الحديث. وأما الاختلاف في بعض الألفاظ مع اتفاق المعنى فلا يضر ولا يقدح في صحة

ال الحديث، والمقصود هنا بيان أن الروايات التي ذكرها البخاري في صحيحه لصحيفة على رضي الله عنه كلها صحيحة ولا مطعن فيها بوجه من الوجوه. وكلام المؤلف فيها ضرب من الموس الذي يشبه هذيان الجانين.

الوجه الخامس أن يقال إن أئمة الجرح والتعديل قد بينوا أحوال الرواية وميزوا الثقات من المجروين وبينوا أحوال المجروين على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم في الضعف أو الانحطاط وصنفوا في ذلك مصنفات كثيرة وأفردوا الموضوعات بصنفات خاصة بينوا فيها أسماء الوضاعين وأغلقوا أبواب الدس عليهم وتركوا الأمر واضحاً جلياً من أراد الله هدایته. فجزاهم الله عن المسلمين خير الجزاء.

وقد قابلهم أهل الرزغ والإلحاد من تلامذة الإفرنج ومقلديهم من العصرىين ففتحوا باب الطعن في الأحاديث الصحيحة ورواتها من الثقات الأثبات فكلما وجدوا حديثاً صحيحاً لا يوافق أفكارهم أو أفكار من يعظمونه من الإفرنج وتلاميذهم ومقلديهم لم يتوقفوا في رده والطعن فيه بالشبه والتشكك بالباطلة والطعن في الرواية بالتفعيل وقبول الدس. وهذه طريقة المؤلف وأبي رية عاملهما الله بعده.

ولم يقف المؤلف وأبوريه وأشباههما عند هذا الحد بل تعدوا ذلك إلى الكلام في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حوا في عدالة بعضهم ورموا بعضهم بالدس وبعضهم بالتفعيل وقبول الدس من اليهود. وسيأتي بيان ذلك عند كلام المؤلف فيهم إن شاء الله تعالى.

وقد نزه الله أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم عما يفترىه أعداؤهم من أهل الرزغ والإلحاد ، وكذلك رواة الأحاديث الصحيحة من أئمة التابعين وتابعيهم ومن بعدهم من أئمة العلم والهدى فكلهم متزهون عما يفترىه المؤلف وأبوريه وأشباههما من أعداء السنة وأهلها .

وأما قوله وأبي شيء أعجب من أن يكون البخاري شيخ واحد وكتابه سجل واحد والحديث أيضاً في موضوع واحد وبعد ذلك تأتي الروايات الثانية فيه مختلفة اختلافاً صريحاً في اللفظ والمعنى .

فجوابه من وجوه أحدتها أن يقال أتعجب من ذلك أن يحيى في آخر القرن الرابع عشر من الهجرة جاهل أحق طائش لا يعرف المرفوع من المنصوب ولا المذكر من



المؤنث ثم يتصدى للاعتراض على إمام المحدثين ومقدمهم في معرفة الحديث والتمييز بين الصحيح والضعيف والموضوع ، ويتصدى أيضاً للطعن في بعض أحاديث الجامع الصحيح الذي هو أصح الكتب بعد القرآن ويحكم عليها بالوضع، وليس أهلاً للحكم في الأشياء التافهة فضلاً عن الحكم على الأحاديث الصحيحة بالوضع وإنه لينطبق على المؤلف قول الشاعر.

مائنت بالحكم الترضي حكمته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل وهل يظن الجاهل الأحق أنه قد نال من العلم مالم ينله البخاري وأمثاله من الأئمة النقاد حتى يتصدى للطعن فيه وفي صحيحه ، أو يظن أن الأئمة النقاد من أقران البخاري ومن بعدهم يعرضون عن الطعن في البخاري أو في صحيحه لو وجدوا فيها موضعًا للطعن.

وقد روى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن مما ادرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت» ورواه أيضاً من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنها بإسناده صحيح.

وهذا الحديث ينطبق على المؤلف لإنه قد انتزع منه الحياة الذي يمنع الإنسان من تجاوز الحد وارتكاب مالا يليق. ولما لم يكن عند المؤلف شيء من الحياة تطاول على الإمام البخاري وتتصدى للاعتراض عليه والقدح في صحيحه وجعل يهرب بما لا يعرف ولم يبال من ضحك العقلاء من حقه وسخفه وغروره ، ولقد أحسن الشاعر — وهو قيس بن الخطيم حيث يقول :—

وداء الجسم ملتمس شفاء وداء النوك ليس له دواء
النوك بالضم الحق

الوجه الثاني أن يقال إن صحيفه علي رضي الله عنه ليست في موضوع واحد كما زعمه المؤلف وإنما هي مشتملة على أكثر من عشرين حكماً، روى البخاري منها اثني عشر ، ثلاثة منها في حديث أبي جحيفة وتسعة في حديث التيمي . ومنها واحد في رواية أحد ومسلم والترمذ عن إبراهيم التيمي عن أبيه وباقيتها في روایات أبي

حسان الأعرج وأبي الطفيلي وطارق بن شهاب. وقد تقدم ذكر هذه الروايات قريراً^(١) فليراجعها من أراد الوقوف على مافيها من الأحكام الكثيرة وما فيها أيضاً من التحذير من بعض الكبائر والتشديد فيها.

وفي قول المؤلف إن صحيفـة عـلـي رضـي الله عـنـه كـانـت فـي مـوـضـوع وـاحـد دـلـالـة كـافـيـة عـلـى غـبـاوـتـه وـكـشـافـة جـهـلـه، إـذـا كـان جـاهـلاً بـمـا فـي روـاـيـات الـبـخـارـي مـن الأـحـكـام الـكـثـيرـة وـيـحـسـبـ أـنـهـا فـي مـوـضـوع وـاحـد مـعـ أـنـهـ قدـ أـورـدـهـا فـي كـتـابـهـ فـاـ بـالـهـ لـأـبـالـهـ يـتـطـاـولـ عـلـى إـمـامـ الـمـدـحـيـنـ وـعـلـى صـحـيـحـهـ مـعـ أـنـهـ لـيـسـ بـأـهـلـ أـنـ يـتـطـاـولـ عـلـى أـحـدـمـنـ عـلـمـاءـ عـصـرـهـ وـلـاـ أـنـ يـنـتـقـدـ كـتـبـهـ فـضـلـاًـ عـنـ الـبـخـارـيـ وـأـمـثالـهـ مـنـ كـبارـ الـأـئـمـةـ الـمـتـقـدـمـينـ.

الوجه الثالث أن يقال إن روایات البخاری لصحيفـة عـلـي رضـي الله عـنـه لـيـسـ بـيـنـهـ اـخـتـلـافـ فـيـ الـمعـنـىـ الـبـتـةـ. وـماـزـعـهـ الـأـهـوـجـ الـطـائـشـ مـنـ وـجـودـ الـاخـتـلـافـ الـصـرـيـحـ فـيـ الـمعـنـىـ فـهـوـ قـوـلـ باـطـلـ مـرـدـوـدـ.

وـأـمـاـ الـاخـتـلـافـ الـيـسـيرـ فـهـوـ مـوـجـودـ فـيـ بـعـضـ الـرـوـاـيـاتـ وـلـاـ يـضـرـ ذـلـكـ لـإـنـ الـعـبـرـةـ بـالـعـنـىـ لـاـ لـبـالـلـفـظـ، وـلـوـ كـانـتـ الـأـحـادـيـثـ تـرـدـ بـاـخـتـلـافـ الـفـاظـ الـرـوـاـةـ لـذـهـبـ غـالـبـ السـنـنـ وـلـمـ يـبـقـ إـلـاـ الـقـلـيلـ. وـقـدـ ذـكـرـتـ قـرـিـباً^(٢)ـ أـنـ الـاخـتـلـافـ فـيـ الـلـفـظـ مـوـجـودـ فـيـ مـوـاضـعـ كـثـيرـةـ مـنـ الـقـرـآنـ وـلـاـ سـيـاـ قـصـصـ الـأـنـبـيـاءـ وـكـذـلـكـ مـاـخـتـلـفـ الـقـرـاءـ فـيـ مـنـ الـحـرـوفـ. وـلـوـ أـنـ أـحـدـ اـعـتـرـضـ عـلـىـ الـقـرـآنـ مـنـ أـجـلـ مـاـفـيـهـ مـنـ الـاخـتـلـافـ فـيـ بـعـضـ الـأـلـفـاظـ لـكـانـ كـافـرـاـ بـالـإـجـمـاعـ، وـأـمـاـ الـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحـةـ فـإـنـهـ لـأـيـتـرـضـ عـلـيـهـ وـيـقـدـحـ فـيـهـ مـاـيـقـعـ فـيـهـ مـنـ الـاخـتـلـافـ فـيـ بـعـضـ الـأـلـفـاظـ إـلـاـ زـانـقـ الـقـلـبـ خـيـثـ الـاعـقـادـ.

وـأـمـاـ قـوـلـهـ أـمـاـ الـكـلـمـةـ الـثـانـيـةـ فـإـنـاـ نـقـولـ فـيـهـ قـطـعاًـ وـيـقـيـنـاًـ بـأـنـ مـاجـاءـ فـيـ تـلـكـ الـرـوـاـيـةـ الـمـخـتـلـفـةـ هـوـ الدـلـلـيـلـ عـلـىـ وـجـودـ الـكـذـبـ عـلـىـ رـسـوـلـ اللهـ -ـ صـ -ـ وـعـلـىـ صـاحـبـهـ وـابـنـ عـمـهـ عـلـيـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ وـانـ عـلـيـاـ لـوـ أـرـادـ أـوـ أـمـرـهـ النـبـيـ أـنـ يـدـوـنـ حـدـيـثـاـ لـضـافـتـ بـحـصـيـلـةـ وـعـيـهـ الـكـتـبـ وـالـمـجـلـدـاتـ وـلـقـدـ كـانـ لـدـيـهـ مـنـ الـقـضـيـاـ مـاـهـوـ أـهـمـ مـنـ عـقـلـ الـإـبـلـ

(١) ص ١٤٠ - ١٤٢

(٢) ١٤٣ - ١٤٢



أمام بيت صاحب الدم وما هو أهم من تسنيتها وهو التوحيد وما يتشعب عنه، فهل آن لنا أن نعطي لكلام نبينا كل اهتماماً الذي يصفيه من الكذب الاسرائيلي.

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال إن يقين المؤلف الذي قطع به في تكذيبه لروايات البخاري لصحيفة علي رضي الله عنه ليس بيقين في الحقيقة وإنما هو تخرض وظن كاذب ، وقد قال الله تعالى (قتل الخراصون) وقال تعالى (إن بعض الظن إثم) وقال تعالى (إِنَّ الظَّنَ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) وفي الحديث الصحيح «إِلَيْكُمُ الظَّنُّ فِي إِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وما قطع به المؤلف وتسيقه فهو باطل قطعاً ومردود لما فيه من تكذيب الحق الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني أن يقال إن صحيفه علي رضي الله عنه ثابتة من طرق صحيحة تفيد القطع عند أهل العلم، وقد تقدم ذكرها قريراً فلتراجع ، ولا ينكر صحيفه علي رضي الله عنه أو يقدح فيها أو في شيء مما ذكر فيها الامكابر معاند.

الوجه الثالث أن يقال إن صحيفه علي رضي الله عنه كانت على غاية من الأهمية لأنها قد اشتغلت على أحكام كثيرة وقضايا مهمة ومنها فرائض الصدقة ، وزيادة على ذلك أنها مأخوذة من النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في روایة طارق بن شهاب أن علياً رضي الله عنه قال إن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه الصحيفه . وعلى هذا فكتابته صلى الله عليه وسلم لهذه الصحيفه مثل كتابته لأهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وقد بعث به مع عمرو بن حزم رواه مالك مختصراً والنمسائي مطولاً وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، وروى الإمام أحمد وأبي داود والترمذى وابن ماجه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنها قال «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يخرجه إلى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه فعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض» الحديث.

وفي كتابته صلى الله عليه وسلم هذه الكتب الثلاثة دليل على أهميتها ، ومن أنكر أهمية صحيفه علي رضي الله عنه فلا يبعد أن ينكر أهمية الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن وينكر أهمية كتاب الصدقة الذي كتبه

رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات قبل أن يخرجه وعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. ولا ينكر أهمية الفرائض والسنن وأحكام الديات وغير ذلك من القضايا التي اهتم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتبها في الكتب الثلاثة إلا من هو زائف القلب محاد الله ولرسوله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الرابع أن يقال ما يدل على غيابة المؤلف وكثافة جهله ظنه أن العقل المذكور في صحيفة علي رضي الله عنه هو مجرد عقل الإبل أمام بيت صاحب الدم، وقد تقدم بيان العقل^(١) وأنه الدية . والمراد بما في الحديث بيان أحكام الديات ومقدارها وأصنافها. وأما عقل الإبل بفناء أولياء المقتول فليس بشرط يلزم القاتل فعله وإنما هو من العادات المعروفة عند العرب ولأجل هذه العادة سمو الديمة عقلاً وقد أقر الإسلام هذه التسمية. ولو أن القاتل سلم الإبل لأولياء المقتول بغير فنائهم وبدون عقلها لما كان عليه في ذلك شيء ولم يكن تغييره للعادة مزيلاً لاسم العقل عن الديمة. والمقصود هنا بيان أن عقل الإبل بفناء أولياء المقتول ليس له أهمية كما توهم ذلك المؤلف وإنما الأهمية لبيان أحكام الديات وهو المراد في صحيفة علي رضي الله عنه.

الوجه الخامس أن يقال إن بيان أسنان الإبل التي تؤخذ في دية النفس والجرحات وفرائض الصدقة له أهمية كبيرة ولا يستهين بهذه الأهمية إلا جاهم أو معاند، والمؤلف لا يخرج عن أحد الوصفين.

الوجه السادس أن يقال إن الأحاديث الصحيحة التي خرجها البخاري ومسلم في صحيحهما كلها صافية من أكاذيب الوضاعين. وكذلك الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما خرجه أهل السنن والمسانيد فكلها صافية من الكذب. وإنما البلاء كل البلاء من تلامذة الإفرنج ومن يقلدهم ويحذو حذوهم من جهال العصريين وزنادقهم فهو لاء هم الذين نصبو العداوة للأحاديث الصحيحة وشكروا فيها وزعموا أن كثيراً منها من الدس الإسرائيلي، وقد كذبوا فيما زعموا وجاءوا ظلماً وزوراً، ولاشك أن هؤلاء هم أهل الدس على المسلمين وأنهم شر من

(١) ص ١٤٠



اليهود وأعظم منهم ضرراً على الإسلام والمسلمين. والله المسؤول أن يطهر الأرض منهم ومن أمثالهم من أهل الشر والفساد.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٠) مانصه

تحذير النبي - ص - للأمة من التقول عليه وضرورة الرجوع إلى القرآن في كل حديث . يقول صاحب أضواء على السنة ص ٩٩ وقد نبه رسول الله - ص - وحذر من التقول عليه فقال عليه الصلاة والسلام «إن الأحاديث ستكثر بعدي كما كثرت عن الانبياء قبلي فما جاءكم عنني فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافقه كتاب الله فهو عنني قلته ألم لم أقله».

والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال مازعمه المؤلف من ضرورة الرجوع إلى القرآن في كل حديث . فهو قول باطل يرده قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذلوه وما نهَاكم عنه فانتهوا) وهذا أمر مطلق بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أمر به والانتهاء عما نهى عنه ولم يقييد ذلك بالعرض على القرآن وموافقته ، وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقال تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً) وفي هذه الآية الكريمة الحث على التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الآية قبلها تحذير من خالفة أمر الرسول صلى الله عليه وسلم والتشدد في ذلك . وليس في الآيتين تقييد التأسي والطاعة بالعرض على القرآن وموافقته ، فمن ادعى التقييد واستدل على ذلك بالحديث الموضع فقد خالف كتاب الله تعالى وقיד ما هو مطلق فيه.

وما يرد به زعم المؤلف أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل ينشي شبعاناً على أريكته يقول عليكم بالقرآن فا وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» الحديث رواه الإمام أحمد وأبوداود والترمذمي وابن ماجه والدارمي وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وأبو بكر الآجري في كتاب الشريعة من حديث المقدام بن معد يكرب الكندي رضي الله عنه وقال الترمذمي هذا حديث حسن غريب

وصححه الحاكم وأقره الذهبي وزاد الترمذى وابن ماجه والدارمى «ألا وإن ماحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مثل ماحرم الله» وفي رواية ابن حبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إني أوتيت الكتاب ومايعدله».

وروى الإمام أحمد عن أبي رافع رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لأعرفن ما يبلغ أحدكم من حديثي شيء وهو متكتئ على أريكته فيقول ما أجد هذا في كتاب الله تعالى» ورواه أبو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشیخین ووافقه الذهبی فی تلخیصه ، ولفظه عند أبي داود «لا ألفين أحدكم متكتئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لاندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» وفي رواية ابن حبان «لأعرفن الرجل يأتيه الأمر من أمري إما أمرت به وإما نهيت عنه فيقول ماندري ما هذا ، عندنا كتاب الله ليس هذا فيه» وفي رواية الحاكم «فيقول ما وجدنا في كتاب الله عملنا به وإلا فلا».

وفي هذا الحديث والحديث قبله علم من أعلام النبوة لإنه صلى الله عليه وسلم أخبر أنه سيكرون في أمته أقوام يعارضون السنة بالقرآن ، وقد وقع الأمر طبق ما أخبر به صلى الله عليه وسلم وقد كثروا في زماننا لا كثرهم الله .

الوجه الثاني أن يقال إن الحديث الذي أورده أبو رية في ظلماته على السنة ونقله عنه المؤلف في ظلماته أيضاً حديث موضوع، قال البيهقي في المدخل والحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح وهو ينعكس على نفسه بالبطلان فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن انتهى وقد نقله عنه السيوطى في كتابه «مفتاح الجنة».

وقال الشيخ أبو عمر ابن عبد البر التميمي في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» في «باب موضع السنة من الكتاب وبيانها له» وقد أمر الله جل وعز بطاعته – أي طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم – واتباعه أمراً مطلقاً جملأً لم يقيد بشيء كما أمرنا باتباع كتاب الله ولم يقل وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيف ، قال عبد الرحمن بن مهدي الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث ، يعني ماروبي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «مائتاكم عنى فاقعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلت وإن خالف كتاب الله فلم أقله وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله» وهذه



الألفاظ لا تصح عن صلٰى الله عليه وسلم عند أهل العلم ب الصحيح النقل من سقمه . وقد عارض هذا الحديث قوم من اهل العلم وقالوا نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك قالوا فلما عرضناه على كتاب الله وجدهنا مخالفًا لكتاب الله لأنَّا لم نجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول الله صلٰى الله عليه وسلم إلا ما وافق كتاب الله بل وجدها كتاب الله يطلق التأسي به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال انتهى .

وأقرب من الحديث الذي اعتمد عليه المؤلف وأبُورِيَّة في معارضته الأحاديث الصحيحة ما ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من طريق أشعث بن نزار عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلٰى الله عليه وسلم قال «إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذلوا به حدثت أو لم أحدث» قال ابن الجوزي بعد إيراده قال العقيلي ليس لهذا اللفظ عن النبي صلٰى الله عليه وسلم إسناد يصح ، وللأشعث هذا غير حديث منكر قال يحيى أشعث ليس بشيء ، وذكر أبو سليمان الخطابي عن الساجي عن يحيى بن معين قال هذا الحديث وضعته الزنادقة ، قال الخطابي هو باطل لا أصل له انتهى .

الوجه الثالث أن يقال من عجيب أمر المؤلف وأبُورِيَّة ردّهما للأحاديث الصحيحة وقبوْلها للحديث الموضوع واعتمادها عليه في معارضته الأحاديث الصحيحة واطراحها والدس على ضعفاء البصيرة من المسلمين ودخول الشبه والشكوك عليهم وتنفيرهم من قبول الأحاديث الثابتة عن النبي صلٰى الله عليه وسلم . ولاشك أن فعلهما هذا ناشئٌ عمّا في قلوبهما من الزيف وفساد الاعتقاد . وقد قال الله تعالى (أفمن زين له سوء عمله فرأه حسناً فإنَّ الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء) فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله علِم بما يصنعون).

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣١) مانصه

ويقول الأستاذ أبو ريا في كتابه أضواء على السنة في ص ٩٩ وقد روی أنَّ قوماً من الفرس واليهود وغيرهم لما رأوا أن الإسلام قد ظهر وعم ودُوخ وأذل جميع

الأمم ورأوا أنه لاسبيل إلى مناصبته رجعوا إلى الحيلة والمكيدة فاظهروا الإسلام من غير رغبة فيه وأخذوا أنفسهم بالتبعد والتكشف فلما حمد الناس طريقتهم دسوا الأحاديث والمقالات وفرقوا الناس فرقاً، قال المؤلف ونضيف إلى ذلك أن نقل الحديث بالمعنى وليس باللفظ والنص الذي نطق به النبي فتح باب الزيادة والنقص في كلامه وجعل للرواية علة في الإضافة والحدف تسوية لواقف معينة من النساء والخلفاء والحكام في زمن الفتنة التي غشيت المسلمين وفتحت عليهم أبواب الشرور.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال إن الله تعالى قد أقام للسنة الحمدية جهابذة نقاداً بينوا أحوال الرواة وميزوا الثقات من المجرحين وبينوا أسماء الوصاعين وذكروا أحاديثهم الموضوعة ولم يتركوا شيئاً من الأحاديث التي وضعتها الزنادقة وأرادوا بها الدس واللبس على ضعفاء البصيرة إلا وقد نبهوا عليها ، وكذلك قد نبهوا على الأحاديث الضعيفة والمنكرة وبسبب هذه العناية جاءت الأحاديث الصحيحة خالصة صافية من الشوائب وفي طليعتها الصحيحان اللذان هما أصل الكتب بعد كتاب الله تعالى وقد تلقتها الأمة بالقبول وأجمع العلماء على صحتها. وقد أجار الله هذه الأمة أن تجتمع على ضلاله كما في الحديث الذي رواه أبو داود عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن الله أجاركم من ثلاث خلال لا يدعون عليكم فتهلكوا جميعاً وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق وأن لا تجتمعوا على ضلاله».

وروى الإمام أحمد والطبراني عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «سألت الله أن لا يجمع أمتي على ضلاله فأعطانيها».

وروى الترمذى والحاكم وأبو نعيم في الحلية عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد على ضلاله ويد الله على الجماعة ومن شد شد إلى النار».

وروى ابن ماجه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إن أمتي لا تجتمع على ضلاله».

وروى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يجمع الله أمتي على ضلاله أبداً».



وهذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً وفيها رد على من طعن في شيء من أحاديث الصحيحين وشذ بذلك عن جماعة المسلمين الذين تلقوهم بالقبول والخالف إجماع العلماء على صحتها، ومن أولئك الشاذين عن جماعة المسلمين أبو رية والمولف وأشباهها من تلامذة الإفرنج ومن يقلدهم ويختلف إليهم بالطعن في الأحاديث الثابتة ورواتها.

الوجه الثاني أن المؤلف وجه التهمة إلى الرواية على وجه العموم في بالإضافة إلى الأحاديث والخذف منها تسوية للمواقف من الأمراء والخلفاء والحكام، وهذا خطأ ظاهر لأن الرواية فيهن الثقات الأثبات الذين يحافظون على أداء الحديث كما سمعوه وهؤلاء لا يتوجّه إليهم شيء من التهم ، ومن وجه التهمة إليهم فقد افترى عليهم ووصفهم بما ليس فيهم. ومن الرواية الثقات من يحافظ على المعنى وإن كان قد يقع منه تغيير في بعض الألفاظ وهؤلاء دون الذين قبلهم في الحفظ والضبط ومع هذا فلا يتوجّه إليهم شيء من التهم.

وأما الرواية الذين ليسوا بثقات فهم أهل الزيادة والنقص في المعاني والألفاظ وهم أهل التزلف عند الأمراء والخلفاء والحكام ، وهؤلاء ليسوا أمناء على الحديث فلا يعتد بهم وقد بين العلماء من أهل الجرح والتعديل أحواهم كما تقدم التنبيه على ذلك في الوجه الأول ، وفي تسوية المؤلف بين هؤلاء المغروبين وبين الثقات الأثبات توبيه وتبلیس على ضعفاء البصيرة.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣١) مانبه

التحريف من أسباب الزيادة في كلام النبي - ص - ومثال ذلك أن عائشة حينما سمعت أن أبي هريرة حدث أن رسول الله - ص - قال «إن يكن الشؤم في ثلاثة الدار والمرأة والفرس» غضبت وقالت والله ما قال هذا رسول الله قط وإنما قال «أهل الجاهلية يقولون إن يكن الشؤم في ثلاثة الدار والمرأة والفرس» فدخل أبو هريرة فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله.

والجواب عن هذا من وجوه أحددها أن يقال إن عنوان المؤلف ظاهر في رميء أبي هريرة رضي الله عنه بالتحريف والزيادة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ،

ويدل على ذلك تمثيله لذلك بالحديث الذي حدث به أبوهريرة رضي الله عنه وأنكرته عائشة رضي الله عنها . ورمي أبي هريرة رضي الله عنه بالتحريف والزيادة في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالأمر الهين ، وقد قال الله تعالى (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وأثماً مبيناً) .

الوجه الثاني أن يقال إن أبي هريرة رضي الله عنه لم ينفرد برواية حديث «الشئم في ثلاث» بل قد رواه عمر وابنه عبد الله وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك وأم سلمة رضي الله عنهم ، فاما حديث عمر رضي الله عنه فسيأتي في آخر الأحاديث . وأما حديث ابن عمر رضي الله عنها فرواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأهل السنن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لاعدوى ولاطيرة والشئم في ثلاث في المرأة والدار والدابة» هذا لفظ البخاري في باب الطيرة .

وأما حديث سهل بن سعد رضي الله عنه فرواه مالك والبخاري ومسلم وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن كان في المرأة والفرس والمسكن» يعني الشئم .

وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها فرواه مسلم والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن كان في شيء في الرابع والخادم والفرس» . وأما حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فرواه أبوداود في سننه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول «لاهامة ولاعدوى ولاطيرة وإن تكون الطيرة في شيء في الفرس والمرأة والدار» .

وأما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فرواه ابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لاطيرة والطيرة على من تطير وإن يكن في شيء في الدار والفرس والمرأة» وقد أشار الترمذى إلى حديث أنس رضي الله عنه بعد إيراده لحديث ابن عمر رضي الله عنها .

وأما حديث أم سلمة رضي الله عنها فرواه ابن ماجه بعد رواية الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الشئم في ثلاث في الفرس والمرأة والدار» قال الزهري فحدثني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن جدته زينب



حدثه عن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تعد هولاء الثلاثة وتزيد معهن السيف، قال في الزوائد إسناده صحيح على شرط مسلم فقد احتاج مسلم بجميع رواته وأصل الحديث في الصحيحين وانفرد ابن ماجه بذكر السيف فلذلك أوردته ، أي في الزوائد.

وما حديث عمر رضي الله عنه فرواه أبو يعلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الشئون في ثلاثة في الدابة والمسكن والمرأة» قال الهيثمي في جمع الزوائد رجاله رجال الصحيح خلا عبد الله بن بديل بن ورقاء وهو ثقة انتهى.

فهذه سبعة أحاديث صحيحة تؤيد حديث أبي هريرة رضي الله عنه وترد على من أنكره وعلى من رمى أبا هريرة رضي الله عنه بما هو بريء منه من التحرير والزيادة في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثالث أن يقال إن الحديث الذي ذكره المؤلف قد رواه أبو داود الطيالي في مسنده من حديث مكحول قال قيل لعائشة إن أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الشئون في ثلاث في الدار والمرأة والفرس» فقلت عائشة لم يحفظ أبو هريرة لإنه دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «قاتل الله اليهود يقولون الشئون في ثلاث في الدار والمرأة والفرس» فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله، وهذا منقطع لإن مكحولاً لم يسمع من عائشة رضي الله عنها ، لكن رواه الإمام أحمد في مسنده بأسانيد صحيحة عن أبي حسان الأعرج أن رجلين دخلا على عائشة فقالا إن أبا هريرة يحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول «إذا الطيرة في المرأة والدابة والدار» قال فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض فقالت والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ما هكذا كان يقول ولكن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول «كان أهل الجاهلية يقولون الطيرة في المرأة والدار والدابة» ثم قرأت عائشة (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب) إلى آخر الآية.

قوله فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض ، قال ابن الأثير في النهاية هو مبالغة في الغضب والغيظ يقال قد انشق فلان من الغضب والغيظ كأنه امتلا باطنه منه حتى انشق ومنه قوله تعالى (تكاد تميز من الغيظ) انتهى.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «مفتاح دار السعادة» وقد اختلف في

هذا الحديث — يعني قوله «الشئم في ثلاثة» وكانت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تنكر أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وتقول إنما حكاها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الجاهلية وأقوالهم — إلى أن قال — والمقصود أن عائشة رضي الله عنها ردت هذا الحديث وأنكرته وخطأت قائله، ولكن قول عائشة رضي الله عنها هذا مرجوح ولها رضي الله عنها اجتهد في رد بعض الأحاديث الصحيحة خالفها فيه غيرها من الصحابة وهي رضي الله عنها لما ظنت أن هذا الحديث يقتضي إثبات الطيرة التي هي من الشرك لم يسعها غير تكذيبه ورده ولكن الذين رووه من لا يمكن رد روایتهم ، ولم ينفرد بهذا أبو هريرة وحده ولو انفرد به فهو حافظ الأمة على الاطلاق وكل ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو صحيح . بل قد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر بن الخطاب وسهل بن سعد الساعدي وجابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهم وأحاديثهم في الصحيح فالحق أن الواجب بيان معنى الحديث ومباينته للطيرة الشركية . ثم ذكر كلام العلماء في بيان معنى الحديث وأطال في ذلك فليراجع فإنه مهم جداً .

وقد جاء ببيان معنى الحديث في حديث عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها مرفوعاً «إن من شقاء المرء في الدنيا ثلاثة سوء الدار وسوء المرأة وسوء الدابة قال يا رسول الله ماسوء الدار قال سوء ساحتها وخيث جيرانها قيل فما سوء الدابة قال منعها ظهرها وسوء خلقها قيل فما سوء المرأة قال عقم رحمها وسوء خلقها» رواه الطبراني قال الهيثمي وفيه من لم أعرفهم .

وقال السنوي في شرح مسلم اختلاف العلماء في هذا الحديث فقال مالك وطائفه هو على ظاهره وإن الدار قد يجعل الله تعالى سكناها سبباً للضرر أو الملاك وكذا اتخاذ المرأة أو الفرس أو الخادم قد يحصل ال�لاك عنده بقضاء الله تعالى، ومعناه قد يحصل الشئم في هذه الثلاثة كما صرخ به في رواية «إن يكن الشئم في شيء». وقال الخطابي وكثيرون هو في معنى الاستثناء من الطيرة أي الطيرة مني عنها إلا أن يكون له دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس أو خادم فليفارق الجميع بالبيع ونحوه وطلاق المرأة ، وقال آخرون شئم الدار ضيقها وسوء جيرانها وأذاهم وشئم المرأة عدم ولادتها وسلطنة لسانها و تعرضها للريب وشئم الفرس أن لا يغزى عليها وقيل



حرانها وغلاء ثمنها وشئم الخادم سوء خلقه وقلة تعهده لما فوض إليه ، وقيل المراد بالشئم هنا عدم الموافقة انتهى.

وقد ذكر ابن القيم كلام الخطابي وقال بعد قوله فليفارق الجميع بالبيع والطلاق ونحوه . قال ولا يقيم على الكراهة والتؤذى به فإنه شئم ، وقد سلك هذا المسلك أبو محمد ابن قتيبة في كتاب مشكل الحديث له لما ذكر أن بعض الملاحدة اعترض بحديث هذه الثلاثة انتهى المقصود ويراجع بقية كلامه في كتابه «مفتاح دار السعادة».

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣١) و (٣٢) مانصه
النقل المطبوع دون التقيد بنص تركه رسول الله مدوناً كان سبباً للتغيير والتحريف في الحديث ، وتجديد الطبع وتكرار النسخ على مر الأيام وتعاقب السنين الطويلة وخصوصاً السنين المشحونة بمكر المتأمرين على الدين الإسلامي وعلى المسلمين يعتبر بباباً فسيحاً للتغيير والتحريف في الحديث وخصوصاً بعد أن تلقفه المسلمون من سبل متعددة ومن نصوص مفتوحة دون تقيد بصيغة محددة اكتفاء بالمعنى الواسع فقط لأنّه لم يدون في عهد النبي - ص - ولا في عهد الخلفاء الراشدين . وإننا نعتقد أننا لو واجهنا البخاري الآن ببعض ما جاء في كتابه لاستبرأ مما لا يرضاه لدينه ولنبيه وللمسلمين استناداً إلى أن الناس قد تداولوها بعاني نصوصها مفتوحة للناقلين وليس بلفظ مقيد مربوط عن رسول الله.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال إن الله تبارك وتعالى قد حفظ أحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم كما حفظ كتابه العزيز وأقام لها من العلماء الأمانة من اعنى بها وحافظ على سلامتها من التغيير والتحريف مما قد يقع من تكرار النسخ وتجديد الطبع فلم تزل سليمة بحمد الله تعالى . ولا تزال كذلك مادامت الطائفة المنصورة باقية لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك» رواه الإمام أحمد ومسلم وأبوداود والترمذى وابن ماجه والبرقاني في صحيحه من حديث ثوبان رضي الله عنه وقال الترمذى هذا حديث صحيح ، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة صحيحة تبلغ حد التواتر . وقد ذكرتها في كتابي «إنحصار الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشارت

الساعة» فلتراجع هناك في «باب ماجاء في الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة».

وفي قوله «ظاهرين على الحق» دليل على تمسكهم بالكتاب والسنن لأن الحق هو ماجاء فيها ومن يكون ظاهراً على الحق لابد أن يكون عاملاً بالكتاب والسنن لقول النبي صلى الله عليه وسلم «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بها كتاب الله وسنة رسوله» رواه مالك في الموطأ بلاغاً والحاكم في مستدركه موصولاً من حديث ابن عباس رضي الله عنها وصححه واقره الذهبي.

وروى الحاكم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إني قد تركت فيكم شيئاً لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ولن يتفرقوا حتى يردا على الحوض»

ويدل حديث ثوبان أيضاً على أن السنن لا تزال محفوظة من التغيير والتحريف لإنها من الحق الذي كانت عليه الطائفة المنصورة والحق لابد أن يكون محفوظاً لقول الله تعالى (ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون)

وأيضاً فإن السنن من الذكر وقد قال الله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنما له حفظون) وقد تقدم تقرير ذلك وكلام ابن حزم فيه عند الكلام على الدافع التاسع من دوافع المؤلف لتأليف كتابه المشؤم عليه وعلى من اغتر به فليراجع^(١) كتاب ابن حزم فإنه كتاب حسن جيد جداً.

فأما التغيير في بعض الحروف والكلمات مما لا يتغير به معنى الحديث فهذا لا ينكر وجوده ولكن ذلك لا يضر ولا يعد من التغيير والتحريف المذموم الذي يتغير به معنى الحديث ويؤدي إلى تغيير مراد النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني أن يقال لهذا الأحمق المعجب بنفسه إنك لو واجهت البخاري لكنك مثل الأرنب عند الأسد فكما أن الأرنب لا تبرز عند الكلب والستور فضلاً عن الذئب فضلاً عن الأسد فكذلك هذا الأهوج المغرور لا يقدر أن يبرز عند صغار المحدثين فضلاً عن الأئمة الحفاظ فضلاً عن أكابر الأئمة كالبخاري وأمثاله فنزلته مع هولاء أصغر وأحقر من منزلة الأرنب مع الأسد ولكن الأمر فيه كما قيل :

(١) ص ٨٩ - ٩٠



وإذا الجبان خلا بارض قفر طلب الطعن وحده والنزال
الوجه الثالث أن يقال إن البخاري قد واجهه أكابر علماء الحديث والجرح
والتعديل في زمانه فما تعلق عليه أحد منهم بسقطة ولا عاب عليه أحد منهم ولا خطأ في
شيء من الأحاديث التي جمعها في صحيحه. بل إنهم أكثروا الثناء عليه وأقروا له
بالحفظ وأذ عنواله بالفضل . وقد تقدم ذكر بعض ما وقع له معهم في الكلام على
البند الثالث من بنود المؤلف التي جعلها للتعریف بكتابه فليراجع^(١)

ويكفي في الثناء على البخاري قول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ما أخرجه
خراسان مثل محمد بن إسماعيل رواه القاضي أبو الحسين في طبقات الخنابلة من
طريق عبد الله بن الإمام أحمد . ورواه النووي في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات».

قال النووي وروينا عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري راوية صحيح
البخاري قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال أين تريد قلت أريد
محمد بن إسماعيل البخاري فقال اقرئه مني السلام . ورواه الخطيب في تاريخه بمثله .

قلت قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة أوجه أنه قال «من
رأني في المنام فقد رأني فإن الشيطان لا يتمثل بي» رواه البخاري ومسلم وأبوداود
والترمذى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواه الترمذى أيضاً عن ابن مسعود رضي
الله عنه ، ورواه مسلم أيضاً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، ورواه البخاري
أيضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . ورواه البخاري ومسلم عن أبي قتادة
رضي الله عنه .

قال النووي وروينا عن الفربري قال رأيت أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري رحمه الله في النوم خلف النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه
وسلم يمشي كلما رفع قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع .

قلت وروى الخطيب في تاريخه عن أبي أحمد بن عدي سمعت الفربري يقول
سمعت نجم بن فضيل وكان من أهل الفهم — يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام خرج من قبره والبخاري يمشي خلفه فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا

(١) ص ٤٢ - ٤٣

خطا خطوة يخطو محمد ويضع قدمه على خطوة النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر الحافظ ابن حجر عن الفربري سمعت محمد بن حاتم وراق البخاري يقول رأيت البخاري في المنام خلف النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يمشي فكلما رفع النبي صلى الله عليه وسلم قدمه وضع أبو عبد الله قدمه في ذلك الموضع.

قال النووي وعن الحافظ أبي علي صالح بن محمد جزرة قال مارأيت خراسانيا أفهم من البخاري . وعن محمد بن بشار شيخ البخاري ومسلم قال حفاظ الدنيا أربعة أبو زرعة باليري ومسلم بن الحجاج بيسابور وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند ومحمد بن إسماعيل ببخاري . وعنـه قال ماقدم علينا يعني البصرة مثل البخاري . وعنـه أنه قال حين دخل البخاري البصرة دخل اليوم سيد الفقهاء . وعنـه أنه حين قدم البخاري البصرة قام إليه فأخذ بيده وعانقه وقال مرحباً بنـ أفتخر به منذ سنين . وروينا عن إسحاق بن أحمد بن خلف قال سمعت البخاري غير مرـة يقول ماتصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بنـ المديـني فذكر لـ عليـ بنـ المـديـني قولـ البـخارـيـ هذاـ فـقاـلـ ذـرواـ قـولـهـ هـوـ مـاـ رـأـىـ مـثـلـ نـفـسـهـ . وـروـيـناـ عـنـ مـحـمـدـ بـنـ نـمـيرـ وـأـبـيـ بـكـرـ بـنـ أـبـيـ شـيـبـهـ قـالـ مـارـأـيـناـ مـثـلـ مـحـمـدـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ ، وـروـيـناـ عـنـ عـمـرـ بـنـ عـلـىـ الـفـلاـسـ قـالـ حـدـيـثـ لـاـ يـعـرـفـهـ الـبـخـارـيـ لـيـسـ بـحـدـيـثـ . وـروـيـناـ عـنـ عـبـدـانـ شـيـخـ الـبـخـارـيـ قـالـ مـارـأـيـتـ شـابـاـ أـبـصـرـ مـنـ هـذـاـ وـأـشـارـ إـلـىـ الـبـخـارـيـ ، وـروـيـناـ عـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ مـحـمـدـ الـمـسـنـدـيـ بـفـتـحـ الـنـوـنـ قـالـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ عـبـدـ الرحمنـ الدـارـمـيـ قـالـ رـأـيـتـ الـعـلـيـاءـ بـالـحـرـمـيـنـ وـالـحـجـازـ وـالـشـامـ وـالـعـرـاقـ فـاـ رـأـيـتـ فـيـهـ أـجـعـ مـنـ أـبـيـ عـبـدـ اللهـ الـبـخـارـيـ . وـروـيـناـ عـنـ أـبـيـ سـهـلـ حـمـودـ بـنـ النـضـرـ قـالـ دـخـلـتـ الـبـصـرـةـ وـالـشـامـ وـالـحـجـازـ وـالـكـوـفـةـ وـرـأـيـتـ عـلـمـاءـهـ فـكـلـاـ جـرـىـ ذـكـرـ الـبـخـارـيـ فـضـلـوـهـ عـلـىـ أـنـفـسـهـمـ ، وـروـيـناـ عـنـ عـلـيـ بـنـ حـجـرـ قـالـ أـخـرـجـتـ خـرـاسـانـ ثـلـاثـةـ أـبـازـرـعـةـ بـالـبـرـيـ وـمـحـمـدـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ بـبـخـارـيـ وـالـدـارـمـيـ بـسـمـرـقـندـ قـالـ وـالـبـخـارـيـ عـنـدـيـ أـعـلـمـهـ وـأـفـهـمـهـ ، وـروـيـناـ عـنـ أـبـيـ حـامـدـ الـأـعـمـشـ قـالـ رـأـيـتـ مـحـمـدـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ الـبـخـارـيـ فـيـ جـنـازـةـ وـمـحـمـدـ بـنـ يـحـيـيـ الـذـهـلـيـ يـعـنـيـ شـيـخـ الـبـخـارـيـ وـإـمـامـ نـيـسـابـورـ يـسـأـلـهـ عـنـ الـأـسـمـاءـ وـالـكـنـىـ وـعـلـلـ الـحـدـيـثـ وـالـبـخـارـيـ يـمـرـ فـيـهـ مـثـلـ السـهـمـ كـأـنـهـ يـقـرـأـ (ـقـلـ هـوـ اللـهـ أـحـدـ)ـ ، وـروـيـناـ عـنـ حـاشـدـ بـالـحـاءـ الـمـهـمـلـةـ وـكـسـرـ الشـيـنـ الـمـعـجمـةـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ قـالـ رـأـيـتـ إـسـحـاقـ بـنـ رـاهـوـيـهـ جـالـسـاـ عـلـىـ السـرـيرـ



ومحمد بن إسماعيل عليه محمد بن إسماعيل شيئاً فرجع إسحاق إلى قول محمد وقال إسحاق يامعشر أصحاب الحديث اكتبوا عن هذا الشاب فإنه لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفهمه، وروينا عن أبي عمرو أحمد بن نصر الحفاف قال حدثني محمد بن إسماعيل البخاري التقى النبي العالم الذي لم أر مثله. وروينا عن أبي عيسى الترمذى قال لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل ، وروينا عن عبد الله بن حاد الآملي وهو شيخ البخاري أنه قال وددت أنني شعرة في صدر محمد بن إسماعيل ، وروينا عن محمد بن يعقوب الحافظ عن أبيه قال رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي المعلم ، وروينا عن الإمام مسلم بن الحجاج أنه قال للبخاري لا يبغضك إلا حسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك ، وروى الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور بإسناده عن أحمد بن حمدون قال جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد الحديثين ويا طبيب الحديث في عله، وروينا عن حاشدين إسماعيل قال كان أهل البصرة يعدون خلف البخاري في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في الطريق ويجتمع عليه ألف أكثرهم من يكتب عنه ، وروينا عن إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة قال مارأيت تحت أديم السماء أعلم بمحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم من محمد بن إسماعيل البخاري ، قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقطسي وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقية الأئمة والمشايخ شرقاً وغرباً ، قال أبو الفضل ولا عجب فيه فإن المشايخ قاطبة أجمعوا على قدمه وقدموه على أنفسهم في عنفوان شبابه ، وابن خزيمة إنما رأه عند كبره وتفرده في هذا الشأن ، وروينا عن إبراهيم بن محمد بن سلام بتخفيف اللام على الأصح وقيل بتشديدها قال إن الرتوت من أصحاب الحديث مثل سعيد بن أبي مريم المصري ونعم بن حاد والحميدى والحجاج بن منهال وإسماعيل بن أبي أويس والعدنى والحسن الخلال ومحمد بن ميمون صاحب ابن عينيه ومحمد بن العلاء والأشج وإبراهيم بن المنذر الحزامي وإبراهيم بن موسى الفراء كلهم كانوا يهابون محمد بن إسماعيل ويقضون له على أنفسهم في النظر والمعرفة . قال النووي الرتوت الرؤساء قاله ابن الأعرابى وغيره، وذكر الحاكم أبو عبد الله البخاري فقال هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أهل النقل .

واعلم أن وصف البخاري رحمة الله بارتفاع محل والتقدم في هذا العلم على الأمثال والأقران متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان ويكتفي في فضله أن معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون والخداق المتقنون انتهى كلام النwoي ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة البخاري في آخر كتابه «هدي الساري مقدمة فتح الباري» أكثر ما ذكره النwoي فليراجع هناك ، ولتراجع أيضاً ترجمة البخاري في تاريخ بغداد لأبي بكر بن ثابت الخطيب ، ففيما ذكره الخطيب والنwoي وابن حجر أبلغ رد على المؤلف الذي غالب عليه الهوس فاستهان بالبخاري وغض من شأنه وتوهم أنه يقدر على تخطئته ومعارضته في بعض الأحاديث التي وضعها في صحيحه وأنه لو واجهه لاستiera منها ، ونقول للمؤلف مقالة أمرؤ القيس.

تلك الأمانى يترکن الفتى ملكاً دون السماء ولم ترفع به راساً وقد قيل الجنون فنون ، ومن فنون الجنون هوس المؤلف ورقاعته في تعرضه للبخاري بكلامه الذي يضحك منه كل عاقل وقد قال الشاعر وأحسن فيما قال لا يضر البحر أمى زاخراً أن رمى فيه غلام بحجر.
الوجه الرابع أن يقال إن البخاري قد نصح لنبيه ولنفسه وللمسلمين في جمهه كتابه الصحيح ، ولم يضع فيه حدثاً مرفوعاً إلا وقد ثبت عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رضيه لدینه وللمسلمين ، وقد رضي المسلمين كل الرضا بصححه وأجمع العلماء على صحته وقبوله ، وقد تقدم بيان ذلك في الفصل الثاني عشر في أول الكتاب فليراجع^(١)

وقال النwoي في كتابه «تہذیب الأسماء واللغات» اتفق العلماء على أن أصبح الكتب المصنفة صحيحاً البخاري ومسلم واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحها صحيحاً وأكثراها فوائد، قال وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما انتهى.

وروى الخطيب بإسناده عن محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون عن أبي عبد الرحمن النسائي أنه قال مافي هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل.

(١) ص ٣٢ - ٣٣



وقال أبو جعفر العقيلي لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويعيني بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث ، قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة ، وقال الحاكم أبو أحمد رحمة الله محمد بن إسماعيل الإمام فإنه الذي ألف الأصول وبين للناس وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه ، ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري .

وذكر أيضاً عن أبي زيد المروزي قال كنت نائماً بين الركن والمقام فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي يا أبو زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي فقلت يا رسول الله وما كتابك قال جامع محمد بن إسماعيل ، وقد ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» بفتحه .

وإذا علم ما ذكره النووي من إجماع الأمة على صحة الصحيحين ووجوب العمل بأحاديثهما وما ذكره العقيلي عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويعيني بن معين وغيرهم أنهم استحسنوا صحيح البخاري لما عرضه عليهم وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة ، فإذا يقال في المؤلف المبرسم الذي شذ عن جماعة المسلمين وخالف إجماع الأمة على صحة الصحيحين ووجوب العمل بأحاديثهما ونصب نفسه لعارضة البخاري والطعن في مائة وعشرين حديثاً من صحيحه وزعم أنها من دسائس الإسرائيлиين وزعم أيضاً أن هذا العدد غرورج لما في الصحيح من الأحاديث وليس بمحض لها ، والجواب أن يقال (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) ، وفي الحقيقة أن المؤلف هو صاحب الدس على المسلمين والتشكيك . فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو وأشباهه من الزنادقة شر من اليهود وأضر على الإسلام والمسلمين منهم وبعد فهل يظن الأهوج المعجب بنفسه أنه أعلم من علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويعيني بن معين وغيرهم من أكابر المحدثين وأئمة الجرج والتتعديل الذين استحسنوا صحيح البخاري وشهدوا له بالصحة . أم أنه غالب عليه الهوس فجعل يهذى من غير شعور يحتمل هذا ويختتم ذاك وبئس كل من الأمراء .

للمؤلف سلف من يشار إليهم في هذا العصر وهو القرن الرابع عشر من الهجرة وهم مابين تلميذ للإفرنج متخرج من بعض جامعاتهم وما بين مقلدتهم ومتردّب

إليهم بما يحبونه من الطعن في الأحاديث الصحيحة والتشكيك فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عبرة بهؤلاء وأمثالهم لأنهم قد شذوا عن جماعة المسلمين وخالفوا إجماع العلماء ، فأما أهل السنة والجماعة فإنهم لم يزالوا على تعظيم الصحيحين والعمل بأحاديثهما وبكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في غيرهما من كتب الصاحب والسنن والمسانيد فللهم الحمد لإنحصي ثناءً عليه ، والله المستول أن يهدي ضال المسلمين ويثبت مطاعهم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٢) مانصه

دليل يثبت استغناه النبي - ص - بالقرآن عن التحدث بغيره ثبت أن النبي - ص - قال في حديثه الصحيح القوي «بعثت بجموع الكلم مامننبي إلا أعطي من الآيات مامثله آمن عليه البشر وإنما كان الذي أوتيته وحيياً أوحاه الله إلي فارجو أن أكون أكثرهم تبعاً يوم القيمة» وفي هذا يقول ابن حجر العسقلاني إن معنى الحصر في قوله «إنما كان الذي أوتيته» ان القرآن أعظم المعجزات وأفیدها وأدومها لاشتماله على الدعوة والحججة ودوم الارتفاع إلى آخر الدهر وكأن ماعاداه بالنسبة إليه لم يقع (ص ٢١٠ - ٢١١ ج ١٣ فتح الباري).

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال إن المؤلف قد أبدى وأعاد وبذل جهده في الطعن في الأحاديث الصحيحة من أجل الرواية بالمعنى وما يقع فيها من التغيير في بعض الألفاظ وزيادة بعض الحروف أو نقصها، وهما هذان قد وقع فيما هو أشد مما أنكره.

فهذا الحديث الذي ذكره ليس بمحدث واحد وإنما جمعه من حديثين ولم يفرق بينهما ، وهذا خطأ كبير . وهذا الحديثان قد ذكرهما البخاري في أول كتاب الاعتراض من صحيحه . فأما الحديث الأول فهو عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «بعثت بجموع الكلم ونصرت بالرعب وبينما أنا نائم رأيتني أتيت بمقاتل خزائن الأرض فوضعت في يدي».

وأما الحديث الثاني فهو عن سعيد وهو ابن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «مامن الأنبياء نبي إلا أعطي



من الآيات مامثله أؤمن — أؤمن — عليه البشر وإنما كان الذي أوتيته وحيًّا أو حاه الله إلي فأرجوا أنِّي أكثرهم تابعًا يوم القيمة» وقد أسقط منه المؤلف قوله «أؤمن» و«أو» بعدها، وغير قوله «تابعًا» بقوله تبعًا . وقد نقص من كلام ابن حجر وغير فيه فقال «وكان ماعداه بالنسبة إليه لم يقع» والذي في كلام ابن حجر بعد قوله «ودوام الانتفاع به إلى آخر الدهر، فلما كان لاشيء يقاربه فضلاً عن أن يساويه كان ماعداه بالنسبة إليه كان لم يقع» وقد غير قول ابن حجر «ماعداه» بقوله «ماعداه» ولم يفهم الفرق بين الحرفين ، وهذا التغير يحيل المعنى فإن «ماعداه» فعل يستثنى به في الكلام مثل خلا وسوى ، قال ابن منظور في لسان العرب ورأيهم عدا أخاك وماعدا أخاك أي ماخلا . وقد ينخفض بها دون ماقال الجوهري عدا فعل يستثنى به مع ما وبغير ما تقول جاءني القوم ماعدا زيداً وجاءوني عدا زيداً تنصب ما بعدها بها والفاعل مضمر فيها ، قال الأزهري من حروف الاستثناء قوله مارأيت أحداً ماعدا زيداً كقولك ماخلا زيداً وتنصب زيداً في هذين فإذا أخرجت ماحضرت ونصبت فقلت مارأيت أحداً عدا زيداً عدا زيد وخلا زيداً وخلا زيد فالنصب بمعنى إلا والخفض بمعنى سوى انتهى.

وأما عاداه فهو من العداوة يقال عاداه معاذه وعداء ويقال فلان يعادي بني فلان قال الله تعالى (عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عادتم منهم مودة).

إذا كان المؤلف قد بلغ به المجهل وسوء التصرف في حديث واحد وشرحه إلى هذا الحد الذي ذكرناه عنه فإنه يحمل على الأحاديث الصحيحة ورواتها ويكثر الطعن فيها وفيهم من أجل الرواية بالمعنى فهلا بدأ بنفسه فنقل الأحاديث على ما هي عليه حرفاً حرفاً ولم يغير فيها . وكذلك إذا نقل كلام أحد من العلماء فينبغي أن ينقله على ما هو عليه ولا يغير فيه وقد قيل:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
الوجه الثاني أن يقال إن المؤلف قد أكثر الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه تميضاً لما أقدم عليه من الطعن في جملة من أحاديثه التي رواها البخاري في صحيحه وهي مما يخالف رأي المؤلف وأراء شيوخه وشيوخهم من الإفرنج ومن يقلدهم من العصريين . وأما في هذا الموضع فقد جزم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه البخاري في صحيحه بأنه صحيح قوي ، وإنما جزم بصحته وقوته لأنَّه ظنَّ أنه

يؤيد ما ذهب إليه من الاستغناء بالقرآن ورفض الأحاديث الصحيحة واطرافقها. وقد تبين من صنيعه في هذا الموضع وفيما سيأتي من طعنه في أبي هريرة رضي الله عنه وفي أحاديثه أنه يدور مع هواه ورأيه الفاسد حيثاً دار وقد قال الله تعالى (ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدى القوم الظالمين).

الوجه الثالث أن يقال ليس في حديث «بعثت بجواب الكلم» ولا في الحديث الآخر ما يدل على استغناء النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن عن التحدث بغيره كما قد توهם ذلك المؤلف ، وكون القرآن أعظم المعجزات لا يدل على الاستغناء به عن السنة لإن السنة تفسر القرآن وتبيّن معانيه وما أراد الله منه قال الله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس مانزل إليهم) فلولا بيان النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن بما ثبت عنه في الأحاديث الصحيحة لما عرف الناس كثيراً مما أجمل في القرآن.

الوجه الرابع أن يقال لولا تحديد النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وتعليمه إياهم لما عرف الناس كيف يتوضؤون وكيف يصلون وكيف يزكون وكيف يحجون ، وكذلك كثير من أصول الدين وفروعه إنما عرفها الناس من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ولainكرا هذا إلا من هو من أجهل الناس وأشدّهم غباؤه.

الوجه الخامس أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم حتى أمهاته على التمسك بسننته كما حثّهم على التمسك بالقرآن فقال صلى الله عليه وسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وغضوا عليها بالتواجذ» رواه الإمام أحمد وأهل السنن من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم والذهبي.

وروى مالك في الموطأ بлагاؤاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ماتمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله» وقد رواه الحاكم في مستدركه موصلاً من حديث ابن عباس رضي الله عنها ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجة الوداع فقال — فذكر الحديث وفيه — «يأنها الناس إني قد تركت فيكم ما إن انتصمت به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه». قال الحاكم قد احتاج البخاري بأحاديث عكرمة واحتاج مسلم بأبي أويس



وسائل رواهه متافق عليهم ووافقه الذهبي في تلخيصه قال قوله أصل في الصحيح.
وروى الحاكم أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إني قد تركت فيكم شيئاً لن تصلوا بعدهما كتاب الله وستيرون يفرقون حتى يردا على الحوض».

وفي حشه صلى الله عليه وسلم على التمسك بالسنة أبلغ رد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استغنى بالقرآن عن السنة.

الوجه السادس أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» الحديث وفيه في بعض الروايات «ألا إن ماحرم رسول الله مثل ما حرم الله» وقد تقدم هذا الحديث وما في معناه في الفصل الثالث في أول الكتاب فليراجع^(١)

وفي هذا الحديث أبلغ رد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استغنى بالقرآن عن السنة.

الوجه السابع أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «نصر الله أمرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب مبلغ أحفظ له من سامع» رواه الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وصححه أيضاً ابن حبان.

وروى الإمام أحمد أيضاً وأبو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه والدارمى وابن حبان في صحيحه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه.

والآحاديث بنحوه كثيرة وفيها أبلغ رد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استغنى بالقرآن عن السنة.

الوجه الثامن أن يقال لاشك أن القرآن من جوامع الكلم التي أتواها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك كلامه صلى الله عليه وسلم فيه كثير من جوامع الكلم وهي أيضاً داخلة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم «بعثت بجوامع الكلم».

(١) ص ٦

ومن أمثلة جوامع الكلم في الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم «إما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ مانوي» وقوله صلى الله عليه وسلم «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد» وقوله صلى الله عليه وسلم «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» وقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أمرتكم بأمر فأنتم منه ما تستطعتم» وقوله صلى الله عليه وسلم ماماً لابن آدم وعاء شرًّا من بطنه» وقوله صلى الله عليه وسلم «كل معروف صدقة» وقوله صلى الله عليه وسلم «لحوظ الفرائض بأهلها فابق فهوا لأولى رجال ذكر» إلى غير ذلك مما يكثر بالتتابع ، وفيما ذكرته منها ومالم ذكره أبلغ رد على المؤلف في زعمه أن في قوله صلى الله عليه وسلم «بعثت بجوامع الكلم» دليلاً يثبت استغناه النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن عن التحدث بغيره.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٢) مانصه

طبيعة وعادة ثبت أن الأحاديث رويت بالمعنى وليس بالنص من الطبيعة ومن العادة ما يصلح أن يكون دليلاً ، ومن عادة الخطباء أن نسمع منهم كلمة (أو كما قال في نهاية كل حديث) حتى أصبحت هذه الجملة كأنها أصل الحديث. وليس معنى ذلك أن كل الخطباء يرددون كلامهم بتلك العبارة إلا لتكون اعتذاراً مقدماً عما يتوقعه الخطيب من زيادة أو نقصان في كل كلمة يقولها لإنه يقدر كلام النبي - ص - حق التقدير ويؤمن بمسئوليته نفسه في التحدث به مع الناس خطيباً كان أم مدرساً.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال إنه لا يوجد دليل يدل على أن الأحاديث كلها مروية بالمعنى ، وليس في الطبيعة ولا في العادة ما يدل على ذلك. ولا ينبغي الاستدلال بالطبيعة والعادة على الأحاديث ولا يصلح ذلك.

الوجه الثاني أن يقال قد كان الصحابة رضي الله عنهم يعتنون بحفظ الأحاديث أشد الاعتناء ويتخرون ضبط الألفاظ ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما من يشدد في ذلك، وقد تقدم مارواه أبو الزعيمزة كاتب مروان ابن الحكم أن مروان دعا أبا هريرة رضي الله عنه وأقعده خلف السرير وبجعل مروان يسأل أبا هريرة وجعلت أكتب عنه حتى إذا كان عند رأس الحول دعاه وأقعده من وراء الحجاب



فجعل يسأله عن ذلك الكتاب فما زاد ولا نقص ولا قدم ولا آخر، وقدم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها نحو ذلك، وهذا يدل على أن المشهورين بالحفظ من الصحابة كانوا يرون الأحاديث بالنص لا بالمعنى . وأما غيرهم فالظاهر أنهم كانوا كذلك لإنهم كانوا يتلون ضبط ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم ما أمكنهم ، وقد يقع بعضهم تقديم وتأخير أو إيدال الكلمة بمرادفها ونحو ذلك وهذا لا يضر.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٣) مانصه

علماء الحديث تساهلوا في السندي ويعترفون بحرفيتهم في ذلك أخرج البهقي في المدخل قول ابن مهدي إذا روينا عن رسول الله - ص - في الحلال والحرام والأحكام شدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال ، ومن جوز التساهل في رواية الحديث إذا كان في فضائل الأعمال أحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك ، وقال الحاكم أبا زكريا العنبري يقول، الخبر إذا لم يحرم حلالاً ولم يحل حراماً ولم يوجب حكماً في ترغيب أو ترهيب، وقال من أحاديث الفضائل ما لا يحتاج منها إلى من يحتاج بها، وقال أحاديث الفضائل تسامح العلماء قدماً في روايتها ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام (ص ٤٥ ج ١ جامع بيان العلم) ، وابتغاء مرضات الله تعالى نقول أليس ماورد في الأحكام وبيان الثواب والعقاب مما تساهلوا فيه أو تشددوا في سنته منسوب كله إلى النبي - ص - وما ينسب إليه يعتبر تشريعاً للحاكم التشرع بالحكم، ومادام الأمر كذلك فكيف يستهان بما ينسب إلى رسول الله بتلك الصورة من علماء وحراس الحديث النبوى الشريف، وهل هذه هي الأمانة المطلوبة منهم ، وهل يرضى النبي - ص - عن ذلك التصرف في سنته وهو الذي يعترض على البراء بن عازب عندما غير البراء لفظ نبيك بلفظ رسولك وقتما كان يعلمه النبي - ص - دعاءً يقوله عندما يأوي إلى فراشه.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال إن المؤلف نقل الكلام الذي في أول هذا الفصل من كتاب أبي رية وقد تصرف فيه تصرفاً سيئاً فاختصر مانقله عن الحاكم اختصاراً أخل به وأضاف الكلام الذي بعده إلى رواية الحاكم وليس

الأمر كذلك في كتاب أبي رية فقد ذكره أبو رية عن ابن عبد البر وعزاه في الهاامش إلى جامع بيان العلم ص ٤٥ ج ١ ، وهذا سياق أبي رية ، وقال الحاكم سمعت أبا زكريا العنبرى يقول الخبر إذا لم يحرم حلالاً ولم يجعل حراماً ولم يوجب حكماً في ترغيب أو ترهيب أغمض وتسوهل في روایته، وقال ابن عبد البر أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتاج به ، وقال أحاديث الفضائل تسامح العلامة قدیماً في روایتها عن كل ، ولم ينقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام.

وأقول قد راجعت كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر وتبعته من أوله إلى آخره فما وجدت هذا الكلام فإذا ما يكون أبو رية قد أخطأ في نسبته إلى كتاب جامع بيان العلم وفضله، وإنما أن يكون ذلك في بعض النسخ دون بعض ، وأما مانقله عن الحاكم فلم أجده في المستدرك وإنما فيه كلام ابن مهدي ، قال الحاكم في «كتاب الدعاء» سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبرى يقول سمعت أبا الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي يقول إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد.

الوجه الثاني أن يقال قد روي عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال مما ليس فيه تحليل ولا تحريم ، قال أبو عبد الله النوفى سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام شدنا في الأسانيد وإذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضر حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد رواه الخطيب والقاضي أبو الحسين في طبقات الخاتمة.

وعن الإمام أحمد ما يدل على أنه لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمستحبات ذكره ابن مفلح في «الآداب الشرعية» قال وهذا لم يستحب صلاة التسبيح لضعف خبرها عنده مع أنه خبر مشهور عمل به وصححه غير واحد من الأئمة ولم يستحب أيضاً التيم بضربيتين على الصحيح عنه مع أن فيه أخباراً وآثاراً وغير ذلك من مسائل الفروع فصارت المسألة على روایتين عنه، ويحتمل أن يتبعن الثاني فإنه إذا لم يشدد في الرواية في الفضائل لا يلزم أن يكون ضعيفاً واهياً ولا أن يعمل به



بانفراده بل يرويه ليعرف ويبيّن أمره للناس أو يعتبر به ويعتضد به مع غيره.

وقال الشيخ تقى الدين عن قول أَحْمَدَ وَعَنْ قُولِ الْعُلَمَاءِ فِي الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ
الضعيف في فضائل الأعمال ، قال العمل به بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو
تخاف ذلك العقاب ومثل ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات
السلف والعلماء وواقع العالم ونحو ذلك ما لا يجوز إثبات حكم شرعى به لا استحباب
ولا غيره لكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب فيما علم حسنة أو قبحه بأدلة الشرع
فإن ذلك ينفع ولا يضر وسواء كان في نفس الأمر حقاً أو باطلأً – إلى أن قال –
فالحاصل أن هذا الباب يروى ويعمل به في الترغيب والترهيب لافي الاستحباب ،
ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي.

وقال أيضاً في شرح العمدة في التيم بضربيتين ، والعمل بالضعف إنما يشرع
في عمل قد علم أنه مشروع في الجملة فإذا رغب في بعض أنواعه بحديث ضعيف
عمل به ، أما إثبات سنة فلا ، انتهى كلامه.

قال ابن مفلح وأما العمل بالضعف في الحلال والحرام فإن كان حسناً فإنه
يحتاج به وقد يطلق عليه بعضهم أنه حديث ضعيف وإن لم يكن حسناً لم يحتاج به ، ثم
ذكر أن أحد كان مذهبـ إذا ضعف إسناد الحديث عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مال إلى قول أصحابـ وإذا ضعف إسناد الحديث عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولم يكن له معارض قال به فهذا كان مذهبـ انتهى.

الوجه الثالث أن المؤلف الأهوج قد انتقد علماء الحديث على تساهلهم في
الأسانيد إذا كانت في الفضائل والثواب والعقاب وقال في حفهم هل هذه هي
الأمانة المطلوبة منهم ، وهل يرضى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك التصرف في
ستته .

وأقول إن المؤلف ينطبق عليه ما قبل في المثل المشهور «يرى القذاة في عين
غيره ولا يرى الجذع في عينه» فهلا بدـ المؤلف بنفسه ونظر في أفعاله السيئة الوخيمة
التي قد جمعها في كتابه الذي هو ظلمات بعضها فوق بعض من قبل أن يعرض على
علماء الحديث ويتقدـهم بمحاجفاته وقوله الباطل ، فإن علماء الحديث لم يخلوا بالأمانة في
الأحاديث بل أدوها حق الأداء وبينوا الصحيح من الضعيف وبينوا الأحاديث

الواهية والموضوعة وتركوا الأمر واضحاً جلياً لا لبس فيه ، وقد تقدم توجيه عملهم بالحديث الضعيف في الوجه الثاني فليرجع إليه .

أما المؤلف فإنه قد جد واجتهد في معارضة الأحاديث الصحيحة ورفضها واطراحها والطعن في الثقات الأثبات من رواتها ، فهل هذه هي الأمانة المطلوبة منه . وهل يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا التصرف السيء في أحاديثه الشابهة عنه وفي رواتها ، كلا إن رد الأحاديث الشابهة عن النبي صلى الله عليه وسلم ينافي الأمانة غاية المنافة ، وكذلك الطعن في بعض الصحابة وفيمن بعدهم من الثقات الأثبات الذين اعتمدوا بحفظ الأحاديث وتبلیغها فإنه ينافي الأمانة غاية المنافة ، والله تبارك وتعالى لا يرضى برد أحاديث رسوله الله صلى الله عليه وسلم ولا بإيذاء المؤمنين بالبهتان ، قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بآذن الله) وقال تعالى (من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً) وقال تعالى (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وأثماً مبيناً) ، وكذلك الرسول صلى الله عليه وسلم لا يرضى برد أحاديثه الشابهة عنه ولا بالطعن في أصحابه ، وقد ذكرت الأحاديث في تشديده صلى الله عليه وسلم في معارضة أحاديثه في الفصل الثالث في أول الكتاب فلتراجع^(١) وذكرت أيضاً الأحاديث في تشديده صلى الله عليه وسلم في إيذاء أصحابه وسبهم والطعن فيهم في الفصل الحادي عشر في أول الكتاب فلتراجع^(٢)

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٣) و (٣٤) مانصه
من أصحاب النبي - ص - من امتنع من التحدث عن رسول الله عمداً
لأنه لاحظ الشبهة على غيره من الصحابة

في ص ٤٩ - ٥٠ من تأویل الحديث لابن قتيبة ، يقول عمران بن حصين

(١) ص ٥ - ٧

(٢) ص ٢٩ - ٣٠



وهو من الصحابة والله إني لأشطئ الحديث عن رسول الله يومين متتابعين ولكن بطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب النبي - ص - سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويحدثون أحاديث ماهي كما يقولون وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم فاعلمك أنهم كانوا يخبطون إلا أنهم كانوا لا يتعمدون.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال إن ابن قتيبة لم يذكر لهذا الأثر سندًا وإنما اقتصر على قوله وروى مطرف بن عبد الله أن عمران بن حصين ، ومثل هذا لا يثبت به شيء.

وقد أخطأ المؤلف في قوله تأويل الحديث لابن قتيبة ، وصوابه تأويل مختلف الحديث.

الوجه الثاني أن يقال إن عمران بن حصين رضي الله عنهما لم يمتنع من التحديد عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قد توهم ذلك المؤلف وكذلك غيره من الصحابة الذين تأخرت وفياتهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر عن أحد منهم أنه امتنع من التحديد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما إذا احتاج إلى ما عندة من الحديث ، وقد روى أصحاب الصدح والسن والمسانيد عن عمران بن حصين رضي الله عنها أحاديث كثيرة ، وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي له عن النبي صلى الله عليه وسلم مائة وثمانون حديثاً اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخاري بأربعة ومسلم بستة ، وكذا قال الخزرجي في الخلاصة إلا أنه قال له مائة وثلاثون حديثاً قال وكان من علماء الصحابة انتهى.

فصل

وذكر المؤلف في صفحة (٣٤) عن أبي رية أنه قال في صفحة (١١١) من ظلماته ماملخصه

وقد امتنع بعض الصحابة عن التحديد خوفاً من الخطأ وأنه لما خرجت الخوارج وتحزب الناس فرقاً بدأوا يتخذون من الحديث صناعة فيضعون ويصنعون ويصفون الكذب ثم ظهر القصاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقادمة بما يشبه أحاديث الخرافية فوق الشوب والفساد في الحديث ، إلى آخر كلامه الذي لا فائدة في ذكره، وذكر في آخره أن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنها كان يكذب في الأحاديث

وكذلك برد مولى سعيد بن المسيب.

والجواب أن يقال أما قوله عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنهم امتنعوا من التحدث خوفاً من الخطأ ، فقد تقدم الجواب عنه في الفصل الذي قبل هذا الفصل.

وأما ما ذكره من وقوع الشوب والفساد في الحديث لما خرجت المخوارج وتحزب الناس وظهر القصاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقدمة.

فجوابه أن يقال إن الله تعالى قد أقام للأحاديث رجالاً أمناء بينوا أحوال الرواة وميزوا الثقات من المغروبين وذكروا الكاذبين والوضاعين بأسمائهم ليجتنب الناس أحاديثهم فلم يبق بعد ذلك ما يخشى منه اللبس والشوب والفساد في الحديث ، فالآحاديث الصحيحة معروفة عند أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وكذلك الآحاديث الحسنة والأحاديث الضعيفة والأحاديث الموضوعة والإسرائيليات فكل ذلك معروف عندهم ، وإنما تقع الشكوك واللبس والتشكيك من أعداء السنة ومنهم المؤلف وأبو رية وأناس من أضرابها من عاصرها ومن كان قبلها بزمن يسير ، وبعضهم قد تلذذوا للإفرنج وتأثروا بآرائهم وأفكارهم الفاسدة وسهامهم المسمومة التي يوجهونها نحو الآحاديث الصحيحة التي لا تتفق مع أفكارهم المنحرفة ليطعنوا بذلك في الإسلام والمسلمين ، فهو لاء الذين أشرنا إليهم من تلامذة الإفرنج وأتباعهم هم معاول المدم للسنة ، فكل حديث صحيح لا يوافق آراءهم أو آراء من يعظمونه لا يتوقفون في رده وتكتزيبيه ثم يزعمون أنه من دسائس الإسرائيليين وهم كاذبون في ذلك وإنما الدس والتشكيك منهم لا من الإسرائيليين.

وأما قول المؤلف إن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنها كان يكذب في الأحاديث.

فجوابه أن يقال قد تكلم بعض العلماء في عكرمة ورمي بعضهم بالكذب ولعل مرادهم بالكذب الخطأ والغلط كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «كذب أبو السنابل» لما أفقى أن الحامل المتوفى عنها زوجها لا تتزوج حتى تتم لها أربعة أشهر وعشرين ولو وضعت قبل ذلك ، ومن هذا قول عبادة بن الصامت رضي الله عنه «كذب أبو محمد» لما قال إن الوتر واجب ، أي خطأ ، ومنه قول سعيد بن جبير كذب جابر



بن زيد، يعني في قوله الطلاق بيد السيد أي أخطأ ، ومنه قول أبي طالب:
 كذبتم وبيت الله نترك مكة ونطعن الا أمركم في بلايل
 كذبتم وبيت الله نبزى محمدًا ولنا طاعن دونه ونناضل
 معناه اخطأتم وغلطتم فيما قلتم ، وأمثال هذا في أشعار العرب كثير يطلقون كلمة
 التكذيب على الخطأ والغلط ، قال ابن عبد البر فيما نقله عنه ابن القيم في كتابه
 «مفتاح دار السعادة» العرب تقول كذبت يعني غلطت فيما قدرت وأوهمت فيما قلت
 ولم تظن حقاً ونحو ذلك وذلك معروف من كلامهم موجود في أشعارهم كثيراً انتهى.

ومن العلماء من رمى عكرمة ببعض البدع ، وقد ذكر التوسي في كتابه
 «تهذيب الأسماء واللغات» عن ابن معين أنه قال عكرمة ثقة ، قال وإذا رأيت من
 يتكلم في عكرمة فاتهمة على الإسلام وقال أبو حاتم هو ثقة وإنما أنكر عليه مالك
 ويعيى بن سعيد لرأيه وقال البخاري ليس أحد من أصحابنا إلا يحتاج بعكرمة ، وقال
 أحمد بن عبد الله العجلي عكرمة ثقة وهو بريء مما يرميه به الناس ، وقال الحافظ ابن
 حجر في التقريب ثقة ثبت عالم بالتفسير ولم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا يثبت عنه
 بدعة ، وقال الخزرجي في الخلاصة عكرمة أحد الأئمة الأعلام رموه بغير نوع من البدعة
 قال العجلي ثقة بريء مما يرميه الناس به ووثقه أحد وابن معين وأبو حاتم والنسائي
 ومن القدماء أιوب السختياني انتهى.

وأما برد مولى سعيد بن المسيب فلم أر أحداً من أهل العلم ذكر عنه شيئاً
 من الكذب بل إنه لم يرو عنه شيء من الأحاديث فيما أعلم ، وإنما ذكر ابن عبد البر
 عن المروزي أنه روى بإسناد فيه انقطاع انه كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة
 خلاف في بعض المسائل وأنه بهذا السبب قال سعيد لغلامه برد لا تكذب علي كما
 كذب عكرمة على ابن عباس. وهذه الحكاية فيها نظر والأخرى أنها لاتصح والله
 أعلم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٥) مانصه

دليل قاطع يثبت مناقضة الصحابة لبعضهم في الرواية عن النبي
 روى ابن الجوزي في كتاب (شبهة التشبيه) قال سمع الزبير ابن العوام رجلاً

يحدث فاستمع الزبير حتى قضى الرجل حديثه فقال الزبير أنت سمعت هذا من رسول الله فقال الرجل نعم فقال الزبير هذا وأشباهه مما يعنينا في أن نتحدث عن النبي ، قد لعمرى سمعت هذا من رسول الله وأنا يومئذ حاضر ولكن رسول الله ابتدأ بهذا الحديث فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حديثه يومئذ فجئت أنت بعد انقضاء صدر الحديث وذكر الرجل الذي هو من أهل الكتاب فظننت أنه من حديث رسول الله ، وقال بسر بن سعد اتقوا الله وتحفظوا في الحديث فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة في يحدث عن رسول الله – ص – ويحدثنا عن كعب ثم يقوم فاسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب يجعل حديث كعب عن رسول الله (ص ٤٣٦ ج ٢ سير أعلام النبلاء للذهبي).

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال مازعمه المؤلف من مناقضة الصحابة بعضهم بعضاً في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو زعم كاذب ، والأثر الذي استدل به على ذلك ليس فيه ما يصلح دليلاً على ماذهب إليه فضلاً عن أن يكون دليلاً قاطعاً.

الوجه الثاني أن يقال إن الأثر الذي أورده عن الزبير رضي الله عنه ضعيف جداً. قال المعلمى رحمه الله تعالى في رده على أبي رية أستنه البيهقي في الأسماء والصفات «أخبرنا أبو جعفر الغرابي أخبرنا أبو العباس الصبغى حدثنا الحسن بن علي بن زياد حدثنا ابن أبي أويس حدثني ابن أبي الزناد عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة بن الزبير أن الزبير بن العوام سمع رجلاً» قال المعلمى أبو جعفر لم أعرفه والصبغى هو محمد بن إسحاق بن أبي أيوب متروك وابن أبي الزناد فيه كلام وعبد الله بن عروة ولد بعد الزبير بعده فالخبر منقطع وكأنه مصنوع انتهى. ولوثبت أثر الزبير رضي الله عنه لم يكن فيه سوى الإنكار على من لم يتثبت في الرواية وليس فيه مايدل على المناقضة.

وأما قول بسر بن سعيد فليس فيه سوى الحث على التحفظ في الرواية وليس فيه تأييد لما زعمه المؤلف من مناقضة الصحابة بعضهم بعضاً في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثالث أن يقال من عجيب أمر المؤلف أنه قد استدل لقوله الباطل



بأثر واه جداً وزعم أنه دليل قاطع وهو مع ذلك يطعن في بعض الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ويزعم أنها من دسائس الإسرائيelin ولا يالي بردتها واطراحها ، وهذا يدل على أن الرجل منكوس القلب مسلوب العقل والدين ، عافانا الله واخواننا المسلمين ما ابتلاه به.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٥) و (٣٦) مانصه

الوضع في الأحاديث وأسبابه – تحقيق مؤلف أضواء على السنة ص ١١٨
كان من آثار تأخير تدوين الحديث وربط ألفاظه بالكتابة إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة وصدر كبير من المائة الثانية أن اتسعت أبواب الرواية وفاقت أنوار الوضع بغير ماضبطة ولاقيد حتى لقد بلغ ماروي من الأحاديث الموضعية عشرات الآلوف لا يزال أكثرها مثبتاً بين تصاعيف الكتب المنتشرة بين المسلمين في مشارق الأرض وغارتها.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال إن الذي يظهر من كلام أبي رية الذي ساقه المؤلف أن أكثر الأحاديث الموضعية مثبت بين تصاعيف كتب السنة المنتشرة بين المسلمين ولم يستثن منها شيئاً . وهذا خطأ كبير فإن الصحيحين ليس فيها شيء من الأحاديث الضعيفة فضلاً عن الأحاديث الموضعية ، والمسلمون إنما يرجعون إلى ماجاء في الصحيحين ومثبت في غيرها من كتب الصاحب والسنن والمسانيد .
ويندر وجود الموضوعات في السنن الأربع والمسانيد المشهورة وإنما توجد الموضوعات غالباً في الجاميع التي يعتني مصنفوها بجمع ما وجدوا من الأحاديث من أي جهة كانت الأحاديث . وقد صنف العلماء في بيان الموضوعات مصنفات كثيرة جمعوا فيها ما كان متفرقاً في الكتب وبذلك سهل على طالب العلم معرفة الموضوعات ومعرفة الموضوعين والتبييز بين الأحاديث الصحيحة وبين غيرها من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة .

الوجه الثاني أن يقال إن الذي يظهر من كلام أبي رية أنه أراد التشكيك في كتب السنة بما توهنه بعقله الفاسد من أن أكثر الأحاديث الموضعية مثبتة بين

تضاعيفها ومراده بذلك الطعن في كتب السنة والتنفير منها وهو أيضا مراد المؤلف من سياقه لكلام أبي رية . ويأتي الله إلا أن يتم نوره ويرد كيد الكاذبين في خورهم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٦) مانصه :

معادلة صعبة تستوجب النظر لأنها بين خبرين مختلفين والمجال هو الحديث ، هناك حديث يقول إن النبي - ص - بشر عشرة من أصحابه بالجنة منهم طلحة والزبير ، والتاريخ الصادق الذي تعززه الواقع التاريخية يقول إنها أول من نقض البيعة مع علي بتأثير من عائشة أم المؤمنين لما كان بينها وبين علي من أمر خاصة ، وعلى أيضا كان من هولاء العشرة التي هما منها فكيف يكون هذا؟ وكيف يتم وبينهم تلك الخصومة التي لا يعلم الظالم من المظلوم فيها إلا الله وحده رغم ماباها من ظواهر العدل التي تعطي حق الخلافة لعلي بعد عثمان.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال ان تبشير العشرة بالجنة ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن رغمت أنوف المبغضين للصحاببة المتعرضين لما شجر بينهم ، فروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن رياح بن الحارث أن المغيرة بن شعبة كان في المسجد الأكبر وعنه أهل الكوفة عن يمينه وعن يساره فجاءه رجل يدعى سعيد بن زيد فحياه المغيرة وأجلسه عند رجليه على السرير فجاءه رجل من أهل الكوفة فاستقبل المغيرة فسب وسب فقال من يسب هذا يامغيرة؟ قال يسب علي بن أبي طالب قال يامغيرة بن شعب يامغيرة بن شعب ، ثلاثا لا أسمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبون عندي لا تذكر ولا تغير فأنا أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سمعت أذناني ووعاه قلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني لم أكن أروي عنه كذلك يسألني عنه إذا لقيته أنه قال «أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعلى في الجنة وعثمان في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن في الجنة وسعد بن مالك في الجنة وتاسع المؤمنين في الجنة لو شئت أن أسميه لسميته قال فضج أهل المسجد ينشدونه ياصاحب رسول الله من التاسع قال ناشدوني بالله والله العظيم أنا تاسع المؤمنين ورسول الله صلى الله عليه وسلم العاشر ثم اتبع ذلك يمينا قال والله لمشهد شهده رجل يعبر فيه وجهه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من عمل أحدكم ولو عمر عمر منوح عليه السلام» وقد رواه أبو داود بن حمودة وسمى الساب قيس بن



علقمة. ورواه ابن ماجه مختصرأً، وزاد رزين ثم قال «لاجرم لما انقطعت اعمارهم أراد الله أن لا يقطع عنهم الأجر إلى يوم القيمة والشقي من أبغضهم والسعيد من أحبيهم» ذكره ابن الأثير في جامع الأصول ، وقد رواه الإمام أحمد وأبوداود أيضا والترمذى من حديث عبد الله بن ظالم المازنی عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفیل رضي الله عنه بنحوه وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وقد روی من غير وجه عن سعيد بن زید عن النبي صلی الله علیه وسلم ، ورواه الترمذى أيضا والحاکم في مستدرکه من حديث عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن سعيد بن زید رضي الله عنه أن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال «عشرة في الجنة» فذكر التسعة وزاد معهم أبا عبيدة بن الجراح.

الوجه الثاني أن يقال يظهر من كلام المؤلف أنه لا يصدق بالحديث الثابت في تبشير العشرة بالجنة وهذا عارضه بما ذكره عن الواقع التاريخية وصرح بالإنكار في قوله فكيف يكون هذا وكيف يتم وبينهم تلك الخصومة إلى آخر كلامه ، فالتأريخ صادق عند المؤلف ، والحديث الثابت عن النبي صلی الله علیه وسلم ليس بصادق عنده ، وماذاك إلا لأنه مبغض للأحاديث الصحيحة ومنابذها ومشكك فيها ، ومن كانت هذه حاله فأبعده الله واتسعه .

الوجه الثالث أن يقال إن المؤلف قد أخطأ خطأً كبيراً في زعمه أن طلحة والزبير رضي الله عنها نفضا بيعة على رضي الله عنه بتأثير من عائشة رضي الله عنها لما كان بينها وبين علي رضي الله عنه من أمور خاصة ، وهذا كذب على عائشة رضي الله عنها فإنها إنما سارت إلى العراق في طلب دم عثمان رضي الله عنه لغير ، وكذلك طلحة والزبير رضي الله عنها ، ولم يكن بين علي وعائشة رضي الله عنهما أمور خاصة تدعوه إلى سعي عائشة رضي الله عنها في نقص بيعة علي رضي الله عنه ، فما زعمه المؤلف في ذلك كله زور وتهان.

وما يرد على المؤلف زعمه الكاذب أن علياً رضي الله عنه لما فرغ من أمر الجمل جاء إلى الدار التي فيها عائشة رضي الله عنها فاستأدن ودخل فسلم عليها ورحببت به فقال له رجل يأمير المؤمنين إن على الباب رجلين ينالان من عائشة فأمر القعقاع بن عمرو أن يجلد كل واحد منها مائة وأن يخرجهما من ثيابهما ، ولما أرادت عائشة رضي الله عنها الخروج من البصرة بعث إليها علي رضي الله عنه بكل ماينبغى

من مركب وزاد ومتاع وغير ذلك واختار لها أربعين امرأة من نساء أهل البصرة المعروفات وسر معها أخاها محمد بن أبي بكر فلما كان اليوم الذي ارتحلت فيه جاء علي رضي الله عنه فوقف على الباب وحضر الناس وخرجت من الدار في الهوج فودعت الناس ودعت لهم وقالت يابني لا يعتب بعضاً على بعض إنه والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأهملها وإنه على معتبري لمن الأخيار فقال علي رضي الله عنه صدق والله ما كان بيني وبينها إلا ذاك وإنها لزوجة نبيكم صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة ، وسار علي رضي الله عنه معها مودعاً ومشيعاً أمياً وسرح بنية معها بقية ذلك اليوم.

ولو كان بين علي وعائشة رضي الله عنهمَا أمور خاصة تدعو إلى سعي عائشة رضي الله عنها في نقض بيعة علي رضي الله عنه لما رحبت عائشة رضي الله عنها بعلي رضي الله عنه لما دخل عليها وما قالت في حقه ما قالت وما فعل علي رضي الله عنه معها مافعل من الحفاوة والتكرم.

الوجه الرابع أن يقال من أصول أهل السنة والجماعة الكف عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم . فلا يثير الكلام فيما شجر بينهم إلا من كان يتبغي الطعن فيهم من أهل البدع والأهواء المخالفين لما عليه أهل السنة والجماعة ، وفي إثارة الكلام فيما شجرينهم دليل على ما في قلب المتكلم فيهم من الغل والبغض لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله تعالى (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت لكم ما كسبتم ولا تسئلون عما كانوا يعملون).

الوجه الخامس أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن الله اطلع على أهل بدر فقال أعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» رواه الإمام أحمد وأبوداود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه ابن حبان، ورواه الإمام أحمد أيضاً والبخاري ومسلم وأبوداود والترمذمي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قصة حاطب بن أبي بلترة رضي الله عنه حين كتب إلى أهل مكة يخبرهم بعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يغزوه عام الفتح فقال عمر رضي الله عنه دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنه قد شهد بدرأً وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال أعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، وقد كان علي وطلحة والزبير رضي الله عنهم من أهل بدر فما كان لهم من



أعمال سيئة فهي مغفورة لهم بلاشك ، وكذلك عائشة رضي الله عنها لأنها حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجته في الدنيا والآخرة . ومن لم يؤمن بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من المغفرة لأهل بدر وأن تبشير العشرة بالجنة حق وأن علياً وطلحة والزبير منهم وإن وقع منهم يوم الجمل ما وقع فهو من يشك في إسلامه لأنه لم يتحقق الشهادة بأن محمدًا رسول الله ، ومن تحقيقها الإيمان بما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمور الغيب فيما مضى وما يأتي.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٦) و (٣٧) مانصه

كلمة حق للإمام السلفي محمد عبده في تعليل نشأة الاختراع في الرواية وضع الحديث ، قال الإمام تواتت الأحاديث بعد ذلك ونقض بعض المباعين للخلفية الرابع ماعقدوا وكانت حروب بين المسلمين انتهى فيها أمر السلطان إلى الأمويين غير أن بناء الجماعة قد تتصدع وانفصمت عرى الوحدة بينهم وتفرقت بهم المذاهب في الخلافة وأخذت الأحزاب في تأييد آرائهم كل ينشر رأيه على رأي خصمه بالقول والعمل وكانت نشأة الاختراع في الرواية والتأويل . وعلا كل قبيل على الآخر فأفترق الناس.

قال المؤلف وهذا يمكنا أن نقول إن وضع الحديث على رسول الله - ص - كان كما قال أحد الأئمة هو أشد خطراً على الدين ، وأنكى ضرراً المسلمين من تعصب أهل المشرقين والمغاربيين وأن تفرق المسلمين إلى شيع وفرق ومذاهب كان أصله وسببه افتعال الحوادث وبناء الأحاديث الموضوعة على أساس افتuateها ثم كانت سلبية بعض العلماء هي السبب في تثبيت هذه الأحاديث في بوطن وسطور المراجع ومعاملتها في تلك المراجع معاملة الصحيح تماماً.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال إن الإمامة في الدين لاتنال بالشقاشق وكثرة الخطب والكلام ولا بالتفكير العصري والثقافة الغربية ، ولا باتباع أهل الكلام المذموم ، ولا بتأويل الآيات القرآنية على غير تأويلها وحملها على غير محاملها وما يراد بها ، ولا بالطعن في الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وتكتدي بها وردتها ، ولا بالتوافق بين العلوم الشرعية وأقوال فلاسفة المسلمين وملاحدة

الإفرنج ، ولا بدّعوى الأتباع في متبوعهم أنه إمام ، ولا يترضى أهل السنة والجماعة عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، وإنما تناول بالتمسك بالكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتبعين وتابعهم بإحسان وبالدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر واليقين ، فمن كان بهذه الصفة استحق الإمامة وإلا فلا ، قال الله تعالى (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون).

وكذلك قول بعض الناس فلان سلفي وهو على خلاف ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتبعين وتابعهم بإحسان فتلخص هذا لا يستحق أن يقال إنه سلفي لأن هذا اللقب لا يطابق حاله فيكون تلقيبه بذلك من قول الزور.

وإذا علم هذا فليعلم أيضاً أن تلقيب محمد عبده بالإمام والسلفي لا يطابق حاله لأنّه متصرف بجميع ما تقدم ذكره من الصفات التي تختلف ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتبعين وتابعهم بإحسان ، والشاهد على ذلك ما يوجد في كتبه ومقالاته وما ينقله عنه أصحابه في كتبهم ، ولو لا إيثار الاختصار لذكرت من ذلك شيئاً كثيراً ، ويكتفى من ذلك تصريحه بالقول بخلق القرآن في رسالته التي سماها رسالة التوحيد ، وأعظم ذلك وأشنعه.

وقد قال الشيخ عبد الله بن علي بن يابس في ردّه على محمود شلتوت صفحة ١٤٩ بعد ذكره لحمد عبده، قال الوجه الثاني انه حرف آية البقرة وهي قوله تعالى (ف الرجل وامرأتان) وقصرها على الاستئثار محتاجاً بقوله رفع من ثدي باريس وعب من فلسفة الرازى والغزالى وصاحب المواقف وقل نصيبه في علوم الدين فإذا ذهب يكتب فيه جاء باقوال مزوجة بشبه ملاحقة الغرب وفلسفه الإسلام، وذلك الرجل هو محمد عبده انتهى.

فلينظر إلى قول هذا العالم الجليل الذي درس حال محمد عبده وعرفه حق المعرفة.

الوجه الثاني أن يقال إن خطر الطعن في الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردها واطراحها ليس بدون الخطر في وضع الأحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم ، فالوضاعون يزيدون في الأحاديث والمكذبون للأحاديث الصحيحة



ينقصون منها وكلا الأمرين شديد الخطر على الدين ، وقد جاء الوعيد الشديد لمن كذب على النبي صلى الله عليه وسلم متعمداً ، وجاء التشديد أيضاً على رد الأحاديث الشابهة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومعارضتها بالقرآن ، وقد تقدم ذكر الأحاديث في ذلك في الفصل الثالث في أول الكتاب فليراجع^(١)

الوجه الثالث أن المؤلف رمى علماء الحديث بالسلبية التي معناها السكوت عن إنكار تثبيت الأحاديث الموضعية في المراجع من كتب الحديث ومعاملتها في تلك المراجع معاملة الأحاديث الصحيحة ، وهذا إنما يكون من أحد شيئاً إما الغباوة والتغفيل من المخرجين ومن العلماء الذين أقوروهم وسكتوا عنهم ، وإما قلة العناية والاهتمام بالسنن وإقرار ما يلتصق بها من الأحاديث الموضعية ، والجواب عن هذه الفريدة أن نقول (سبحانك هذا بہتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) فليس في الصحيحين ولا في غيرهما من أمهات الكتب شيء من الأحاديث الموضعية . وقد أعطى الله تعالى كبار المحدثين من النباهة والذكاء والفتنة ما فاقوا به كثيراً من الناس ، فلا تخفي عليهم أحاديث الكاذبين والوضاعين ولا ترور عليهم ، وأعطاهم الله من العناية والأهتمام بالأحاديث وتمييز الصحيح من الضعيف والواهبي والموضع وبيان الكاذبين والوضاعين والتحذير منهم ما هو معلوم عند أهل العقول السليمة والعدل والأنصاف ، وإنما السلبية كل السلبية في تلامذة الأفرنج من العصريين ومن يقلدتهم من الأغبياء المغفلين الذين لا يميزون بين الأحاديث الصحيحة والأحاديث الموضعية ، ومنهم المؤلف وأبو رية وأشباههما من أعداء السنة وحملتها ، فهو لآء يخبطون خطط عشواء فيصححون الأحاديث الضعيفة والموضعية ويعتمدون عليها إذا كانت موافقة لآرائهم أو آراء من يعظمونه من شيوخهم وغير شيوخهم من المسلمين وغير المسلمين ، ويطعنون في الأحاديث الصحيحة ويزعمون أنها من الدس الإسرائيли إذا كانت مخالفة لآرائهم أو آراء من يعظمونه من شيوخهم وغير شيوخهم من المسلمين وغير المسلمين ، فهو لآء يدورون مع الأهواء حيثها دارت بهم وقد قال الله تعالى (ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدي القوم الظالمين).

(١) ص ٥ - ٧

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٣٧) مانصه

قال المرتضى الياني في كتابه إثارة الحق إن معظم ابتداع المبتدعين من أهل الإسلام إنما يرجع إلى هذين الأمرين الواضح بطلانها وهم الزيادة في الدين أو النقص منه . ومن أنواع الزيادة في الدين الكذب على رسول الله - ص -

والجواب أن يقال إن المؤلف أو رد هذا الكلام يحسب أنه يؤيد أقواله الباطلة في معارضته للأحاديث الصحيحة ، وهو ينعكس بالرد عليه وإلحاقه بالمبتدعين الذين ينتقصون من الدين بتكتيدهم للأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فالمؤلف معول من معاول هدم الدين ، وهو مع الوضاعين في طرقه نقيس. فالوضاعون يزيدون في الأحاديث بالكذب ، والمؤلف وأشباهه ينتقصون من الأحاديث الصحيحة بالكذب وكلا الطائفتين على شفاهلكرة.

فصل

وفي صفحة (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) نقل المؤلف كلاماً طويلاً عن دائرة المعرف المصرية وقد أحده من هامش كتاب أبي رية صفحة (١١٩) و (١٢٠) وهو من كلام المستشرقين أعداء الإسلام والمسلمين أرادوا به الطعن في دين الإسلام وتشكيك المسلمين في سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم . وما ذكروا فيه أن الرواة استباحوا لأنفسهم اختراع أحاديث تتضمن القول أو الفعل ونسبوها إلى النبي - ص - لكي تتفق وآراء العصر الثاني وأنها قد كثرت الأحاديث الموضوعة المتناقضة أشد التناقض في سنة محمد - ص - إلى آخر كلامه الذي هو غاية في التلبيس والتشكيك ، ثم قال المؤلف بعده ونقول تعقيباً على ذلك إنه من أكبر وأعظم أسباب الأسى والأسف أن يعلم أولئك المستشرقون من أمر المسلمين والإسلام ما لا يعلمه كثير من أهله ، ولاشك أن الواجب يقضي ويفرض علينا تبرئة النبي - ص - مما قاله المستشرقون ، ويفرض علينا أيضاً تطهير سنة النبي - ص - من الأحاديث الموضوعة والتي وضعت في فترة الفتنة وغيرها في فرصة النفاذ إلى الأحاديث الصحيحة وفي فرصة الوصول إلى صفحات الكتب الشهيرة سواء كان وضع الحديث قد تم بحسن قصد من بعض السذج من المسلمين أم بسوء قصد من الكتابيين أو المنافقين.



والجواب عن هذا من وجوه أحدتها أن يقال مثل الذي ينقل كلام المستشرقيين في طعنهم في السنة ويرضى به كمثل الذي ذهب إلى غنم ليأخذ شاة يأكلها فوقع اختياره على كلب الغنم فاخذه وقد قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخْذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوَّا مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تَخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيْنَا لَكُمُ الْآيَاتُ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) وقال تعالى (وَدُوَّا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً) وقال تعالى (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّهُمْ) الآية.

الوجه الثاني أن يقال ما زعمه أعداء الله تعالى من أن الرواية استباحوا لأنفسهم اختراع الأحاديث وأن الأحاديث الموضعية المتناقضة أشد التناقض قد كثرت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو إفك مفترى وزور وہتان ، فإن الرواية الأثبات الذين خرج لهم أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد المشهورة ليسوا من الوضاعين وإنما هم أعداء الوضاعين في الحقيقة ، وقد قام أكابر الأئمة منهم بتمييز الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضعية وجدوا واجهدوا في ذلك واعتنوا به أشد الاعتناء وبينوا أسماء الكاذبين والوضاعين وترکوا الأمر واضحا جلياً للبس فيه فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، وهذا مما يتجاهله المستشرقون ويتعامون عنه، وكذلك المقلدون لهم من العصريين.

الوجه الثالث أن يقال إن الله تعالى قد حفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم من التناقض ومن امتزاج الأحاديث الموضعية بها. فالآحاديث الصحيحة معروفة عند علماء المسلمين ولعليها المعمول عندهم والأحاديث الموضعية معروفة عندهم وقد اجتنبوا وحذرروا الناس منها، فمن زعم غير ذلك فقوله باطل مردود عليه.

الوجه الرابع أن يقال ما ألقوه المستشرقون بالسنة وأهلها فكله باطل أرادوا به التلبيس والتشكيل في دين الإسلام وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن الغباوة والجهل المزري بصاحبها تصدق المستشرقيين في هذينهما وأكاذيبهم على الإسلام وأهله ، ومن أقبع الغباوة والجهل أيضاً زعم المؤلف تقليداً لأبي رية ان المستشرقيين يعلمون من أمر المسلمين والإسلام ما لا يعلمه كثير من أهله ، والواقع في الحقيقة ان المستشرقين يخبطون خطط عشوائية في كتاباتهم عن الإسلام والمسلمين ، وكثيراً ما ينكرون الحقائق ويفسدون بالأكاذيب ويعتمدون عليها ، وكثير من ضعفاء

البصرة من العصريين يعتمدون على كتاباتهم وهي مما لا يعتمد عليه.

الوجه الخامس أن يقال إذا كان المؤلف لا يشك أن الواجب يقضي ويفرض عليه تبرئة النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله المستشرقون ويفرض عليه تطهير سنة النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الموضوعة ، فما باله يعكس الأمر فيمدح المستشرقين ويزعم أن عندهم من العلم بالإسلام وال المسلمين ماليس عند كثير من المسلمين ، وما باله يحمل أقبح الحمل على بعض الأحاديث الصحيحة فيطعن فيها ويردها بمجرد الهوى ويعرض عن الأحاديث الموضوعة فلا يذكرها ولا يطعن في شيء منها . وربما أورد منها في بعض المواضع ما يوافق هواه فيصححه ويعتمد عليه ، فهل هذا هو المفروض عليه ؟ وهل في أفعاله السليمة تطهير لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ والجواب أن يقال إن المؤلف قد نبذ المفروض عليه وراء ظهره وأتى بما يخالفه ، ويقال أيضاً إنه يجب تطهير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أقصه بها المؤلف وأبوا رية وأشباهها من أهل الإلحاد والشك والتشكيك ، ويجب أيضاً تنزيه الصححين وغيرهما من الكتب الشهيرة عند المسلمين كالسنن والمسانيد المشهورة مما زعمه المؤلف من وصول الموضوعات إلى صفحاتها ، ويجب أيضاً تنزيه الثقات الأثبات الذين جمعوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتبروا بتنقيتها من الأحاديث الموضوعة مما رماهم به المؤلف من السذاجة التي معناها الغباوة والتغفيل ، ولاشك أن المؤلف وأبوا رية وأشباهها من الذين يصنفون إلى أكاذيب المستشرقين ويفترون بما ينشرونه من زخرف القول أولى بوصف السذاجة والغباوة والتغفيل.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤٠) و (٤١) ماملخصه

الوضع لنصرة المذاهب في أصول الدين وفروعه – إلى أن قال – وليت أسباب الوضع لنصرة المذاهب ممحورة في المبدعة وأهل المذاهب في الأصول ، بل من أهل السنة المخالفين في الفروع من وضع أحاديث كثيرة لنصرة مذهبه أو تعظيم إمامه ، وإليك حديثاً واحداً وهو (يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس) ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي ، وهذا اضطررت الشافعية إزاء ذلك إلى أن يرورو في إمامهم حديثاً يفضلونه على كل إمام . وهذا نصه : قال رسول الله – ص – (أكرموا قربشاً فإن عالمها يملا طباق



الأرض علماً) ، وأنصار الإمام مالك لم يلبثوا أن وضعوا في إمامهم هذا الحديث ونحوه (يخرج الناس من المشرق إلى المغرب فلا يجدون أعلم من عالم أهل المدينة يعني مالك).

والجواب أن يقال هذا الكلام نقله المؤلف من كتاب أبي رية وهو من الأباطيل المردودة على قائلها ، فأما قوله إن من أهل السنة المختلفين في الفروع من وضع أحاديث كثيرة لنصرة مذهبه أو تعظيم إمامه.

فجوابه أن يقال إنما يعرف وضع الأحاديث عن الزنادقة وأهل البدع وهؤلاء ليسوا من أهل السنة وإن انتسبوا إلى بعض المذاهب ، فأما المتمسكون بالكتاب والسنّة وما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتبعهم بإحسان فليسوا من يضع الحديث، وهم أهل السنّة على الحقيقة ، وقد يقع الوضع من بعض الجهال المنتسبين إلى السنّة ومن المغفلين وهم الذين يقبلون التلقين ومن اختلطت عقولهم فخلطوا في الرواية ومن لا حفظ لهم ولا تمييز فيحدثون من حفظهم فيغلطون ، وهؤلاء وإن انتسبوا إلى السنّة فلا عبرة بهم لأن وجودهم في أهل السنّة كعدمهم.

وأما حديث (يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس) إلى آخره فقد رواه مأمون بن أحمد السلمي عن أحمد بن عبد الله الجويباري وكل منها دجال معروف بكثرة الوضع ، قال ابن الجوزي بعد ايراده لهذا الحديث في كتابه «الموضوعات» هذا حديث موضوع لعن الله واضعه. وهذه اللعنة لا تفوت أحد الرجلين وهم مأمون والجوباري. وكلاهما لا دين له ولا خير فيه كانوا يضعان الحديث. قال ابن حبان كان مأمون دجالاً من الدجالين حدث عن لم يره وكان الجويباري كذلك دجالاً يضع على الذين يروي عنهم مالم يحدثوه لا يجعل ذكره في الكتب إلا على سبيل الجرح فيه. وذكر هذا الحديث أبو عبد الله الحاكم في كتاب المدخل إلى كتاب الأكليل فقال قيل لمأمون بن أحد الاترى إلى الشافعي والى من تبع له بخراسان فقال حدثنا أحد بن عبد الله فذكر الحديث فبان بهذا ان الواضع له مأمون الذي ليس بمؤمن انتهى كلام ابن الجوزي.

واما قول المؤلف تقليداً لأبي رية . وهنا اضطرت الشافعية ازاء ذلك إلى أن يرووا في إمامهم حديثاً يفضلونه على كل إمام. وهذا نصه . قال رسول الله - ص - (أكرموا قريشاً فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً).

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال هذا الحديث لم يروه أحد من الشافعية وإنما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده حدثنا جعفر بن سليمان عن النضر بن معبد الكندي أو العبدي عن الجارود عن أبي الأحوص عن عبد الله — يعني ابن مسعود — رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبوا قريشا فإن عالمها يلأ طباق الأرض علم» الحديث . وأبو داود الطيالسي ليس هو من الشافعية وإنما هو من أقران الشافعى ومات هو والشافعى فى سنة أربع ومائتين من الهجرة . وكان أكبر من الشافعى بسبعين سنة.

وإذا علم هذا فلابيتحنى كذب المؤلف في قوله تبعاً لأبي رية إن الشافعية هم الذين رووا هذا الحديث في إمامهم يفضلونه على كل إمام .

الوجه الثاني أن يقال إن أبا رية قد حرف أول الحديث حيث قال فيه. أكرموا قريشا . والذي في الحديث «لاتسبوا قريشا» وقد تبعه المؤلف على التحرير لغباؤته وجهله .

الوجه الثالث أن يقال إن الحديث ضعيف جداً لأن في أسناده النضر بن معبد ، وسماه الذهبي في الميزان النضر بن حميد وقال أبو حاتم متrok الحديث وقال البخاري منكر الحديث ، ثم أورد الذهبي هذا الحديث من روایته ، وفيه أيضاً الجارود وقال الذهبي في الميزان أبو الجارود وهو زياد بن المنذر قال ابن معين كذاب وقال النسائي وغيره متrok وقال ابن حبان كان رافضاً يضع الحديث في الفضائل والمثالب وقال الدارقطني إنما هو منذر بن زياد متrok ، وفيه أيضاً أبو الأحوص قال الذهبي في الميزان قال يحيى بن معين ليس بشيء وحسن الترمذى حديثه .

فإن قلنا إن الحديث موضوع فافتة من النضر بن حميد أو من أبي الجارود وكلاهما كان قبل الشافعى بزمان .

وإذا علم هذا فمن أقبح الجهل قول المؤلف إن الشافعية هم الذين رووا هذا الحديث في إمامهم يفضلونه به على كل إمام . وهذا كلام لا يقوله عاقل وإنما يقوله من يهرب بما لا يعرف ، وهل يقول عاقل إن النضر بن حميد وأبا الجارود كانوا من الشافعية مع كونهما قبل زمان الشافعى بزمان .؟!

الوجه الرابع أن يقال لو فرضنا أن الحديث صحيح فليس فيه تصريح باسم



الشافعي ولا غيره من أكابر العلماء القرشيين فيحتمل أن يكون المراد به الشافعي ويحتمل أن يكون المراد به غيره كالزهري فإنه قد نشر عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً وكان أول من دون الحديث ، وقد ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» عن الحافظ أبي نعيم الأصبهاني أنه قال هو الشافعي ، وذكر أيضاً في موضع آخر من «البداية والنهاية» عن عبد الملك بن محمد الاسفرايني أنه قال لainطبق هذا إلا على محمد بن إدريس الشافعي حكاه الخطيب انتهى ، ولاشك أن الشافعي قد ملا طباق الأرض علماً فلو كان الحديث صحيحاً لم يبعد أن يكون هو المراد به والله أعلم.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن أنصار الإمام مالك لم يلبثوا أن وضعوا في إمامهم هذا الحديث ونصه (يخرج الناس من المشرق إلى المغرب فلا يجدون أعلم من عالم أهل المدينة) يعني مالك.

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال هذا الحديث لم يروه أحد من المالكية وإنما رواه الإمام أحمد في مسنده والترمذى في جامعه والنسائى وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يوشك الناس أن يضرروا أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة» هذا لفظ الحاكم ، ولفظ الترمذى عن أبي هريرة رضي الله عنه رواية. «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة» قال الترمذى هذا حديث حسن. وفي نسخة حسن صحيح وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه ، وبوب عليه الترمذى بقوله «باب ماجاء في عالم المدينة» وبوب عليه الهيثمي في «موارد الظمآن» إلى زوائد ابن حبان» بقوله: «باب في عالم المدينة».

وإذا علم هذا فلن الزور والبهتان قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن أنصار الإمام مالك هم الذين وضعوا هذا الحديث في إمامهم، ومن أكبر الخطأ زعم المؤلف وأبي رية إن هذا الحديث موضوع مع أنه حديث صحيح كما تقدم بيانه.

الوجه الثاني أن يقال إن أبي رية قد حرف لفظ الحديث وهذا من قلة أمانته أو عدمها وقد تبعه المؤلف على التحرير لغباوته وجهه ، وقد تقدم لفظ الحديث فليقارن بينه وبين ما أوردته المؤلف، ومن عجيب أمر المؤلف وأبي رية أنها قد انكرا

رواية الحديث بالمعنى وأكثرا من القول في ذلك ، وهما قد نقلوا ماتقدم ذكره في هذا الفصل بالمعنى وغيرها لفظ الحديث وحرفاً فيها فهلاً بدأ كل منها بنفسه فنقل الأحاديث على ماهي عليه ولم يغير فيها .؟

الوجه الثالث قال الترمذى بعد إيراد الحديث وقد روى عن ابن عينية أنه قال في هذا سئل من عالم المدينة؟ فقال إنه مالك بن أنس ، وقال إسحاق بن موسى سمعت ابن عينيه يقول هو العمري عبد العزيز بن عبد الله الزاهد ، وسمعت يحيى بن موسى يقول قال عبد الرزاق هو مالك بن أنس . والعمري هو عبد العزيز بن عبد الله من ولد عمر بن الخطاب انتهى كلام الترمذى . وال الصحيح أن اسم العمري عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله كما جاء ذلك في رواية الخطيب لهذا الحديث فعنه قال أبو موسى يعني إسحاق بن موسى الأنصارى شيخ الترمذى – فقلت لسفيان أكان ابن جرير يقول نرى أنه مالك بن أنس؟ فقال إنما العالم من يخشى الله ولا نعلم أحداً كان أخشع لله من العمري يعني عبد الله بن عبد العزيز العمري انتهى ، وليس في الحديث تصريح باسم مالك ولا غيره فيحتمل أن يكون مالك هو المراد به ويحتمل أن يكون المراد به غيره من أكابر العلماء من كان في زمان مالك أو قبل زمانه أو بعده بزمان يسير أو أزمان ، ويحتمل أن يكون ذلك في آخر الزمان حين يأرز الإيمان إلى المدينة والله أعلم .

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤١) مانصه

ولاشك أن المبالغة في شدة الترهيب وزيادة الترغيب سهلت على واضعي هذا النوع من الأحاديث المكذوبة ، ومن ذلك قول العلماء إن الأحاديث الضعيفة يعمل بها في فضائل الأعمال ، وعجب أن تقوم فضائل الأعمال على ضعيف الحديث .

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال قد تقدم الكلام في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال^(١) وأنه لا يعمل به بانفراده بل يعتبر به ويعتضد به مع غيره وأنه لا يجوز إثبات حكم شرعى به لا استحباب ولا غيره لكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب فيها علم حسنة أو قبحه بأدلة الشعع فإن ذلك ينفع

(١) تقدم في ص ١٧٣ - ١٧٤



ولايضر، وأن العمل بالضعف إنما يشرع في عمل قد علم أنه مشروع في الجملة. أما ثبات سنة فلا ، هذا كلام شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية وغيره من أكابر العلماء في العمل بالحديث الضعيف وبه يرد على المؤلف فيما توهنه على العلماء أنهم يقولون إن فضائل الأعمال تقوم على ضعيف الحديث.

الوجه الثاني أن يقال إن المؤلف أبدى عجبه مما توهنه على العلماء الذين قالوا إنه يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وأعجب من ذلك تشكيك المؤلف في الأحاديث الثابتة عن النبي صل الله عليه وسلم وطعنها فيها بغير حجة وتهجممه على صحيح البخاري الذي هو أصح الكتب بعد القرآن ومخالفته لإجماع المسلمين على صحة مارواه البخاري ومسلم في صحيحهما وقوبه والعمل به، ولاشك أن هذا من الحادة لله ولرسوله صل الله عليه وسلم واتباع غير سبيل المؤمنين فالإقدام على هذه الأعمال من رجل ينتمي إلى الإسلام من أعجب العجب.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤٣) مامليخصه

كان الرشيد يعجبه الحمام واللهو به فأهدي إليه حمام وعنده أبو البختري قاضي المدينة فقال للرشيد روي عن النبي - ص - أنه قال (لا سبق إلا في زحف أو حافر أو جناح) فزاد جناح وهي لفظ وضعها للرشيد خاصة فأعطاه جائزة سنية ولما خرج قال الرشيد والله لقد علمت أنه كذاب وأمر بالحمام أن يذبح فقيل وما ذنب الحمام قال من أجله كذب على رسول الله.

والجواب أن يقال هذا الكلام نقله المؤلف من كتاب أبي رية وقد حرف فيه فقال «في زحف أو حافر» وصوابه في «خف أو حافر» وقال «وهي لفظ» وصوابه «وهي لفظة» وقد وهم أبو رية حيث زعم أن أبو البختري هو الذي وضع الزيادة في هذا الحديث للرشيد ، وقد تبع المؤلف أبو رية على الوهم لغباؤته وجهله . والصواب أن الذي وضع الزيادة في هذا الحديث كعياً بن إبراهيم النخعي وضعها للمهدي لا للرشيد، قال أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» القسم الخامس قوم كان يعرض لهم غرض فيضعون الحديث ، فنهم من قصد بذلك التقرب إلى السلطان بنصرة غرض كان له كعياً بن إبراهيم فإنه حين دخل على المهدي وكان المهدي يحب الحمام إذا قدمه حمام فقيل له حدث أمير المؤمنين فقال حدثنا

فلان عن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لاسبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح» فأمر له المهدى ببدرة فلما قام قال أشهد على قفاك انه قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المهدى أنا حلته على ذلك ثم أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه.

قال الذهبي في الميزان غياث بن إبراهيم النخعي عن الأعمش وغيره قال أَحْمَد تَرَكَ النَّاسَ حَدِيثَهُ، وَرَوَى عَبَّاسٌ عَنْ يَحِيَّى لَيْسَ بِثَقَةٍ وَقَالَ الْجُوزِجَانِيُّ كَانَ فِيهَا سَمِعَتْ غَيْرَ وَاحِدٍ يَقُولُ يَضْعُفُ الْحَدِيثَ وَقَالَ الْبَخَارِيُّ تَرَكَهُ اَنْتَهَى وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي لِسَانِ الْمِيزَانِ قَالَ الْأَجْرِيُّ سَأَلَتْ أَبَا دَاؤِدَ فَقَالَ كَذَابٌ. وَقَالَ مَرَةً لَيْسَ بِثَقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ وَقَالَ يَحِيَّى بْنُ مَعِينَ مَرَةً كَذَابٌ خَبِيتٌ وَقَالَ السَّاجِي تَرَكَهُ وَقَالَ صَالِحٌ جَزْرَةٌ كَانَ يَضْعُفُ الْحَدِيثَ . وَقَالَ أَبُو أَمْدَنَ الْحَاكِمُ مُتَرَوِّكُ الْحَدِيثِ وَقَالَ النَّسَائِيُّ لَيْسَ بِثَقَةٍ وَلَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَيْنَ الْأَمْرِ فِي الْفُضْلَ وَأَحَادِيثِهِ كُلُّهَا شَبَهَ الْمَوْضِعَ اَنْتَهَى.

وأما قصة أبي البختري مع الرشيد فقد ذكرها ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» من طريق زكريا بن يحيى الساجي قال بلغني ان أبي البختري دخل على الرشيد – وهو قاض – وهارون إذ ذاك يطير الحمام فقال هل تحفظ في هذا شيئاً فقال حدثي هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطير الحمام» فقال هارون اخرجعني ثم قال لو لا أنه رجل من قريش لعزلته. قال ابن الجوزي هذا الحديث من عمل أبي البختري واسمها وهب بن وهب كان من كبار الوضاعين انتهى.

وقال الذهبي في الميزان وهب بن وهب القاضي أبو البختري القرشي المدني ولـي قضاء عسكر المهدى ثم قضاء المدينة متهم في الحديث قال يحيى بن معين كان يكذب عدو الله. وقال عثمان بن أبي شيبة أرى انه يبعث يوم القيمة دجالاً وقال أحد كان يضع الحديث وضعاً فيها نرى انتهى. وقال ابن حجر في لسان الميزان قال أحد بن حنبل هو أكذب الناس وكذا قال إسحاق بن راهويه وكان وكيع يرميه بالكذب وكذبه حفص بن غياث وقال شعيب بن إسحاق كذاب هذه الأمة أبو البختري وذكر آخر وقال ابن الجارود كذاب خبيث كان عاملاً الليل يضع الحديث وقال أبو طالب عن أحد ما أشك في كذبه وأنه يضع الحديث واتهمه مالك بن أنس



وقال النسائي في التبييز ليس بثقة ولا يكتب حديثه كذاب خبيث. وقال الحاكم روى عن جعفر وهشام الموضوعات. وذكره العقيلي في الضعفاء وقال لا أعلم له حديثاً مستقى كلها بواطيل. وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث وهذه بواطيل وأبو البختري من الكذابين الوضاعين وكان يجمع في كل حديث يرويه أسانيد من جسارتة على الكذب ووضعه على الثقات انتهى.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤٣) مانصه مما وضعه البكرية ثم ذكر ثلاثة أحاديث من الموضوعات في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم قال في صفحة (٤٤) وأخرج أبو يعلى عن ابن عمر أن النبي - ص - قال «إن الملائكة تستحي من عثمان كما تستحي من الله ورسوله» وفي حديث البخاري أن رسول الله قال «فضل عائشة على النساء كفضل الشريد على سائر الطعام» وفي حديث أن صورتها قد جاءت النبي في سرقة من حرير مع جبريل وقال له هذه زوجتك في الدنيا والآخرة» وفي حديث آخر «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» وفي رواية «خذوا شطر دينكم» وأنخرج الترمذى أن النبي - ص - قال لمعاوية «اللهم اجعله هادياً مهدياً» وفي حديث آخر أن النبي قال «اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب» هناك زيادة في الحديث «وادخله الجنة» وعلى كثرة ماجاء في فضائل معاوية من أحاديث لا أصل لها فإن إسحاق بن راهويه وهو الإمام الكبير وشيخ البخاري قد قال إنه لم يصح في فضائل معاوية شيء.

والجواب أن يقال ما ذكر في هذا الفصل فهو ما نقله المؤلف من كتاب أبي رية وظلماته ، ويظهر من صنيع أبي رية حيث ذكر الأحاديث الموضوعة في فضل أبي بكر رضي الله عنه وما جاء في عثمان ومعاييره رضي الله عنهم ولم يتعرض للأحاديث الموضوعة في فضل علي رضي الله عنه مع أنها أكثر مما جاء من الموضوعات في فضائل غيره من الصحابة أنه قد تأثر بالرافضة ومال إليهم فلهذا أعرض عنها وضعته الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه . وأما المؤلف فإما هو مقلد لأبي رية ينقل من كتابه ويعتمد على أقواله الباطلة وليس عنده تمييز بين الغث والسمين من أقوال أبي رية وما ينقله من كلام غيره وما يذكره من الأحاديث، وما أشبه المؤلف بالذين قال الله

تعالى فيهم (أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً).

ولما كان أبو رية حريصاً على التلبيس والتشكيك في الأحاديث الصحيحة جمع في هذا الموضع بين الأحاديث الصحيحة والأحاديث الضعيفة والأحاديث الم موضوعة وجعلها كلها من الموضوعات ، وهذا من مجازفته وتحامله على الأحاديث الصحيحة وإبراز ما يكنته لها من العداوة.

فأما الأحاديث الثلاثة في فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقد أشرت إليها وذكرت أنها موضوعة.

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الملائكة تستحي من عثمان كما تستحي من الله ورسوله» فهو حديث ضعيف وليس بموضوع ولم أر أحداً ذكره في الموضوعات ، وقد ذكره الهيشمي في جمجم الزوائد وقال رواه أبو يعلى والطبراني وفيه إبراهيم بن عمر بن أبان وهو ضعيف ، وأورده ابن كثير في «البداية والنهاية» من روایة الطبراني وقال هذا حديث غريب وفي سنته ضعف.

قلت أما أول الحديث وهو قوله «إن الملائكة تستحي من عثمان» فهو ثابت في صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعاً في بيته كاشفاً عن فخذيه أو ساقيه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال فتحدثت ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدثت ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى ثيابه فدخل فتحدثت فلما خرج قالت عائشة رضي الله عنها دخل أبو بكر فلم تهتش له ولم تبالغ ثم دخل عمر فلم تهتش له ولم تبالغ ثم دخل عثمان فجلس وسوى ثيابك فقال «ألا تستحي من رجل تستحي منه الملائكة» وقد رواه الإمام أحمد بن حنبل وإسناده صحيح.

وعن حفصة رضي الله عنها نحوه رواه الإمام أحمد والطبراني في الكبير والأوسط وأبو يعلى قال الهيشمي وإسناده حسن.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» فهو ثابت في الصحيحين وجامع الترمذى من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ومن حديث أبي موسى رضي الله عنه، وقد رواه النسائي من حديث



أبي موسى رضي الله عنه ومن حديث عائشة رضي الله عنها وإسناد كل منها جيد. وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» رواه الطبراني قال الهيشمي ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا سلمه ابن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه. وعن مصعب بن سعد عن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن عائشة تفضل على النساء كما يفضل الثريد على سائر الطعام» رواه الطبراني في الأوسط قال الهيشمي ورجاله رجال الصحيح. وعن قرة بن إياس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» رواه الطبراني قال الهيشمي وإسناده حسن.

وفي هذه الأحاديث أبلغ رد على من أنكر فضل عائشة رضي الله عنها على النساء. ومن زعم أن هذه الأحاديث موضوعة فلاشك أنه مكابر معاند.

وأما الحديث الذي فيه أن صورة عائشة رضي الله عنها جيء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم في سرقة من حرير مع جبريل وقال له هذه زوجتك في الدنيا والآخرة فقد رواه الترمذى من حديث ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها «أن جبريل جاء بصورتها في خرقة حرير خضراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هذه زوجتك في الدنيا والآخرة» قال الترمذى هذا حديث حسن غريب. وقد رواه البخارى ومسلم من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أربتكم في المnam ثلاثة ليالٍ جاءني بك الملك في سرقة من حرير فيقول هذه أمراتك فاكتشف عن وجهك فإذا أنت هي فأقول إن يك هذا من عند الله يرضه» هذا لفظ مسلم.

قال النووي على قوله «سرقة من حرير» هي بفتح السين المهملة والراء وهي الشقق البيض من الحرير قاله أبو عبيد وغيره. وقال ابن الأثير في جامع الأصول هي الشقق البيض من الحرير خاصة.

وفي هذا الحديث المتفق على صحته أبلغ رد على المؤلف وأبي رية حيث أدخلاه مع الموضوعات وزعموا أنه منها وتلك مكابرة منها واستهانة بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» وفي رواية «خذوا شطر دينكم» فهو حديث لا أصل له، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» فأما ما يلهم به كثير من الفقهاء وعلماء الأصول من إيراد حديث «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء» فإنه ليس له أصل ولا هو مثبت في شيء من أصول الإسلام ، وسألت عنه شيخنا أبو الحاج المزي فقال لا أصل له انتهى.

وقال علي القاري في «الأسرار المرفوعة» حديث «خذوا شطر دينكم عن الحميراء» قال العسقلاني لا أعرف له إسناداً ولرأيته في شيء من كتب الحديث إلا في النهاية لابن الأثير ولم يذكر من خرجه . وذكر الحافظ عماد الدين ابن كثير أنه سأله المزي والذهبي فلم يعرفاه . وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير في «تخریج أحاديث مختصر ابن الحاجب» هو حديث غريب جداً بل هو حديث منكر سألت عنه شيخنا الحافظ المزي فلم يعرّفه وقال لم أقف له على سند إلى الآن . وقال شيخنا الذهبي هو من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد انتهى.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «المنار المنيف» هو كذب مخالق.

وأما ما أخرجه الترمذى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاوية «اللهم اجعله هادياً مهدياً» فقد رواه الإمام أحمد والترمذى من حديث عبد الرحمن بن أبي عميرة الأزدي وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر معاوية وقال «اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به» قال الترمذى هذا حديث حسن غريب، وروى الترمذى أيضاً عن أبي إدريس الخوارزمي قال لما عزل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمير بن سعد عن حصن ول معاوية فقال الناس عزل عميراً ول معاوية فقال عمير لا تذكروا معاوية إلا بخير فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «اللهم اهد به» قال الترمذى هذا حديث غريب.

وإذا كان الترمذى قد حسن حديث عبد الرحمن بن أبي عميرة رضي الله عنه فن الخطأ إلحاقه بالموضوعات كما فعل ذلك المؤلف وأبو رية.

وأما الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق معاوية «اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب» فقد رواه الإمام أحمد والبزار والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث العرباض بن سارية السلمي رضي الله عنه قال سمعت



رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «اللهم علم معاویة الكتاب والحساب وقه العذاب» قال المیتمی فیه الحارث بن زیاد ولم أجد من وثقه ولم يرو عنه غير یونس بن سیف وبقیة رجاله ثقات وفی بعضهم خلاف ، وروی الطبرانی أيضاً من طریق جبلة بن عطیة عن مسلمہ بن مخلد عن النبی صلی الله علیه وسلم نحوه ، قال المیتمی وجبلة لم یسمع من مسلمہ فهو مرسل ورجاله وثقوه وفيهم خلاف.

وإذا كان ابن حبان قد صلح حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه فن
الخطأ إلهاقه بالمواضیعات.

وأما قول إسحاق بن راهويه إنه لم یصلح في فضائل معاویة شيء فجوابه أن
يقال قد حسن الترمذی حديث عبد الرحمن بن أبي عميرة في ذلك وصحح ابن حبان
حديث العرباض بن سارية في ذلك وفي هذین الحدیثین ما یستأنس به في إثبات الفضیلة
لمعاویة رضي الله عنه، وقد روى البخاری في صحيحه عن ابن أبي مليکة قال أوتر
معاویة بعد العشاء برکعة وعنده مولی لابن عباس فأتى ابن عباس رضي الله عنها
فقال دعه فإنه قد صحب رسول الله صلی الله علیه وسلم، وفي روایة له عن ابن أبي
 مليکة قال قيل لابن عباس رضي الله عنها هل لك في أمیر المؤمنین معاویة فإنه ما
أوثر إلا بواحدة قال إنه فقيه. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباری ظاهر شهادة ابن
 عباس رضي الله عنها له بالفقه والصحبة دالة على الفضل الكثیر انتهى.

ومن فضائل معاویة رضي الله عنه انه كان من كتاب النبی صلی الله علیه
 وسلم كما سیأتي بیان ذلك في آخر الفصل الثاني ما بعد هذا الفصل إن شاء الله
 تعالى.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤٤) و (٤٥) مانصه

اما الأحادیث التي قیلت في حق الشام إرضاء لبني أمیة فقد قالوا إنها أرض
 الحشر والأبدال ونزول عیسی ، وروی أحمد والبغوی والطبرانی وغيرهم عليکم بالشام
 فإنه خیرة الله من أرضه يجتی إليها خیرته من عباده وإن الله توكل بالشام وأهله ، وفي
 حديث آخر الشام صفوۃ الله في بلاده يجتی إليها صفوته من عباده فن خرج من
 الشام إلى غيرها فبسخطه ومن دخلها من غيرها فبرحته. وروی البیهقی في الدلائل

عن أبي هريرة مرفوعاً الخلافة بالمدينة والملك بالشام. وعن كعب الأحبار أهل الشام سيف من سيف الله ينتقم الله بهم من عصاه. ومن حديث ستفتح عليكم الشام فإذا خيرتم فعليكم بمدينة يقال لها دمشق وهي حاضرة الأميين فإنها معقل المسلمين في الملاحم وفسطاطها منها بأرض يقال لها الغوطة.

وقد جعلوا دمشق هذه هي الربوة في القرآن التي قال الله عنها (وَأَوْيَنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرْأَرٍ وَمَعِينٍ) وذلك في حديث مرفوع، وقد جعلها أبو هريرة من مدائن الجنة في حديث رفعه إلى النبي - ص - هذا نصه أربع مدائن من مدائن الجنة مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق وأما مدائن النار فالقدسية وطبرية وانطاكيه وصنعا، وإرضاء ليزيد بن معاوية أميرها في غزوها يجعلون القدسية مرة أخرى ذات فضل كبير فيقولون حديثاً عنها يقول (لتفتحن القدسية فنعم الأميرها ونعم الجيش ذلك الجيش).

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال هذا الكلام قد نقله المؤلف من كتاب أبي رية ببعض زيادة وتصريف. ومن الزيادة قوله في الأحاديث التي جاءت في فضل الشام أنها قيلت إرضاء لبني أمية. وهذا خطأ كبير فإن الأحاديث التي جاءت في فضل الشام ليست كلها موضوعة كما قد توهّم المؤلف، بل فيها الصحيح والحسن والضعف والموضوع كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى، فأما الصحيح منها فلاشك في ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأما الحسن فهو عند أهل العلم. وأما الضعف فيقتصر على تضعيقه ولا يجوز الحكم عليه بالوضع بغير حجة.

ويلزم على قول المؤلف أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ما قال في فضل الشام إرضاء لبني أمية، وما لزم عليه ذلك فهو قول سوء لا يقوله من له أدنى مسكة من عقل ودين.

الوجه الثاني أن يقال قد جاء في فضل الشام آيات من القرآن وأحاديث صحيحة. فمن الآيات قوله تعالى (سبحان الذي أسرى بيده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله) قوله تعالى إخباراً عن موسى عليه الصلاة والسلام انه قال لقومه (يأ قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم)



وقوله تعالى (ونجيناه ولوطا إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين) وقوله تعالى (ولسليمان الريح عاصفة تجري بأمره إلى الأرض التي باركنا فيها) وقوله تعالى (وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة) قال العلماء في تفسير الآيتين من سورة الأنبياء المراد بالأرض الشام وقالوا في تفسير الآية من سورة سباء المراد بالقرى قرى الشام.

إذا علم هذا فهل يقول المؤلف في هذه الآيات ماقاله في الأحاديث، أم ماذا يجيب به عن قوله الذي لم يتثبت فيه.

وأما الأحاديث الواردة في فضل الشام فهي كثيرة ونقتصر منها على ما ذكره المؤلف وما أشار إليه في أرض المشر والأبدال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام.

فاما كون الشام أرض المشر فهو ثابت بالكتاب والسنة . أما الكتاب فقول الله تعالى (هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول المشر الآية ، وأهل الكتاب هم بنو النضير أجيالهم النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى أذرعات من أرض الشام قال ابن عباس رضي الله عنهما «من شك أن أرض المشر هنا يعني الشام فليقرأ هذه الآية (هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول المشر) قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخرجوا» قالوا إلى أين قال «إلى أرض المشر» رواه ابن أبي حاتم ، وعن الحسن قال لما أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى النضير قال «هذا أول المشر وأنا على الآخر» رواه ابن جرير وابن حاتم ، وقال الكلبي إنما قال لأول المشر لأنهم كانوا أول من أجل من أهل الكتاب من جزيرة العرب ثم أجل آخرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال مرة الهمداني كان أول المشر من المدينة والمشر الثاني من خير وبعيد جزيرة العرب إلى أذرعات وأرجحها من الشام في أيام عمر، وقال قتادة كان هذا أول المشر والمشر الثاني نار تحشرهم من المشرق إلى المغرب تبيت معهم حيث باتوا وتقليل معهم حيث قالوا.

وأما الدليل من السنة فا رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول لهم «إنكم تحشرون إلى بيت المقدس ثم تجتمعون يوم القيمة» رواه البزار والطبراني قال الهيثمي وإسناد الطبراني حسن.

وعن حذيفة بن أسد الغفاري رضي الله عنه قال اطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتذاكر فقال ماتذاكرتون؟ قالوا نذكر الساعة قال «إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات» الحديث وفيه «وآخر ذلك نار تخرج من اليمين تطرد الناس إلى محشرهم» رواه الإمام أحمد وأبوداود الطيالسي ومسلم وأهل السنن وقال الترمذى حديث حسن صحيح.

وعن وائلة بن الأسعق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه رواه الطبراني وابن مardonio والحاكم وصححه ووافقه الذهبي على تصحيحة.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ستخرج نار من حضرموت أو من نحو بحر حضرموت قبل يوم القيمة تحشر الناس» قالوا يارسول الله فما تأمننا؟ قال «عليكم بالشام» رواه الإمام أحمد والترمذى وابن حبان في صحيحه وقال الترمذى حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر رضي الله عنها.

وفي هذا الحديث دليل على أن أرض الشام هي أرض المحشر ، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال «تخرج من أوديةبني علي نار تقبل من قبل اليمين تحشر الناس تسير إذا ساروا وتقيم إذا أقاموا حتى إنها لتحشر الجعلان حتى تنتهي إلى بصرى» رواه ابن أبي شيبة ، وله حكم الرفع لأن فيه إخباراً عن أمر غيبى وذلك لا يقال من قبل الرأى وإنما يقال عن توقيف ، وبصرى من أرض الشام.

وفيها ذكرته من الآيات والأحاديث أبلغ رد على من أنكر أن تكون الشام أرض المحشر، وفيها أيضاً أبلغ رد على من زعم أن الأحاديث الواردة في ذلك إنما قيلت لإرضاء لبني امية.

وأما الأبدال فقد جاء فيهم أحاديث كثيرة ولا يصح منها شيء ، وقد روى الإمام أحمد في مستنه حديثين منها أحدهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه وقال فيه أحمد هو منكراً ، والثاني عن علي رضي الله عنه وفيه انقطاع ، وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «المنار المنيف» أحاديث الأبدال والأقطاب والأغوات والنقباء والنجباء والأوتاد كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرب ما فيها «لا تسبوا أهل الشام فإن فيهم البدلاء كلما مات رجل منهم أبدل الله مكانه رجلا آخر» ذكره أحمد ولا يصح أيضاً فإنه منقطع انتهى.



وأما نزول عيسى عليه الصلاة والسلام بأرض الشام فهو ثابت من حديث النواس بن سمعان وأوس بن أوس الشقفي ونافع بن كيسان عن أبيه، فاما حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه فرواه الإمام أحمد ومسلم وأبوداود والترمذى وابن ماجه وهو حديث طويل ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم خروج الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقال فيه «فيبنا هو كذلك إذ بعث الله المسيح بن مرم فينزل عند المنارة البيضاء شرق دمشق بين مهرودتين واضعا كفيه على أجنحة ملكين» الحديث. قال الترمذى حديث غريب حسن صحيح.

واما حديث أوس بن أوس الشقفي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد رواه الطبرانى ولفظه قال «ينزل عيسى بن مرم عند المنارة البيضاء شرق دمشق» قال الهيثمى رجاله ثقات.

واما حديث نافع بن كيسان عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد رواه البخارى في التاريخ الكبير ولفظه قال «ينزل عيسى بن مرم بشرق دمشق عند المنارة البيضاء» وذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة أن ابن السكن والطبرانى وابن منده أخرجوه قال وكذا أخرجه الربعي في فضائل الشام وقام في فوائده ورجاله ثقات

قلت وقد ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر أن إسناده صالح

وفي هذه الأحاديث أبلغ رد على من أنكر أن يكون نزول عيسى عليه الصلاة والسلام بأرض الشام وعلى من زعم أن الأحاديث الواردة في ذلك إنما قيلت إرضاء لبني أمية.

واما الحديث الذي رواه الإمام أحمد والبغوى والطبرانى وغيرهم «عليكم بالشام فإنها خيرة الله من أرضه يجتبى إليها خيرته من عباده وإن الله توكل بالشام وأهله» فقد رواه أبوداود في سننه بإسناد حسن عن ابن حواله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «سيصير الأمر إلى أن تكونوا جنوداً مجندة جند بالشام وجند باليمن وجند بالعراق» قال ابن حواله خرلي يارسول الله إن أدركت ذلك فقال «عليك بالشام فإنها خيرة الله من أرضه يجتبى إليها خيرته من عباده فأما إن أبيتم فعليكم بيمنكم واسقوا من غدركم فإن الله توكل لي بالشام وأهله» وقد روى الطبرانى بعضه معناه من طريقين قال الهيثمى ورجال أحدهما رجال الصحيح.

وروى الطبراني أيضاً من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، قال الهيثمي ورجاله ثقات، وعن وائلة بن الأسعن رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أيضاً رواه الطبراني في الكبير من طريقين. قال الهيثمي وفيها المغيرة بن زياد وفيه خلاف وبقية رجال أحد الطريقين رجال الصحيح. وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أيضاً رواه البزار والطبراني قال الهيثمي وفيه سليمان بن عقبة وقد وثقه جماعة وفيه خلاف لا يضر وبقية رجاله ثقات.

وإذا علم مالحدىث ابن حوالة من الشواهد الحسنة فن الخطأ إلحاقه بالموضوعات كما قد توهם ذلك المؤلف تقليداً لأبي رية.

وأما الحديث الآخر «الشام صفة الله من بلاده يجبني إليها صفوته من عباده فن خرج من الشام إلى غيرها فبسخطه ومن دخلها من غيرها فبرحته» فهو حديث ضعيف رواه الطبراني من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً قال الهيثمي وفيه عفير بن معدان وهو ضعيف.

وأما مارواه البهقي في الدلائل عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «الخلافة بالمدينة والملك بالشام» فهو حديث يشهد له الواقع وهو من أعلام النبوة فأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتى الله الملك من يشاء» رواه الإمام أحمد وأبوداود والترمذى والنمسائى وابن حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه من حديث سفيينة رضي الله عنه، وفي رواية الترمذى «الخلافة فى أميٍّ ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك» قال الترمذى حديث حسن، وفي رواية ابن حبان «الخلافة ثلاثون سنة وسائرهم ملوك» وروى يعقوب بن سفيان من حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، ورواه الإمام أحمد وأبوداود الطيالسي بإسناد حسن وفيه قصة لأبي بكرة رضي الله عنه مع معاوية رضي الله عنه وقد ذكرتها في كتابي «اتحاف الجماعة، بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» في «باب ماجاء في خلافة النبوة» فلتراجع هناك.

وقد كان الخلفاء الراشدون في المدينة وهم أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وأما علي رضي الله عنه وهو رابع الخلفاء الراشدين فقد بويع له بالمدينة ثم سار



بعد ذلك إلى العراق ولم يزل فيه حتى قتل وكانت خلافة الحسن بن علي رضي الله عنها نحوها من ستة أشهر وبذلك تمت خلافة النبوة ثلاثين سنة، ثم نزل الحسن رضي الله عنه عن الأمر لمعاوية رضي الله عنه وكان معاوية أول الملوك في الإسلام وكان مقره بالشام وبذلك ظهر مصداق ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحاديث التي تقدم ذكرها قريباً.

وأما ماذكره المؤلف وأبوريه عن كعب الأحبار أنه قال «أهل الشام سيف من سيف الله ينتقم الله بهم من عصاه» فقد روي نحوه عن خريم بن فاتك الأستدي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أهل الشام سوط الله في أرضه ينتقم بهم من يشاء من عباده» الحديث رواه الطبراني مرفوعا والإمام أحمد موقوفا على خريم قال المishi ورجالها ثقات.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية ، ومن حديث «ستفتح عليكم الشام فإذا خيرتم فعليكم بمدينة يقال لها دمشق وهي حاضرة الأمويين فإنها معقل المسلمين في الملاحم وفسطاطها منها بأرض يقال لها الغوطة».

فجوابه أن يقال هذا الحديث قد رواه الإمام أحمد من حديث جبير بن نفير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي إسناده ضعف. وله شاهد صحيح من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن فسطاط المسلمين يوم الملحمة بالغوطة إلى جانب مدينة يقال لها دمشق من خير مدائن الشام» رواه الإمام أحمد وأبوداود ورجالها رجال الصحيح سوى زيد بن ارطاة وهو ثقة، وقد رواه الحاكم في مستدركه ولفظه قال «يوم الملحمة الكبرى فسطاط المسلمين بأرض يقال لها الغوطة فيها مدينة يقال لها دمشق خير منازل المسلمين يومئذ» قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي على تصحيحه.

وقد دلت روایة الحاکم علی أن تفضیل السکنی بدمشق إنما يكون في آخر الزمان إذا وقعت الملاحم بین المسلمين والروم، والملاحم إنما تكون قبیل خروج الدجال كما جاء ذلك في عدة أحادیث صحيحة ذکرها في کتابی «التحاف الجماعة، بما جاء في الفتنة والملاحم وأشراط الساعة» فلتراجع هنالک في «باب ماجاء في الملحمة الكبرى».

وقد زاد أبو رية في أثناء حديث جبير بن نفير جملة من عنده وهي قوله «وهي حاضرة الأمويين» وقد نقلها المؤلف من كتاب أبي رية وأقرها ، وهذه الجملة هي الموضع في الحديث وما سواها من الحديث فليس بموضع وإنما هو حديث ضعيف ، وقد ذكرت ما يقصده ويقويه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وفي هذا رد على من زعم أنه من الموضوعات التي قيلت لإرضاء لبني أمية.

وقد نقص المؤلف كلمتين من أول الحديث فإنه قال «إذا خيرتم فعليكم بمدينته يقال لها دمشق» وصوابه «إذا خيرتم المنازل فيها فعليكم بمدينة يقال لها دمشق».

وقد كان المؤلف يشدد في الرواية بالمعنى خشية الزيادة والنقصان كما تقدم ذكر ذلك عنه في أثناء الكتاب، وهو مع هذا يزيد وينقص في حديث جبير بن نفير، فهلا بدأ بنفسه فنهاها عن غيرها ومنها مما كان ينكره على غيره، وقد قال الشاعر وأحسن فيما قال:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
وأما قوله وقد جعلوا دمشق هذه هي ربوة في القرآن التي قال الله اعنها
(وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين) وذلك في حديث مرفوع.

فجوابه أن يقال ليس في تعين الربوة حديث مرفوع كما قد زعم ذلك المؤلف تقليداً لأبي رية. وإنما جاء في ذلك أقوال عن بعض الصحابة والتابعين، أحدها أنها دمشق رواه عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها وبه قال عبد الله بن سلام رضي الله عنه وسعيد بن المسيب والحسن وزيد بن أسلم وخالد بن معدان ومقاتل. والثاني أنها غوطة دمشق قاله مجاهد والضحاك ، والثالث أنها بيت المقدس رواه عطاء عن ابن عباس رضي الله عنها وبه قال قتادة وكعب ، وروى العوفي عن ابن عباس رضي الله عنها في قوله (وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين) قال المعين الماء الجاري وهو النهر الذي قال الله تعالى (قد جعل ربك تحتك سوريا) ، والرابع أنها الرملة من أرض فلسطين قاله أبو هريرة رضي الله عنه، والخامس أنها مصر قاله وهب بن منبه وابن زيد وابن السائب، وقد رجع ابن كثير أنها بيت المقدس قال لأنها المذكور في الآية الأخرى والقرآن يفسر بعضه ببعض وهذا أول ما يفسر به ثم الأحاديث ثم الآثار انتهى.



وأما قوله وقد جعلها أبو هريرة من مدائن الجنة في حديث رفعه إلى النبي ص — هذا نصه «أربع مدائن من مدائن الجنة مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق وأما مدائن النار فالقسطنطينية وطبرية وانطا كبة وصنعاء».

فجوابه أن يقال هذا الحديث قد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وساقه من طريق الوليد بن محمد — وهو الموقري صاحب الزهرى — عن الزهرى عن سعيد بن المسib وسليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. ثم قال ابن الجوزي هذا حديث لا أصل له قال أحمد بن حنبل الوليد ليس بشيء وقال يحيى كذاب، وذكر الذهى عن أبي حاتم أنه قال ضعيف الحديث وقال ابن المديني لا يكتب حديثه وقال النسائي مترونك الحديث وقال الذهى جمع على ضعفه وقال السيبوطى الوليد كذاب ، وكذا قال الشوكانى قال والحديث قد أورده ابن الجوزي في الموضوعات فأصاب انتهى.

وقد أخطأ أبو رية خطأً كبيراً وأساء الأدب في كلامه حيث زعم أن أبا هريرة رضي الله عنه هو الذي جعل أربع مدائن من مدائن الجنة وأربعاً من مدائن النار. وأخطأ المؤلف خطأً كبيراً حيث نقل كلام أبي رية وأقره. وإنما الذي قال في المدائن المذكورة ما قال هو الكذاب الذي وضع الحديث، وأما أبو هريرة رضي الله عنه فهو بريء من هذا الحديث وغيره من الأحاديث الموضوعة. ومن زعم أن أبا هريرة رضي الله عنه قد وضع شيئاً من الأحاديث فهو مفتر أفالك.

وأما حديث «لتفتحن القسطنطينية فنعم الأمير أميرها ونعم الجيش ذلك الجيش» فقد رواه الإمام أحمد وابنه عبد الله والبزار وابن خزيمة والطبراني من حديث عبد الله بن بشر الخثعمي عن أبيه رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فذكره، قال الهيثمي ورجاله ثقات، ورواه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهى في تلخيصه.

وهذا الفتح إنما يكون في آخر الزمان بعد الملحمة الكبرى وقبل خروج الدجال بزمن يسير كما جاء ذلك في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر» رواه الإمام أحمد وأبوداود والترمذى وابن ماجه والحاكم في مستدركه وقال الترمذى حديث حسن.

وإذا علم هذا فمن أكب الخطا والمحاذاقة زعم المؤلف أن هذا الحديث إنما قيل إرضاء ليزيد بن معاوية، وكذلك قول أبي رية ولعل هذا الحديث قد وضع من أجل يزيد بن معاوية ، وهذا من استخفاف المؤلف وأبي رية بالأحاديث الصحيحة وجراءتها على ردتها واطراحها وإلحاها بالموضوعات، نعوذ بالله من زيف القلوب وانتكاسها .

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤٥) مانصه

معاوية يضع نفسه ، روى الواقدي أن معاوية لما عاد من العراق إلى الشام بعد بيعة الحسن ٤١ هـ خطب فقال إليها الناس إن رسول الله - ص - قال إنك ستلي الخلافة من بعدي فاختر الأرض المقدسة فإن فيها الابدال وقد اخترتكم فالعنوا أبا تراب (يعني علي بن أبي طالب) فلما كان من الغد كتب كتابا ثم جمعهم فقرأ عليهم وفيه ، هو كتاب كتبه أمير المؤمنين معاوية صاحب وحي الله الذي بعث محمداً نبياً وكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب فاصطفي له من أهله وزيراً كاتباً فكان الوحي ينزل على محمد وأنا أكتبه وهو لا يعلم ما أكتب فلم يكن بيني وبين الله أحد من خلقه فقال الحاضرون صدقت (راجع ص ٣٦ شرح نهج البلاغة) ولم يكن معاوية كاتب للوحي ولا خط لفظة واحدة من القرآن لأنه أسلم هو وأبوه عام الفتح سنة ٥٨هـ .

والجواب أن يقال هذا الكلام قد نقله المؤلف من كتاب أبي رية الذي هو ظلمات بعضها فوق بعض وزاد عليه قوله في أوله «معاوية يضع نفسه» وقوله في آخره «ولم يكن معاوية كاتباً للوحي إلى آخره».

والكلام على هذه الأباطيل من وجوه أحدها أن يقال أما قول المؤلف إن معاوية نفسه يضع .

فجوابه أن يقال (سبحانك هذا بهتان عظيم) والمؤلف لا يخلو في هذا البهتان من أحد أمرتين إما أن يكون رافضياً أو قد تأثر بالرافضة وما إلى أكاذيبهم وأقوالهم الباطلة في ذم معاوية رضي الله عنه والطعن فيه وفي غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن زعم أن معاوية رضي الله عنه قد وضع شيئاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كاذب أفالك . وكذلك من زعم أن أحداً من الصحابة



رضي الله عنهم قد وضع شيئاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كاذب أفال.
الوجه الثاني أن يقال إن هذه الرواية كذب بلاشك وهي إما من وضع
الواقدي فإنه كان معروفاً بالوضع، وإما من وضع ابن أبي الحميد وهذا هو الأقرب
لأن ابن أبي الحميد رافضي غال في الرفض، والرافضة هم الذين كانوا يضعون
الأحاديث في مدح علي رضي الله عنه وأهل بيته وذم معاوية رضي الله عنه وبني
أمية.

الوجه الثالث أن يقال إن معاوية رضي الله عنه منزه عن هذا الكلام
الركيك السمج الذي لا يشبه كلامه ولا يليق بفصاحته وجزالة ألفاظه ورجاحة عقله،
ولأنما يليق بابن أبي الحميد وأمثاله من المولدين الذين قد عرّفوا برकاكة الألفاظ
وسماجتها وضعف العقول.

الوجه الرابع أن يقال من عجيب أمر المؤلف أنه قد تصدى للطعن في
الأحاديث الصحيحة التي لامطعن فيها بوجه من الوجوه وزعم أنها من دسائس
الإسرائييليين ، وهو مع هذا يعتمد على الأكاذيب الموضوعة بلاشك ويحتاج بها كما فعل
في هذا الموضع حيث اعتمد على هذه الرواية المكذوبة واحتاج بها في الطعن على
معاوية رضي الله عنه ، وقد فعل مثل ذلك في مواضع تقدم ذكرها . وهذا يدل على
أنه مصاب بزيغ القلب وانتكاسه بحيث كان يرى الحق في صورة الباطل والباطل في
صورة الحق .

وأما قوله ولم يكن معاوية كاتب للوحي ولا خط لفظة واحدة من القرآن لأنه
مسلم هو وابوه عام الفتح سنة ٤٨هـ .

هكذا قال المؤلف كاتب وصوابه كتاباً ولكن المؤلف لغاؤته وجهله لا يفرق
بين المرفوع والمنصوب والجرور، وقد تقدم له كثير من اللحن وقد نبهت على بعضه
وكتبت بعضه على الصواب من غير تنبية .

والجواب عن قوله الخاطئ أن يقال قد ثبت في صحيح مسلم عن ابن
عباس رضي الله عنها أن أبا سفيان قال للنبي صلى الله عليه وسلم يانبي الله ثلاث
أعطنيهن قال «نعم» فذكر الحديث وفيه قال ومعاوية تجعله كتاباً بين يديك قال
«نعم» .

وقد عده ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية» من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد ذكره مسلم بن الحجاج في كتابه عليه السلام ، ثم ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنها الذي تقدم ذكره ثم قال : فيه من المحفوظ تأمير أبي سفيان وتوليته معاوية منصب الكتابة بين يديه صلوات الله وسلامه عليه. وهذا قدر متفق عليه بين الناس قاطبة انتهى وقد ذكر ابن سعد في الطبقات عدة كتب كتبها معاوية رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم وأرسلها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعض قبائل العرب.

فصل

وفي صفحة (٤٧) ذكر المؤلف ستة أحاديث نقلها من كتاب أبي رية وزعم أنها وضعت إرضاء للعباسين ، وقد أخطأ المؤلف في حكمه على الجميع بالوضع لأن فيها حديثاً صحيحاً وحديثاً حسناً وحديثين ضعيفين وحديثين موضوعين.

فأما الحديث الصحيح فهو ما ذكره عن أبي هريرة «لاتقوم الساعة حتى يجيء قوم عراض الوجوه صغار العيون حر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة».

وهذا الحديث قد رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأهل السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لاتقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعاهم الشعر حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة» هذا لفظ البخاري في إحدى رواياته وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

وأما الحديث الحسن فهو ما ذكره في قوله ، وروى الترمذى عن ابن عباس أن رسول الله - ص - دعا للعباس بدعاء قال فيه «واجعل الخلافة باقية في عقبه».

وهذا الحديث قد رواه الترمذى في مناقب العباس ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس «إذا كان غداة الإثنين فأتني أنت ولدك حتى أدعوك لكم بدعة ينفعك الله بها ولدك» فغداً وغدونا معه فألبسنا كساء ثم قال : اللهم اغفر للعباس ولولده مغفرة ظاهرة وباطنة لا تغادر



ذنبًا اللهم احفظه في ولده» هذه رواية الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب ، وزاد رزين «واجعل الخلافة باقية في عقبه». وهذه الزيادة منكرة والأخرى أنها موضوعة ، قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «المنار المنيف» كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب انتهى. وقد أخطأ المؤلف في نسبته الزيادة المنكرة إلى رواية الترمذى وهي ليست في روايته.

وأما الحديثان الضعيفان فأحدهما ذكره في قوله روى البزار عن أبي هريرة أن رسول الله قال للعباس «فيكم النبوة والمملكة».

وهذا الحديث قد رواه البيهقي وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن العامري قال ابن كثير وهو ضعيف.

والحديث الثاني ذكره في قوله وقد امتد وضع الحديث إلى السفاح فقد روى أحمد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال «يخرج رجل من أهل بيتي عند انقطاع الزمان وظهور الفتنة يقال له السفاح».

وهذا الحديث قد رواه الإمام أحمد قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يخرج عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتنة رجل يقال له السفاح فيكون اعطاؤه المال حثوا» ورواه البيهقي عن الحاكم عن الأصم عن أحمد بن عبد الصمد عن أبي عوانة عن الأعمش به وقال فيه «يخرج رجل من أهل بيتي يقال له السفاح» فذكره ، قال ابن كثير وهذا الإسناد على شرط أهل السنن ولم يخرجوه.

قلت في إسناده عطية العوفي والأكثر من على تضليله وقال ابن معين صالح وقال أبو زرعة لين وقال أبو حاتم ضعيف يكتب حديثه، وكذا قال ابن عدي وقال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتاج به وقال أبو داود ليس بالذى يعتمد عليه وقال أبو بكر البزار روى عنه جلة الناس وقال ابن حجر في التقرير صدوق ينطليء كثيراً كان شيئاً مدلساً ، وذكر الخنزري في الخلاصة أن الترمذى حسن له أحاديث ، وروى له البخارى في الأدب المفرد وأبوداود والترمذى وابن ماجه ، وأما بقية رجال الحديث فكلهم ثقات من رجال الصحيح.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» في الكلام على حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأما السفاح فقد تقدم أنه يكون في آخر الزمان فيبعد أن يكون هو الذي يويع أول خلفاء بني العباس فقد يكون خليفة آخر، وهذا الظاهر وقد تكون صفة للتمهدي الذي يظهر في آخر الزمان لكترة مايسفع. أي يريق من الدماء لإقامة العدل ونشر القسط انتهى.

قلت وما يدل على أن المراد به المهدى الذي يكون في آخر الزمان قوله في رواية البيهقي «يخرج رجل من أهل بيته» وقد جاء ذلك في عدة أحاديث من الأحاديث التي جاءت في ذكر المهدى، وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الأقربون ذرية فاطمة رضي الله عنها، وقد جاء في عدة أحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أدار كساعه على علي وفاطمة والحسن والحسين وقال «اللهم هولاء أهل بيتي» وقد ذكرها ابن كثير في تفسير سورة الأحزاب فلتراجع هنالك.

وقال أيضاً في صفتة «فيكون إعطاءه المال حثوا» وهذه صفة المهدى كما جاء ذلك مصرياً به في حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند أحمد والترمذى أن الرجل يقول يامهدى أعطني فيحيى له في ثوبه مااستطاع أن يحمل ، وفي رواية لابن ماجه والحاكم ان المهدى يقول خذ، وفي رواية لأحمد ان خازن المهدى يقول احث، وفي رواية للطبرانى عن أبي هريرة رضي الله عنه في ذكر المهدى قال «والمال كدوس يقوم الرجل يقول يامهدى أعطني فيقول خذ» وقد ذكرت هذه الروايات مع غيرها من الأحاديث الواردة في المهدى في كتابي «اتحاف الجماعة بما جاء في الفتن واللاحمن وأشراط الساعة» فلتراجع هنالك.

وأما الحديثان الموضوعان فأحدهما ذكره في قوله ، وروى الطبرانى قال قال رسول الله - ص - «الخلافة في ولد عمى وصنو أبي حتى يسلموها للمسيح».

وذكر الثاني في قوله ، وعن ابن عباس «ليكون الملك أو الخلافة في ولدي حتى يغلبهم على عزهم الحمر الوجوه الذين كأن وجوههم العجان المطرقة» قوله «عزهم» كذا هو في ظلمات المؤلف. وأما ظلمات أبي رية ففيها على «عزهم» وهو الصواب، وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «المنار المنير» كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب.



فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤٧) مانصه

استندوا في وضع الحديث إلى ما أخرج الطحاوي في المشاكل عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا حدثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه فصدقوا به قلته ألم أقول فإني لا أقول ما يُعرف ولا يُنكر وإذا حدثتم عني حديثاً تُنكرونه ولا تعرفونه فكذبوا به فإني لا أقول ما يُنكرون ولا يُعرف» وقال الحافظ ابن حجر هذه والله فاصمة الظاهر للمحتججين بالمرسل إذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام والصحابة متواترون ثم في عصر التابعين فن بعدهم وهذا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه فيما سمع الرجل الشيء فحدث به ولم يذكر من حدثه به تحسيناً فيحمله من غيره ويحيى الذي يحتاج بالمنقطعات فيحتاج به مع كون أصله ماذكرت (تحقيق الأستاذ أبو رية ، ص ١٣٧ من أضواء على السنة) وكان خالد بن يزيد سمعت محمد بن سعد الدمشقي يقول إذا كان كلام حسن لم أربأساً من أن أجعل له إسناداً (ص ٣٢ ج ١ النووي على مسلم).

الجواب عن هذا من وجوه أحداً أن يقال قد نقل المؤلف هذا الكلام من كتاب أبي رية وغير فيه وأخر ذكر ما يرتبط به كلام الحافظ ابن حجر وهو ما ذكره عن خالد بن يزيد، وترك قوله آخر ما يرتبط به كلام ابن حجر فلم ينقله وهو ما ذكره أبو رية بقوله وأخرج في الخلية عن ابن مهدي عن ابن هليعة أنه سمع شيئاً من الخوارج يقول بعد أن تاب، إن هذه الأحاديث دين فانظروا عنمن تأخذون دينكم فإننا إذا هوينا أمراً صيرنا له حديثاً ، ثم ذكر أبو رية بعده كلام ابن حجر فظهرت بذلكفائدة كلام ابن حجر وارتبط كلامه بما جاء عن خالد بن يزيد وابن هليعة. ومن تغييرات المؤلف قوله «آخر الطحاوي في المشاكل» وصوابه «المشكل» وقوله «حديث تُنكرون» وصوابه «حديثاً تُنكرون» وقوله «وهذا إذا استحسنوا» وصوابه «وهؤلاء إذا استحسنوا» وقوله «فيحمله من غيره» وصوابه «فيحمله عنه غيره» وقوله «تحقيق الأستاذ أبي رية» وصوابه «تحقيق الأستاذ أبي رية» وقوله «وكان خالد» وصوابه «وقال خالد» وقوله «محمد بن سعد» وصوابه «محمد بن سعيد» وهو المعروف بالمصلوب الدمشقي ، قال أبو حاتم الرازي متزوج الحديث قتل وصلب في الزندقة ، وقال أحمد بن حنبل قتل أبو جعفر في الزندقة ، حديثه موضوع ، وكلامه الذي تقدم ذكره قد رواه عنه أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات ، وروى

أبو الفرج أيضاً ماتقدم ذكره عن ابن هبعة أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول ، فذكره.

الوجه الثاني قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى العلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» في الرد على قول أبي رية أخرج الطحاوي في المشكّل عن أبي هريرة رضي الله عنه، أقول لم أظفر به في مشكّل الآثار للطحاوي المطبوع وإنما عزي في كنز العمال ٣٢٣ إلى الحكيم الترمذى انتهى.

قلت قد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات مختصرًا من حديث أشعث بن براز عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذلوا به حدثت أولم أحدث» قال العقيلي ليس لهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناد يصح وللأشущت هذا غير حديث منكر، قال يحيى أشعث ليس بشيء ، وذكر أبو سليمان الخطابي عن الساجي عن يحيى بن معين قال هذا الحديث وضعته الزنادقة، قال الخطابي هو باطل لا أصل له انتهى. وذكره الهيثمي في جمع الزوائد مختصرًا بنحو ما ذكره ابن الجوزي وقال رواه البزار وفيه أشعث بن براز ولم أر من ذكره انتهى.

قلت قد ذكره البخاري في التأريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والذهبي في الميزان والحافظ ابن حجر في لسان الميزان وغيرهم من المصنفين في الجرح والتعديل وفي بيان الأحاديث الموضوعة، قال البخاري في التأريخ الكبير ، أشعث بن براز الهميكي كان يوهنه يحيى بن يحيى ، وقال ابن أبي حاتم أشعث بن براز البصري السعدي الهميكي ثم ذكر عن يحيى بن معين أنه قال ليس بشيء ، وعن عمرو بن علي أنه قال ضعيف جداً ، وعن أبيه وأبي زرعة أنها قالا ضعيف الحديث.

وقال الذهبي في الميزان أشعث بن براز الهميكي ضعفه ابن معين وغيره وقال النسائي متروك الحديث ، وقال البخاري منكر الحديث ، ثم ذكر الذهبي حديثه عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحو ماتقدم فيما ذكره ابن الجوزي ثم قال منكر جداً انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان وحديث أبي هريرة المذكور استنكره العقيلي وقال ليس له إسناد يصح قال وللأشущت غير حديث منكر، ثم ذكر ما ذكره



ابن أبي حاتم عن عمرو بن علي وأبي زرعة، قال وقال ابن حبان يروي عن قتادة كان يخالف الثقات ويروي المترک في الآثار حتى يخرج عن حد الاحتجاج به، وقال البزار ضعيف حدث مبناً كثیر انتهی.

الوجه الثالث أن يقال إن أهل السنة والجماعة لم يكونوا يستندون إلى الأحاديث الضعيفة والواهية ولا يحتجون بها فضلاً عن الأحاديث الموضوعة، وإنما تروج الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة على الزنادقة وأهل البدع ومن يحذو حذوهم من جهال العصريين وأغبيائهم ومنهم المؤلف وأبو رية وأنصاراً لها من المنتسبين إلى العلم وهم بعيدون كل البعد عن العلوم الشرعية النافعة ، فهو لاأء هم الذين يستندون إلى ما يوافق أهواءهم وأفكارهم المنحرفة ولو كان واهياً أو موضوعاً. وإذا لم يكن موافقاً لأهوائهم وأفكارهم أو أفكار من يعظمونه من الأفرنج وتلاميذ الأفرنج لم يبالوا بردء واطراحه ولو كان متتفقاً على صحته. وفي كتاب أبي رية وكتاب المؤلف شيء كثیر جداً من الأحاديث الصحيحة التي زعموا إنها مكذوبة ومدسوسة على المسلمين ، كما أن في الكتابين كثيراً من الأحاديث الواهية والأحاديث الموضوعة التي قد استندا إليها واحتجباها على أقوالها الباطلة ، وقد ذكرت ماساقه المؤلف من ذلك وما نقله من كتاب أبي رية فيما تقدم وما سأليتني وذكرت وجه الرد عليه.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥١) مانصه

ولهذا قال الله تبارك وتعالى (إن في ذلك لآيات للمتوضمين) يعني المستطلين ، والأحاديث الموضوعة لا تحتاج إلا لفراسة المؤمن الذي تذوق طعم القرآن لأنها تخالفه مجرد تلاوتها أو تفسيرها ببساطة.

والجواب أن يقال أما تفسيره (للمتوضمين) بالمستطلين فهو تفسير بمجرد الرأي ولم أرأ أحداً سبقه إلى هذا التفسير.

والقول في القرآن بمجرد الرأي حرام وقد ورد الوعيد الشديد على ذلك كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد والترمذى وابن جرير والبغوي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبأ مقعده من النار» هذا لفظ ابن جرير وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

وروى أبو يعلى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من قال في القرآن بغير علم جاء يوم القيمة ملجأه بلجام من نار» قال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» صحيح وقال الهيثمي في جمع الزوائد رجاله رجال الصحيح وقال البوصيري رواه أبو يعلى بسند الصحيح.

وروى الترمذى وأبوداود وابن جرير والبغوى عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» قال الترمذى هذا حديث غريب ، قال وهكذا روى عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم انهم شددوا في هذا في أن يفسر القرآن بغير علم انتهى. وقال البغوى قال شيخنا الإمام قد جاء الوعيد في حق من قال في القرآن برأيه وذلك فيما قال من قبل نفسه شيئاً من غير علم انتهى.

وأما قوله إن الأحاديث الموضوعة لا تحتاج إلا لفراسة المؤمن إلى آخر كلامه.

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال إن المؤلف جعل هذا الكلام مقدمة لما سيأتي من تخييطه في تفسير آيات كثيرة من القرآن بمجرد آرائه الفاسدة وأفكاره المنحرفة، وإنما فعل ذلك ليجعل بين الآيات وبين الأحاديث الصحيحة معارضة يستند إليها في رد الأحاديث الصحيحة والحكم عليها بالوضع ، وسيأتي ذكر أقواله الباطلة في تفسير الآيات ومعارضة الأحاديث الصحيحة بها والرد عليه إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني أن يقال إن معرفة الأحاديث الموضوعة يحتاج فيها إلى معرفة الكاذبين والوضاعين والمتردكين ومن أجمع العلماء على ضعفهم ولا يحصل ذلك إلا بالبحث عنهم وعن أحاديثهم في كتب الجرح والتعديل وماصنفه العلماء في الموضوعات ، وأما الفراسة فليست بمستند يعتمد عليه في تصحيح الأحاديث أو تضعيفها أو الحكم عليها بالوضع لأن المرجع في الفراسة إلى غلبة الظن ، والظن لا يعتمد عليه في قبول الأحاديث أوردها قال الله تعالى (وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً).

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥١) مانصه

أسباب الدس هي كراهية الإسرائييليون للإسلام والمسلمين ، ومن أسباب كراهية الإسرائييليون للمسلمين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلَّ يهود خبر إلى أذرعان وغيرها.



وأقول هكذا قال المؤلف «الإسرائييليون» بالرفع وكررها مرتين وصوابه «الإسرائييلين» بالخفض لكونه مجروراً بالإضافة ، وقال أيضاً «أذرعان» وصوابه «أذرعات» وإذا كان المؤلف لا يعرف الفرق بين المزفوع والجرور فهو عن معرفة الأحاديث الموضوعة أبعد وأبعد، ولكن الجهل وقلة الحياة وحب الشهرة تحمل ضعيف العقل على اظهار نقاشه وعيوبه للناس.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥١) و (٥٢) مانصه

قال ابن خلدون عندما تكلم عن التفسير التقلي إنه كان يشتمل على الغث والسمين والمقبول والمردود، والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولاعلم وإنما غلبت عليهم البداعة والأمية، وإذا تشوفوا إلى معرفة شيء مما تتشوف إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبده الخليقة وأسرار الوجود فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدون منهم وهم أهل التوراة من اليهود ومنتبعهم من النصارى مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وعبد الله بن سلام وأمثالهم فامتلأت التفاسير من المنقولات عندهم وتساهل المفسرون في مثل ذلك وملئوا كتب التفسير بهذه المنقولات وأصلها كلها كما قلنا من التوراة أو ما كانوا يفترون. ولقد كان اليهود يأخذون من التوراة بعد تبديلها وتعدد نصوصها التي ابتدعواها. ومن أجل ذلك أخذ أولئك الأخبار يثبتون في الدين الإسلامي أكاذيب وترهات يزعمون مرة أنها في كتابهم أو من مكتوب علمهم. ويدعون أخرى أنها مسموعة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي في الحقيقة من مفترياتهم ، وأين للصحابية أن يقطعنوا لتمييز الصدق من الكذب من آقوالهم وهم من ناحية لا يعرفون العبرانية التي هي لغة كتابهم ، ومن ناحية أخرى كانوا أقل منهم دهاءً وأضعف مكرًا؟ وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب وتلقى الصحابة ومنتبعهم كل ما يلقيه هولاء الدهاء بغير نقد أو تمحیص معتبرين أنه صحيح. وذلك هو التعليل لقول الدكتور أحد أمين في ص ١٣٩ ج ٢ ضحي الإسلام. ومن كلامه أنه قال اتصل بعض الصحابة بوهب بن منبه وكعب الأحبار وعبد الله بن سلام واتصل التابعون بابن جريج وهو لاء كانت لهم معلومات يروونها عن التوراة والإنجيل وشرحوها وحواشيها فلم ير المسلمين بأسا من أن يقصوها بجانب آيات القرآن فكانت منبعاً من منابع التضخم.

والجواب أن يقال هذا الكلام نقله المؤلف من كتاب أبي رية وقد جعل المؤلف نفسه مع أبي رية بمزلة الأعمى يتبعه خطوة خطوة في كثير من ترهاته وماينقله من كلام الناس وينقاد معه إلى مهاوي الغي والضلال.

والكلام على ما في هذا الفصل من وجوه أحدها أن يقال إن أبي رية لخنس كلام ابن خلدون وغير فيه وزاد، وأنا أذكر كلام ابن خلدون ليعلم الواقف عليه ان أبي رية غير مأمون في النقل وأنه يحرف فيما ينقله ويزيد فيه على حسب ما يميله عليه شيطانه وهواء، وهذا نص كلام ابن خلدون وقد ذكره في علوم القرآن من مقدمته في صفحة (٣٤٨) فقال، وصار التفسير على صفين تفسير نقل مسند إلى الآثار المقولة عن السلف وهي معرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول ومقاصد الآي وكل ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغث والسمين والمقبول والمردود. والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولاعلم وإنما غلبت عليهم البداعة والأمية وإذا تشوّفوا إلى معرفة شيء مما تشوّف إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود فإذا يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى. وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ومعظمهم من حير الذين أخذوا بدین اليهودية فلما أسلموا بقوا على مكان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحاطرون لها مثل أخبار بدء الخليقة وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك وهؤلاء مثل كعب الأخبار و وهب بن منبه وعبد الله بن سلام وأمثالهم فامتلأت التفاسير من المنقولات عندهم وفي أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم وليس مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى في الصحة التي يجب بها العمل ويتساهل المفسرون في مثل ذلك ومثلها كتب التفسير بهذه المنقولات وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البداية ولا تتحقق في الواقع ما ينقلونه من ذلك إلا أنهم بعد صيغتهم وعظمت أقدارهم لما كانوا عليه من المقامات في الدين ولهم فتلقيت بالقبول من يومئذ انتهى المقصود من كلام ابن خلدون . وقد صرخ فيه أن المنقول عن أهل الكتاب ليس مما يرجع إلى الأحكام الشرعية التي يحاط لها ويتحرى فيها الصحة وإنما هي مثل أخبار بدء الخليقة وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك، وقد قال النبي



صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبواهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما نزل إليكم وإلهموا واحد ونحن له مسلمون» رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى الإمام أحمد وابن حبان في صحيحه عن أبي فملة الأنباري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوا هم ولا تكذبوا هم وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن كان حقا لم تكذبوا هم وإن كان باطلا لم تصدقوا هم».

الوجه الثاني أن يقال إن كلام ابن خلدون فيه ثلاثة مأخذ أحدها قوله إن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم وإنما غلبت عليهم البداعة والأمية.

والجواب أن يقال إنما كان ذلك قبل الإسلام فأما بعد الإسلام فقد كانوا
خير أمة أخرجت للناس علمًا وعملاً، قال الله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس
تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله) وهذه الصفات المذكورة في هذه
الآية الكريمة كلها صفات كمال ولا تكون إلا من كان متصفًا بالعلم وال بصيرة في
الدين، فدللت الآية على أن هذه الأمة أكمل من سائر الأمم في العلم والعمل. وقال
تعالى (هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم
الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) وقال تعالى (لقد من الله على
المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب
والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) وقال تعالى (كما أرسلنا فيكم رسولاً
منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم مالم تكونوا
تعلمون) وقال تعالى (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدى به الله من اتبع
رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم)
وقال تعالى (كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى
صراط العزيز الحميد) والآيات في هذا المعنى كثيرة.

المأخذ الثاني قوله : وإذا تشوfovوا إلى معرفة شيء ما تشوf إلـيـه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم.

والجواب أن يقال إن الله تعالى قد أغنى هذه الأمة عن مسألة أهل الكتاب عما يحتاجون إلى معرفته وذلك بما أنزله الله في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتتبين للناس منزلهم) ، قال أبو ذر رضي الله عنه «لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يقلب طائر جناحه في السماء إلا ذكرلنا منه علمًا» رواه الإمام أحمد وابن حجر والطبراني وزاد وقال النبي صلى الله عليه وسلم «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم» قال الهيثمي رجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة ، وفي إسناد أحمد من لم يسم.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال «لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في السماء طائر يطير بجناحه إلا ذكر لنا منه علمًا» رواه الطبراني قال الهيثمي ورجاله رجال الصحيح .

وعن حذيفة رضي الله عنه قال «لقد خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم خطبة ماترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره علمه من علمه وجهله من جهله» متفق عليه .

وعن أبي زيد — وهو عمرو بن أخطب الأنصاري رضي الله عنه — قال «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر فنزل فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر ثم نزل فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس فأخبرنا بما كان وما هو كائن فأعلمتنا أحفظنا» رواه الإمام أحمد ومسلم .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً صلاة العصر بهار ثم قام خطيباً فلم يدع شيئاً يكون إلى قيام الساعة إلا أخبر به حفظه ونسيه من نسيه» رواه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي والترمذى والحاكم . وقال الترمذى : هذا حديث حسن .

وعن عمر رضي الله عنه قال «قام علينا النبي صلى الله عليه وسلم مقاماً فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه» رواه البخاري تعليقاً مجزوماً به ووصله الطبراني وأبو نعيم .



وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال «قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً أخبرنا بما يكون في أمته إلى يوم القيمة وعاه من وعاه ونسيه من نسيه» رواه الإمام أحمد والطبراني قال الهيثمي ورجال أ Ahmad رجال الصحيح غير عمر بن إبراهيم بن محمد وقد وثقه ابن حبان، وعن أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه قال لما كان في غزوة تبوك تسارع الناس إلى أهل الحجر يدخلون عليهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فنادى في الناس الصلاة جامعة قال فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ممسك بعيরه وهو يقول «ماتدخلون على قوم غضب الله عليهم» فناداه رجل نعجب منهم يارسول الله قال «أفلا أنتكم بأعجب من ذلك رجل من أنفسكم ينبيئكم بما كان قبلكم وما هو كائن بعدكم فاستقروا وسددوا فإن الله عز وجل لا يعبأ بعذابكم شيئاً وسيأتي قوم لا يدفعون عن أنفسهم شيء» رواه الإمام أحمد قال ابن كثير واسناده حسن ولم يخرج عنه.

وفي هذه الأحاديث أبلغ رد على كلام ابن خلدون لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئاً من بدء الخلق إلى قيام الساعة إلا ذكره لأمته، فأي حاجة لهم مع بيان النبي صلى الله عليه وسلم إلى سؤال أهل الكتاب والاستفادة منهم.

وقد جاء في القرآن العظيم من الأخبار عن بدء الخلق وعن أسباب الكون وأسرار الوجود وعن الماضيين من الأنبياء وأئمهم وعن زوال الدنيا وفنائها وما يكون بعد قيام الساعة وعن مآل الخلق يوم القيمة ما فيه غنية عما سواه من الكتب ، وفيه أبلغ رد على كلام ابن خلدون.

وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «لا تسألو أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل وإنه ليس أحد من أهل الكتاب إلا وفي قلبه تالية تدعوه إلى دينه كتالية المال» رواه ابن جرير.

وقال ابن عباس رضي الله عنها «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل إليكم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث تقرؤونه مخضاً لم يشب وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا وغيروا وكتبوا بآيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلاً ، ألا ينهاكم ماجاءكم من العلم عن مسألتهم لا والله مارأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم» رواه البخاري.

المأخذ الثالث ذكره عبد الله بن سلام رضي الله عنه مع كعب الأحبار

و وهب بن منبه و تقديمها عليه في الذكر مع أنه صحابي جليل قد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وأما كعب و وهب فهما من التابعين فينبغي تقديم عبد الله بن سلام رضي الله عنه عليهما في الذكر من أجل الصحبة والفضيلة.

وأيضاً فان عبد الله بن سلام رضي الله عنه كان مقللاً جداً من النقل عن كتب أهل الكتاب فلا ينبغي ذكره مع المكثرين من النقل عنهم.

الوجه الثالث ان أبي رية زاد في كلام ابن خلدون جملة ليست فيه وهي قوله «أو ما كانوا يفترون» وقد نقلها المؤلف من كتاب أبي رية وهي كذب مفترى على ابن خلدون كما يعلم ذلك من كلامه الذي تقدم ذكره في الوجه الأول وهو منقول بالنص من مقدمة ابن خلدون.

ومن العجب أن المؤلف قد أكثر الكلام في ذم الدس والوضع والوضاعين وها هو ذا يدس الكذب في كلام ابن خلدون تقليداً لأبي رية . وهذا من أقبح التناقض ، ولاشك أن ذمه للوضع والدس يعود عليه وعلى إمامه أبي رية لأنها قد استباحا الوضع والدس في كلام ابن خلدون وفي غيره مما تقدم ذكره في عدة مواضع.

الوجه الرابع ان المؤلف رمى عبد الله بن سلام رضي الله عنه و كعب الأحبار و وهب بن منبه بالافتراء وبث الأكاذيب والترهات في الدين الإسلامي والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخذ المؤلف ذلك من كتاب أبي رية وهو من البهتان الذي قال الله تعالى فيه (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإنما مبينا).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من ذكر أمرءاً بشيء ليس فيه بليغيه به حبسه الله في نار جهنم حتى يأتي بتنفيذ ما قال فيه» رواه الطبراني قال المنذراني وإسناده جيد وفي رواية له «أيما رجل أشاع على رجل مسلم بكلمة وهو منها بريء يشينه بها في الدنيا كان حقاً على الله أن يذريه يوم القيمة في النار حتى يأتي بتنفيذ ما قال».

وعن ابن عمر رضي الله عنها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من قال في مؤمن ماليس فيه أسكنه الله ردة الخبال حتى يخرج مما قال» رواه أبو داود والطبراني و الحاكم وصححه ، وزاد الطبراني «وليس بخارج».



وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خس ليس لهن كفارة الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وبهت مؤمن والفار من الزحف ومين صابرة يقطع بها مالاً بغير حق» رواه الإمام أحمد.

الوجه الخامس أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قد شهد عبد الله بن سلام رضي الله عنه بالجنة كما في الصحيحين ومسند الإمام أحمد عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه قال ماسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأحد يمشي على الأرض انه من أهل الجنة إلا عبد الله بن سلام.

وروى الإمام أحمد أيضاً وأبو يعلى والبزار وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن مصعب بن سعد عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بقصبة فأكل منها ففضلت فضلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يجيء رجل من هذا الفرج من أهل الجنة يأكل هذه الفضلة» قال سعد و كنت تركت أخي عميراً يتوضأ قال فقلت هو عمير قال فجاء عبد الله بن سلام فأكلها ، قال الحاكم صحيح الإسناد وافقه الذهبي في تلخيصه.

وروى الإمام أحمد أيضاً والترمذمي والحاكم في مستدركه عن يزيد بن عميرة قال لما حضر معاذ بن جبل الموت قيل له يا أبا عبد الرحمن أوصنا قال أجلسوني فقال إن العلم والإيمان مكانهما من ابتعاهما وجدهما يقول ذلك ثلاث مرات والتمسوا العلم عند أربعة رهط عند عميراً أبي الدرداء وعند سلمان الفارسي وعند عبد الله بن مسعود وعند عبد الله بن سلام الذي كان يهودياً فأسلم فلني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إنه عاشر عشرة في الجنة» قال الترمذمي هذا حديث حسن صحيح غريب قال وفي الباب عن سعد رضي الله عنه، وقال الحاكم صحيح على شرط الشیخین وافقه الذهبي في تلخيصه ، وزاد الحاكم في رواية له قال يزيد فقلت وعند عمر بن الخطاب فقال لاتسأله عن شيء فإنه عنك مشغول.

وفي الصحيحين ومسند الإمام أحمد عن قيس بن عباد عن عبدالله بن سلام رضي الله عنه أنه رأى رؤيا فقصصها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له «أنت على الإسلام حتى تموت» وفي رواية لمسلم «يموت عبد الله وهو آخر بالعروة الوثقى».

وفي المسند وصحیح مسلم عن خرشة بن الحر عن عبدالله بن سلام رضي الله

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لما قص عليه رؤياه «وأما العروة فهي عروة الإسلام ولن تزال متمسّكاً بها حتى تموت»

وفي شهادة النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن سلام رضي الله عنه بالجنة أعظم تزكية له ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم «أنت على الإسلام حتى تموت» وقوله في الرواية الأخرى «يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى» ففي ذلك أعظم تزكية له.

وفي هذه الأحاديث أبلغ رد على زنادقة العصريين الذين يهتون عبد الله بن سلام رضي الله عنه ويذعنون أنه كان من الذين يثبتون الأكاذيب والترهات في الدين الإسلامي ويفترون على النبي صلى الله عليه وسلم (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا)

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سب أصحابه ، رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وورد أيضا التشديد في اتخاذهم غرضا والأخبار بأن من أحجمهم فإنما أحجمهم بحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن أغضهمهم فإنما أغضهمهم ببغضه ومن آذاهم فقد آذاه ومن آذاه فقد آذى الله . وورد أيضا اللعن والوعيد الشديد لمن سبهم، وقد ذكرت الأحاديث الواردة في ذلك في الفصل الحادي عشر في أول الكتاب فلتراجع (١)

وأما كعب الأحبار فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير والصغير ولم يذكر فيه حرحا وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يذكر فيه حرجا وقال روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وروى عنه ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب سمعت أبي يقول ذلك انتهى.

وقد ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ فقال هو كعب بن ماتع الحميري من أوعية العلم ومن كبار علماء أهل الكتاب أسلم في زمن أبي بكر رضي الله عنه وقدم من اليمن في دولة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فأخذ عنه الصحابة وغيرهم وأخذ هو من الكتاب والسنة عن الصحابة وتوفي في خلافة عثمان وروى عنه جماعة من التابعين مرسلا وله شيء في صحيح البخاري وغيره انتهى.

(١) ص ٢٩ - ٣٠



وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» كعب بن مانع بالباء المشناة فوق هو كعب الأخبار التابع المشهور أدرك زمن النبي صل الله عليه وسلم ولم يره وأسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وقيل في خلافة عمر رضي الله عنه وصاحب عمر رضي الله عنه وأكثر الرواية عنه، وروى أيضاً عن صحيب رضي الله عنه، روى عنه جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبو هريرة وخلافتهم من التابعين منهم ابن المسيب وكان يسكن حمص ، ذكره أبو الدرداء رضي الله عنه فقال إن عنده علمًا كثيراً، واتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ثنتين وثلاثين ودفن بحمص متوجهاً إلى الغزو ويقال له كعب الأخبار وكعب الحبر بكسر الحاء وفتحها لكثرة علمه، ومناقبه وأحواله وحكمه كثيرة مشهورة انتهى.

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» وقال قال ابن سعد ذكر أبو الدرداء كعباً فقال إن عند ابن الحميري لعله كثيراً، وقال معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير قال قال معاوية رضي الله عنه ألا إن كعب الأخبار أحد العلماء إن كان عنده علم كالثمار وإن كنا فيه لمفرطين ، وقال ابن الزبير ما كان في سلطاني شيء إلا قد حدثني به ولقد حدثني أنه يظهر على البيت قوم أخرجه الفاكهي انتهى.

وعن ابن سيرين قال قال ابن الزبير رضي الله عنها ما شاء كان يحدثناه كعب إلا قد أتى على ماقال إلا قوله أن فتي ثقيف يقتلي وهذا رأسه بين يدي — يعني المختار بن أبي عبيد — قال ابن سيرين ولا يشعر أن أباً محمد قد خبيء له — يعني الحجاج — رواه عبد الرزاق في مصنفه واستناده صحيح على شرط الشيخين ، ورواه الطبراني قال الهيثمي ورجاله رجال الصحيح ، وقد رواه الحاكم في مستدركه من حديث الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف حدثني البريد الذي أتى ابن الزبير برأس المختار فلما رأه قال ابن الزبير ما حدثني كعب بحديث إلا وجدت مصادقه إلا أنه حدثني أن رجلاً من ثقيف سبقتني ، قال الأعمش وما يدرني أن أباً محمد خذله الله خبيء له.

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة أخرج ابن عساكر من مسنده محمد بن هارون الروياني من طريق ابن هيبة عن أبي الأسود أن رأس الحالوت قال لهم إن كل ماتذكرون عن كعب بما يكون إنه إن كان قال لكم إنه مكتوب في التوراة فقد

كذبكم إنما التوراة ككتابكم إلا أن كتابكم جامع (يسبح الله ما في السموات وما في الأرض) وفي التوراة يسبح الله الطير والشجر وكذا وكذا وإنما الذي يحدث به كعب عما يكون من كتب أنبياءبني إسرائيل وأصحابهم كما تحدثون أنتم عن نبيكم وعن أصحابه.

وقد روى البخاري من حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية رضي الله عنه يحدث رهطاً من قريش بالمدينة وذكر كعب الأحبار فقال إن كان لمن أصدق هولاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب.

قلت ليس المراد بالكذب هنا الافتراء وإنما المراد به الخطأ في النقل عن أهل الكتاب وهو مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم «كذب أبو السنابل» أي اخطأ حين قال لسبيعة الإسلامية إنك لست بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرين وكانت قد وصعت بعد وفاة زوجها بأيام فأخبرها النبي صلى الله عليه وسلم أنها قد خرجت من العدة بوضع الحمل وأمرها بالتزويج إن بدا لها . وقال ابن حبان في كتاب «الثقات» أراد معاوية أنه يخطئ أحياناً فيما يخبر به ولم يرد أنه كان كذباً ، وقال ابن الجوزي المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذباً لا أنه يتعمد الكذب ولا فقد كان كعب من أخيار الأخبار . انتهى من فتح الباري.

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب وقد وقع ذكر الرواية عنه في مواضع في مسلم في أواخر كتاب الإيمان ، وفي حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه «إذا أدى العبد حق الله وحق مواليه كان له أجران» قال فحدثت به كعباً فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد انتهى.

وقد ذكر الحافظ كعباً في تقريب التهذيب وقال ثقة من الثانية ، وقد تقدم قول النwoي أنهم اتفقوا على توثيقه ، وقد روى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسأله عن جرادات قتلها وهو محروم فقال عمر رضي الله عنه لکعب تعال حتى تحكم ، وذكر قيام الحديث، وقد قال الله تعالى (يحكى به ذوا عدل منكم) فلولا أن كعباً عدل عند عمر رضي الله عنه لما أمره أن يحكم معه في جزاء الصيد، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه» رواه الإمام أحمد والترمذi وابن حبان في صحيحه من حديث



ابن عمر رضي الله عنها وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح، قال وفي الباب عن الفضل بن عباس وأبي ذر وأبي هريرة

قلت وفيه أيضاً عن عمر وبلال ومعاوية بن أبي سفيان وعائشة رضي الله عنهم، وهذا كاف في تعديل كعب ورد ما يبته به المبطولون من العصريين الذين لا يبالون بأكل لحوم الأبراء والوقوع في أعراضهم

ومن أعظم البهتان قول أبي رية في هامش صفحة ١٤٧ من الطبعة الثالثة لكتابه أنه أثبت في مقال له أن الصهيوني الأول هو كعب الأحبار.

والجواب أن يقال لو كان أبو رية يخاف الله ويعلم يقيناً أنه موقف بين يديه يوم القيمة ومسؤول عن أقواله وأعماله وأن الله سيأخذ حق المظلوم من الظالم لما أقدم على هذا البهتان العظيم، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر الوعيد الشديد على بيت المسلم وتکفیره عند ذكر قول أبي رية إن ابن جریح كان من النصارى

وأما وهب بن منبه فقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثه وأخرج له أبو داود والترمذى والنمسائي وغيرهم من الأئمة ، وهذا كاف في تعديله ورد ما يبته به جهلة العصريين، وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير والصغير ولم يذكر فيه جرحاً ، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً وقال سئل أبو زرعة عن وهب بن منبه فقال ياني ثقة، وذكره الذهبي في الميزان وقال كان ثقة صادقاً قال العجلي ثقة تابعي كان على قضاء صناعة. وقال مثنى بن الصباح لبيث وهب عشرين سنة لم يجعل بين العشاء والصبح موضوعاً، وقال في تذكرة الحفاظ ماملخصه ، وهب بن منبه الحافظ أبو عبد الله الصناعي عالم أهل اليمن روى عن أبي هريرة يسيراً وعن عبد الله بن عمر وابن عباس وأبي سعيد وجابر بن عبد الله وغيرهم. وعنه من علم أهل الكتاب شيء كثير فإنه صرف عناته إلى ذلك وبالغ، وحديثه في الصحيحين عن أخيه همام وكان ثقة واسع العلم، وذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب وذكر قول العجلي أنه تابعي ثقة وقال أبو زرعة والنمسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في «تقريب التهذيب» ثقة من الثالثة، وذكره الخزرجي في الخلاصة وقال ثقة النمسائي، وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» هو تابعي جليل من المشهورين بمعرفة الكتب الماضية سمع جابر بن عبد الله وابن عباس وابن عمرو بن

العاصر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة وأنسا والنعمان بن بشير ، روى عنه عمرو بن دينار وعوف الأعرابي والمغيرة بن حكيم وآخرون واتفقوا على توثيقه انتهى.

وفيما ذكرته من ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على عبدالله بن سلام رضي الله عنه وشهادته له بالجنة وما جاء عن عمر رضي الله عنه أنه أمر كعباً أن يحكم معه في جزاء الصيد وما ذكره النwoي من الإتفاق على توثيق كعب و وهب بن منه أبلغ رد على من بهتهم ورمahم بيت الأكاذيب والترهات في الدين الإسلامي.

ولاشك أن المؤلف وأبا رية وأشباههما من العصريين المتنطعين أولى بالأوصاف الذميمة من عبدالله بن سلام وكعب الأخبار و وهب بن منه لأن العصريين قد جدوا واجهندوا في رد بعض الأحاديث الصحيحة والتشكيك فيها بأنواع الأباطيل والترهات ولما لم يجدوا مستندأً صحيحاً يعتمدون عليه في رد بعض الأحاديث الصحيحة لجئوا إلى الطعن في الثقات الأبراء ورمهم بالافتراء وبث الأكاذيب والترهات في الدين الإسلامي، ولو كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعلمون يقيناً أنهم موقوفون بين يدي الله تعالى وأن الله تعالى سيقضي بينهم وبين الأبراء الذين قد استحلوا أعراضهم ورمهم بما ليس فيهم وأنه تبارك تعالى سنأخذ للمظلومين حقوقهم من الظالمين لما أقدموا على ما أقدموا عليه من الإفك والبهتان واستحلال أعراض الثقات الأبراء.

وأما قوله ويدعون أخرى أنها مما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم وهي في الحقيقة من مفترياتهم.

فجوابه أن يقال أما عبدالله بن سلام رضي الله عنه فهو صحابي جليل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث ، قال النwoي في «تهذيب الأسماء واللغات» روي له عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة وعشرون حديثاً اتفقا على حدث وانفرد البخاري باخر ، وكذا قال الخزرجي في الخلاصة.

وإذا علم هذا فما رواه البخاري ومسلم من أحاديث عبدالله بن سلام رضي الله عنه فهو ثابت ولا يرد ذلك إلماكابر معاند ، وكذلك مارواه غيرها بالأسانيد الصحيحة إلى عبد الله بن سلام رضي الله عنه فهو ثابت ولا يرد ذلك إلماكابر معاند ومن أقبح المكابرة والإثم والبهتان قول المؤلف تبعاً لأبي رية أن ماجاء عن عبدالله بن سلام من الأحاديث التي رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال انه



سمعها منه فهي من مفترياته

والجواب عن هذا التهور والوقاحة والفرية أن نقول (سبحانك هذا بهتان عظيم)

وأما كعب الأحبار و وهب بن منبه فليسوا من الصحابة وإنما هم من التابعين ومن زعم أنها أدعى أنها سمعا من النبي صلى الله عليه وسلم فقد افترى عليهم وإنما سمعا من بعض الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم

وإذا علم هذا فما رواه عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت ذلك بالأسانيد الصحيحة إليها فلاشك في صحته وثبوته ولا يرد ذلك إلا مكابر معاند ، وكذلك مارواه وهب عن ثقات التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو ثابت أيضاً، وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن أوكل الأخبار يشون في الدين الإسلامي أكاذيب وترهات ويدعون أنها مما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم وهي في الحقيقة من مفترياتهم.

فجوابه أن يقال هذا من هوس المؤلف وأبي رية وقد قال الله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)

وأما قوله وأين للصحابة أن يفطنوا لتمييز الصدق من الكذب من أقوالهم وهم من ناحية لا يعرفون العبرانية التي هي لغة كتابهم، ومن ناحية أخرى كانوا أقل منهم دهاءً وأضعف مكرًا، وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب وتلقى الصحابة ومنتبعهم كل مايلقى هؤلاء الدهاء بغير نقد أو تمحيص معتبرين أنه صحيح.

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال من أقبح الجراءة والوقاحة والتهور تهجم المؤلف تبعاً لأبي رية على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورميهم بالغباء والتغفيل بحيث تروج عندهم الأكاذيب وبحيث يتلقون كل مايلقى إليهم ولايميزون بين الصدق والكذب، وهذا صريح في التنقص لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والغرض منهم ولا يتصدر ذلك إلا من منافق يبغض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغتاظ منهم وقد قال الله تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآخره

فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيط بهم الكفار.

قال البغوي في تفسير هذه الآية قال مالك بن أنس من أصبح وفي قلبه غيظ على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه الآية. وقال ابن كثير في تفسيره، ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك في رواية عنه بتكfer الروافض الذين يبغضون الصحابة رضي الله عنهم، قال لإنهم يغيطونهم ومن غاظه الصحابة رضي الله عنهم فهو كافر هذه الآية ووافقه طائفة من العلماء على ذلك ، والأحاديث في فضل الصحابة رضي الله عنهم والنبي عن التعرض لهم بمساواهم كثيرة ويكفيهم ثناء الله عليهم ورضاه عنهم انتهى.

الوجه الثاني أن يقال إن الأولى بالغباؤة والتغفيل وغير ذلك من صفات النقص من أصغرى إلى زخارف شياطين الأنس ورضي بها واعتمد عليها وأعرض لأجلها عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، ومن هؤلاء الأغبياء المغفلين أبو رية المؤلف وأشياهها من جهله العصريين الذين يعتمدون على ترهات جولدزهير اليهودي وإخوانه من المستشرقين الذين قد شرقوا بالإسلام وأهله وملئوا كتبهم من الطعن في الإسلام والقرآن والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ويعتمدون أيضاً على نهيق الروافض ونباحهم في ثلب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والطعن فيهم بكل ما يرون أنه يشينهم.

الوجه الثالث أن يقال إن عبدالله بن سلام رضي الله عنه وكعب الأخبار و وهب بن منبه لم يكونوا من ذوي المكر وافتراء الكذب، وفيما ذكرته من ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على عبدالله بن سلام وشهادته له بالجنة وما ذكره النwoي من الإتفاق على توثيق كعب و وهب بن منبه أبلغ رد على بہت المؤلف وأبی ریة هؤلاء الثلاثة وصفتهم بما ليس فيهم.

الوجه الرابع أن يقال إن الله تعالى قد أخبر في كتابه أن أهل الكتاب قد حرفوا كتبهم وغيرها فيها فقال تعالى (أفطممعون أن يؤمّنا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) وقال تعالى (فَمَا نقضهم ميشاقهم لعنهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه) وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الرسول لَا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سمعاًون للذنب سمعاًون لقوم آخرين لم يأتوك بحرفون الكلم



من بعد مواضعه) وقال تعالى (وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَسْنَتِهِمْ بِالْكِتَابِ لَتَحْسِبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّهُ كَذَّابٌ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) وقال تعالى (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيَشْتَرُوا بِهِ ثُمَّاً قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مَا كَتَبُتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مَا يَكْسِبُونَ) وفي هذه الآيات أبلغ تحذير من الاغترار باليهود . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبواهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما نزل إليكم وإننا وإلهم واحد ونحن له مسلمون».

وقد كان الصحابة على غاية من النباهة والخذر ما حذرهم الله ورسوله منه من كيد اليهود وتحريفهم ، فن ظن أن سوق الأكاذيب قد راجت بين الصحابة وأنهم يتلقون ما يلقيه أهل المكر والدهاء بغير نقد أو تحيص وأنهم يعتبرون ذلك صحيحاً فقد ظن بالصحابة ظن السوء ولا يصدر ذلك إلا من منافق قد امتلاً قلبه غيظاً على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الخامس نذكر فيه نوجذاً من نباهة الصحابة وردهم على من قال بخلاف الصواب . فن ذلك مارواه مالك وأبوداود والترمذى والنسائى والحاکم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتيت الطور فوجدت ثم كعباً فكثت أنا وهو يوماً أحدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحدثني عن التوراة فقلت له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَ فِي الشَّمْسِ يَوْمُ الْجَمْعَةِ فِي خَلْقِ آدَمَ وَفِيهِ أَهْبَطَ وَفِيهِ تَبَّى عَلَيْهِ وَفِيهِ قَبَضَ وَفِيهِ تَقَوَّمَ السَّاعَةُ مَاعَلَى الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ تَصْبِحُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ مَصِيَّخَةً حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقاً مِنَ السَّاعَةِ إِلَّا ابْنَ آدَمَ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَصَادِفُهَا مُؤْمِنٌ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا أُعْطَاهُ إِيَاهُ» فقال كعب ذلك يوم في كل سنة فقلت بل هي في كل جمعة فقرأ كعب التوراة ثم قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم هو في كل جمعة فخرجت فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفارى فقال من أين جئت قلت من الطور قال لوقتكم من قبل أن تأتيه لم تأته قلت له ولم قال إينى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى ومسجد بيت المقدس» فلقيت عبد الله بن سلام فقلت لو رأيتني خرجت إلى الطور فلقيت كعباً فكثت أنا وهو يوماً أحدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحدثني عن التوراة فقلت له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خَيْرُ

يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه قبض وفيه تقوم الساعة ماعلى الأرض من دابة إلا وهي تصبح يوم الجمعة مصيحة حتى تطلع الشمس شفقا من الساعة إلا ابن آدم وفيه ساعة لا يصادفها عبد مؤمن وهو في الصلاة يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه» قال كعب ذلك يوم في كل سنة فقال عبدالله بن سلام كذب كعب قلت ثم قرأ كعب صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم هو في كل جمعة فقال عبدالله صدق كعب إني لأعلم تلك الساعة فقلت يا أخني حدثني بها قال هي آخر ساعة من يوم الجمعة قبل أن تغيب الشمس فقلت أليس قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا يصادفها مؤمن وهو في الصلاة» وليس تلك الساعة صلاة قال أليس قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من صلى وجلس ينتظر الصلاة لم يزل في صلاته حتى تأتيه الصلاة التي تلاقتها» قلت بلى قال فهو كذلك، هذا لفظ النسائي ورواية الترمذى مختصرة وقال هذا حديث صحيح وقال الحاكم صحيح على شرط الشعراوى ولم يخرجاه وافقه الذهى فى تلخيصه.

ومنها مارواه ابن جرير بإسناد صحيح عن أبي وائل قال جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه فقال من أين جئت قال من الشام قال من لقيت قال لقيت كعباً قال ماحدثك قال حدثني أن السموات تدور على منكب ملك قال أفصحته أو كذبته قال ماصدقته ولا كذبته قال لوددت أنك افتديت من رحلتك إليه براحتك ورحلها كذب كعب إن الله تعالى يقول (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ، ولئن زالت إن أمسكها من أحد من بعده).

ومنها مارواه ابن أبي خيثمة عن قتادة قال بلغ حذيفة رضي الله عنه أن كعباً يقول إن السماء تدور على قطب كالرحى فقال كذب كعب إن الله يقول (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) قال الحافظ ابن حجر إسناده حسن.

ومنها ماذكره الزمخشري في الكشاف عن ابن عباس رضي الله عنها أنه قال لرجل مقبل من الشام من لقيت به، قال كعباً قال وما سمعته يقول قال سمعته يقول إن السموات تدور على منكب ملك قال كذب كعب أما ترك يهوديته بعد ثم قرأ هذه الآية ، قال الحافظ ابن حجر في كتابه «الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف» لم أجده وروى الطبرى من روایة أبي وائل قال جاء رجل إلى عبد الله بن



مسعود رضي الله عنه فقال من اين جئت قال من الشام فذكره مثله إلا أنه لم يقل ماترك يهوديته انتهى.

قلت يحتمل أن الزمخشري أورد الأثر من حفظه فأبدل ابن مسعود بابن عباس والله أعلم.

ومنها مارواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والترمذى عن سعيد بن جبير قال
قلت لابن عباس رضي الله عنها إن نوفا البكالى يزعم أن صاحب بني إسرائيل ليس
هو صاحب الخضر فقال كذب عدو الله سمعت أبي بن كعب يقول سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول «قام موسى عليه السلام خطيباً في بني إسرائيل فسئل أي
الناس أعلم فقال أنا أعلم قال فتعجب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه» الحديث

وقد تقدم قول معاوية وذكر كعب الأحبار فقال «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»

وتقديم أن المراد بالكذب هنا الخطأ في النقل عن أهل الكتاب وليس المراد به افتراء الكذب ، وكذلك قول عبد الله بن سلام وعبد الله بن مسعود وحديفة رضي الله عنهم كذب كعب وقول ابن عباس رضي الله عنها كذب نوف المراد به الخطأ في النقل والله أعلم

وتقدم أيضاً قول ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم في النهي عن سؤال أهل الكتاب.

وفيما ذكرته في هذا الوجه عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كفاية في الرد على المؤلف وأبي رية فيما تهجموا به على الصحابة حيث زعموا أنهم ليس عندهم فطنة لتمييز الصدق من الكذب من أقوال الناقلين عن أهل الكتاب وان سوق الأكاذيب قد راجت بينهم وأنهم يتلقون كل ما يلقيه الدهاة بغير نقد أو تمحيص معتبرين أنه صحيح (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا)

وأما مانقله المؤلف تبعاً لأبي رية عن أحمد أمين أنه قال اتصل بعض الصحابة بوهب بن منبه وكعب الأحبار وعبد الله بن سلام واتصل التابعون بابن جريج وهو لاءٌ كانت لهم معلومات يروونها عن التوراة والإنجيل وشروحها وحواشيهما فلم ير المسلمين بأساً من أن يقصوها بجانب آيات القرآن فكانت منبعاً من منابع التضخم

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال من الخطأ تقاديه وهب بن منبه وكتب الأحبار على عبد الله بن سلام رضي الله عنه لأن عبد الله بن سلام رضي الله عنه صحابي جليل، وأما كعب و وهب فهما من التابعين فينبغي تقديم عبد الله بن سلام رضي الله عنه عليهما ماله من الصحابة والفضيلة.

الوجه الثاني أن يقال إن عبد الله بن سلام رضي الله عنه كان قليل الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان قليل النقل من كتب أهل الكتاب فلا ينبغي ذكره مع المكثرين من النقل عنهم. ومما ثبت عنه من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من النقل عن كتب أهل الكتاب فهو مصدق في روایته ونقله. ولا يسيء الظن بعد عبد الله بن سلام رضي الله عنه إلا جاهل أو مكابر معاند

وقد تقدم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال عند موته التمسوا العلم عند أربعة وذكر منهم عبد الله بن سلام رضي الله عنه. وذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ وعده مع الأكابر منهم ، وفي هذا رد لما بهته به المؤلف وأبو رية وأشباههما من حشالة العصريين الذين يجعلونه من الذين يبغون الأكاذيب والترهات في الدين الإسلامي (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) وقاتل الله الذين يبغضون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغناطون منهم ويرموهم بالعظام التي ليست فيهم

الوجه الثالث أن يقال ظاهر قول أَمِنْ اتَّصَلَ بِعُصْبَةِ الصَّحَابَةِ بِوَهْبِ بْنِ مَنْبِهِ أَنَّهُمْ اتَّصَلُوا بِهِ وَأَخْذُوا عَنْهُ وَهَذَا غَلْطٌ فَاحْشُ وَجْهُلٌ فَاضْحَى فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِّنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ وَهْبِ بْنِ مَنْبِهِ أَوْ حَكِيَ عَنْهُ إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ صَفَارِ التَّابِعِينَ وَقَدْ اتَّصَلَ وَهُبْ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَرَوَى عَنْهُمْ.

الوجه الرابع أن يقال ظاهر قول أَمِنْ اتَّصَلَ التَّابِعُونَ بَابِنِ جَرِيْحِ أَنَّهُمْ اتَّصَلُوا بِهِ وَأَخْذُوا عَنْهُ وَهَذَا غَلْطٌ فَاحْشُ وَجْهُلٌ فَاضْحَى فَلَا يَعْقُلُ أَنْ يَتَّصَلَ بِهِ كَبَارُ التَّابِعِينَ وَيَأْخُذُوا عَنْهُ، وَلَمَّا رَوَى عَنْهُ أَتَابُ التَّابِعُونَ كَمَا هُوَ مذكور في بعض كتب الجرح والتعديل وروى عنه من صفار التابعين يحيى بن سعيد الأنصارى وحده وهو من شيوخه

الوجه الخامس أن يقال إن ابن جريج لم يكن من الذين ينقلون من كتب أهل الكتاب فذكره مع الناقلدين عنهم غلط وخطأ



وقد تحامل أبو رية على ابن جريج تحاملاً قبيحاً في كتابه الذي هو ظلمات بعضها فوق بعض حيناً ذكره في صفحة ١٨٩ من الطبعة الثالثة فقال مانصه . وكان البخاري لا يوثقه وهو على حق في ذلك . ثم ذكر قول الذهبي في تذكرة الحفاظ أنه من أصل رومي قال أبو رية فهو نصراني الأصل قال ويقول عنه بعض العلماء أنه كان يضع الحديث . وقال أبو رية أيضاً في هامش صفحة ٢٤٢ من الطبعة الثالثة مانصه «ابن جريج كان من النصارى» كذا قال الأهوج المبرسم أبو رية في عالم من أكبر علماء السلف . وهكذا جازف هذه الجازفة ولم يبال بما يترتب على ذلك من الوعيد الشديد كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى

فأما قوله وكان البخاري لا يوثقه

فجوابه أن يقال هذا كذب على البخاري فقد ذكره البخاري في تاريخه الكبير والصغير ولم يذكر فيه جرحاً . وذكر فيها عن يحيى أنه قال لم يكن أحد ثبت في نافع من ابن جريج ، زاد في الكبير وكان من أحسن الناس صلاة

وروى ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتتعديل عن علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول لم يكن أحد ثبت في نافع من ابن جريج فيما كتب وهو ثبت من مالك في نافع ، وقال مرة لم يكن ابن جريج بدون مالك في نافع ، وروى أيضاً عن الإمام أحمد أنه قال ابن جريج ثبت الناس في عطاء ، وعن أحمد أيضاً أنه قال ابن جريج ثبت صحيح الحديث لم يحدث بشيء إلا أنفنه ، وروى أيضاً عن عثمان بن سعيد قال قلت ليحيى بن معين ابن جريج أحب إليك أو عبد الملك بن أبي سليمان فقال كلامها ثقنان ، وروى أيضاً عن أبي زرعة أنه سئل عن ابن جريج فقال بخ من الأئمة

وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» قال عطاء بن أبي رباح سيد أهل الحجاز ابن جريج ، وقال عبد الرزاق كنت اذا رأيت ابن جريج يصلى علمت أنه يخشى الله عز وجل ، قال النووي وأقوال أهل العلم من السلف والخلف في الثناء عليه وذكر مناقبه أكثر من أن تحصر انتها.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ ابن جريج الإمام الحافظ فقيه الحرم أبو الوليد ويقال ابو خالد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي الأموي مولاهم المكي الفقيه صاحب التصانيف أحد الأعلام قال أحمد بن حنبل كان من أوعية العلم وقال

عبد الرزاق مارأيت أحداً أحسن صلاة من ابن جريج كنت إذا رأيته علمت أنه يخشي الله، ثم قال الذهبي كان ابن جريج ثبتاً لكنه يدلس وقال يحيى القطان لم يكن ابن جريج عندي بدون مالك في نافع ، قال أبو عاصم كان ابن جريج من العباد كان يصوم الدهر إلا ثلاثة أيام من الشهر انتهى باختصار.

وذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال ابن جريج أثبتت في نافع من مالك ، وذكر أيضاً عن أحمد أنه قال ابن جريج أثبت الناس في عطاء، وذكر أيضاً عن الميموني قال سمعت أبي عبد الله – يعني أحمد بن حنبل – غير مرة يقول كان ابن جريج من أوعية العلم ، وذكر أيضاً عن الأثرم عن أحمد أنه قال إذا قال ابن جريج قال فلان وقال فلان وأخبرت جاء بمناير واذا قال أخبرني وسمعت فحسبك به، وقال ابن أبي مررم عن ابن معين ثقة في كل ماروي عنه من الكتاب ، وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم وكان يدلس ، وقال الذهلي ابن جريج إذا قال حدثني وسمعت فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري ، وسئل عنه أبو زرعة فقال بع من الأئمة وقال ابن خراش كان صدوقاً وقال العجلي مكي ثقة انتهى باختصار.

وقال الحافظ أيضاً في «تقرير التهذيب» وذكر ابن جريج فقال ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل

وقال الخزرجي في الخلاصة ابن جريج الفقيه أحد الأعلام قال أحمد إذا قال أخبرنا وسمعت حسبك به، وقال ابن معين ثقة إذا روى من الكتاب انتهى وفيما ذكرته عن علماء الجرح والتعديل أبلغ رد على ترهات أبي رية ومجازفاته وأما قوله فهو نصراي الأصل

فجوابه أن يقال لا يضر ابن جريج أن يكون في أجداده نصارى كما لا يضر الصحابة أن يكون في آبائهم وأجدادهم مشركون وكما لا يضر بعض التابعين ومن بعدهم من العلماء أن يكون في أجدادهم مجووس ومشركون ، بل إن أفضل الخلق وسيد بني آدم كان أبواه وأجداده مشركون ولم يضره ذلك شيئاً ، قال الله تعالى (ياأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهديتم) وقال تعالى (كل امريء بما كسب رهين) وقال تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة)



وأما قوله و يقول عنه بعض العلماء أنه كان يضع الحديث فجوابه أن يقال إن كان أبو رية أراد بالعلماء أئمة الجرح والتعديل فهذا كذب عليهم، وإن كان أراد بعض المنتسبين إلى العلم من العصريين فهذا لا يستبعد منهم ولكن لاعبرة بهم لأنهم في الغالب يخبطون خطط عشوائية ولا يبالون برمي الرجل بماليس فيه ، والأحرى أن هذه الكلمة من كيس أبي رية ومجازفاته في بحث الأبراء.

وأما قوله إن ابن جريج كان من النصارى فجوابه أن يقال هذا من البهتان العظيم وقد ورد الوعيد الشديد على بحث المؤمن وتکفیره قال الله تعالى «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وأثماً مبيناً

وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خنس ليس لهن كفارنة الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وبهت مؤمن والفرار من الزحف ويمين صابرة يقطع بها مالاً بغير حق»

وروى أبو داود والطبراني والحاكم وصححه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من قال في مؤمن ماليس فيه أسكنه الله ردةة الخبال حتى يخرج مما قال» زاد الطبراني «وليس بخارج»

وروى الطبراني أيضاً عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من ذكر امرءاً بشيء ليس فيه ليعييه به حبسه الله في نار جهنم حتى يأتي بنفاذ ماقال فيه» قال المنذري إسناده جيد، وفي رواية للطبراني «أيما رجل أشاع على رجل مسلم بكلمة وهو منها بريء يشينه بها في الدنيا كان حقا على الله أن يذيبه يوم القيمة في النار حتى يأتي بنفاذ ماقال».

وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باع بها أحددهما فان كان كما قال إلا رجعت عليه»

وفي الصحيحين أيضاً عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه» حار أي رجع

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من قال لأخيه يا كافر فقد باع بها أحدهما»

وفي صحيح ابن حبان عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما أكفر رجل رجلاً إلا بإباء أحدهما بها إن كان كافراً ولا كفر بتكفيه»

وفي الصحيحين وغيرهما عن ثابت بن الصحاح رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله»

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٢) و (٥٣) ماملخصه

من هم كعب ومنبه وعبد الله بن سلام ، هؤلاء الثلاثة وحوادثهم باب خاص في صفحة ١٤٧ - ١٤٩ - ١٥٠ الى ١٥٧ في كتاب أضواء على السنة الحمدية للأستاذ محمود أبو رية بين فيه نقاً عن المراجع والأسانيد التاريخية الصحيحة ما هؤلاء الثلاثة من مكر وخداع ودس في الحديث ، ومن تلك البيانات المبينة بكتاب أضواء على السنة يتضح أنهم كانوا مصدراً لأحاديث كثيرة

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال قد تقدم الكلام في تزكية عبد الله بن سلام رضي الله عنه وكعب الأخبار و وهب بن منبه والرد على من بهم وافتري عليهم فليراجع ذلك في الفصل الذي قبل هذا الفصل، وقد سمي المؤلف وهب بن منبه في هذا الفصل باسم أبيه وهذا من تحريفه وتخبيطه.

الوجه الثاني أن يقال إن المؤلف وأبا رية أولى وأحق بوصف المكر والخداع والدس في الحديث لأنها قد جداً واجتها في رد الأحاديث الصحيحة والتشكيك فيها ومعارضتها بالشبه والأباطيل ، ومن نظر في كتابهما علم أنها من ألد الأعداء للسنة وأهلها.

وقد تحامل أبو رية على كعب الأخبار تحاماً قبيحاً فزعم في عدة مواضع أنه يهودي ، وزعم في مواضع أخرى أنه كاهن ، وقال أيضاً في وهب بن منبه انه كاهن ، وطغت عليه الوقاحة فتجراً على لعن كعب في صفحة (١٥٥) وقد قال الله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)



وقد ورد التشديد في تكفير المسلم وذكره بما ليس فيه. وقد ذكرت الأحاديث الواردة في ذلك في الفصل الذي قبل هذا الفصل ، وفي الصحيحين وغيرهما عن ثابت بن الصحاك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لعن المؤمن كقتله».

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٣) مانصه

من مكر كعب الأحبار وكيده للإسلام ، في موطن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب لما أراد الخروج إلى العراق قال له كعب الأحبار لا تخرج يا أمير المؤمنين فإن بها تسعة عشر سحر فسقة الجن وبها الداء العossal.

والجواب أن يقال ليس في تحذير كعب الأحبار لعمر رضي الله عنه عن الخروج إلى العراق شيء من المكر والكيد للإسلام كما زعم ذلك المؤلف تبعاً لإمامته في الضلال أبي رية، وإنما ذلك من النصيحة الواجبة للمسلم على المسلم. وقد ظهر مصدق قول كعب بما ظهر في العراق من الفتنة والبدع والأهواء المضلة ، وقد كان قتل عثمان رضي الله عنه على أيدي أهل العراق ومن مأله من أهل مصر ، وبقتله انفتح باب الفتنة إلى يوم القيمة ، وكان في العراق أيضاً وقعة الجمل ووقعه صفين وهو ما من أعظم الفتنة، وكان مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه وأصحابه في العراق وكانت فيه فتنة المختار وفتنة الحجاج وغير ذلك من الفتنة العظيمة . وكانت فتنة بني العباس ودعاتهم في العراق وخراسان ، وكذلك فتن البدع والأهواء فكلها ظهرت أول ما ظهرت بأرض العراق كفتنة الخوارج والرافضة والقدرية والمرجحه والمعزلة والجهمية ثم انتشرت بعد ذلك في جميع الأقطار. وأآخر ذلك فتنة المسيح الدجال وهي أعظم فتنة تكون على وجه الأرض ، وقد جاء في بعض الأحاديث أنه يخرج من العراق ، وحيث كانت العراق بهذه الصفة فالتحذير من الخروج إليها من أعظم النصيحة.

وقد جاء في الأحاديث الصحيحة ما يؤيد قول كعب الأحبار كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والترمذ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «رأس الكفر نحو المشرق»

وروى الإمام أحمد والبخاري ومسلم أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه

سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مستقبل المشرق يقول «ألا إن الفتنة ه هنا ألا إن الفتنة ه هنا من حيث يطلع قرن الشيطان» وفي رواية لأحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير بيده يوم العراق «هـ إن الفتنة هـ هنا هـ إن الفتنة هـ هنا هـ إن الفتنة هـ هنا — ثلاث مرات — من حيث يطلع قرن الشيطان» وفي رواية لأحمد ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «رأس الكفر من هـ هنا من حيث يطلع قرن الشيطان» يعني المشرق

وروى البخاري عن أبي مسعود البدرى رضي الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال «من هـ هنا جاءت الفتـنـ نـحوـ المـشـرقـ»

وروى الإمام أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اللهم بارك لنا في شامنا وينـنا» مرتين فقال رجل وفي مشرقاً يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من هـنـاـلـكـ يـطـلـعـ قـرـنـ الشـيـطـانـ وـهـاـ تـسـعـةـ أـعـشـارـ الشـرـ» ورواه الطبراني في الأوسط وقال فيه «إن من هـنـاـلـكـ يـطـلـعـ قـرـنـ الشـيـطـانـ وـبـهـ تـسـعـةـ أـعـشـارـ الـكـفـرـ وـبـهـ الدـاءـ الـعـضـالـ»

وروى الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اللهم بارك لنا في مدینتنا وبارك لنا في مدنـا وصـاعـنا اللـهـمـ بـارـكـ لـنـاـ فـيـ شـامـنـاـ وـيـنـنـاـ» فقال رجل والعراق يا رسول الله قال «من ثم يطلع قرن الشـيـطـانـ وـتـهـيـجـ الـفـتـنـ» قال الهـيـثـيـ رـجـالـ ثـقـاتـ

وروى الطبراني أيضاً في الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال دعا نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال «اللهم بارك لنا في صـاعـناـ وـمـدـنـاـ وـبـارـكـ لـنـاـ فـيـ شـامـنـاـ وـيـنـنـاـ» فقال رجل من القوم يأنـبـيـ اللهـ وـعـرـاقـناـ فقال «إـنـ بـهـ قـرـنـ الشـيـطـانـ وـتـهـيـجـ الـفـتـنـ وـإـنـ الـجـفـاءـ بـالـمـشـرقـ» قال المنـذـريـ وـالـهـيـثـيـ روـاـتـهـ ثـقـاتـ

وفي هذه الأحاديث أبلغ رد على مجازفة المؤلف وأبي رية في بـهـتـهاـ لـكـعبـ الأـحـبـارـ

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٣) مانصه
أمثلة من روايات كعب المدسوسة



ثم ذكر في هذه الصفحة وأربع صفحات بعدها روايات عن كعب الأحبار
ما قيل انه رواه من كتب أهل الكتاب وليس لها أسانيد صحيحة عن كعب فلا
يتحقق نسبة إلينه لأنه يحتمل أن يكون بعض الكذابين وضعها ونسبها إلى كعب. وعلى
تقدير صحة نسبة أو نسبة بعضاً منها فهي ما ترخص كعب في نقله من كتب أهل
الكتاب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوا بهم
وقولوا آمنا بالله وما نزل إلينا وما نزل إليكم وإلهموا واحد ونحن له مسلمون»
رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه

وروى الإمام أحمد وابن حبان في صحيحه عن أبي غلة الأنباري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا حدثكم أهل الكتاب فلاتصدقوا هم ولا تكذبوا هم وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن كان حقاً لم تكذبوا هم وإن كان باطلًا لم تصدقوا هم»

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٤) و (٥٥) روى البيهقي في الأسماء والصفات
بسندٍ صحيح عن ابن عباس قال قوله (الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن)
قال سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم وأدم كآدمكم ونوح كنوح وإبراهيم
كابراهيم وعيسى كعيسى، ولم يذكر لموسى مثيلاً قال البيهقي في الشعب هو شاذ بالمرة
قال السيوطي هذا من البيهقي في غاية الحسن فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن
لاحتمال صحة الإسناد مع أن في المتن شذوذًا أو علة تمنع صحته، ولابن كثير تحقيق
في هذا الحديث يقول فيه انه محمول إن صح سنته عن ابن عباس على أنه أخذه من
الإسرائيليات

والجواب أن يقال هذا مما نقله المؤلف من كتاب أبي رية وقد أجاب عنه العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» فقال ، أما هذا فليس سنته ب صحيح لأنه من طريق شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الصحنى عن ابن عباس ، وشريك يخطىء كثيراً ويدلس ، وعطاء ابن السائب اخالط قبل موته بمدة وسماع شريك منه بعد الاختلاط ، لكن أخرج البهقى عقب هذا بسند آخر من طريق آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الصحنى عن ابن عباس في قوله عز وجل (خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن) قال في كل أرض

نحو إبراهيم ، ثم قال البيهقي إسناد هذا عن ابن عباس صحيح وهو شاذ بمرة لا أعلم لأبي الصحى عليه متابعاً، وأخرجه ابن جرير عن عمرو بن علي عن غندر عن شعبة فذكره بنحوه وزاد نحو معلى الأرض من الخلق ، وعلى هذا فالمعنى والله أعلم أن في كل أرض خلقاً كنحوبني آدم وفيهم من يعرف الله تعالى بالنظر في آياته كما عرف إبراهيم عليه السلام ، وهذا القول قد يتوصل إليه بالنظر في الآية المذكورة . وبيانها قوله تعالى (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق) قوله (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) وغيرها ، على أن بعضهم قد فسر ماجاء في الرواية الأخرى التي قدمت أنها لا تصح ، في روح المعاني لامانع عقلاً ولا شرعاً من صحته ، والمراد أن في كل أرض خلقاً يرجعون إلى أصل واحد رجوع بني آدم في أرضنا إلى آدم عليه السلام وفيهم أفراد متازون على سائرهم كنحو وإبراهيم فيما ، أما ما في البداية محمول إن صح نقله عنه على أنه أخذه ابن عباس رضي الله عنها عن الإسرائييليات فغير مرضي ، فابن عباس كما مر ويأتي كان ينوي عن سؤال أهل الكتاب فإن كان مع ذلك قد يسمع من بعض من أسلم منهم أو يسأله فإذا ما ذلك شأن العالم يسمع ما ليس بمحجة لعله يجد فيه ما ينبهه ويلفت نظره إلى حجة انتهى.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٥) مانصه

كعب أسلم في خلافة عمر ومع ذلك فإن أبي هريرة وابن عباس يسألانه عن الحديث ويرويان عنه . في تفسير الطبرى أن ابن عباس سأله كعباً عن سدرة المنتهى فقال إنها على رؤس حلة العرش وإليها ينتهي علم الخلق وليس لأحد وراءها علم ولذلك سميت سدرة المنتهى لانتهاء العلم بها ، هذا مقالة كعب لتلميذه الثاني ، وأما مقالة لتلميذه الأول أبو هريرة عن سدرة المنتوى في حدث له أن الشجرة يخرج من أصلها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن وأنهار من خمر وأنهار من عسل وهي شجرة يسير الراكب في ظلها سبعين عاماً لا يقطعنها والورقة منها تغطي الأمة كلها (ص ١٦٢ من أصوات).

والجواب أن يقال هذا مما نقله المؤلف من كتاب أبي رية ، والكلام عليه من وجوه أحدها أن يقال من الظلم والزور قول المؤلف تبعاً لأبي رية أن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنها كانوا من تلاميذ كعب الأخبار ومن الظلم والزور أيضاً



قول المؤلف تبعاً لأبي رية أن أبا هريرة وابن عباس رضي الله عنها كانوا يسألان كعبا عن الحديث ويرويان عنه.

الوجه الثاني أن يقال إن أبا هريرة وابن عباس رضي الله عنها لم يتعلما من كعب شيئاً مما يتعلق بأمور الدين وإنما سمعا منه أشياء تحتمل الصدق فحكىها عنه أو سأله سؤال خير ناقد لينظرا ما يقول، وقد رد عليه أبو هريرة رضي الله عنه لما أخطأ في ساعة الإجابة يوم الجمعة حتى رجع كعب إلى الصواب، ورد عليه ابن عباس رضي الله عنها فيما ذكره الزمخشري في الكشاف لما قال إن السموات تدور على منكب ملك ، ورد عليه ابن مسعود وحذيفة في ذلك أيضاً ، وقد تقدم ذكر ذلك قبل هذا الفصل بأربعة فصول فليراجع^(١)

وإذا علم هذا فنقول إن كعب الأخبار لا يبلغ في العلم إلى موضع الكعب من أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنها فضلاً عن أن يكونوا من تلاميذه.

الوجه الثالث أن يقال إن كلام المؤلف تبعاً لأبي رية ظاهر في التنقص لأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنها والسخرية منها حيث زعم أبو رية والممؤلف أنها من تلاميذ كعب الأخبار ، ولاشك أن هذا فيض ما في قلوبها من الغيظ على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال الله تعالى في صفة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليغيط بهم الكفار) فن كان في قلبه غيظ على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه الآية.

الوجه الرابع أن يقال إذا أطلق الحديث فالمراد به الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم أر من طريق صحيح ولا ضعيف أن أبا هريرة وابن عباس رضي الله عنها سألا كعباً عن شيء من الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا رويا عنه شيئاً من ذلك وإنما حكيا عنه بعض الشيء مما نقله من كتب أهل الكتاب ، ومن أدعى أنها سأله عن شيء من الحديث المرفوع أو رويا عنه شيئاً من ذلك فعليه إثبات ذلك بالإسناد الصحيح ولن يجد إلى ذلك سبيلاً.

الوجه الخامس أن يقال إن الله تعالى قد أغنى أصحاب رسوله صلى الله عليه وسلم بالرواية عن نبيهم صلى الله عليه وسلم وسؤاله عما أشكل عليهم وبرواية بعضهم

(١) ص ٢٢٢ - ٢٢١

عن بعض عن النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال بعضهم بعضاً عن الحديث وماأشكل عليهم فليس بهم حاجة إلى الرواية عن كعب الأحبار ولا عن غيره من التابعين وليس بهم حاجة إلى سؤالهم عن الحديث.

الوجه السادس أن يقال ماجاء أن ابن عباس رضي الله عنها سأله كعب الأحبار عن سدرا المتنى فهو أثر غير ثابت عن ابن عباس رضي الله عنها لأن ابن جرير الطبرى رواه من طريق الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف قال «سأل ابن عباس رضي الله عنها كعباً وأنا حاضر» كذا جاء في هذه الرواية . والأعمش مشهور بالتدليس وهلال بن يساف لم يدرك كعب الأحبار.

وأما مارواه ابن جرير من طريق أبي جعفر الرازى عن الربيع بن أنس عن أبي العالية الرياحى عن أبي هريرة أو غيره قال «ما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى السدرا» الحديث

فالكلام عليه من وجوه أحدها أنه لم يثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه لأن أبي جعفر الرازى شك فيه هل هو عن أبي هريرة رضي الله عنه أو عن غيره.

الوجه الثاني لوفرضنا أن أبي جعفر الرازى قال عن أبي هريرة وحده ولم يشك فيه فهو مردود بالكلام في إسناده لأن أبي جعفر الرازى والربيع بن أنس قد تكلم فيها بعض أهل العلم. فأما أبو جعفر فقال أَهْدَى فِي رَوْاْيَةِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ وَكَذَا قَالَ النَّسَائِيُّ وَالْعَجْلَىُّ ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَكِنَّهُ يَخْطِئُ ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ فِيهِ ضَعْفٌ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الصَّدْقَ سِيِّءُ الْحَفْظِ ، وَقَالَ أَبُو زَرْعَةَ شِيْخُهُمْ كَثِيرًا ، وَقَالَ السَّاجِي صَدُوقٌ لَيْسَ بِمُتَقَنٍ ، وَقَالَ ابْنُ خَرَاشَ صَدُوقٌ سِيِّءُ الْحَفْظِ ، وَقَالَ ابْنَ حَبَانَ كَانَ يَنْفَرِدُ عَنِ الْمَشَاهِيرِ بِالْمَنَاكِيرِ لَا يَعْجِبُنِي الْاحْتِاجَاجُ بِحَدِيثِهِ إِلَّا فِيهَا وَاقِفُ الثَّقَاتِ ، وَأَمَّا الرَّبِيعُ فَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ كَانَ يَتَشَيَّعُ فِي فِرْطٍ ، وَذَكَرَهُ ابْنَ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ النَّاسُ يَتَقَوَّنُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا كَانَ مِنْ رَوْاْيَةِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْهُ لَأَنَّهُ فِي أَحَادِيثِهِ عَنْهُ اضْطُرَّ أَبَا كَثِيرًا.

الوجه الثالث أن يقال لو ثبت ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه فهو موقف عليه وليس في الرواية مايدل على أنه رواه عن كعب الأحبار ، وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن ذلك مما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن كعب الأحبار فلا شك أنه من اتباع الظن والتعامل على أبي هريرة رضي الله عنه وقد قال النبي صلى



الله عليه وسلم «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الرابع أن المؤلف وأبا رية حرفاً في آخر الحديث حيث قال «تغطي الأمة كلها» والذي في تفسير ابن جرير «تغطي المائة كلها».

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٥) و (٥٦) مانصه

شهادة الصحابة على كعب بالكذب في الحديث وأخصهم عمر وعلي، وقد نهى عمر كعباً عن الحديث وتوعده بالنفي إلى بلاده وقال له لترتكن الحديث أو لأحقنك بأرض القردة. وكان علي يقول إنه لكذاب (ص ١٠٦ ج ٨ من البداية والنهاية) وروى البخاري عن الزهدي أن حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش وذكر كعباً فقال إنه من أصدق هؤلاء المحدثين من أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك نبلو عليه الكذب ، وعن حذيفة وابن عباس . وأخرج ابن خيثمة بسند حسن عن قتادة قال بلغ حذيفة أن كعباً يقول أن السماء تدور على قطب كالرحى فقال كذب كعب إن الله يقول (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) ص ٣٢٣ ج ١ من الاصابة لابن حجر ، وقال ابن عباس لرجل مقبل من الشام من لقيت قال لقيت كعباً قال وما سمعته يقول قال سمعته يقول إن السموات تدور على منكب ملك فقال كذب كعب ، أما ترك يهوديته بعد ثم قرأ (ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) ص ١٣٩ من كتاب الكافي الشافى لابن حجر العسقلاني ، وفي مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي توقفهم فيما رواه كعب الأخبار عن الرسول – ص – لأنه أسلم على يد الفاروق وكان يصر به بالدلة ويقول له دعنا من يهوديتك (ص ٣٥ ج ١ مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي).

والجواب أن يقال هذا مما نقله المؤلف من كتاب أبي رية وغير فيه بعض التغبيين والكلام عليه من وجهين أحدهما أن يقال ظاهر كلام المؤلف أن الصحابة كلهم شهدوا على كعب بالكذب في الحديث ، وهذا كذب وافتراء من المؤلف تبع فيه أبي رية ، ولم أر بإسناد صحيح ولا ضعيف أن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم كذب كعباً فيما يرويه من الأحاديث المرفوعة أو الموقوفة على الصحابة رضي الله عنهم، وإنما كان بعضهم يشك في بعض ما ينقله من كتب أهل الكتاب لإنها تحتمل الصدق

والكذب، وقد ثبت عن معاوية رضي الله عنه أنه ذكر كعب الأحبار فقال إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يتحدثون عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب ، رواه البخاري وثبتت عن ابن مسعود وحذيفة رضي الله عنها أنها كذباً كعباً في قوله إن السموات تدور على منكب ملك ، وثبتت عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه أنه كذب كعباً حين قال إن ساعة الإجابة في يوم الجمعة يوم في كل سنة ثم صدقه لما رجع إلى الصواب وقال إنها في كل جمعة ، فهذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم في حق كعب الأحبار. وقد تقدم أن المراد بالكذب ه هنا الخطأ في النقل عن أهل الكتاب وليس المراد به افتراء الكذب . والخطأ في النقل يتحمل أن يكون من كعب ويتحمل أن يكون من الكتب التي ينقل منها.

الوجه الثاني أن يقال لم يثبت عن عمرو علي رضي الله عنها أنها كذباً كعب الأحبار ، وما ذكره المؤلف عن عمرو علي رضي الله عنها أنها أحسن من كذب كعباً فهو من كيسه وافتراضه على عمر وعلي رضي الله عنها. وقد تقدم مارواه مالك في الموطأ أن عمر رضي الله عنه أمر كعباً أن يحكم معه في جزاء الصيد، ولو كان كذاباً لما رضي عمر رضي الله عنه بمحكمه في جزاء الصيد الذي لا يحكم فيه إلا العدول المرضيون.

وأما قوله وقد نهى عمر كعباً عن الحديث وتوعده بالنفي إلى بلاده وقال له لتركت الحديث أو لا لحقنك بأرض القردة، وكان علي يقول إنه لكتاب (ص ١٠٦ ج ٨ من البداية والنهاية).

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال قد ذكر ابن كثير هذا الأثر في البداية والنهاية ولفظه. قال أبو زرعة الدمشقي حدثني محمد بن زرعة الرعيني حدثنا مروان بن محمد حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبد الله عن السائب بن يزيد قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لأبي هريرة لتركت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا لحقنك بأرض دوس وقال لكعب الأحبار لتركت الحديث عن الأول أو لا لحقنك بأرض القردة، قال أبو زرعة سمعت أبا مسهر يذكره عن سعيد بن عبد العزيز نحواً منه ولم يسنده أنتهى، وقد أسقط أبو رية قوله «عن الأول» ليوهم من لا بصيرة لهم أن عمر رضي الله عنه نهى كعباً عن الحديث نهياً مطلقاً يشمل الحديث عن الأول ويشمل الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه



وسلم والأحاديث الموقوفة على الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا من عدم الأمانة في النقل. وقد تابع المؤلف أبا رية على خيانته لغباؤته وكثافة جهله.

الوجه الثاني أن يقال قد تكلم العلامة الحق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» في سند هذا الخبر وقال إنه غير صحيح ، قال محمد بن زرعة لم أجده له ترجمة والجهول لا تقوم به حجة ، وكذا إسماعيل إلا أن يكون الصواب إسماعيل بن عبيد الله بالتصغير ابن أبي المهاجر فتقة معروفة لكن لا أدرى أسمع من السائب أم لا ، وفي البداية عقبه قال أبو زرعة وسمعت أبا مسهر يذكره عن سعيد بن عبد العزيز نحواً منه لم يسنه ، قال المعلمي وسعيد لم يدرك عمر ولا السائب. هذا وخرج الخبر شامي ، ومن الممتنع أن يكون عمر نهى أبا هريرة عن الحديث البتة ولا يشترئ ذلك في المدينة ولا يلتفت إلى ذلك الصحابة الذين أثروا على أبي هريرة ورووا عنه وهم كثير منهم ابن عمر وغيره ، هذا باطل قطعاً ، وأبو هريرة كان مهاجراً من بلاد دوس والمهاجر يحرم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم بها فكيف يهدد عمر مهاجراً أن يرده إلى بلده التي هاجر منها ، وقد بعث عمر في أواخر إمارته أبا هريرة إلى البحرين على القضاء والصلة كما في فتوح البلدان للبلاء ذري ص ٩٢ - ٩٣ وبطبيعة الحال كان يعلمهم ويفتيهم ويحدثهم انتهى.

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى في جواب له في الرد على من تكلم في أبي هريرة رضي الله عنه وهو في المجلد الرابع من مجموع الفتاوى ص ٥٣٢ - ٥٣٩ وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستدعي الحديث من أبي هريرة ويسأله عنه ولم ينبه عن رواية ما يحتاج إليه من العلم الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا توعده على ذلك ، ولكن كان عمر يحب التثبت في الرواية حتى لا يجترئ الناس فيزياد في الحديث ، ولهذا طلب من أبي موسى الأشعري من يوافقه على حديث الاستئذان مع أن أبا موسى من أكابر الصحابة وثقاتهم باتفاق الأئمة انتهى.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية وكان على يقول إنه لكذاب فجوابه أن يقال لم يذكر أبو رية من روى ذلك عن علي رضي الله عنه ولا الكتاب الذي وجد ذلك فيه والظاهر أن ذلك من أكاذيب أبي رية ووضعه ، وقد نقل المؤلف ذلك من كتاب

أبي رية وزاد الطين بلة فزعم أنه في كتاب «البداية والنهاية» وهذا من الكذب الذي لا يتحقق على من راجع «البداية والنهاية»

وأما قوله وروى البخاري عن الزهري إلى آخره

فجوابه أن يقال كذا قال المؤلف «الزهري» وصوابه «الزهري» وقد تقدم أن المراد بالكذب في قول معاوية وحذيفة رضي الله عنها الخطأ في النقل عن أهل الكتاب وليس المراد به افقاء الكذب

وأما قوله وأخرج ابن خيثمة

فجوابه أن يقال الصواب ابن أبي خيثمة

وأما ما نقله عن ابن عباس رضي الله عنها وزعم تبعاً لأبي رية أنه في كتاب الكافي الشافعي لابن حجر العسقلاني.

فجوابه أن يقال هذا خطأ وغباوة من أبي رية ومقلده فإن ابن حجر لم يذكر هذا الأثر وإنما ذكره الزمخشري في الكشاف غير معزو إلى شيء من كتب الحديث ، وقال ابن حجر في «الكافي الشافعي» في تخریج أحاديث الكشاف لم أجده وروى الطبراني من روایة أبي وائل قال جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال من أين جئت قال من الشام فذكره مثله إلا أنه لم يقل ماترك يهوديته انتهى.

قلت يحتمل أن الزمخشري أو رد الأثر من حفظه فأبدل ابن مسعود بابن عباس والله أعلم.

وأما ما نقله المؤلف تبعاً لأبي رية من مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي فقد أجاب عنه العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» فقال لم يسند السبط هذه الحكاية وهو معروف بالمحازفة انتهى.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٦) مانصه

إسرائيليات كعب الأحبار . ثم ذكر في هذه الصفحة وأثناء صفحة (٥٧) روايات عن كعب الأحبار وليس لها أسانيد صحيحة عن كعب فلا تصح نسبتها إليه لأنه يحتمل أن يكون بعض الكاذبين وضعها ونسبها إلى كعب.



فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٧) مانصه
في الصحيحين أن اليد اليهودية دست الحديث في تفضيل الشام ، جاء في
الصحيحين «لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذ لهم ولا من
خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك» روى البخاري «هم بالشام» في رواية أبي
أمامه الباهلي أنهم سألوا النبي عنهم قال «هم في بيت المقدس واكناف بيت
المقدس» وفي مسلم عن أبي هريرة أن النبي — ص — قال «لايزال أهل الغرب
ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» قال أحمد وغيره هم أهل الشام.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال أما حديث «لاتزال طائفة
من أمتي ظاهرين على الحق» الحديث فهو حديث صحيح رواه الإمام أحمد ومسلم
وأبوداود والترمذى وصححه وابن ماجه والبرقاني في صحيحه عن ثوبان رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو من دس اليهود كما زعم ذلك المؤلف تبعاً
لأبي رية ، وقد روى الإمام أحمد أيضاً والبخاري ومسلم من حديث المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، وروى الإمام أحمد والبخاري
ومسلم أيضاً عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
نحوه أيضاً ، وروى الإمام أحمد ومسلم أيضاً عن جابر بن سمرة رضي الله عنها عن
النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك ، وروى الإمام أحمد أيضاً والترمذى وابن ماجه
وابن حبان في صحيحه عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم نحوه وقال الترمذى حسن صحيح، وروى أبوداود الطیالسى والطبرانى
والحاكم فى مستدركه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم نحوه وصححه الحاكم والذهبي . وروى الإمام أحمد وابن ماجه والبزار وابن
 حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .
 وروى الإمام أحمد أيضاً وأبوداود والحاكم في مستدركه عن عمران بن حصين رضي
 الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وصححه الحاكم والذهبى و قالا على شرط
 مسلم ، وروى الإمام أحمد أيضاً ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها عن النبي
 صلى الله عليه وسلم نحوه ، وروى عبد الله بن الإمام أحمد والطبرانى بإسناد جيد عن
 أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، وروى مسلم عن عقبة
 بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

فهذه أحاديث متواترة في الإخبار عن الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، وقد ذكرتها بألفاظها في كتابي «إتحاف الجماعة»، بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» فلتراجع هناك في «باب ماجاء في الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة».

وإذا علم هذا فمن المجازفة والعداء للأحاديث الصحيحة زعم المؤلف تبعاً لأبي رية أن اليهودية دست حديث ثوبان رضي الله عنه في الصحيحين، وهذه دعوى كاذبة خاطئة ولا يقوها إلا زنديق محمد الله ولرسوله صلى الله عليه وسلم

الوجه الثاني أن يقال قد جاء في فضل الشام آيات وأحاديث كثيرة ذكرت بعضها في الرد على المؤلف حينما ذكر في صفحة (٤٤) و (٤٥) بعض الأحاديث التي جاءت في فضل الشام وزعم أنها قيلت إرضاء لبني أمية فلتراجع هناك^(١)

وأما مازاده الإمام أحمد والبخاري بعد روایتها لحديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها عن عمير بن هانيء أنه قال قال مالك بن يخامر قال معاذ وهم بالشام فقال معاوية هذا مالك يزعم أنه سمع معاذاً يقول وهم بالشام ، ونحوه مارواه عبد الله بن الإمام أحمد والطبراني عن أبي أمامة رضي الله عنه أنهم قالوا يارسول الله وأين هم قال «ببيت المقدس وأكتاف بيت المقدس» ففيها إشارة إلى محل الطائفة المنصورة في آخر الزمان عند خروج الدجال ونزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام.

ويدل على ذلك ماجاء في حديث أبي أمامة الطويل في ذكر خروج الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وفيه فقالت أم شريك بنت أبي العكر يارسول الله فأين العرب يومئذ قال «هم قليل وجلهم بيت المقدس وإمامهم رجل صالح فيينا إمامهم قد تقدم يصلى بهم الصبح إذ نزل عليهم عيسى بن مريم» رواه ابن ماجه وغيره.

ويدل على ذلك أيضاً حديث عبد الله بن حواله الأزدي رضي الله عنه قال وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على رأسي أو على هامتي ثم قال «يا ابن حواله إذا رأيت الخليفة قد نزلت الأرض المقدسة فقد دنت الزلزال والبلابل والأمور العظام والساعة يومئذ أقرب إلى الناس من يدي هذه من رأسك» رواه الإمام أحمد وأبوداود والبخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه وصححه هو والذهبي.

(١) ص ٢٠١ - ٢٠٣



ويدل على ذلك أيضاً مارواه الإمام أحمد وأبوداود والحاكم عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «فسطاط المسلمين يوم الملحمة الكبرى بأرض يقال لها الغوطة فيها مدينة يقال لها دمشق خير منازل المسلمين يومئذ صححه الحاكم والذهبي ، قال المنذري في تهذيب السنن قال يحيى بن معين وقد ذكرروا عنده أحاديث من ملاحم الروم فقال يحيى ليس من حديث الشاميين شيء أصح من حديث صدقة بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «معقل المسلمين أيام الملاحم دمشق» انتهى.

في هذه الأحاديث دليل على أن الطائفة المنصورة تكون في الشام في آخر الزمان عند وقوع الملاحم بين المسلمين والروم ولايزالون هناك ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله تعالى وهم بالشام.

والمراد بامر الله إرسال الريح الطيبة التي تقبض أرواح المؤمنين قبل قيام الساعة كما جاء ذلك في عدة أحاديث صحيفة ذكرتها في كتابي «إتحاف الجماعة» فلتراجع هناك ، وليس شيء من ذلك من دس اليهود كما زعم ذلك من لاعقل له ولادين.

وأما قوله وفي مسلم عن أبي هريرة إلى آخره فجوابه أن يقال هذا من أغلاط أبي رية وأكاذيبه على أبي هريرة رضي الله عنه وقد تبع المؤلف أبي رية على غلطه وكذبه لغباؤته وكثافة جهله ، وهذا الحديث قد رواه مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وأما قوله قال أحمد وغيره هم أهل الشام فجوابه أن يقال هذا من كذب أبي رية على الإمام أحمد رحمه الله تعالى وقد تبع المؤلف أبي رية على كذبه لعدم بصيرته.

وقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الطائفة المنصورة مشهور وقد ذكره النووي وغيره من أكابر العلماء ورواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» فقال سمعت أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الأدمي بمكة يقول سمعت موسى بن هارون يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول وسئل عن معنى هذا الحديث – يعني قوله صلى الله عليه وسلم «لاتزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة» – فقال إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدرى من هم ، قال

الحاكم فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يرفع الخدلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث انتهى.

قال القاضي عياض إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث ، وعن علي بن المديني أنه قال انهم العرب واستدل بحديث «لايزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» قال والمراد بالغرب الدول الكبيرة لأن العرب أصحابها لا يستقي بها أحد غيرهم، ذكره يعقوب بن شيبة ونقله عنه صاحب المشارق وغيره ويؤيد هذه أحاديث ذكرتها في كتابي «إتحاف الجماعة» فلتراجع هناك في «باب ماجاء في الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة».

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٧) مانصه

وفي صفحة ٦٩ جـ ٣ من فتح الباري عن نافع عن ابن عمر عن كعب الأحبار قال تخرج نار تحشر الناس فإذا سمعتم بها فاخرجوا إلى الشام (ولك أن تتتصور أيها العاقل كيف يكون ابن عمر تلميذاً لکعب فiroوي عنه).

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال هذا من أو ابد اي رية ذكره في صفحة (١٧١) من الطبعة الثالثة لكتابه الحبيث ، وذكر في المامش أنه في صفحة ٦٩ جـ ١٣ من فتح الباري وقد نقله المؤلف من كتاب أبي رية معتمداً عليه لغباؤه وكشافة جهله ، وقد راجعت فتح الباري فلم أجده فيه حديثاً بهذا اللفظ عن كعب الأحبار فضلاً عن أن يكون رواه عنه ابن عمر رضي الله عنها ، ولاشك أن أبي رية هو الذي وضع هذا الأثر بهذا اللفظ ونسبه إلى کعب الأحبار وزعم أن ابن عمر رضي الله عنها رواه عنه وأن نافعاً رواه عن ابن عمر وهذا من إلافق والبهتان.

الوجه الثاني أن يقال قد كان المؤلف وأبوريه ينكران وضع الأحاديث أشد الإنكار ولكنها قد نقضها ذلك بالفعل فأبوريه يضع الحديث على قدر رغبته وما يميله عليه شيطانه وهوه ، والمؤلف يتبعه متابعة الأعمى لقائدهم نعوذ بالله من عمى القلوب وانتكاسها والله المسؤول أن يعافيمنا وإخواننا المسلمين مما ابتلاهم به من عداوة السنة وأهلها وبهت الأبراء ومتابعة الهوى.

الوجه الثالث أن يقال قد ذكر الحافظ ابن حجر حديث ابن عمر رضي الله



عنها مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في صفحة ٣٧٨ ج ١١ طبع المطبعة السلفية مانصه، وفي حديث ابن عمر عند أحمد وأبي يعلى مرفوعاً «تخرج نار قبل يوم القيامة من حضرموت فتسوق الناس» الحديث وفيه قالوا فما تأمرنا قال «عليكم بالشام» وفي لفظ آخر «ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس إلى المشر» هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري وليس فيه ذكر لكتاب الأحبار ولا نافع ، وهذا الحديث قد رواه الإمام أحمد في مسنده بأسانيد صحيحة من حديث سالم بن عبد الله بن عمر قال حدثني عبد الله بن عمر رضي الله عنها قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم «ستخرج نار قبل يوم القيامة من بحر حضرموت تحشر الناس» قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال «عليكم بالشام» وفي رواية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «تخرج نار من حضرموت أو بحضرموت» الحديث وقد رواه الترمذى وابن حبان في صحيحه وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر رضي الله عنها ، قال وفي الباب عن حذيفة بن أسد وأنس وأبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهم.

وأما قوله ولدك أن تتتصور أيها العاقل كيف يكون ابن عمر تلميذاً لكتاب فيروى عنه.

فجوابه أن يقال بل ينبغي للعقل أن يتصور جرأة أبي رية على الوضع على ابن عمر رضي الله عنها وعلى كعب الأحبار وعلى نافع. وأن يتصور أيضاً جرأته على الافتداء على ابن عمر رضي الله عنها حيث زعم أنه كان تلميذاً لكتاب الأحبار، وأن يتتصور غباؤه المؤلف وكثافة جهله حيث كان يتتابع أبا رية على ترهاته ويعتمد على بهتانه ومفترياته ولا يبالي بما يتربت على ذلك من الوعيد الشديد على بہت الأبراء والواقع في أعراضهم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٨) مانصه

أبو هريرة ورأي علماء الحديث فيه مثلاً في مدرسة المنار ، قال الأستاذ الفقيه الحدث رشيد رضا لوطالت حياة عمر حتى مات أبو هريرة ما وصلت إلينا تلك الأحاديث الكثيرة ، وقال عن أحاديثه المشكلة (لا يتوقف على شيء منها إثبات أصل

من أصول الدين) ص ٨٥١ ج ١٠ المنار، ص ١٤٠ ج ١٩ المنار. وسوف يزداد الأمر عجباً وعجباً إذا عرفنا أن أبي هريرة لم يعاصر النبي ص - إلا عاماً وتسعة أشهر. وقد قال أبو محمد ابن حزم إن مسند تقى بن مخلد قد احتوى من حديث أبي هريرة على ٥٣٧٤ روى البخاري منها ٤٤٦ . وقال أبو هريرة عن نفسه في البخاري مامن أصحاب النبي - ص - أحد أكثر حديثاً مبنياً على ما كان من عبد الله بن عمرو فقد كان يكتب ولا يكتب ، ولو بحثنا عن كل مارواه ابن عمرو هذا لوجدناه ٧٠٠ حديثاً روى البخاري منها سبعة وعشرين ، والحقيقة التاريخية تقول أن ابن عمرو هو أحد الرواة عن كعب الأحبار وكان قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب كان يروها للناس فتجنب الأخذ عنه كثيراً من أئمة التابعين. وكان يقال له لا تحدثنا عن الزاملتين . وقال فيها الخطيب البغدادي ومغيرة (مايسري أنها لي بفلسين) . ووضوح ذلك في ص ٩٣ تأویل مختلف الحديث ، وقال ابن حجر في الفتح ثبت أن أبي هريرة لم يكن يكتب ص ٦٧٧ ج ٢ فتح الباري وكذلك لم يحفظ القرآن.

والجواب أن يقال هذا مما نقله المؤلف من كتاب أبي رية والكلام عليه من وجوه أحدها أن يقال إن شرار العصريين قد جعلوا أبي هريرة رضي الله عنه غرضاً لسهامهم الخبيثة فأكثروا الواقعية فيه والتقصي له ورموه ظلماً وزوراً بكل ما يرون أنه يشينه ويقبح فيه، وقد تولى كبر ذلك أبو رية ونشره في كتابه الذي هو ظلمات بعضها فوق بعض ، ونقل أقوال الشائين لأبي هريرة رضي الله عنه من الروافض ومشايخ أبي رية وغيرهم من متشدقة العصريين ، وسيقف أبو هريرة رضي الله عنه والشائين له بين يدي حكم عدل لا يظلم مثقال ذرة فيأخذ للمظلوم حقه من الظالم ، ولو كان أبو رية وأشباهه من أعداء السنة وأعداء أهلهما يؤمنون بوقوع القصاص يوم القيمة لما تجربوا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنقصوهم واستحلوا أعراضهم بغير حق.

وقد ورد النهي الأكيد عن سب الصحابة وإذائهم ، وورد أيضاً الوعيد الشديد على ذلك ، وقد ذكرت ذلك في الفصل الحادي عشر في أول هذا الكتاب
فليراجع هناك^(١)

(١) ص ٢٩ - ٣٠



وقد عجلت العقوبة في الدنيا لبعض المستهزئين بأبي هريرة رضي الله عنه والطاغين فيه (ولعذاب الآخرة أشد وأبقى) قال أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي في سنته «باب عقوبة من بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث فلم يعظمه ولم يوقره» أخيرنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني ابن عجلان عن العجلان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «بِمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ فِي بَرَدَيْنِ خَسْفٌ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضُ فَهُوَ يَتَجَلَّلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فقال له فتى قد سماه وهو في حالة يائياً هريرة أهكذا كان يمشي ذلك الفتى الذي خسف به ثم ضرب بيده فعثر عشرة كاد يتكسر منها فقال أبو هريرة رضي الله عنه «للمنخرين وللهم» (انا كفيناك المستهزئين).

وذكر أبو سعد السمعاني عن الشيخ العارف يوسف الهمданى عن الشيخ الفقيه أبي إسحاق الشيرازي عن القاضي أبي الطيب الطبرى قال كنا جلوساً بالجامع ببغداد فجاء خراسانى سألنا عن المصراة فأجبنا فيها واحتجبنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه فطعن في أبي هريرة فوَقَعَتْ حَيَّةٌ مِنَ السَّقْفِ وَجَاءَتْ حَتَّى دَخَلَتِ الْحَلْقَةَ وَذَهَبَتِ إِلَى ذَلِكَ الْأَعْجَمِيِّ فَضَرَبَتْهُ فَقُتِلَتْ، ذَكَرَ هَذَا الْحَكَايَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو العباسِ ابْنِ تِيمِيَّةَ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَوَابِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِي أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهَذَا الجوابُ فِي الْمَجْلِدِ الرَّابِعِ مِنْ مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ صَفَحَةٌ ٥٣٢ - ٥٣٩ فليراجع فإنه مهم جداً ، وليراجع المجلد كله فيه الرد على من يسب الصحابة وأهل الحديث ويتنقصهم.

وقد تصدى غير واحد من المعاصرين للدفاع عن أبي هريرة رضي الله عنه والرد على الطاعنين فيه بالإفك والبهتان . فجزاهم الله عن دفاعهم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الجزاء وشكراً سعيهم.

الوجه الثاني أن يقال من المجازفة وصف المؤلف وأبي رية لرشيد رضا بالفقيه الحدث، ومن نظر في كتب رشيد رضا وكان ذا بصيرة علم يقيناً أنه لا يتحقق أن يوصف بهذين الوصفين وإنما يستحق أن يوصف بأنه **«فيلسوف متضلع من الثقافة الغربية وأنه من يحاول التوفيق بين العلوم الشرعية وبين الثقافة الغربية على طريقة شيخه محمد عبده!»**

الوجه الثالث أن يقال قد يغير بعض الناس بكلام المؤلف وأبي رية فيتوهم

أن علماء الحديث قد تكلموا في أبي هريرة رضي الله عنه ، وإنما أراد المؤلف وأبوريه بعض العصرىين مثل صاحب النار وأشياهه من ذوى الجراءة على رد بعض الأحاديث الصحيحة إذا كانت مخالفة لآرائهم أو آراء من يعظامونهم من مشايخهم وغير مشايخهم ، وهؤلاء ليسوا من علماء الحديث فلا يعتمد على آقوالهم في الجرح والتتعديل ولا يلتفت إلى كلامهم في أبي هريرة وعبد الله بن سلام رضي الله عنها وغيرهما من الصحابة . ولافي كعب الأخبار و وهب بن منبه وغيرهما من ثقات التابعين.

وأما مانقله المؤلف تبعاً لأبي رية عن رشيد رضا أنه قال لو طالت حياة عمر حتى مات أبو هريرة ماوصلت اليها تلك الأحاديث الكثيرة

فجوابه أن يقال قد أجاب عن ذلك العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى في كتابه «الأنوار الكاشفة» فقال «وما يدركك لعل عمر لو طال عمره حتى استحر الموت بحملة العلم من الصحابة لأمر أبي هريرة وغيره بالإكثار وحث عليه، وحفظ الله تبارك وتعالى لشرعه وتدبره بمقتضى حكمته فوق عمر وفوقرأى عمر في حياة عمر وبعد موت عمر»

وقال المعلمى أيضاً «وبعد فإن الإسلام لم يمت بموت عمر ، وإنما الصحابة بعده على اقرار أبي هريرة على الإكثار مع ثناء جماعة منهم عليه وسماع كثير منهم منه وروايتهم عنه يدل على بطلان الحكيم عن عمر من معه بل لو ثبت المنع ثبتو لا مدفع له لدل إجماعهم على أن المنع كان على وجه خصوص أو لسبب عارض أو استحساناً مختصاً لا يستند إلى حجة ملزمة ، وعلى فرض اختلاف الرأي فاجتمعهم بعد عمر أولى بالحق من رأى عمر» انتهى

وقد جاء عن عمر رضي الله عنه أنه أذن لأبي هريرة رضي الله عنه في التحدث ، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» قال مسدد حدثنا خالد الطحان حدثني يحيى بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بلغ عمر رضي الله عنه حديثي فأرسل الي فقال كنت معنا يوم كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت فلان قال قلت نعم وقد علمت لم تسألي عن ذلك قال ولم سألك قلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يومئذ «من كذب على متعمداً فليتبأ مقعده من النار» قال أما إذا فاذهب فحدث



وقد تقدم قريباً^(١) قول شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية أن عمر رضي الله عنه كان يستدعي الحديث من أبي هريرة رضي الله عنه ويسأله عنه ولم ينهه عن روایة ما يحتاج إليه من العلم الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا توعده على ذلك انتهى.

وإن من نعم الله تعالى على هذه الأمة إطالة عمر أبي هريرة رضي الله عنه حتى بلغ ماحفظه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك إطالة أعمار غيره من الصحابة الذين حفظوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغوها إلى الأمة فلنحمد الله لانصي ثناء عليه.

ومن ضاق ذرعاً بشيء من الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما رواه أبو هريرة أو غيره من الصحابة رضي الله عنهم فلا وسع الله عليه .
وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية، وقال عن أحاديثه المشكلة لا يتوقف على شيء منها ثبات أصل من أصول الدين.

✓ فجوابه أن يقال ليس في أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه الثابتة عنه مشكل لا فيها يتعلق بأصول الدين ولا فيها يتعلق بفروعه ، وإنما يستشكلها من قبل نصيبه من العلم النافع والدين ولا سيما تلاميذ الإفرنج والمتخرجون من جامعاتهم ومن يقلدهم ويحذو حذوهم من ذوي الجهل المركب ، فكثير من هذا الضرب يستشكلون أحاديث الصفات والقضاء والقدر والوعيد ويسلكون في تأويلاً لها مسلك الجهمية والمعزلة ، وكذلك أحاديث أشراط الساعة مثل خروج المهدى وخروج الدجال ونزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام وخروج ياجوج وماجوج وخروج الدابة وطلع الشمس من مغربها وأحاديث العجزات وخوارق العادات وغير ذلك من الأحاديث التي يستشكلها بعض العصرى لأنها لا تتفق مع أفكارهم وأفكار من يعظمونهم من المستشرقين وأتباع المستشرقين.

وأما قوله وسوف يزداد الأمر عجباً وعجبًا إذا عرفنا أن أبي هريرة لم يعاصر النبي - ص - إلا عاماً وتسعة أشهر.

فجوابه أن يقال بل الذين يزداد به الأمر عجباً وعجبًا هو شدة غباء المؤلف

(١) ص ٢٤٨

بحيث كان يتبع أبارية على تخييشه وجهه ويعتمد على أوهامه وتخرصاته ، ومن ذلك زعمه أن أبي هريرة رضي الله عنه لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم إلا عاماً وتسعة أشهر، وهذا خطأ واضح وجهل فاضح لأن أبي هريرة رضي الله عنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد مافتح خير وكان ذلك في أول سنة سبع من الهجرة.

وقد روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخير بعدهما افتتحها» الحديث ، فعلى هذا يكون أبو هريرة رضي الله عنه قد صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع سنين وزيادة أيام ، وروى ابن سعد في الطبقات عن حميد بن عبد الرحمن قال صحب أبو هريرة النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين ، وروى ابن سعد أيضاً عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «صحيبت النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ماكنت في سنوات قط أعلم مني ولا أحب إلى أن أعي ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مني فيهن».

والجمع بين هذه الرواية والرواية قبلها أن أبي هريرة رضي الله عنه ذكر الزمن الذي كان ملزماً للنبي صلى الله عليه وسلم فيه وهو ثلاط سنين وأسقط السنة التي غاب فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع العلاء بن الحضرمي إلى البحرين

وأما مانقله المؤلف تبعاً لأبي رية عن ابن حزم أنه قال إن مسند تقى بن مخلد قد احتوى من حديث أبي هريرة على ٥٣٧٤ روى البخاري منها ٤٤٦

فجوابه أن يقال أما قوله «تقى بن مخلد» فصوابه «بقي بن مخلد» بالباء المودحة لا بالتاء المثلثة ، وقد وقع هذا التصحيف من المؤلف لامن أبي رية.

وأما العدد الذي ذكره ابن حزم فلا يستكثر مثله من أبي هريرة رضي الله عنه لأنه قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين وكان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخدمه ويدور معه حيث دار ، وكان حريصاً علىأخذ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرص على الحديث والعلم كما في صحيح البخاري عن سعيد بن أبي سعيد القبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قلت يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيمة



فقال «لقد ظنت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث»

وروى الإمام أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن معاوية بن معتب الهذلي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمعه يقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ماذا رد إليك ربك في الشفاعة فقال «والذي نفس محمد بيده لقد ظنت أنك أول من يسألني عن ذلك من أمتي لما رأيت من حرصك على العلم» الحديث . قال الحاكم صحيح الإسناد وافقه الذهبي في تلخيصه . وقال الهيثمي في إسناد أحمد رجال الصحيح غير معاوية بن معتب وهو ثقة

وروى الحاكم أيضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أبو هريرة وعاء العلم»

وقد روى القاضي أبو الحسين في طبقات الحنابلة عن أبي جعفر محمد بن منصور العابد المعروف بالطوسى قال سمعت أحمد بن حنبل يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله كل ما روى عنك أبو هريرة حق قال نعم؟ وقد كان أبو هريرة رضي الله عنه مشهوراً بالحفظ حتى قال الشافعى رحمه الله تعالى أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره ، رواه البيهقي وغيره ، وذكره النووى في «تهذيب الأسماء واللغات» وابن كثير في «البداية والنهاية».

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى أبو هريرة حافظ الأمة على الإطلاق يؤدي الحديث كما سمعه ويدرسه بالليل درساً فكانت همه مصروفة إلى الحفظ وتبلیغ ما حفظه كما سمعه انتهى من المجلد الرابع من الفتاوى صفحة ٩٤ وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «مفتاح دار السعادة» هو حافظ الأمة على الإطلاق وكل ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو صحيح انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثاً . وقال البخاري روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم وكان أحفظ من روى الحديث في عصره، قال وكيف حدثنا الأعمش عن أبي صالح قال كان أبو هريرة أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجها البغوي من روایة أبي بكر بن عياش عن الأعمش بلفظ ما كان أفضلاً لهم ولكنها كان أحفظ ، وأخرج ابن أبي

خيشمة من طريق سعيد ابن أبي الحسن قال لم يكن أحد من الصحابة أكثر حديثاً من أبي هريرة وقال الحاكم أبو أحمد كان من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وألزمهم له على شيع بطنه فكانت يده مع يده يدور معه حيث دار إلى أن مات ولذلك كثُر حديثه ، وقال أبو نعيم كان أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا له بأن يحبه إلى المؤمنين انتهى ملخصاً .

وذكر أبو الحسن ابن الأثير في كتابه «أسد الغابة، في معرفة الصحابة» عن البخاري أنه قال روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أكثر من ثمانمائة رجل من صاحب وتابع ، فن الصحابة ابن عباس وابن عمر وجابر وأنس وواثلة بن الأسعن انتهى .

وروى الحاكم في مستدركه عن محمد بن عمرو بن حزم أنه قعد في مجلس فيه أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينكره بعضهم ويعترض البعض حتى فعل ذلك مراراً فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب أسلم أبو هريرة عام خير وشهادها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لزمه وواطّب عليه رغبة في العلم راضياً بشيع بطنه فكانت يده مع يده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدور معه حيث دار وكان من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحضر ما لا يحضر سائر المهاجرين والأنصار لاشتغال المهاجرين بالتجارة والأنصار بجوانبهم وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه حريص على العلم والحديث انتهى .

وفي قوله إن أبا هريرة رضي الله عنه شهد خير نظر وال الصحيح أنه لم يشهد لها لما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير بعدما افتحتها» فعلى هذا لا يعد أبو هريرة رضي الله عنه فيما شهد خير .

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» وقد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم انتهى . وقال أيضاً في أول «البداية والنهاية» لما ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه في احتجاج آدم وموسى من كذب بهذا الحديث فعاند لأنه متواتر عن أبي هريرة رضي الله عنه وناهيك به عدالة وحفظاً وإتقاناً انتهى .



ولحفظ أبي هريرة رضي الله عنه سبب خصه به رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخاري وجامع الترمذى عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال «ابسط رداءك» فبسطته قال فغرف بيده ثم قال «ضممه» فضممتها فانسيت شيئاً بعده، هذا لفظ البخاري وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح قد روی من غير وجه عن أبي هريرة ، وفي جامع الترمذى أيضاً عن أبي الربيع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبسطت ثوبي عنده ثم أخذه فجمعه على قلبي فما نسيت بعده حديثاً، قال الترمذى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وروى النسائي في العلم من كتاب السنن أن رجلاً جاء إلى زيد بن ثابت فسألته فقال له زيد عليك بأبي هريرة فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعوا الله ونذكره إذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس إلينا فقال «عودوا للذى كنتم فيه» قال زيد فدعوت أنا وصاحبي فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمن على دعائنا ودعا أبو هريرة فقال إني أسائلك مسأل صاحبى وأسائلك علماً لا ينسى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «آمين» فقلنا يا رسول الله ونحن نسأل الله علماً لا ينسى فقال «سبّكم بما الغلام الدوسى» قال الحافظ ابن حجر في الإصابة سنده جيد.

وفي صحيح البخاري عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين فأما أحدهما فبنته وأما الآخر فهو بنته قطع هذا البلعوم.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» وهذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن واللاحـم وما وقع بين الناس من الحروب والقتال وما يـقع التي لو أخبر بها قبل كونها لبـادرـ كثـيرـ منـ النـاسـ إـلىـ تـكـذـيبـهـ وـرـدـواـ ماـ أـخـبـرـ بـهـ مـنـ الـحـقـ كـمـ قـالـ لو أـخـبـرـتـكـمـ أـنـكـمـ تـقـتـلـونـ إـمامـكـمـ وـتـقـتـلـونـ فـيـ بـيـنـكـمـ بـالـسـيـفـ لـاـ صـدـقـمـونـ ،ـ اـنـتـهىـ .

وقد شهد غير واحد من أكابر الصحابة رضي الله عنهم لأبي هريرة رضي الله عنه بالحفظ وأنكر بعضهم وبعض التابعين إكثاره من الحديث فرد عليهم أبو هريرة رضي الله عنه فسكتوا ولم يعارضوه ، وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة منها مارواه الترمذى عن ابن عمر رضي الله عنها أنه قال لأبي هريرة يا أبا هريرة أنت كنت

أَلْزَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحْفَظُنَا حَدِيثَهُ ، قَالَ التَّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وقد رواه الإمام أحمد وفيه قصة ولفظه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مر بأبي هريرة وهو يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه قال «من تبع جنازة فصلٍ عليها فله قيراطٌ فإن شهد دفنه فله قيراطان، القيراط أعظم من أحدٍ» فقال له ابنة عمر رضي الله عنها أبا هرثاً نظر ما تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام إليه أبو هريرة حتى انطلق به إلى عائشة فقال لها يام المؤمنين أنشدك بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من تبع جنازة فصلٍ عليها فله قيراطٌ وإن شهد دفنه فله قيراطان» فقلت اللهم نعم فقال أبو هريرة رضي الله عنه إنه لم يكن يشغلني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس الودي ولا صفق بالأسواق إني إنما كنت أطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة يعلمني وأكلة يطعمني فقال له ابن عمر أنت يا أبا هريرة كنت أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْلَمْنَا بِحَدِيثِهِ ، وقد رواه مسلم في صحيحه مختصرًا، ورواه الحاكم في مستدركه بنحو رواية الإمام أحمد وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه وواقفه الذهي في تلخيصه ، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» والإصابة قال ابن عمر «أبو هريرة خير مني وأعلم» زاد في الإصابة «بما يحدث».

ومنها مارواه ابن سعد في الطبقات قال أخبرنا محمد بن عمر قال حدثني عبد الله بن نافع عن أبيه قال كنت مع ابن عمر رضي الله عنها في جنازة أبي هريرة وهو يشيي أمامها ويكثر الترحم عليه ويقول كان من يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين.

ومنها مارواه الترمذى والحاكم واللفظ له عن مالك بن أبي عامر قال كنت عند طلحة بن عبد الله فدخل عليه رجل فقال يا أبا محمد والله ماندري هذا الياني أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم أم أنه يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم مالم يقل يعني أبا هريرة فقال طلحة والله مانشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم مالم نسمع وعلم مالم نعلم إنا كنا قوماً أغبياء لنا بيوت وأهلون كنا نأكل نبي الله صلى الله عليه وسلم طرق النهار ثم نرجع وكان أبو هريرة مسكوناً لاماً له ولا أهل ولا ولد إنما كانت يده مع يد النبي صلى الله عليه وسلم وكان يدور معه حيئاً



دار ولا أشك أنه قد علم مالم نعلم وسمع مالم نسمع ولم يتهمه أحد منا أنه يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم مالم يقل، قال الترمذى هذا حديث حسن غريب وقال الحاكم صحيح على شرط الشيفين ولم يخرجاه وقال الذهبي على شرط مسلم.

ومنها مارواه ابن أبي خيثمة من طريق محمد بن إسحاق عن عمر أو عثمان بن عروة عن أبيه قال قال لي أبي الزبير أدنى من هذا اليماني — يعني أبو هريرة — فإنه كان يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأدنى منه فجعل أبو هريرة يحدث وجعل الزبير يقول صدق كذب صدق كذب قال قلت يا أبا ماقولك صدق كذب قال يابني أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أشك ولكن منها ما يوضعه على مواضعه ومنها ما وضعه على غير مواضعه.

ومنها مارواه الطبراني والحاكم عن أبي الشعثاء سليم بن الأسود قال قدمت المدينة فوجدت أباً أويوب يحدث عن أبي هريرة فقلت تحدث عن أبي هريرة وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم — وفي رواية الحاكم وأنت صاحب منزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم — فقال إن أبا هريرة قد سمع مالم نسمع وإن في إن أحدث عنه أحب إلى من أن أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مالم أسمعه منه، قال الهيثمي رواه الطبراني من طريقين في إحداهما سعيد بن سفيان الجحدري وثقة غير واحد وفيه ضعف وبقية رجالها ثقات.

ومنها مارواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند عن أبي بن كعب رضي الله عنه ان أبا هريرة رضي الله عنه كان جريئاً على أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء لا يسئل عنها، قال الهيثمي رجاله ثقات وثقة ابن حبان.

قلت وقد رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ولفظهما قال كان أبو هريرة جريئاً على النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن أشياء لا يسئل عنها.

ومنها مارواه مسدد من طريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا سمع أبا هريرة رضي الله عنه يتكلم قال إنا نعرف ما يقول ولكننا نحبن ونجتريء ، ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة.

ومنها مارواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا صل أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطبع على يمينه» فقال له مروان بن الحكم أما يجاري أحدنا مشاه إلى المسجد حتى يضطبع على يمينه قال لا، قال فبلغ ذلك ابن عمر فقال أكثر أبو هريرة على نفسه قال فقيل لابن عمر هل تذكر شيئاً ما يقول قال لا ولكنه اجترأ وجبنا قال فبلغ ذلك أبا هريرة فقال ماذبني إن كنت حفظت ونسوا.

ومنها مارواه الحاكم من طريق الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال قال رجل لابن عمر رضي الله عنها إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن عمر رضي الله عنها أعيذرك بالله أن تكون في شك مما يجيء به ولكنه اجترأ وجبنا.

قال ابن الأثير الاجتراء الإقدام على الشيء من غير خوف ولا فزع ، والجن خلافه انتهى.

ومنها مارواه ابن سعد عن الوليد بن رباح أن مروان قال يا أبا هريرة إن الناس قد قالوا إنك أكثربت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما قدمت قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بيسير فقال أبو هريرة رضي الله عنه نعم قدمت ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير سنة سبع وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين سنة سنوات وأقت معه حتى توفي أدور معه في بيوت نسائه وأخدمه وأنا والله يومئذ مقل وأصلي معه وأحج وأغزو معه فكنت والله أعلم الناس بحديثه قد والله سبقي قوم بصحبته والمهرة إليه من قريش والأنصار وكانوا يعرفون لزومي له فيسألوني عن حديثه منهم عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير فلا والله ما يخفى علي كل حديث كان بالمدينة وكل من أحب الله ورسوله وكل من كانت له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة، وذكر قام الخبر.

ومنها رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولو لا آيتان في كتاب الله ماحدثت حدثياً ثم يتلو (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البيانات – إلى قوله – الرحيم) إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصدق بالأسواق وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء بطنه ويحضر ما لا يحضره ويحفظ ما لا يحفظون، هذا لفظ البخاري في كتاب العلم، وقد رواه في



كتاب المزارعة ، وفي كتاب الاعتصام بأطول من هذا، ولفظه في كتاب المزارعة قال يقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث والله الموعد ويقولون ماللهما جرين والأنصار لا يحذثون مثل أحاديثه وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصدق بالأسواق وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أمواهم وكنت امرأً مسكيناً ألم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني فأحضر حين يغيبون وأعي حين ينسون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوماً «لن يبسط أحد منكم ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمعها إلى صدره فينسى من مقالتي شيئاً أبداً» فبسطت غرة ليس علي ثوب غيرها حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم جمعتها إلى صدره فو الذي بعثه بالحق مانسيت من مقالته تلك إلى يومي هذا والله لولا آياتان في كتاب الله ما حدثكم شيئاً أبداً (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البيانات — إلى قوله — الرحيم) ، ورواه في كتاب البيوع من حديث سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بنحوه.

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» وهو من علامات النبوة فإن أبا هريرة كان أحفظ من كل من يروي الحديث في عصره ولم يأت عن أحد من الصحابة كلام ماجاء عنه، وقال في «الإصابة» والحديث المذكور من علامات النبوة فإن أبا هريرة كان أحفظ الناس للأحاديث النبوية في عصره انتهى.

ومنها مارواه مسلم عن أبي رزين قال خرج إلينا أبو هريرة رضي الله عنه فضرب بيده على جبهته فقال ألا إنكم تحدثون أني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لتهتدوا وأضل الحديث.

ومنها مارواه البخاري عن سعيد المقبري قال قال أبو هريرة رضي الله عنه يقول الناس أكثر أبو هريرة فلقيت رجلاً قلت بما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم البارحة في العتمة فقال لأدري قلت لم تشهدها قال بلى قلت لكن أنا أدرى قرأ سورة كذا وكذا.

ومنها مارواه الحاكم في مستدركه عن خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها دعت أبا هريرة رضي الله عنه فقالت له يا أبا هريرة ماهذه الأحاديث التي تبلغنا أنك تحدث بها عن النبي صلى الله عليه وسلم هل سمعت إلا ما سمعنا وهل رأيت إلا ما رأينا قال يا أماه إنه كان يشغلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة والمكحولة والتصنع لرسول الله صلى الله عليه وسلم

وإني والله ما كان يشغلني عنه شيء، قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه، وقد رواه أبو القاسم البغوي ولفظه أن عائشة رضي الله عنها قالت لأبي هريرة رضي الله عنه أكثروا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة قال إنه والله ما كانت تشغلي عنه المكحلة والخضاب ولكن أرى ذلك شغلك عما استكشرت من حديثي قالت لعله.

ومنها مارواه أبو يعلي عن أبي رافع أن رجلاً من قريش أتى أبي هريرة في حلة وهو يتبحتر فيها فقال يا أبا هريرة إنك تكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل سمعته يقول في حلتي هذه شيئاً قال والله إنكم لتهذوننا ولو لا ما أخذ الله على أهل الكتاب (لتبيينه للناس ولا تكتمونه) ما حديثكم بشيء، سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول «إن رجلاً من كان قبلكم بينما هو يتبحتر في حلة إذ خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها حتى تقوم الساعة» فوالله ما أدرى لعله كان من قومك أومن رهطك شك أبو يعلي.

وقال الحاكم في المستدرك قد تحررت الابتداء من فضائل أبي هريرة رضي الله عنه لحفظه لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم وشهادة الصحابة والتابعين له بذلك فإن كل من طلب حفظ الحديث من أول الإسلام وإلى عصمنا هذا فإنه من أتباعه وشييعته إن هو أولهم وأحقهم باسم الحفظ ، وقد أخبرني عبد الله بن محمد بن زياد العدل قال سمعت أبي بكر محمد بن إسحاق الإمام يقول وذكر أبا هريرة فقال كان من أكثر أصحابه عنه رواية فيها انتشر من روایته ورواية غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع مخارج صحاح ، وقال أبو بكر وقد روى عنه أبو أيوب الأنصاري مع جلاله قدره ونزول رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده ، ثم ذكر رواية أبي الشعثاء أن أبي أيوب رضي الله عنه كان يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكرها قريباً، ثم قال الحاكم قال الإمام أبو بكر فن حرص أبا هريرة على العلم روایته عمن كان أقل رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم منه حرصاً على العلم فقد روى عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ثم ساق بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يشهدن أحدكم على أخيه السيف لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من حفر النار» قال أبو هريرة رضي الله عنه سمعته من سهل بن سعد الساعدي سمعه من رسول الله صلى الله عليه



وسلم ، قال أبو بكر فحرصه على العلم يبعثه على سماع خبر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم منه، وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معاني الأخبار، إما مغطى جهمي يسمع أخباره التي يروها خلاف مذهبهم الذي هو كفر فيشتمون أبي هريرة ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه قوتها على الرعاء والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة، وإنما خارجي يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام إذا سمع أخبار أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف مذهبهم الذي هو ضلال لم يجد حيلة في دفع أخباره بحججه وبرهان كان مفزعه الحقيقة في أبي هريرة، أو قدري اعتزل الإسلام وأهله وكفر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى وقضهاها قبل كسب العباد لها إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات القدر ولم يجد حجة تؤيد صحة مقالته التي هي كفر وشرك كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها، أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه إذا سمع أخبار أبي هريرة فيها يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبة وأخباره تقليداً بلا حجة ولا برهان تكلم في أبي هريرة ودفع أخباره التي تخالف مذهبة ويحتاج بأخباره على مخالفته إذا كانت أخباره موافقة لمذهبة، وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها.

قال الحاكم رحمة الله وأنا ذاكر بشيئه الله عز وجل في هذا روایة أكابر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عن أبي هريرة ، فقد روى عنه زيد بن ثابت وأبو أيوب الأننصاري وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وعائشة والمسور بن حزم وعقبة بن الحارث وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك والسائب بن يزيد وأبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو أمامة بن سهل وأبو الطفيلي وأبو نصرة الغفاري وأبو رهم الغفاري وشداد بن الهاد وأبو حدرد عبد الله بن حدرد الإسلامي وأبو رزين العقيلي ووائلة بن الأسعف وقبصة بن ذؤيب وعمرو بن الحمق والحجاج الإسلامي وعبد الله بن عكيم والأغر الجهنمي والشريدي بن سويد رضي الله عنهم أجمعين فقد بلغ عدد من روى عن أبي هريرة من الصحابة ثمانية وعشرين رجالاً فأما التابعون فليس فيهم أجل ولا أشهر وأشرف وأعلم من أصحاب أبي هريرة ، وذكرهم في هذا الموضوع يطول لكثرتهم ، والله

يعصمنا من مخالفة رسول رب العالمين والصحابة المنتخبين وأئمة الدين من التابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين في أمر الحافظ علينا شرائع الدين أبي هريرة رضي الله عنه انتهى كلام الحاكم رحمة الله تعالى.

وفيما نقله عن الإمام أبي بكر ابن خزيمة رحمة الله تعالى أبلغ رد على المؤلف وأبي رية وأشباهها من سخفاء العصريين الذين يتنتصرون أبا هريرة رضي الله عنه ويرمونه ظلماً وعدواناً بكل ما يبرون أنه يشينه ويقدح فيه، وهذا دليل على قلة الإيمان فيهم أو عدمه لما رواه الإمام أحمد ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قلت يارسول الله أدع الله أن يحببني وأمي إلى عباده المؤمنين ومحبهم إلينا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم حبب عبيدك هذا — يعني أبا هريرة — وأمه إلى عبادك المؤمنين وحبيبه إلها المؤمنين» فاخلق مؤمن يسمع بي ولا يراني إلا أحبني.

قلت دعاء النبي صلى الله عليه وسلم مستجاب بلاشك ، وعلى هذا فلا يبغض أبا هريرة رضي الله عنه أحد في قلبه إيمان ، ولا ينتقصه ويرمييه بالإفك والبهتان أحد في قلبه إيمان.

وقد نقل القاضي أبو الحسين في طبقات الخنابلة عن أبي محمد البرهاري أنه قال في «شرح كتاب السنة» إذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة وأسيداً فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله ، قال ومن من تناول أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه أراد محمداً صلى الله عليه وسلم وقد آذاه في قبره، وذكر عن سفيان بن عيينة أنه قال من نطق في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلمة فهو صاحب هو.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية وقال أبو هريرة عن نفسه في البخاري مامن أصحاب النبي - ص - أحد أكثر حدثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فقد كان يكتب ولا أكتب ، ولو بحثنا عن كل مارواه ابن عمرو هذا لوجدناه ٧٠٠ حديثاً روى البخاري منها سبعة وستين . ٢٠

فجوابه أن يقال ما ذكره أبو هريرة رضي الله عنه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها أنه كان أكثر حدثاً منه فقد قال ذلك والله أعلم بحسب ما ظهر له من فعل عبد الله بن عمرو رضي الله عنها حيث كان يكتب ما يسمعه من النبي صلى الله



عليه وسلم وكان أبو هريرة لا يكتب ، ولكن الواقع المطابق للحقيقة أن أبي هريرة رضي الله عنه كان أكثر الصحابة حديثاً بدون استثناء، ويحتمل أن يكون عند عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما حديث كثير جداً ولكن لم ينتشر كما انتشر الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» وإنما قلت الرواية عنه مع كثرة ماحمل لأنه سكن مصر وكان الواردون إليها قليلاً بخلاف أبي هريرة فإنه استوطن المدينة وهي مقصد المسلمين من كل جهة انتهى.

وقد حاول المؤلف وأبو رية النيل من أبي هريرة رضي الله عنه والطعن فيه بكثرة ماروى من الحديث فكانا كمن ينطح الجبل العظيم ويظن أنه يضره وإنما يضر نفسه ولا يضر الجبل شيئاً . ومما مثل المؤلف وأبي رية وكلامها في أبي هريرة رضي الله عنه إلا كما قال الشاعر :

وَمَا ضَرَّ نُورَ الشَّمْسِ أَنْ كَانَ نَاظِرًا
إِلَيْهِ عَيْنُونَ لَمْ تَزُلْ دَهْرَهَا عَمِيًّا
وَكَمَا قَالَ الْأَعْشَى
كَنَاطِحَ صَخْرَةً يَوْمًا لِيَوْهِيَا
فَلَمْ يَضُرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلَ
وَكَمَا قَالَ الْحَسِينُ بْنُ حَمِيدٍ
يَانَاطِحَ الْجَبَلَ الْعَالِيَ لِيَكَلِّمَهُ أَشْفَقَ عَلَى الرَّأْسِ لَا تَشْفَقَ عَلَى الْجَبَلِ
وَبَعْدَ فَإِنَّ أَبَا هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَفَظَ الْأَمَةَ عَلَى الإِطْلَاقِ وَهُوَ الْبَارِ
الصَّادِقُ فِيهَا رَوَى وَإِنْ رَغَمَ أَنْفُ أَبِي رِيَةَ وَأَنْفُ الْمُؤْلِفِ وَأَنْوَفُ أَعْدَاءِ السَّنَةِ مِنَ
الرافضة وأتباعهم من العصريين.

وأما قوله روى البخاري منها سبعة ومسلم ٢٠

فجوابه أن يقال هذا خطأ مردود فقد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» والخزرجي في «الخلاصة» أن البخاري ومسلم اتفقا على سبعة عشر من أحاديث عبد الله بن عمرو وانفرد البخاري بثمانية ومسلم بعشرين، فعل هذا يكون البخاري قد أخرج لعبد الله بن عمرو رضي الله عنها خمسة وعشرين حديثاً وأخرج له مسلم سبعة وثلاثين حديثاً.

وأما قوله والحقيقة التاريخية تقول إن ابن عمرو هو أحد الرواة عن كعب الأحبار

فجوابه أن يقال هذا من كيس أبي رية ونخراصاته ، وقد تبعه المؤلف على ذلك وزاد الطين بلة فرغم أن هذه الكذبة التي كذبها أبو رية حقيقة تاريخية ، وهذه ترجمة عبد الله بن عمرو رضي الله عنها موجودة في كتب التاريخ وأسماء الرجال وليس في شيء منها أنه روى عن كعب الأحبار ، فأين الحقيقة التي زعمها المؤلف.

وأما قوله وكان قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب كان يرويها للناس فتجنب الأخذ عنه كثير من أمم التابعين.

فجوابه أن يقال إن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها لم يكن يروي للناس من الزاملتين إلا الشيء القليل ماله تصديق في القرآن أو في السنة . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «حدثوا عن بني إسرائيل ولاحرج» رواه الترمذى من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها وقال حسن صحيح، ورواه الإمام أحمد وأبوداود وأبن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواه الإمام أحمد أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وإسناده صحيح على شرط الشيدين. وروى أبو يعلى والبزار نحوه من حديث جابر رضي الله عنه.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه عن بني إسرائيل رواه الإمام أحمد وأبوداود وأبن حبان في صحيحه عن حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها ، ورواه الإمام أحمد أيضاً والبزار والطبراني من حديث عمران بن حصين رضي الله عنها وإسناده صحيح.

وفي هذه الأحاديث أبلغ رد على من أنكر على عبد الله بن عمرو رضي الله عنها في روايته من الزاملتين لأن عبد الله رضي الله عنه قد أخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم وتأسى به في فعله .

وأما قوله فتجنب الأخذ عنه كثير من أمم التابعين

فجوابه أن يقال هذا القول من المجازفات التي ليس لها مستند صحيح، الواقع يرد هذه المجازفة فقد روى عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها أكثر من أربعين، منهم ستة من الصحابة رضي الله عنهم منهم أنس بن مالك وأبو أمامة بن سهل بن حنيف ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» وقال في «الإصابة» قال أبو نعيم حدث عنه من الصحابة ابن عمر وأبو أمامة والمسور والسائب



بن يزيد وأبو الطفيلي وعدد كثير من التابعين، ثم ذكر الحافظ منهم أربعة عشر ذكر في «تهذيب التهذيب» منهم ستة وثلاثين ثم قال وغيرهم ، وفي الذين رروا عنه كثير من كبار التابعين وأئمته ، وفيما ذكره الحافظ ابن حجر أبلغ رد على مجازفة أبي رية وعلى المؤلف حيث كان يتلقى ترهات أبي رية بالقبول ويشاركه في مجازفاته.

وأما قوله وكان يقال له لاتحدثنا عن الزاملتين وقال فيها الخطيب البغدادي ومغيرة مايسري أنها لي بفلسين ووضوح ذلك في ص ٩٣ تاويل مختلف الحديث.

فجوابه أن يقال هذا مما نقله المؤلف من هامش كتاب أبي رية وقد أساء التصرف في النقل وحرف كلام أبي رية فنقل ماقيل في الصحيفة الصادقة إلى الزاملتين وهذا من جهله وتخبيطه، وهذا نص كلام أبي رية «وكان يقال له لاتحدثنا عن الزاملتين، أما صحيفته التي كان يسميها الصادقة ويحرص عليها فهي أدعية وصلوات كما قال الخطيب البغدادي وقال فيها مغيرة مايسري أنها لي بفلسين ص ٩٣ تاويل مختلف الحديث».

وأقول أما صحيفه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهمماالتي كان يسميها الصادقة فقد ذكرها ابن سعد وابن عبد البر وأبو الحسن ابن الأثير ، فأما ابن سعد فقال في «الطبقات» أخبرنا أبو بكر بن عبد الله بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها قال استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة ما سمعته منه قال فأذن لي فكتبه فكان عبد الله يسمى صحيفته تلك الصادقة رجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين.

وقال ابن سعد أيضاً أخبرنا معن بن عيسى قال حدثنا إسحاق بن يحيى عن مجاهد قال رأيت عند عبد الله بن عمرو رضي الله عنها صحيفه فسألته عنها فقال هذه الصادقة فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيدي وبينه فيها أحد. إسحاق بن يحيى ضعيف جداً ولكن رواية صفوان بن سليم تؤيد روایته وتشهد لها بالصحة.

وأما ابن عبد البر فروى في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» عن ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها قال «ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان الصادقة والوهظ فأما الصادقة فصحيفه كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها».

وأما أبو الحسن ابن الأثير فقال في كتابه «أسد الغابة»، في معرفة الصحابة مانصه قال مجاهد أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة تحت مفرشه فعندي قلت ماكنت قنعني شيئاً قال هذه الصادقة فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيبي وبينه أحد، إذا سلمت لي هذه وكتاب الله والوهط فلا أبيالي علام كانت عليه الدنيا، قال ابن الأثير والوهط أرض كان يزرعها

وأما قول أبي رية إن الصحيفة الصادقة أدعية وصلوات فهو مردود بقول عبد الله بن عمرو رضي الله عنها أن فيها ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبينه أحد، وكذلك ما ذكره ابن قتيبة عن مغيرة أنه قال ما يسرني أنها لي بفلسين هو مردود بقول عبد الله بن عمرو رضي الله عنها، وما أبغض هذا القول من مغيرة إن كان ثابتاً عنه وكذلك إيراد ابن قتيبة له في كتابه «تأويل مختلف الحديث» مستبعضاً لما في ذلك من رد الأحاديث التي سمعها عبد الله بن عمرو رضي الله عنها من النبي صلى الله عليه وسلم والاستخفاف بشأنها، ولعل مغيرة وابن قتيبة لم يثبتا عندهما قول عبد الله بن عمرو رضي الله عنها أن الصحيفة الصادقة فيها ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وكتبه بإذنه أو أنها ظناً أن الصحيفة هي مما أصابه يوم اليرموك من كتب أهل الكتاب فلهذا قال مغيرة ما قال ونقله عنه ابن قتيبة وأقره.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن أبي هريرة رضي الله عنه لم يحفظ القرآن.

فجوابه من وجوه أحدهما أن يقال لم يسند أبو رية هذا القول إلى مصدر موثوق به، والأخرى أن ذلك من كيسه، وما يدريه قاتله الله أن أبي هريرة رضي الله عنه لم يحفظ القرآن (أعنه علم الغيب فهو يرى)، وقد ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» عن ابن جريج ومن حدثه قال قال أبو هريرة رضي الله عنه إني أجزيء الليل ثلاثة أجزاء فجزءاً لقراءة القرآن وجزءاً أنانام فيه وجزءاً أذكر فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا يدل على أنه كان حافظاً للقرآن

الوجه الثاني أن يقال قد ذكر ابن سعد في الطبقات من جمع القرآن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر منهم أبي هريرة، وفي هذا أبلغ رد على المؤلف وأبي رية.



الوجه الثالث أن يقال إن أبي هريرة رضي الله عنه كان من أئمة القراءات وهو من شيوخ الأعرج وأبي جعفر القارئ وهم من شيوخ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أحد الأئمة السبعة في القراءات وهو الذي قام بالقراءة بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ذكر ذلك أبو بكر بن مجاهد في كتاب «السبعة في القراءات» قال وكان عبد الرحمن — يعني ابن هرمز الأعرج — قدقرأ على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما ، حدثني أحمد بن محمد بن صدقة قال حدثنا إبراهيم بن محمد بن إسحاق المدي بقورس قال حدثنا عبيد بن ميمون التبان قال قال لي هارون بن المسيب قراءة من تقرأ قال قلت له قراءة نافع بن أبي نعيم قال فعلى من قرأ نافع قال قلت أخبرنا نافع أنه قرأ على الأعرج وأن الأعرج قال قرأت على أبي هريرة رضي الله عنه وقال أبو هريرة قرأت على أبي بن كعب وقال أبي عرض علي رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن وقال «أمرني جبريل أن أعرض عليك القرآن» ثم روى ابن مجاهد بإسناده إلى عاصم بن بهلة قال قلت للطفيلي بن أبي بن كعب إلى أي معنى ذهب أبوك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أمرت أن أقرأ عليك القرآن» فقال ليقرأ على فأخذوا الفاظه ، وقال محمد بن إسحاق الصنعاني عن أبي عبيد قال معنى هذا الحديث أن يتعلم أبي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعلم قراءة أبي رضي الله عنه .

ثم قال ابن مجاهد وكان أبو جعفر — يعني يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعه المخزومي — لا يتقده أحد في عصره أخذ القراءة عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما وعن مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربعة المخزومي ، ثم ساق ابن مجاهد بإسناده إلى سليمان بن مسلم بن جماز الزهري قال سمعت أبا جعفر يحكى لنا قراءة أبي هريرة رضي الله عنه في (إذا الشمس كورت)

وفيه ذكره ابن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه أبلغ رد على المؤلف وأبي رية لأن أبي هريرة لم يكن ليقرئ القرآن إلا وهو حافظ له

وما ذكرته في أول هذا الفصل وآخره يتضح أنه قد أجمع في أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة ثلات خصال حيدة لا ينالها إلا القليل من الناس ، أحدها أنه كان من حفاظ القرآن، الثانية أنه كان من أئمة القراءات ، الثالثة أنه كان أحفظ من روى الحديث في عصره، وخصلة رابعة أيضاً لم يتقدم ذكرها وهو أنه كان من أئمة

الفتوى من الصحابة رضي الله عنهم، قال ابن سعد في الطبقات أخبرنا محمد بن عمر أخبرنا عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن زياد بن ميناء قال كان ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبد الله ورافع بن خديج وسلمة بن الأكوع وأبو واقد الليثي وعبد الله بن بجينة مع أشياه لهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتون بالمدينة ويحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من لدن توفي عثمان إلى أن توفوا ، والذين صارت إليهم الفتوى منهم ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم انتهى.

فليتأمل الشانعون لأبي هريرة رضي الله عنه ما ذكرنا من مناقب الجليلة وليتقروا الله إن كانوا مسلمين ، وليحذرموا من العقوبات العاجلة أو الآجلة على بهم للصحابة ووقعهم في أعراضهم ، فما العقوبة من الظالمين بعيد.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٥٩) وصفحة (٦٠)

رأى الصحابة ورجال التخريج في أبي هريرة وكلامه مع عائشة وغيره وقار لائق، روى مسلم بن الحجاج عن بسر بن سعد قال اتقوا الله وتحفظوا من الحديث لقد رأينا نجاشي أبا هريرة فيحدث عن رسول الله - ص - ويحدث عن كعب الأخبار ثم يقوم فاسمع بعض من كانوا معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب وحديث كعب عن رسول الله ، وفي رواية يجعل ما قاله كعب عن رسول الله وما قاله رسول الله عن كعب فاتقوا الله وتحفظوا في الحديث. وقال يزيد بن هارون سمعت شعبة يقول أبو هريرة كان يدلس أي يروي ماسمه من كعب وما سمعه من رسول الله ولا يميز بين هذا من هذا، ذكره ابن عساكر، وكأن شعبة يشير إلى حديث «من أصبح جنباً فلا صيام له» فإنه لما حوقق عليه قال أخبرني مخبر ولم اسمعه من رسول الله (ص ١٠٩ ج ٨ البداية والنهاية لابن كثير، وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث وكان أبو هريرة يقول قال رسول الله - ص - كذا وإنما سمعه من الثقة فحكاه (ص ٥٠ تأويل مختلف الحديث)، وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص ٤٨ إنه لما أتى أبو هريرة من الرواية عن رسول الله مالم يأت بمثله من صحبه من جلة أصحاب الأولون وأنكروا عليه وقالوا كيف سمعت هذا وحدك ومن سمعه معك



وكانت عائشة أشد هم إنكاراً عليه لتطاول الأيام به، ومن اتهم أبا هريرة بالكذب عمر وعثمان وعلي وغيرهم – كما قال الكاتب الإسلامي الكبير مصطفى صادق الرافعي إنه أول راوية اتهم في الإسلام (ص ٢٧٨ تاريخ آداب العرب) للإديب الرافعي ، ولا قالت عائشة إنك لتحدث حديثاً ماسمعته من النبي – ص – أجابها بجواب لأدب فيه ولا وقار إذ قال لها كما رواه ابن سعد والنجار وابن كثير وغيرهم شغلك عنه – ص – المرأة والمكحولة، وفي رواية ما كانت تشغلي عنه المكحولة والخضاب ولكن أرى ذلك شغلك عنه ثم عاد بعد ذلك واعترف بأنها أعلم منه في حديث «من أصبح جنباً لا صيام له» عندما واجهته بأن النبي – ص – كان يصبح جنباً وهو صائم فتراجع وقال إنه سمعه من الفضل وكان الفضل بن عباس قد مات ، وقصة ذلك في صفحة ٢٨ من تأويل مختلف الحديث، ولما روى حديث «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده» لم تأخذ به وقالت كيف نصنع بالمهراس ، والمهراس صخر ضخم منقور لا يحمله الرجال ولا يحرّكه يلؤنه ماءً وينتظرهون منه ولا سمع الزبير بن العوام أحاديثه قال صدق كذب (١٠٩ ج البداية والنهاية) وأنكر عليه ابن مسعود قوله من غسل ميتاً ومن حمله فليتوضاً وقال فيه قوله شديداً ثم قال يأيها الناس لا تنجلسوا من موتاكم (ص ٢٥ ج ٢ جامع بيان العلمي).

والجواب أن يقال هذا مما نقله المؤلف من كتاب أبي رية وغير فيه بعض الكلمات . فن ذلك قوله «بسير بن سعد» وصوابه «بسير بن سعيد» ومنها قوله «بعض من كانوا» وصوابه «بعض من كان» ومنها قوله «ولا يميز بين هذا من هذا» وصوابه «ولا يميز هذا من هذا» ومنها قوله «قال أخبرني مخبر» وصوابه «قال أخبرنيه مخبر» ومن ذلك قوله « وإنما سمعه من الثقة فحكاه» وصوابه « وإنما سمعه من الثقة عنده فحكاه» ومنها قوله «من جلة أصحابه الأولون» وصوابه من جلة أصحابه والسابقين الأولين» ومن ذلك قوله «لتطاول الأيام به» وصوابه «لتطاول الأيام بها وبه» ومن ذلك قوله «والنجار» وصوابه «والبخاري» ومن ذلك قوله «جامع بيان العلمي» وصوابه «جامع بيان العلم»

والكلام على مافي أول هذا الفصل من وجهين أحدهما أن يقال لم يثبت عن

أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين ولا عن أحد من أئمة الحرج والتعديل انه تكلم في أبي هريرة رضي الله عنه بما يقبح فيه. وقد ذكرت قريباً ثناء بعض الأكابر من الصحابة عليه وشهادتهم بحفظه وكذلك ثناء كثير من أكابر العلماء عليه وشهادتهم بحفظه ، وقول شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية وابن القيم أنه حافظ الأمة على الإطلاق ، وقول الشافعي وغيره أنه أحفظ من روى الحديث في دهره وأنه أحفظ الصحابة فليراجع ذلك^(١)

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى في جواب له ان الصحابة كلهم كانوا يأخذون بحديث أبي هريرة كعمر وابن عمر وابن عباس وعائشة، ومن تأمل كتب الحديث عرف ذلك ، قال ولم يطعن أحد من الصحابة في شيء رواه أبو هريرة بحيث قال انه أخطأ في هذا الحديث لاعمر ولا غيره ، بل كان لأبي هريرة مجلس إلى حجرة عائشة فيحدث ويقول يا صاحبة الحجرة هل تنكري ما أقول شيئاً فلما قصت عائشة صلاتها لم تنكر مما رواه لكن قالت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسردكم ولكن كان يحدث حديثاً لو عده العاد لحفظه، فأنكرت صفة الأداء لا مأداه ، وكذلك ابن عمر قيل له هل تنكر ما يحدث أبو هريرة شيئاً فقال لا ولكن اجترأ وجبنا فقال أبو هريرة ماذبني إن كنت حفظت ونسوا، وكانوا يستعظمون كثرة روايته حتى يقول بعضهم أكثر أبو هريرة حتى قال أبو هريرة الناس يقولون أكثر أبو هريرة والله الموعد – ثم ذكر الحديث وقد تقدم ذكره^(٢) – قال وكان عمر بن الخطاب يستدعي الحديث من أبي هريرة ويسأله عنه ولم ينه عن رواية ما يحتاج إليه من العلم الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا توعده على ذلك ولكن كان عمر يحب التشتبث في الرواية حتى لا يجترئ الناس فيزاد في الحديث انتهى من الجزء الرابع من مجموع الفتاوى صفحة ٥٣٥ – ٥٣٦ .

الوجه الثاني أن أقول قد ذكرت في أثناء الفصل الذي قبل هذا الفصل ما ذكره الحاكم في المستدرك عن الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه قال إنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معانى الأخبار وهم إنما معطل جهمي وإنما خارجي أو قدرى أو جاهم مقلد بلا حجة ولا برهان، وذكرت أيضاً

(١) ص ٢٦٠ – ٢٦٥

(٢) ص ٢٦٥ – ٢٦٦



ما ذكره الحكم من رواية أكابر الصحابة رضي الله عنهم عن أبي هريرة رضي الله عنه وأنه قد بلغ عدد من روى عنه من الصحابة ثمانية وعشرين رجلاً، وذكرت قبل ذلك قول البخاري أنه روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم فليراجع^(١) ما تقدم ذكره فيه أبلغ رد على المؤلف وأبي رية وغيرهما من المتنطعين الذين يتكلمون في أبي هريرة رضي الله عنه ويتناقضونه ويطعنون في روايته.

وأما قول بسر بن سعيد الذي رواه مسلم فإنما رواه في كتاب التمييز وكان ينبغي لمن أورده أن ينبه على ذلك لئلا يتوهם أحد أنه في الصحيح، وإذا كان بعض المغفلين الذين ليسوا من أهل الحفظ والإتقان والعناية بالعلم يحضرؤن مجلس أبي هريرة رضي الله عنه فيقع منهم الغلط فيها سمعوه منه ولايميزون بين مارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما رواه عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فأي ذنب لأبي هريرة رضي الله عنه في هذا حتى يجعل المؤلف وأبوريه ذلك من معائبه وإنما الذنب لغيره وقد قال الله تعالى (ولاترر وازرة وزر أخرى)

وأما قوله وقال يزيد بن هارون سمعت شعبة يقول أبو هريرة كان يدلس أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله ولايميز بين هذا وهذا ، ذكره ابن عساكر.

فجوابه أن يقال يبعد كل البعد أن يقول شعبة هذا القول الباطل في أبي هريرة رضي الله عنه ، ولايبعد أن يكون ذلك من أكاذيب أعداء السنة الذين يختلقون المغائب لأبي هريرة رضي الله عنه ثم ينسبونها إلى بعض أكابر العلماء.

وقد قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى الملمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» هي حكاية شاذة لأدري كيف سندها إلى يزيد ويقع في ظني إن كان السندي صحيحاً أنه وقع فيه تحريف فقد يكون الأصل «أبو حرة» فتحرفت على بعضهم فقرأها «أبو هريرة» وأبو حرة معروف بالتدليس كما تراه في طبقات المدلسين لابن حجر ص ١٧ وقوله «أي يروي ...» أراه من قول ابن عساكر بناء على قصة بسر السابقة ، قوله لايميز هذا من هذا يعني لايفصل بين قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم ...» وقوله زعم كعب» مثلاً بفصل طويل حتى يؤمن أو يقل إلالتباش على ضعفاء الضبط ، وتسمية هذا تدليسًا غريب فلذلك قال ابن كثير وحكاه

(١) ص ٢٦٠ - ٢٦١ و ٢٦٨

أبوريه «وكان شعبة يشير بهذا إلى حديث «من أصبح جنباً فلا صيام له» فإنه لما حرق عليه قال أخبرنيه مخبر ولم اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أقول يعني أنه قال أولاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...» مع أنه إنما سمعه من بعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو إرسال الصحابي الذي تقدم أنه ليس بتديس ولكنها على صورته والله أعلم انتهى كلام المعلمي رحمة الله.

وأما قوله وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث وكان أبي هريرة يقول قال رسول الله - ص - كذا وإنما سمعه من الثقة فحكاه.

فجوابه أن يقال في تتمة كلام ابن قتيبة مايرد على المؤلف وأبوريه وهو قوله، وكذلك كان ابن عباس يفعل وغيره من الصحابة وليس في هذا كذب بحسب الله ولا على قائله - إن لم يفهمه السامع جناح إن شاء الله انتهى.

ولما كان مراد المؤلف وأبوريه ابتغاء العيب لأبي هريرة رضي الله عنه نقلنا بعض كلام ابن قتيبة وتركنا بعضه لأنها لو ساقها بتمامها لما حصل مقصودها الخبيث من الطعن في أبي هريرة وفي أحاديثه، وقد قال عبد الرحمن بن مهدي أهل السنة يكتبون ما لهم وما عليهم وأهل البدعة يكتبون ما لهم ولا يكتبون ما عليهم.

ولالخلاف أن الصحابة كلهم عدول قال التوسي في خطبة شرح مسلم كلهم مقطوع بعد التهم عند من يعتد به من علماء المسلمين انتهى . فإذا روى بعض الصحابة عن بعض عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرسل صحابي وهو مقبول بالاتفاق . ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري في الباب الرابع من كتاب العلم وقرر صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة رضي الله عنهم، وفي هذا رد على من طعن على أحد من الصحابة بالإرسال كما فعل المؤلف وأبوريه في طعنها على أبي هريرة رضي الله عنه بالارسال.

وأما قوله وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث أنه لما أتى أبو هريرة من الرواية عن رسول الله مالم يأت بمثله من صحبه من جلة أصحابه الأولون وأنكروا عليه وقالوا كيف سمعت هذا وحدك ومن سمعه معك وكانت عائشة أشدهم إنكاراً عليه لتطاول الأيام بها وبه.



فجوابه أن يقال هكذا قال المؤلف «الأولون» وصوابه «الأولين» وقد تقدم التنبيه على ذلك في أول الفصل، وقد اقتصر المؤلف تبعاً لأبي رية على هذه القطعة من كلام ابن قتيبة لأن غاية قصدهما سب أبي هريرة رضي الله عنه والصادق العيوب به. وقد أحباب ابن قتيبة عن ذلك بقوله فلما أخبرهم أبو هريرة بأنه كان أ Zimmerman لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لخدمته وشبع بطنه وكان فقيراً معدماً وأنه لم يكن ليشغله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس الودي ولا الصفق بالأسواق، يعرض أنهم كانوا يتصرفون في التجارات ويلزمون الضياع في أكثر الأوقات وهو ملازم له لا يفارقه فعرف مالم يعرفوا وحفظ مالم يحفظوا — أمسكوا عنه انتهى.

ولم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه أنكر على أبي هريرة رضي الله عنه كثرة الرواية إلا ابن عمر وعائشة رضي الله عنها. وقد تقدم ذكر ذلك في الفصل الذي قبل هذا الفصل وفيه أن ابن عمر رضي الله عنها قال أكثر أبوه هريرة على نفسه فقيل له هل تنكر شيئاً مما يقول قال لا، وتقدم أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنها أنه اعترف لأبي هريرة رضي الله عنه بأنه كان أ Zimmerman لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بحديثه، وتقدم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لأبي هريرة رضي الله عنه أكثرت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنه والله ما كانت تشغلي عنه المكحلة والخضاب ولكن أرى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثي قالت لعله. وفي رواية أن أبو هريرة رضي الله عنه لما قال لعائشة رضي الله عنها يا أماه إنه كان يشغلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة والمكحلة والتصنع لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإن والله ما كان يشغلني عنه شيء فسكتت. وهذا يدل على إقرارها لأبي هريرة رضي الله عنه بالحفظ.

قال العلامة الحق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» إن أبو هريرة كان شديد التواضع، وعائشة معروفة بالصرامة وقوه العارضة فجوابه يدل على قوه إدلاله بصدقه ووثقه بحفظه، ولو كان عنده أدنى تردد في صدقه وحفظه لاجتهد في الملاطفة فإن المريب جبان ، وسكت عائشة بل قوها «لعله» أي لعل الأمر كما ذكرت يا أبو هريرة يدل دلالة واضحة أنه لم يكن عندها ما يقتضي اتهام أبي هريرة ، هذا وحجة أبي هريرة واضحة فإن عائشة لم تكن ملزمة للنبي صلى الله عليه وسلم بل انفردت عن الرجال بصحبته صلى الله عليه وسلم في الخلوة، وقد انفردت

بأحاديث كثيرة تتعلق بالخلوة وغيرها فلم ينكرها عليها أحد ولم يقل أحد — ولاينبغي أن يقول — إن سائر أمهات المؤمنين قد كان لهن من الخلوة بالنبي صلى الله عليه وسلم مثل ماهما فما بال الرواية عنهن قليلة جداً بالنسبة إلى رواية عائشة انتهى.

وأما قوله ومن اتهم أبا هريرة بالكذب عمر وعثمان وعلي وغيرهم فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال هذا من أكاذيب النظام ذكر ذلك ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» وقد نقل ذلك أبو ريرية في كتابه الذي هو ظلمات بعضها فوق بعض ورد عليه العلامة الحافظ عبد الرحمن بن يحيى المعمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» فقال هذا أخذه من كتاب ابن قتيبة وإنما حكاه ابن قتيبة عن النظام بعد أن قال ابن قتيبة «وجدنا النظام شاطراً من الشطار يغدو على سكر ويروح على سكر ويبت على جرائرها ويدخل في الأدناس ويرتكب الفواحش والشائنات ، ثم ذكر أشياء من آراء النظام المخالفة للعقل وللإجماع وطعنه على أبي بكر وعمرو وعلي وابن مسعود وحذيفة ، فمن كان بهذه المثابة كيف يقبل نقله بلا سند ، ومن الممتنع أن يكون وقع من عمر وعثمان وعلي وعائشة أو واحد منهم رمي لأبي هريرة بتعمد الكذب أو اتهام به ثم لا يشتهر ذلك ولا ينقل إلا بدعاوي من ليس بشقة من يعادى السنة والصحابة كالنظام وبعض الرافضة ، وقد تقدم ثناء بعض الصحابة على أبي هريرة وسماع كثير منهم منه وروايته عنده ، وأطبق أئمة التابعين من أبناء أولئك الأربع وأقاربهم وتلاميذهم على تعظيم أبي هريرة والرواية عنه والاحتياج بأخباره ، وعند أهل البدع من المعتزلة والجهمية والرافضة والناسبة حكايات معضلة مثل هذه الحكاية تتضمن الطعن القبيح في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة وغيرهم وفي كثير منها ما هو طعن في النبي صلى الله عليه وسلم ، والحكم في ذلك واحد وهو تكذيب تلك الحكايات البتة انتهى.

الوجه الثاني أن يقال إن عمر رضي الله عنه قد استعمل أبا هريرة على البحرين ثم عزله ثم أراده على العمل فأبي قال عبد الرزاق حدثنا معمر عن أئوب عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم عشرة الآف فقال له عمر استأثرت بهذه الأموال أي عدو الله وعدو كتابه فقال أبو هريرة لست بعدو الله ولا عدو كتابه ولكن عدو من عادها فقال فمن أين هي لك قال خيل نتجت وغلة رقيق لي وأعطيه تابعت علي فنظروا فوجدو كما قال فلما كان بعد ذلك دعاه عمر ليستعمله



فأبى أن يعمل له فقال له تكره العمل وقد طلبه من كان خيراً منك طلبه يوسف عليه السلام فقال إن يوسف نبي ابن نبي ابن نبي وأنا أبو هريرة ابن أميمة وأخشى ثلاثاً واثنتين قال عمر فهلا قلت خسأ قال أخشى أن أقول بغير علم وأقضي بغير حلم أو يضرب ظهري وينزع مالي ويشتم عرضي.

وفي استعمال عمر رضي الله عنه لأبي هريرة رضي الله عنه أبلغ رد على من زعم ان عمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم اتهموا أبا هريرة رضي الله عنه بالكذب لأنه لو كان متهمًا عند عمر رضي الله عنه لما استعمله فإنه لم يكن متواهلاً في أمر الولاة بل كان بغاية الحزم والتدقيق عليهم ولم يكن يولي أحداً من المتهمن بالكذب ولو كان أبو هريرة رضي الله عنه متهمًا بالكذب عند عثمان علي وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم لكانوا ينکرون توليته ويتكلمون فيه عند عمر رضي الله عنه، ولما لم يوجد منهم إنكار لتوليته دل ذلك على أنه لم يكن متهمًا عندهم.

وأما قول مصطفى الرافعي في أبي هريرة رضي الله عنه أنه أول راوية اتهم في الإسلام.

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال هذه الكلمة بشعة جداً وهي تنم عما في قلب قائلها من الغيظ على أبي هريرة رضي الله عنه والبغض له، وقد تقدم في الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأبي هريرة وأمه أن يحببها الله إلى عباده المؤمنين ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم مستجاب بلاشك ، ويستفاد من هذا الحديث أنه لا يغضض أبا هريرة رضي الله عنه أحد في قلبه إيمان.

الوجه الثاني أن يقال إنما يتهم أبا هريرة رضي الله عنه من أعمى الله قلوبهم من الخوارج والرافض والقدرية والمعزلة والجهمية ومن يقلدهم ويأخذ بأقوالهم من المتقدمين والتأخرین . ومنهم مصطفى الرافعي وأبو رية والمولف وكثيرون سواهم من شرار العصررين الذين قد جعلوا أبا هريرة رضي الله عنه غرضاً للطعن والتنيق، وقد تقدم قريباً كلام ابن خزيمة في ذم المتكلمين في أبي هريرة رضي الله عنه وأنه لم يتكلم فيه إلا أهل البدع وأتباعهم فليراجع (١)

فاما أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة العلم والهدى فلم

(١) ص ٢٦٨

يشبت عن أحد منهم أنه اتهم أبا هريرة رضي الله عنه. وقد تقدمت الآثار عن بعض الصحابة رضي الله عنهم في الثناء على أبي هريرة رضي الله عنه ووصفه بالحفظ وفيها أبلغ رد على من زعم أنه أول راوية اتهم في الإسلام^(١)

وأما قوله ولما قالت عائشة إنك لتحدث حديثاً ماسمعته من النبي - ص - أجابها بجواب لا أدب فيه ولا وقار إذ قال لها كما رواه ابن سعد والنجار «صوابه البخاري» وابن كثير وغيرهم شغلك عنه - ص - المرأة والمكحلة، وفي رواية ما كانت تشغلي عنه المكحلة والخضاب ولكن أرى ذلك شغلك عنه.

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال ليس في جواب أبي هريرة رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها ما يدخل بالأدب والوقار إذ ليس فيه بذاء ولا فحش وليس في ذكر اشتغال المرأة بالمكحلة والخضاب ماتستحب منه المرأة وتخجل من ذكره حتى يقول المبطلون إن ذكر أبي هريرة رضي الله عنه لذلك لا أدب فيه ولا وقار.

وقد تقدم في أثناء الفصل الذي قبل هذا الفصل ان أبا هريرة رضي الله عنه لما قال لعائشة رضي الله عنها انه والله ما كانت تشغلي عن النبي صلى الله عليه وسلم المكحلة والخضاب ولكن أرى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثي قالت لعله - أي لعل الأمر كما ذكرت يا أبا هريرة - وفي رواية أنها سكتت ، وهذا يدل على أنها لم تر فيها قاله أبو هريرة رضي الله عنه بأسا . ولو كان في كلامه ما يدخل بالأدب والوقار لأنكرت ذلك عائشة فإنها كانت معروفة بالصرامة وقوة العارضة.

الوجه الثاني أن يقال إن سوء الأدب وعدم الوقار في الحقيقة هما في مكابرة المؤلف وأبي رية في رد الحديث الصحيح الدال على تفضيل عائشة رضي الله عنها على النساء كفضل الشريد على سائر الطعام، وقد زعموا أن هذا الحديث موضوع مع أنه ثابت في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، ومروي أيضاً في غير الصحيحين عن أنس بن مالك وأبي موسى وعائشة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وقرة بن إيواس المزني رضي الله عنهم، وأسانيد هذه الأحاديث مابين صحيح وحسن ، وقد تقدم إبرادها في أثناء الكتاب فلتراجع^(٢) ففيها أبلغ رد على المؤلف وأبي رية.

(١) ص ٢٦٠ - ٢٦٥

(٢) ص ١٩٧ - ١٩٨



وقد جمع المؤلف وأبوا رية بين سوء الأدب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوء الأدب على عائشة رضي الله عنها ، فأما سوء أدبها على النبي صلى الله عليه وسلم فيتجلى ذلك في رد الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وقلة المبالغة به ، وأما سوء أدبها على عائشة رضي الله عنها فيتجلى ذلك في إنكار مخصوصها الله به من التفضيل على النساء.

وأما قوله ثم عاد بعد ذلك واعترف بأنها أعلم منه في حديث «من أصبح جنبا لاصيام له» عندما واجهته بأن النبي - ص - كان يصبح جنبا وهو صائم فتراجع وقال انه سمعه من الفضل وكان الفضل بن عباس قد مات، وقصة ذلك في ص ٢٨ من تأويل الحديث.

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال هذا من أقوال النظام التي طعن بها على أبي هريرة رضي الله عنه ذكر ذلك ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» وقد نقل أبو رية كلام النظام من كتاب ابن قتيبة ولم يذكر أنه من كلام النظام فأوهم من لا علم لهم أنه من كلام ابن قتيبة وقد نقله المؤلف من كتاب أبي رية واحتصره وغير فيه بعض الكلمات ولم يذكر أنه من أقوال النظام. وفي هذا أوضح دليل على أنه لا أمانة لأبي رية ولا للمؤلف، وقد ذكر ابن قتيبة قبل هذا الكلام أقوالاً للنظام يطعن بها على أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وأبي هريرة رضي الله عنهم، وقد رد عليه ابن قتيبة فقال ، هذا قوله في جلة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم كانه لم يسمع بقول الله عز وجل في كتابه الكريم (محمد رسول الله والذين معه) إلى آخر السورة.

قلت وفي آخر الآية وهو قوله تعالى (ليغيط بهم الكفار) أوضح دليل على كفر من يغتاظ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم عن الإمام مالك أنه قال من أصبح وفي قلبه غيط على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه الآية، ومن تأمل أقوال النظام في الطعن على أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وأبي هريرة رضي الله عنهم لم يشك أنها فيض مما في قلبه من الغيط على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالله يجازيه على ذلك بعده.

ثم قال ابن قتيبة ولم يسمع بقوله تعالى (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فائز السكينة عليهم) ولو كان ما ذكرهم به

حقاً لاخرج منه ولاعذر فيه ولاتأول له إلا ماذهب إليه لكن حقيقة بترك ذكره والإعراض عنه إذ كان قليلاً يسيراً مغموراً في جنب محسنهم وكثير مناقبهم وصحابتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلهم مهجهم وأموالهم في ذات الله تعالى.

ثم رد ابن قييبة على أقوال النظام رداً مفصلاً فليراجع ذلك في أول كتابه «تأويل مختلف الحديث».

الوجه الثاني أن يقال إن أبي هريرة رضي الله عنه كان يفتى بما رواه عن الفضل بن عباس رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا نودي للصلوة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصوم يومئذ» رواه الإمام أحمد بإسناد صحيح على شرط الشيفيين. ولما أخبره عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنها أنها قالتا «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم» قال أبو هريرة رضي الله عنه هما أعلم ورجع عن قوله.

وقوله هما أعلم أي بهذه القضية لأنهما أخبرتا عن النبي صلى الله عليه وسلم بشيء لايطلع عليه إلا نساوه وهو أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم. قال النووي في شرح مسلم لعل سبب رجوعه أنه تعارض عنده الحديثان فجمع بينهما وتأول أحدهما وهو قوله من أدركه الفجر جنباً فلا يصوم وفي رواية مالك أفطر فتأوله على ماسنذكره من الأوجه في تأويله إن شاء الله تعالى . فلما ثبت عنده أن حديث عائشة وأم سلمة على ظاهره وهذا متأول رجع عنه وكان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد لأنهما أعلم بمثل هذا من غيرهما ولأنه موافق للقرآن فإن الله تعالى أباح الأكل والمباعدة إلى طلوع الفجر قال الله تعالى (فالآن باشروهن وابتغوا ماكتب الله لكم وكلوا وشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) والمراد بال مباشرة الجماع وهذا قال الله تعالى (وابتغوا ماكتب الله لكم) ومعلوم أنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح جنباً ويصح صومه لقوله (ثم أتموا الصيام إلى الليل) وإذا دل القرآن وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على جواز الصوم لمن أصبح جنباً وجوب الجواب عن حديث أبي هريرة عن الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم . وجوابه من ثلاثة أوجه أحدها أنه إرشاد إلى الأفضل فالأفضل أن يغتنس قبل الفجر فلو خالف جاز وهذا مذهب أصحابنا وجوابهم عن الحديث، والجواب الثاني لعله محمول على من أدركه الفجر مجامعاً فاستدام بعد طلوع



الفجر عالما فإنـه يفطر ولا صوم له ، والثالث جواب ابن المنذر فيما رواه عنه البهقي أنـ حديث أبي هريرة منسوخ وأنـه كان في أول الأمر حين كان الجماع محـرماً في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محـرماً ثم نسخ ذلك ولم يعلـمه أبو هريرة فكان يفتي بما علمـه حتى بلـغه الناسـخ فرجع إليه ، قال ابن المنذر هذا أحسن ما سمعـت فيه والله أعلم انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري وإلى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد وقررـه ابن دقـيق العـيد بأنـ قوله تعالى (أـحل لكم لـيلة الصـيام الرـفت إـلى نـسائـكم) يقتضـي إـباحـة الوـطء في لـيلة الصـوم ومن جـملـتها الوقـت المـقارـن لـطـلـوع الفـجر فـيلـزم إـباحـة الجـمـاع فـيه ومن ضـرورـته أـنـ يـصـبـح فـاعـل ذـلـك جـنبـاً ولا يـفـسـد صـومـه فـإنـ إـباحـة التـسبـب للـشـيء إـباحـة لـذـلـك الشـيء ، قال ابن حـجر وهذا أولـى من سـلـوكـ التـرجـيح بـينـ الـخـبرـين ، ثم ذـكـرـ الحـافظ ابن حـجر ماـفيـ حـديـثـ عـائـشـة وأـمـ سـلـمة رـضـيـ اللهـ عـنـهـاـ مـنـ الـفـوـائـدـ وـمـنـهاـ تـرـجـيـحـ مـرـوـيـ النـسـاءـ فـيـمـاـهـنـ عـلـيـهـ الإـطـلـاعـ دونـ الـرـجـالـ عـلـيـ مـرـوـيـ الـرـجـالـ لـعـكـسـهـ . وـأـنـ الـمـاـشـرـ لـلـأـمـرـ أـعـلـمـ بـهـ مـنـ الـخـبـرـ عـنـهـ ، وـفـيـهـ فـضـيـلـةـ لـأـبـيـ هـرـيرـةـ لـاـعـتـرـافـ بـالـحـقـ وـرـجـوعـهـ إـلـيـهـ ، وـفـيـهـ اـسـتـعـمـالـ السـلـفـ مـنـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـينـ الـإـرـسـالـ عـنـ الـعـدـوـنـ مـنـ غـيرـ نـكـيرـ بـيـنـهـ لـإـنـ أـبـيـ هـرـيرـةـ اـعـتـرـفـ بـأـنـهـ لـمـ يـسـمـعـ هـذـاـ حـدـيـثـ مـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ مـعـ أـنـ كـانـ يـكـنـهـ أـنـ يـرـوـيـهـ عـنـهـ بـلـاـوـاسـطـةـ وـأـنـاـ بـيـنـهـ لـاـ وـقـعـ مـنـ الـاخـتـلـافـ اـنـتـهـىـ .

الوجه الثالث أنـ يـقـالـ وـأـيـ بـأـسـ فيـ تـحـديـثـ أـبـيـ هـرـيرـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ بـماـ رـوـاهـ عـنـ الـفـضـلـ بـنـ عـبـاسـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـاـ عـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـلـوـ كـانـ تـحـديـثـهـ بـذـلـكـ بـعـدـ مـوـتـ الـفـضـلـ ، فـأـبـوـ هـرـيرـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ مـأـمـونـ فـيـ روـايـتـهـ عـنـ الـفـضـلـ وـالـفـضـلـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ مـأـمـونـ فـيـ روـايـتـهـ عـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، وـقـدـ كـانـ الصـحـابـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ يـرـوـونـ مـاـسـمـعـوهـ مـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـلـاـ يـذـكـرـونـ الـوـاسـطـةـ بـيـنـهـ مـاـسـمـعـهـ بـعـضـهـمـ مـنـ بـعـضـ عـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ لـأـنـ الصـحـابـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ كـلـهـمـ عـدـوـنـ بـالـاتـفـاقـ وـبـيـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ لـأـنـ الصـحـابـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ كـلـهـمـ عـدـوـنـ بـالـاتـفـاقـ وـأـهـلـ صـدـقـ وـأـمـانـةـ فـيـ روـايـتـهـمـ عـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـفـيـ روـايـةـ بـعـضـهـمـ عـنـ بـعـضـ ، وـقـدـ قـرـرـ الـحـافظـ ابنـ حـجرـ فـيـ فـتـحـ الـبـارـيـ صـحـةـ الـاحـتـجاجـ بـمـرـاسـيلـ الصـحـابـةـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ ، قـالـ لـأـنـ الـوـاسـطـةـ بـيـنـ الصـحـابـيـ وـبـيـنـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ

مقبول اتفاقاً وهو صحيبي آخر، ذكر ذلك في الباب الرابع من كتاب العلم، وقرر في أول كتاب بدء الولي أن مرسل الصحابة محكم بوصله عند الجمهور.

الوجه الرابع أن يقال يظهر من كلام المؤلف أنه أراد الطعن في رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن الفضل بن عباس رضي الله عنها من أجل أن الفضل كان ميتا حين حدث أبو هريرة بالحديث عنه، وقد نقل المؤلف هذا الطعن من كتاب أبي رية ونقله أبو رية من كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة، وهو من أقوال النظام التي طعن بها على أبي هريرة رضي الله عنه ورد عليه ابن قتيبة بما تقدم ذكره قريباً. وقال ابن قتيبة أيضاً وكان - يعني أبو هريرة رضي الله عنه - يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وإنما سمعه من الثقة عنده فحكاه . وكذلك كان ابن عباس يفعل وغيره من الصحابة وليس في هذا كذب بحسب الله ولا على قائله - إن لم يفهمه السامع - جناح إن شاء الله انتهى كلام ابن قتيبة.

وأما قوله ولما روى حديث «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده» لم تأخذ به وقالت كيف نصنع بالمهراس ، والمهراس صخر ضخم منقر لا يحمله الرجال ولا يحركونه يملؤنه ماءً و يتظهرون منه.

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال إن ذكر عائشة رضي الله عنها في هذا الحديث خطأ من أبي رية وقد تبعه المؤلف على خطئه فصار مثله مع أبي رية كمثل أعمى يقوده أعمى فتردياً جيعاً في هوة الملائكة، وسيأتي أن الذي عارض الحديث برأيه هو قيس الأشعري، فأما عائشة رضي الله عنها فلم يرو عنها أنها عارضت هذا الحديث أو تكلمت فيه بشيء.

الوجه الثاني أن يقال إن عائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو مارواه أبو هريرة رضي الله عنه كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى ، وفي هذا أبلغ رد على المؤلف وأبي رية حيث زعموا أن عائشة رضي الله عنها عارضت حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثالث أن يقال إن حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث صحيح لا يتطرق إليه الطعن بوجه من الوجوه ، وقد رواه الأئمة مالك والشافعي وأحمد



والبخاري ومسلم وأهل السنن الأربعه وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمض يده في الإناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا يدرى أين باتت يده» قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح، قال وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة، وفي بعض الروايات لأحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليفرغ على يديه من إنائه ثلاث مرات فإنه لا يدرى أين باتت يده» ورواه مسلم بنحوه ، ورواه أبو داود والترمذى وابن ماجه بنحو ذلك إلا أنهم قالوا «حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثة» وزاد أحمد في روایته الأخيرة فقال قيس الأشجعى يأبا هريرة فكيف إذا جاء مهراسكم قال أعوذ بالله من شرك ياقيس ، وقد رواه البىقى فى سننه وقال له قيس الأشجعى فإذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع به فقال أبو هريرة رضي الله عنه أعوذ بالله من شرك.

قللت وإنما تعوذ أبو هريرة رضي الله عنه من شره لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك وتعوذ بالله من شره. وقد قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا وإذا كان الماء في إناء كبير أو صخرة بحيث لا يمكن الصب منه وليس معه إناء صغير يغترف به فطريقه أن يأخذ الماء بفمه ثم يغسل به كفيه أو يأخذ بطرف ثوبه النظيف أو يستعين بغيره انتهى.

الوجه الرابع أن يقال إن أبا هريرة رضي الله عنه لم ينفرد برواية هذا الحديث بل قد رواه ابن عمر وجابر وعائشة رضي الله عنهم وقد ذكر ذلك الترمذى تعليقاً كما تقدم ذكره.

فأما حديث ابن عمر رضي الله عنها فرواه ابن ماجه في سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها» إسناده صحيح على شرط مسلم، وقد رواه الدارقطنى في سننه بإسناد صحيح على شرط مسلم ولفظه «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلثا مرات فإنه لا يدرى أين باتت يده منه أو أين طافت يده» فقال له رجل أرأيت إن كان حوضاً فحصبه ابن عمر وقال أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أرأيت إن كان حوضاً ، قال الدارقطنى إسناده حسن، وقد رواه البىقى فى سننه من طريق الدارقطنى فذكره بثلثة.

قلت وإنما حصبه ابن عمر رضي الله عنها لأنه فهم منه معارضه الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك وحصبه.

وأما حديث جابر رضي الله عنه فرواه ابن ماجه والدارقطني في سننها قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم «إذا قام أحدكم من النوم فأراد أن يتوضأ فلا يدخل يده في وضوئه حتى يغسلها فإنه لا يدرى أين باتت يده ولا على مواضعها» قال الدارقطني إسناده حسن.

وأما حديث عائشة فرواه أبو داود الطيالسي في مسنده قال حدثنا ابن أبي ذئب حدثني من سمع أبا سلمة يحدث عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صل الله عليه وسلم قال «من استيقظ من منامه فلا يغمس يده في طهوره حتى يفرغ على يده ثلات غرفات ولم يكن رسول الله صل الله عليه وسلم يفعل ذلك حتى يفرغ على يده ثلثا».

الوجه الخامس أن يقال قد ثبت عن النبي صل الله عليه وسلم أنه كان يفرغ على يديه فيغسلها ثلثا قبل الوضوء، رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبوداود والنسائي من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه. ورواه الإمام أحمد أيضاً وأهل السنن من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ورواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأهل السنن من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري رضي الله عنه، وقد قال الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) ومن لم يتأس بالرسول صل الله عليه وسلم فليس بهؤمن ، ومن عارض الأحاديث الصحيحة برأيه أو رأي غيره فهو على شفاهلكة

وأما قوله ولا سمع الزبير بن العوام أحاديثه قال صدق كذب (١٠٩ ج البداية والنهاية)

فجوابه أن يقال قد تقدم الحديث بذلك قريباً^(١) وفيه أن عروة قال لأبيه يا أبتي ماقولك صدق كذب قال يابني أما أنا أ يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله صل الله عليه وسلم فلا أشك ولكن منها مايوضعه على مواضعه ومنها مواضعه على غير مواضعه

(١) ص ٢٦٤



فعلم من هذا أن الزبير رضي الله عنه قد صدق أبا هريرة رضي الله عنه فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما خطأه في وضعه لبعض الأحاديث على غير مواضعها أي حملها على غير محملها، والخطأ في تفسير بعض الأحاديث وبيان معانها قد يقع من بعض كبار العلماء ولا إثم في ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه» رواه ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهم، وإنما يكون الإثم في افتراء الكذب لقول الله تعالى (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون) والصحابة رضي الله عنهم متزهون عن افتراء الكذب فكلهم عدول بالاتفاق وأهل صدق وأمانة فرضي الله عنهم وأرضاهم ، وأبعد الله من أبغضهم ومن تنقصهم ومن رماهم بما هم برءاء منه.

وقد قال العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» في خطبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، إنكم تقرؤن هذه الآية (يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتدتم) الآية وإنكم تضعونها على غير مواضعها وإن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيروا أوشك الله أن يعدهم بعقابه» فالوضع على غير الموضع ليس بتغيير اللفظ فإن الناس لم يغيروا من لفظ الآية شيئاً، وإنما هو الحمل على المثلث الحقيقي «هكذا هو في الأنوار الكاشفة على الحمل الحقيقي» ولعله خطأ مطبعي والصواب «إنما هو الحمل على غير الحمل الحقيقي» ومثال ذلك في الحديث أن يذكر أبو هريرة حدث النبي عن الادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاثة ، وحدث النبي عن الانتباز في الدباء والنمير والمزفت ، فيرى الزبير أن النبي عن الادخار إنما كان لأجل الدافع، وأن النبي عن الانتباز في تلك الآية إنما كان إذ كانوا حديثي عهد بشرب الخمر لأن النبيذ في تلك الآية يسرع إليه التخمر فقد يتخمر فلا يضر عنه حدث العهد بالشرب وهو ذلك ، وأن أبا هريرة إذا أخبر بذلك على اطلاقه يفهمه الناس على اطلاقه وذلك وضع له على غير موضعه في القصة شهادة الزبير لأبي هريرة بالصدق في النقل ، فاما ما أخذه عليه فلا يضره فإن في الأحاديث الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقييد وقد يعلم الصحابي هذا دون ذاك فعليه أن يبلغ ماسمه ، والعلماء بعد ذلك يجمعون الأحاديث والأدلة كلها بحسب ما يقتضيه بجموعها انتهى.

وأما قوله وأنكر عليه ابن مسعود قوله عن غسل ميتا ومن حمله فليتوضاً وقال فيه قوله شيئاً ثم قال ياليها الناس لاتنجسوا من موتاكم

فجوابه من وجوه أحدها أن يقال قد أسقط المؤلف تبعاً لأبي رية قوله «فلينغتصل» بعد قوله «من غسل ميتا» ولو كان عند المؤلف أدنى معرفة لتبه لما أسقطه أبو رية من الحديث ولكنه أعمى البصيرة يسير خلف أعمى البصيرة ويقلده الوجه الثاني أن يقال قد ذكر ابن عبد البر هذا الأثر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» بدون إسناد ، وماليس له إسناد صحيح فليس بمحبوب ، وقد روى البيهقي في سننه عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال «إن كان صاحبكم نجسا فاغتصلوا وإن كان مؤمنا فلم نغتصل من المؤمن» قال البيهقي إسناده ليس بالقوي . هذا ما رأيته مروياً عن ابن مسعود رضي الله عنه وما رأيت غيره ، وليس فيه ذكر لأبي هريرة رضي الله عنه فضلاً عن الإنكار والقول الشديد الذي زعمه المؤلف تقليداً لأبي رية .

قوله نجساً أي كافراً لقول الله تعالى (إنما المشركون نجس)

الوجه الثالث أن يقال إن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قد رواه أبو داود الطيالسي وأبوداود السجستاني وابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من غسل ميتا فلينغتصل ومن حمله فليتوضاً» وقد روى الإمام أحمد وابن ماجه منه قوله «من غسل ميتا فلينغتصل» وإسناد كل منها صحيح ، ورواه الترمذى ولفظه «من غسله الغسل ومن حمله الوضوء» يعني الميت ، قال الترمذى حديث حسن ، وقد روي عن أبي هريرة موقعاً قال وفي الباب عن علي وعائشة .

قلت أما حديث علي رضي الله عنه فرواه الشافعى وأحمد وأبوداود الطيالسي وابن أبي شيبة وأبوداود السجستاني والنمسائى وعبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند وأبو يعلى والبزار والبيهقي قال لما توفي أبو طالب أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقللت إن عمك الشيخ قد مات قال اذهب فواره ثم لا تحدث شيئاً حتى تأتيني قال فواريته ثم أتىته قال اذهب فاغتصل ثم لا تحدث شيئاً حتى تأتيني قال فاغتصلت ثم أتىته قال فدع على بدعوات مايسريني أن لي بها حمر النعم وسودها ، قال وكان علي إذا غسل الميت اغتصل ، هذا لفظ أحمد في إحدى الروايتين ولفظ ابنه عبد الله



قال الحافظ ابن حجر في التلخيص مدار كلام البيهقي على أنه ضعيف ولا يتبين وجه ضعفه وقد قال الرافعي انه حديث ثابت مشهور انتهى

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فرواه الإمام أحمد وأبوداود وابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والحاكم في مستدركه والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يغتسل من أربع من الجناة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت» هذا لفظ أبي داود ، وعند ابن خزيمة والحاكم قال «يغتسل من أربع» وعند الدارقطني «الغسل من أربع» وذكرها ، قال الحاكم صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه ووفقه الذهبي في تلخيصه ، وفيما قاله نظر لأن في إسناد الحديث مصعب بن شيبة الحجي ولم يخرج له البخاري وإنما خرج له مسلم وحده فالحديث على شرط مسلم وليس على شرط البخاري.

وفي الباب أيضاً عن أبي سعيد وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما ذكره عنهما البيهقي في سنته ، وفي الباب أيضاً عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في مسنده .

وقد قال الحافظ بن حجر في التلخيص في الكلام على حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً فإنكار النووي على الترمذى تحسينه متعرض وقد قال الذهبي في مختصر البيهقي طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف بل قدموا رواية الرفع انتهى. وقد مال الحافظ ابن حجر إلى أن الأمر فيه للندب ، وذكر ابن القيم رحمه الله تعالى في «تهذيب السنن» حديث أبي هريرة رضي الله عنه أحد عشر طريقاً . ثم قال وهذه الطرق تدل على أن الحديث محفوظ ، قال وهذه المسالة فيها ثلاثة مذاهب أحدها أن الغسل لا يجب على غاسل الميت وهذا قول الأكثرين الثاني أنه يجب وهذا اختيار الجوزجاني ويروى عن ابن المسيب وابن سيرين والزهري وهو قول أبي هريرة ويروى عن علي رضي الله عنه ، الثالث وجوبه من غسل الميت الكافر دون المسلم وهو رواية عن الإمام أحمد لحديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالغسل انتهى

قلت وأرجح الأقوال أن الأمر للندب والله أعلم .

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦١) وصفحة (٦٠) مانصه رأي أبو حنيفة وهو أقرب الأئمة من عصر الصحابة وفتواه في قضية الحديث وفي أبي هريرة، روى أبو يوسف قال قلت لأبي حنيفة الخبر يجيئني عن رسول الله يخالف قياسنا مانصنع به فقال إذا جاءت به الرواية الثقات عملنا به وتركنا الرأي فقللت ماتقول في رواية أبي بكر وعمر ، قال ناهيك بها فقللت وعلى عثمان قال كذلك فلما رأي أحد الصحابة قال والصحابة كلهم عدول ماعدا رجالا وعد منهم أبا هريرة وأنس بن مالك.

هذا هو رأي أبو حنيفة المولود سنة ٨٠ هـ والمتوفى ١٥٠ هـ وهو أقرب الأئمة إلى زمن الصحابة وجلال قدره سمي بالإمام الأعظم ، وعلته في أنس أنه اخبطل في آخر عمره بفاعلية السن والله أعلم ببنيته وقصده، والتحقيق المفصل في ص ٢٠٥ من أضواء على السنة.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال هكذا قال المؤلف «رأي أبو حنيفة» في موضوعين وصوایه «رأي أبي حنيفة» ولو أن المؤلف أقبل على تعلم النحو حتى يعرف الفرق بين المرفوع والمخفوض ويتجنب اللحن في كتاباته لكان خيراً له من الاشتغال بسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والطعن فيهم بأكاذيب الروافض وأشباه الروافض من ليس لهم دين يمحجزهم عن البتتان وقول الزور.

الوجه الثاني أن يقال لاختلف بين أهل السنة والجماعة أن الصحابة كلهم عدول، قال النووي كلهم مقطوع بعدهم عند من يعتد بهم من علماء المسلمين انتهى، وقد ذكرت قريباً ما ذكره الحاكم في المستدرك عن الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه قال إنما يتكلّم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معاني الأخبار وهم إنما معطل جهمي وإنما خارجي أو قدرى أو جاھل مقلد بلا حجة ولا برهان.

قللت وكذلك لا يتكلّم في أنس بن مالك وغيره من الصحابة رضي الله عنهم إلا أناس قد أعمى الله قلوبهم من أهل الزيف والضلالة ومن يقلدهم من جهله العصريين، وقد قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» وقال الأنصارى حدثنا ابن عون عن موسى بن أنس أن أبا بكر رضي الله عنه لما استخلف بعث إلى أنس بن



مالك رضي الله عنه ليوجهه إلى البحرين على السعاية قال فدخل عليه عمر رضي الله عنه فقال إني أردت أن أبعث هذا إلى البحرين على السعاية وهو فقي شاب فقال ابعثه فإنه لبيب كاتب قال فيعثه انتهى. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» وقد استعمله أبو بكر ثم عمر على عمالة البحرين وشكراه في ذلك انتهى.

وفي هذا أبلغ رد على من طعن في عدالة أنس بن مالك رضي الله عنه لأن أبي بكر وعمر رضي الله عنها بعثاه على السعاية وأثثمناه عليها وشكراه في ذلك وكفى بذلك تعديلا له ورداً على من طعن في عدالته.

الوجه الثالث قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة» في الرد على أبي رية فيما ذكره عن أبي يوسف أنه روى عن أبي حنيفة مانقدم ذكره.

«أقول لم يذكر مصدره وهذه عادته (الحميدة) في تدلisis بلاياه»

هكذا قال المعلمي «عادته الحميدة» وهذا من باب التحكم بأبي رية ، والأولى أن يقال «عادته الخبيثة» لأن هذه الصفة مطابقة لأبي رية وعاداته غاية المطابقة، قال المعلمي «ثم وجدت مصدره وهو شرح البلاحة لابن أبي الحديد ٣٦٠/١ عن أبي جعفر الإسکافي ، ولا ريب أن هذا لا يصح عن أبي يوسف ولا أبي حنيفة ، والمعروف عنها وعن أصحابها في كتب العقائد والأصول وغيرها ماعليه سائر أهل السنة أن الصحابة كلهم عدول ، وإنما يقول بعضهم إن فيهم من ليس بفقهه أو مجتهده ، قال ابن الهمام في التحرير «يقسم الراوي الصحابي إلى مجتهد كالأربعة والعبادلة فيقدم على القياس مطلقا ، وعدل ضابط كأبي هريرة وأنس وسلمان وبلال فيقدم ، إلا إن خالف كل الأقيسة على قول عيسى والقاضي أبي زيد» ثم قال بعد ذلك «وأبو هريرة مجتهد» كما تقدم ، وغير عيسى وأبي زيد ومن تبعه يرون تقديم الخبر مطلقا»

وقال المعلمي أيضاً «وابن أبي الحديد من دعاة الاعتزاز والرفض والكيد للإسلام ، وحاله مع ابن العلقمي الخبيث معروفة ، والإسکافي من دعاة المعتزلة والرفض أيضاً في القرن الثالث ، ومثل هذه الحكايات الطائشة توجد بكثرة عند الرافضة والناصبة وغيرهم بما فيه انتهاص لأبي بكر وعمر وعلى وعائشة وغيرهم وإنما يتثبت بها من لا يعقل ، وقد ذكر ابن أبي الحديد ٣٦٠/١ أشياء عن الإسکافي من

الطعن في أبي هريرة وغيره من الصحابة وذكر من ذلك شيئاً من مزاح أبي هريرة فقال ابن أبي الحديد «قلت قد ذكر ابن قتيبة هذا كله في كتاب المعرف في ترجمة أبي هريرة قوله فيه حجة لأنه غير متهم عليه» وفي هذا إشارة إلى أن الإسکافي متهم، ونحن كما لاتهـم ابن قتيبة قد لاتهـم الإسکافي باختلاق الكذب ولكن نتهـم بتلقيف الأكاذيب من أفاـكي أصحابـه الرافضة والمعتزلة ، وأهلـ العلم لا يقبلون الأخبار المنقطعة ولو ذكرـها كبارـ أئمةـ السنـة، فـا بالـكـ بما يـحـكيـهـ ابنـ أبيـ الحـدـيدـ عنـ الإـسـکـافـيـ عـمـنـ تـقـدـمهـ بـزـمانـ» انتهى.

وأـماـ قولـهـ وعلـتهـ أـنـ اـخـتـلطـ فـيـ آـخـرـ عمرـهـ بـفـاعـلـيـةـ السـنـ

فـجـوابـهـ أـقـولـ إـنـ أـقـولـ إـنـ لـمـ أـرـ أـحـدـ مـنـ تـرـجـمـ لـأـنـسـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ ذـكـرـ أـنـهـ اـخـتـلطـ فـيـ آـخـرـ عمرـهـ، فـاـ زـعـمـهـ الـمـؤـلـفـ تـبـعـاـ لـأـبـيـ رـيـةـ لـاشـكـ أـنـهـ كـذـبـ مـفـتـرـ إـمـاـ مـنـ أـبـيـ رـيـةـ إـمـاـ مـنـ بـعـضـ أـهـلـ الزـيـغـ وـالـضـلـالـ مـنـ الرـافـضـةـ وـأـشـبـاهـهـمـ مـنـ يـنـقـلـ عـنـهـ أـبـوـ رـيـةـ وـيـعـتـمـدـ عـلـىـ أـكـاذـبـهـمـ وـتـرـهـاـ تـهـمـ

وقد روـيـ البـخارـيـ فـيـ التـارـيخـ الـكـبـيرـ عـنـ قـتـادـةـ قـالـ لـمـ مـاتـ أـنـسـ بـنـ مـالـكـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ قـالـ مـوـرـقـ ذـهـبـ الـيـوـمـ نـصـفـ الـعـلـمـ، قـيلـ كـيـفـ ذـاكـ يـأـبـاـ الـمـعـتـمـرـ قـالـ كـانـ الرـجـلـ مـنـ أـهـلـ الـأـهـوـاءـ إـذـاـ خـالـفـنـاـ فـيـ الـحـدـيـثـ قـلـنـاـ تـعـالـ إـلـىـ مـنـ سـمـعـهـ مـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ

قلـتـ وـهـذـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ أـنـسـاـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ لـمـ يـزـلـ مـمـتـعـاـ بـالـعـقـلـ إـلـىـ أـنـ مـاتـ.

وأـماـ قولـهـ وـالـتـحـقـيقـ المـفـصـلـ فـيـ صـ205ـ مـنـ أـصـوـاءـ عـلـىـ السـنـةـ

فـجـوابـهـ أـنـ يـقـالـ إـنـ الـمـؤـلـفـ قـدـ أـحـالـ القرـاءـ عـلـىـ غـيرـ مـلـيـعـ.ـ فـلـيـسـ فـيـ كـتـابـ أـبـيـ رـيـةـ شـيـءـ مـنـ التـحـقـيقـ الـبـيـةـ وـلـيـسـ فـيـ شـيـءـ مـنـ الـأـصـوـاءـ عـلـىـ السـنـةـ إـنـاـ فـيـ الـمـعـارـضـةـ لـلـسـنـةـ وـالـاستـخـفـافـ بـالـأـحـادـيـثـ الـثـابـتـةـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـنـبـذـهـاـ وـاطـرـاحـهـاـ فـهـوـ فـيـ الـحـقـيقـ جـهـالـاتـ وـضـلـالـاتـ وـظـلـمـاتـ بـعـضـهـاـ فـوـقـ بـعـضـ،ـ فـلـيـغـتـرـ بـهـ وـيـصـغـىـ إـلـىـ إـلـاـ مـنـ هـوـ مـنـ أـجـهـلـ خـلـقـ اللـهـ وـأـشـدـهـمـ غـبـاوـةـ

فصل

وقـالـ الـمـؤـلـفـ فـيـ صـفـحةـ (61)ـ مـاـنـصـهـ

دهـاءـ كـعـبـ أـوـقـعـ أـبـاـ هـرـيـرـةـ،ـ وـإـلـيـكـ المـثالـ.ـ روـيـ الذـهـيـ فـيـ طـبـقـاتـ



الحفظ في ترجمة أبي هريرة أن كعباً قال فيه مارأيت أحداً لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة ، فكيف يعرفها ويعرف مافيها وهي عبرية مع أنه كان لا يقرأ عبريا حتى ولاءه. ص ٢٠٧ من أضواء على السنة

والجواب أن يقال إن كثيراً من شرار العصريين قد تحاملوا على كعب الأحبار تحاماً قبيحاً حتى إن أبو رية قال فيه إنه أظهر الإسلام خداعاً وطوى قلبه على يهوديته، هكذا قال أبو رية في ظلماته، ولو كان عنده أدنى شيء من التقوى والورع لما رمى رجلاً مسلماً باليهودية . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه» متفق عليه من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، وفي الصحيحين أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، وفي صحيح البخاري أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه نحو ذلك أيضاً ، وفي صحيح ابن حبان عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أيضاً.

قوله حار عليه أبي رجع ذلك على القائل

وقد زعم أبو رية أن كعباً كان ذا مكر وخداع وأن أبي هريرة رضي الله عنه كان أكثر الصحابة اخداعاً به ، وهذا من بهتان أبي رية وترهاته وقد قال الشاعر وأحسن فيها قال

إذا رزق الفقى وجهاً وقادها تقلب في الوجوه كما يشاء
وهذا البيت مطابق حال المؤلف وأبي رية غاية المطابقة

وأما مانقله المؤلف من كتاب أبي رية ونقله أبو رية من طبقات الحفاظ للذهبي في إسناده عمرانقطان وقد ضعفه النسائي وأبوداود في روایة عنه وقال ابن معين ليس بشيء وقال الدارقطني كان كثير الخالفة والوهم. قال العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في رده على أبي رية، عمرانقطان ضعيف ولا يتحقق سماعه من بكر - يعني ابن عبد الله المزني - وفي القرآن والسنة قصص كثيرة مذكورة في التوراة الموجودة بأيدي أهل الكتاب الآن فإذا تتبعها أبو هريرة وصار يذكرها لكتاب كان ذلك كافياً لأن يقول كعب تلك الكلمة. ففي التهويل الفارغ انتهى.

وأما قوله فكيف يعرفها ويعرف مافيها وهي عبرية مع أنه كان لا يقرأ عبريا حتى ولا عربيا

فجوابه أن يقال إنما كان أبو هريرة رضي الله عنه يحدث كعباً بما جاء في القرآن ومارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان أبو هريرة رضي الله عنه أحافظ أهل عصره لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير يوافق ماجاء في التوراة ، فإذا ينكر أعداء السنة على أبي هريرة إذا حدث كعباً بالأحاديث التي تافق ماجاء في التوراة وقال له كعب ماقال ، وقد تقدم أن أبو هريرة رضي الله عنه لما حدث كعباً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في ساعة الإجابة يوم الجمعة قال كعب هي في السنة مرة فرد عليه أبو هريرة رضي الله عنه وقال بل هي في كل جمعة فقرأ كعب التوراة ثم قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم هو في كل جمعة ، رواه مالك وأبو داود والترمذى والنمسائى والحاكم وصححه الترمذى والحاكم وقال على شرط الشعيبين ووافقه الذهبي في تلخيصه.

فهذا نوجز من الأحاديث التي تافق ماجاء في التوراة وبه يرد على من يطعن على أبي هريرة رضي الله عنه .

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦١) مانصه

أبو هريرة يعترف بخديعة اليهود، روى البخاري عن أبي هريرة قال كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها لأهل الإسلام بالعربية، ومعروف أنه لو كان يعرف العبرانية لقال وكانت من الذين يفسرون التوراة.

والجواب أن يقال لم يأت من طريق صحيح ولا ضعيف أن أبو هريرة رضي الله عنه اخندع بشيء من أكاذيب اليهود ولا أنه كان يعتمد على أخبارهم وإنما كان يعتمد على ماجاء في القرآن ومارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون واسطة أو بواسطة بعض الصحابة رضي الله عنهم، هذا هو المعروف عن أبي هريرة رضي الله عنه وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

وليس في قوله كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ما يدل على أن أبو هريرة رضي الله عنه اخندع باليهود كما قد



يوجهه ظاهر كلام المؤلف . وإنما الأمر في ذلك بالعكس وهو أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يرى التوقف في أخبار أهل الكتاب لأنها تحتمل الصدق والكذب وهذا عقب ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبواهم وقولوا (آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم)».

وأما قوله ومعرفه أنه لو كان يعرف العبرانية لقال وكانت من الذين يفسرون التوراة

فجوابه أن يقال لم يكن أبو هريرة رضي الله عنه يحدث عن التوراة وإنما كان يحدث بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء توافق ما في التوراة فإذا حدث بها أبو هريرة رضي الله عنه أو غيره من الصحابة رضي الله عنهم لم يكن محدثاً عن التوراة كما لا يتحقق على عاقل .
ولا يتحقق أيضاً ما في كلام المؤلف من التجني على أبي هريرة رضي الله عنه وللصاق العيوب به مع أنه كان بريئاً منها فالله يجازيه على ذلك بعده.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦١) مانسه

اتفاق أبو هريرة وكعب في خرافة الشمس والقمر ، روى البزار عن أبي هريرة أن النبي - ص - قال إن الشمس والقمر ثوران في النار يوم القيمة فقال الحسن وما ذنبهما فقال أحدثك عن رسول الله وتقول ما ذنبهما ، وهذا الكلام نفسه قاله كعب الأخبار بنصه فقد روى أبو يعلى الموصلي قال كعب الأخبار ي جاء بالشمس والقمر يوم القيمة كأنهما ثوران عقiran فيقذفان في جهنم يراهما من عبدهما (ص ٢٢٢ حياة الحيوان)

والجواب أن يقال أما قوله «اتفاق أبو هريرة» فصوابه «اتفاق أبي هريرة»

وأما قوله في خرافة الشمس والقمر

فجوابه أن يقال إن المحرف في الحقيقة من يرد الأحاديث الصحيحة بغير حجة قاطعة ، ولاشك أن المؤلف وأبا رية أولى بوصف التحرير لما في كلامهما من الجرأة على نبذ الأحاديث الصحيحة واطراحها بأساليب من الموس ، فكلامها في رد الأحاديث الصحيحة يشبه كلام المخفين الذين يتكلمون من غير شعور.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد رواه البزار عن إبراهيم بن زياد البغدادي حدثنا يونس بن محمد حدثنا عبد العزيز بن المختار عن عبد الله الداناج قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن زمن خالد بن عبد الله القسري في هذا المسجد مسجد الكوفة وجاء الحسن فجلس إليه فحدث قال حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الشمس والقمر ثوران في النار عقيران يوم القيمة» فقال الحسن وما ذنبها، فقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول وما ذنبها إسناده صحيح على شرط مسلم، وقد أسقط أبو رية قوله «عقيران» وجعل المراجعة بين الحسن وأبي هريرة رضي الله عنه والذي في الحديث أنها بين الحسن وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وقد تبع المؤلف أبا رية على خطأه

وقد أخرج الإسماعيلي هذا الحديث بثله وقال «في مسجد البصرة» ولم يقل خالد القسري ، ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، قال وأخرجه الخطابي من طريق يونس بهذا الإسناد فقال في زمن خالد بن عبد الله — أي ابن أسيد بفتح الهمزة — وهو أصح فإن خالداً هذا كان قد ول في البصرة لعبد الملك قبل الحجاج بخلاف خالد القسري انتهى.

وقد رواه البخاري في صحيحه مختبرا فقال في «باب صفة الشمس والقمر» من «كتاب بدء الخلق» حدثنا مسدد حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا عبد الله الداناج قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الشمس والقمر مكوران يوم القيمة».

وهذا الحديث يجب الإيمان به لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجب إماراه كما جاء ، وهذا مقتضى جواب أبي سلمة للحسن ، قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعملي في رده على أبي رية ، قوله الحسن لأبي سلمة «وما ذنبها» يمثل حال أهل العراق في استعجال النظر فيما يشكل عليهم ، وجواب أبي سلمة يمثل حال علماء الحجاز في التزام ما يقضى به كمال الإيمان من المسارعة إلى القبول والتسلیم ثم يكون النظر بعد ، وجوابه وسكتوت الحسن يبين مقدار كمال الوثوق من علماء التابعين بأبي هريرة وثقته وإتقانه وأن ما يحكي مما يخالف ذلك إنما هو من اختلاق أهل البدع ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف من كبار أئمة التابعين بالمدينة مكث الرواية عن الصحابة كأبي قتادة وأبي الدرداء وعائشة وأم سلمة وابن عمر وأبي هريرة ، فهو



من أعلم الناس بحال أبي هريرة في نفسه وعند سائر الصحابة رضي الله عنهم انتهى.
وقد قال أبو داود الطيالسي في مسنده حدثنا درست عن يزيد بن أبان
الرقاشي عن أنس رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم «أن الشمس والقمر ثوران
عقيران في النار»

درست ويزيد الرقاشي ضعيفان

وقد رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن موسى بن محمد بن حيان — وهو
ضعيف — عن درست بن زياد عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً
بمثله، قال الهيثمي في مجمع الزوائد فيه ضعفاء قد وثقوا انتهى.

قلت وحديث أبي هريرة رضي الله عنه يشهد له ويقويه

وروى ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنها أنه قال
«يكور الله الشمس والقمر والنجوم يوم القيمة في البحر ويعث رحماً دبوراً فيضرها
ناراً» وكذا ذكر البغوي في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنها ، قال ابن كثير
وكذا قال عامر الشعبي.

وروى ابن أبي حاتم أيضاً عن الشعبي أنه سمع ابن عباس رضي الله عنها
يقول (وإن جهنم لمحيطة بالكافرين) وجهنم هو هذا البحر الأخضر تنتشر الكواكب فيه
وتكون فيه الشمس والقمر ثم يوقد فيكون هو جهنم »

وأخرج ابن وهب في «كتاب الأهوال» عن عطاء بن يسار في قوله تعالى
(وجم الشمس والقمر) قال يجتمعان يوم القيمة ثم يقذفان في النار. ذكره الحافظ ابن
حجر في فتح الباري ، قال ولا بن أبي حاتم عن ابن عباس نحوه موقعاً أيضاً. قال
الخطابي ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك ولكنه تبكيت من كان يعبدهما في
الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لها كانت باطلة ، وقيل إنها خلقا من النار فأعيدا فيها ،
وقال الإسماعيلي لايلزم من جعلهما في النار تعذيبهما فإن الله في النار ملائكة وحجارة
وغيرها لتكون لأهل النار عذاباً وألة من آلات العذاب وماشاء الله من ذلك فلا تكون
هي معدبة ، وقال أبو موسى المديني في «غريب الحديث» لما وصفا بهما يسبحان في
قوله (كل في فلك يسبحون) وان كل من عبد من دون الله إلا من سبقت له الحسنة
يكون في النار وكانا في النار يعذب بها أهلها بحيث لا يبرحان منها فصارا كأنها
ثوران عقيران انتهى.

وأما قوله وهذا الكلام نفسه قاله كعب الأحبار بنصه فقد روى أبو يعلى الموصلي قال كعب الأحبار يجاء بالشمس والقمر يوم القيمة كأنها ثوران عقiran فيقذفان في جهنم يراثما من عبدهما (ص ٢٢٢ حياة الحيوان).

فجوابه أن يقال إن الذي ذكر صاحب «حياة الحيوان» أنه رواه أبو يعلى الموصلي هو حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وتقديم ذكره ، ثم قال صاحب «حياة الحيوان» بعده وقال كعب الأحبار يجاء بالشمس والقمر إلى آخره ، فذكره بدون إسناد ولم يذكر من خرجه . ومع هذا فقد ألحقه حاطب الليل أبو رية بحديث أنس رضي الله عنه وجعله مرويًّا بإسناده ، وهذا من قلة الأمانة أو عدمها ، وقد تبعه المؤلف على إيهامه وتضليله

وهذا الأثر غير ثابت عن كعب الأحبار، ولو ثبت لم يخل من أحد أمرين إما أن يكون أخذته عن أبي هريرة رضي الله عنه أو عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وإنما أن يكون أخذته من كتب أهل الكتاب مما هو موافق لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا ضير على أبي هريرة رضي الله عنه ولا على غيره من الصحابة رضي الله عنهم إذا روى أحدهم عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً وروى كعب الأحبار ما يوافق ذلك من كتب أهل الكتاب.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦١) وصفحة (٦٢) مانصه
أبو هريرة وكعب الأحبار في خرافة الديك تحت العرش
روى الحاكم في المستدرك والطبراني ورجاله رجال الصحاح عن أبي هريرة أن النبي - ص - قال إن الله أذن لي أن أحدث عن ديك رجله في الأرض وعنقه مثبتة تحت العرش وهو يقول سبحانه ما أعظم شأنك قال فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بي كاذباً، وهذا الحديث من قول كعب ، نصه إن الله ديكا عنقه تحت العرش وبرائته في أسفل الأرض فإذا صاحت الديكة سبحان القدوس الملك الرحمن لا الله غيره (ص ٢٢٠ ج ١٠ نهاية الأدب النويري)

والجواب أن يقال هذا الكلام نقله المؤلف من كتاب أبي رية وقد غير فيه بعض الكلمات ، فنها قوله «رجال الصحاح» وصوابه «رجال الصحيح» ومنها قوله



«وعنقه مشبّة تحت العرش» وكذلك هو في كتاب أبي رية» وصوابه «وعنقه مثنية تحت العرش» ومنها قوله «نهاية الأدب» بالدار وصوابه «نهاية الأرب» بالراء وقد ذكرت قريباً أن الأولى بوصف التخريف من يرد الأحاديث الصحيحة بغير حجة قاطعة كالمؤلف وأبي رية وأشباههما من أعداء السنة وأما قوله روى الحاكم في المستدرك والطبراني ورجاله رجال الصحيح عن أبي هريرة إلى آخره

فجوابه أن يقال حديث أبي هريرة رضي الله عنه ذكره الميشمي في «مجمع الزوائد» وقال رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح إلا أن شيخ الطبراني محمد بن العباس بن الفضل بن سهيل الأعرج لم أعرفه انتهى وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «المنار المنيف» كل أحاديث الديك كذب إلا حديثاً واحداً» إذا سمعتم صياح الديكة فاسأموا الله من فضله فإنها رأت ملكاً»

قلت وقد صح أيضاً حديث زيد بن خالد الجهمي رضي الله عنه في النبي عن سب الديك

وأما قوله وهذا الحديث من قول كعب إلى آخره

فجوابه أن يقال قد عزاه أبو رية إلى نهاية الأرب للنويرى ولم يذكر له إسناداً ولا ذكر من خرجه، ومما ليس له إسناد صحيح فلا يعتمد به في شيء وقد قال العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في رده على أبي رية ، أقول عزا هذا إلى نهاية الأرب للنويرى ، والنويرى أديب من أهل القرن السابع ، ولا يدرك من أين أخذ هذا ، أما عن أبي هريرة فهو من طريق إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، ومعاوية لم يخرج له مسلم وأخرج له البخاري حديثاً واحداً متابعة وقد قال فيه أبو زرعة شيخ واه ووثقه بعضهم ، والمقبري اختلط قبل موته بأربع سنين ، ولفظ الخبر مع ذلك خالف لما نسبه النويرى إلى كعب انتهى باختصار.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٢) مانصه

أبو هريرة وكعب في قصة يأجوج ومأجوج ، ونصه كما رواه أحمد عن أبي هريرة ان يأجوج ومأجوج ليحفرون السد كل يوم حتى إذا كادوا يربون شعاع الشمس قال الذين عليهم ارجعوا فستحضرونه غداً فيعودون الخ وروى أحمد هذا الحديث عن كعب ، قال ابن كثير لعل أبا هريرة تلقاه من كعب فإنه كان كثيراً ما يجالسه ويحدثه ، وقد بين ابن كثير في مواضع كثيرة من تفسيره ما أخذته أبو هريرة من كعب ، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن الله خلق آدم على صورته ، وهذا الكلام قد جاء في الاصحاح الأول من التوراة (العهد القديم) ونصه هناك وخلق الانسان على صورته ، على صورة الله ، ولما ذكر كعب صفة النبي - ص - في التوراة قال أبو هريرة في صفتة - ص - لم يكن فاحشا ولا متفحشا ولا سخابا في الأسواق ، وهذا هو نص كلام كعب.

والجواب أن يقال هذا مانقله المؤلف من كتاب أبي رية ، فأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذكر يأجوج ومأجوج وأنهم يحفرون السد كل يوم فقد رواه الإمام أحمد والترمذمي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه مختصرًا والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيفيين وافقه الذهبي في تلخيصه ، وقال ابن كثير في تفسيره إسناده جيد قوي ولكن متنه في رفعه نكارة لأن ظاهر الآية يقتضي أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه لإحكام بنائه وصلابته وشدة ته.

قلت ماجاء في الحديث لاينافي ظاهر الآية لأن يأجوج ومأجوج وإن كانوا يحفرون السد كل يوم فإنهم لم يتمكنوا من نقبه ولا من ارتقائه

قال ابن كثير ولكن هذا قد روي عن كعب الأخبار أنهم قبل خروجهم يأتونه فيلحسونه حتى لا يبقي منه إلا القليل فيقولون غداً نفتحه فإذاً من الغد وقد عاد كما كان فيلحسونه حتى لا يبقي منه إلا القليل فيقولون كذلك فيصبخون وهو كما كان فيلحسونه ويقولون غداً نفتحه ويلهمون أن يقولون إن شاء الله فيصبخون وهو كما فارقوه فيفتحونه ، قال ابن كثير وهذا متوجه ، ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب فإنه



كان كثيراً مائجلاً له ومحظوظاً به فحدث به أبو هريرة فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع
فرفعه انتهى.

وفي قوله ولعل أبي هريرة تلقاء من كعب نظر من وجهين أحدهما أن سياق
الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مغاير لسياق خبر كعب الثاني أنه قال في آخر
الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه «والذى نفس محمد بيده» وهذا يدل على أنه
من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا من قول كعب والله أعلم.

ولو قيل إن كعباً تلقاء من أبي هريرة أو غيره من الصحابة رضي الله عنهم
لكان أقرب إلى الصواب لأن خبر كعب قد احتوى على أشياء كثيرة قد جاء ذكرها
في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه وهو في صحيح مسلم، وقد جاء بعض
ذلك في غيره من الأحاديث المروفة، وقد ذكرتها في «إتحاف الجماعة» في ذكر
يأجوج ومأجوج فلتراجع هناك ، وقد يكون كعب أخذ ذلك من كتب أهل الكتاب
ما هو موافق لما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأما قوله وروى أحاديث هذا الحديث عن كعب

فجوابه أن يقال هذا من أكاذيب أبي رية وقد تلقاء المؤلف عن أبي رية
بالقبول، وقد ساق ابن كثير خبر كعب في تفسير سورة الأنبياء وقال رواه ابن جرير وابن
أبي حاتم من حديث معمراً عن غير واحد عن حميد بن هلال عن أبي الضيف قال قال
كعب إذا كان عند خروج يأجوج ومأجوج حفروا حتى يسمع الذين يلوذون قرع
فؤوسهم . إلى آخر الخبر ، ومن أحب الوقوف عليه فليراجعه في تفسير سورة الأنبياء من
تفسير ابن جرير وتفسير ابن كثير.

وأما قوله وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة إن الله خلق آدم على صورته،
وهذا الكلام قد جاء في الإصلاح الأول من التوراة (العهد القديم) ونصه هناك
وخلق الإنسان على صورته ، على صورة الله.

فجوابه أن يقال أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه «إن الله خلق آدم على
صورته» فهو حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اتفق البخاري ومسلم
على إخراجيه في صحيحهما ، ولا يطعن فيه أو يشك في ثبوته عن النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا مكابر معاند.

وأما قوله وهذا الكلام قد جاء في الإصلاح الأول من التوراة ونصه وخلق الإنسان على صورته.

فجوابه أن يقال لا ضير أن يجيء عن النبي صل الله عليه وسلم مثل ماجاء في التوراة فإن الذي أنزل التوراة على موسى عليه الصلاة والسلام هو الذي أنزل السنة على محمد صل الله عليه وسلم قال الله تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى ، علمه شديد القوى) وقال تعالى (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور).

وأما قوله على صورة الله

فجوابه أن يقال قد جاء عن النبي صل الله عليه وسلم مثل ذلك قال عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنة حديثي أبو عمر حدثنا جرير عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم «لاتقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن» إسناده صحيح على شرط الشيختين، وقد رواه أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة فقال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن صالح البخاري قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي قال حدثنا جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صل الله عليه وسلم «لاتقبحوا الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن عز وجل» إسناده صحيح أبو محمد عبد الله بن صالح البخاري قال فيه أبو علي الحافظ ثقة مأمون وقال أبو بكر الإسماعيلي ثقة ثبت وقال أبو الحسين بن المنادي هو أحد الثقات وأهل الصلاح والفهم لما يحدث به ، وبقية رجاله رجال الصحيح.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد أيضاً حديثي أبو بكر الصاغاني حدثنا أبو الأسود – وهو النضر بن عبد الجبار – حدثنا ابن همزة عن أبي يونس – وهو سليم بن جبير السدوسي مولى أبي هريرة – عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صل الله عليه وسلم قال «إذا قاتل أحدكم قاتل ابن همزة ضعفه بعض الأئمة وحسن بعضهم حديثه ، وقد روى له مسلم مقررنا بأخر وبقية رجاله ثقات ، وحديث ابن عمر المذكور قبله يشهد له ويقويه ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري ماجاء في حديث أبي هريرة «إن الله خلق آدم على صورة الرحمن» ثم قال اخرجه ابن أبي عاصم في «السنة»



والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات، وأخرجه ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ «من قاتل فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن» فتعين إجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من إمراهه كما جاء من غير اعتقاد تشبيه ، قال وقال حرب الكرماني في «كتاب السنّة» سمعت إسحاق بن راهويه يقول صح ان الله خلق آدم على صورة الرحمن ، وقال إسحاق الكوسج سمعت أحد يقول هو حديث صحيح ، وقال الطبراني في «كتاب السنّة» حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال رجل لأبي إن رجلاً قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب هو قول الجهمية انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمة الله.

وقال أبو جعفر محمد بن علي الجرجاني المعروف بمحمدان سألت أبا ثور عن قول النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله خلق آدم على صورته» فقال على صورة آدم ، وكان هذا بعد ضرب احمد بن حنبل والحننة فقلت لأبي طالب قل لأبي عبد الله فقال لي أبو طالب قال لي أبو عبد الله صح الأمر على أبي ثور ، من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي ، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه.

وقال زكريا بن الفرج سألت عبد الوهاب – يعني الوراق – غير مرة عن أبي ثور فأخبرني أن أبا ثور جهمي وذلك أنه قطع بقول أبي يعقوب الشعراي حكى أنه سأله أبا ثور عن خلق آدم على صورته فقال إنما هو صورة آدم ليس هو على صورة الرحمن ، قال زكريا فقلت بعد ذلك لعبد الوهاب ماتقول في أبي ثور فقال ماؤدين الله فيه إلا بقول أحد بن حنبل بهجر أبو ثور ومن قال بقوله ، قال زكريا وقلت لعبد الوهاب مرة أخرى وقد تكلم قوم في هذه المسألة خلق الله آدم على صورته فقال من لم يقل إن الله خلق آدم على صورة الرحمن فهو جهمي

وقال أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمان بها ولا يقال فيها كيف ولم ، بل تستقبل بالتسليم والتصديق وترك النظر كما قال من تقدم من أئمة المسلمين ، حدثنا أبو نصر محمد بن كردي قال حدثنا أبو بكر المروزي قال سأله أبا عبد الله أحد بن حنبل رحمة الله عن الأحاديث التي ترددها الجهمية في الصفات والأسماء والرؤبة وقصة العرش فصححها وقال تلقتها العلماء بالقبول تسلم الأخبار كما جاءت.

وقال أبو بكر المروذى وأرسل أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة إلى أبي عبد الله يستأذنانه في أن يحدثا بهذه الأحاديث التي تردها الجهمية فقال أبو عبد الله حدثوا بها فقد تلقتها العلماء بالقبول ، وقال أبو عبد الله تسلم الأخبار كما جاءت.

قال محمد بن الحسين الأجري سمعت أبا عبد الله الزبيري وقد سئل عن معنى هذا الحديث فذكر مثل ما قيل فيه، ثم قال أبو عبد الله نؤمن بهذه الأخبار التي جاءت كما جاءت ونؤمن بها إيماناً ولانقول كيف ولكن ننتهي في ذلك إلى حيث انتهى بنا فنقول في ذلك ماجاءت به الأخبار كما جاءت انتهى.

وأما قوله ولما ذكر كعب صفة النبي - ص - في التوراة قال أبو هريرة في صفتة - ص - لم يكن فاحشاً ولا مفحشاً ولا سخاباً في الأسواق وهذا هو نص كلام كعب.

فجوابه أن يقال أما كعب الأخبار فقد أخبر عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة ، وأما أبو هريرة رضي الله عنه فقد أخبر عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما شاهده منه وليس نص الخبرين سواء، فأما خبر كعب فرواه ابن سعد في الطبقات والدارمي في سنته عن ابن عباس رضي الله عنها أنه سأله كعب الأخبار كيف تجد نعمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة فقال نجده محمد بن عبد الله مولده بمكة ومهاجره إلى طيبة ويكون ملكه بالشام ليس بفحاش ولا بسخاب في الأسواق ولا يكافيء بالسيئة السيئة ولكن يغفو ويغفر . وروى ابن سعد والدارمي أيضاً عن أبي صالح قال كعب إن نعمت محمد صلى الله عليه وسلم في التوراة محمد عبدي المختار لافظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق ولا يجزي بالسيئة السيئة ولكن يغفو ويغفر مولده بمكة ومهاجره بالمدينة وملكه بالشام.

وروى ابن سعد أيضاً عن أبي عبد الله الجدلي عن كعب قال إننا نجد في التوراة محمد النبي المختار لافظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق ولا يجزي بالسيئة السيئة ولكن يغفو ويغفر.

وقد ثبت عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها أنه أخبر عن صفة النبي صلى الله عليه وسلم في التوراة ووافقه كعب الأخبار على ذلك ، فروى الإمام أحمد والبخاري من طريق فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار قال لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت أخبرني عن صفة رسول الله صلى الله عليه



وسلم في التوراة فقال أجل والله انه لموصوف في التوراة ببعض صفتة في القرآن .
يأيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحرزاً للأمين أنت عبدي ورسولي
سميتك المتسوك ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق ولا يدفع بالسيئة السائبة
ولكن يغفو ويغفر ولن يقبحه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا الله الا الله
فيفتح به أعينا عمياً وأذانا صمّاً وقلوباً غلفاً ، زاد أحمد قال عطاء فلقيت كعباً فسألته
فاختلفا في حرف إلا أن كعباً يقول بلغته أعينا عمومي وأذاناً صمومي وقلوبها
غلوفاً .

وقد رواه ابن سعد في الطبقات وابن جرير في تفسيره بنحو روایة أَحْمَد وروى
الدارمي من طريق سعيد بن أبي هلال عن هلال بن أَسَامَة — وهو هلال بن عَلِيٍّ بن
أَسَامَة — عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه نحو روایة البخاري
وزاد قال عطاء بن يسار وأخبرني أبو واقد الليثي أنه سمع كعباً يقول مثل ما قال ابن
سلام ، وقد ذكره البخاري في «باب كراهة السخب في الأسواق» من كتاب البيوع
تعليقًا فقال وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام ، ورواه ابن سعد عن
زيد بن أَسْلَمَ قال بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول إن صفة رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم في التوراة ، ثم ذكره بنحو ما تقدم في روایة البخاري عن عبد الله بن
عمرو رضي الله عنهما ثم قال فبلغ ذلك كعباً فقال صدق عبد الله بن سلام إلا أنها
بلسانهم أعينا عموميين وأذاناً صموميين وقلوبها غلوفين .

وأما خبر أبي هريرة رضي الله عنه فقال الإمام أَحْمَد في مسنده حدثنا يزيد بن
هارون قال أخبرنا ابن أبي ذئب ، وروح قال حدثنا ابن أبي ذئب عن صالح مولى
التوأمة قال سمعت أبا هريرة ينعت النبي صلى الله عليه وسلم فقال «كان شيخ
الذراعين أهدب اشفار العينين بعيد ما بين المنكبين يقبل إذا أقبل جمِيعاً ويدبر إذا
أدبَ جمِيعاً» قال روح في حديثه «بأبي وأمي لم يكن فاحشاً ولا مفترحاً ولا سخاباً
بالأسواق» ورواه يعقوب بن سفيان عن آدم وعاصم بن علي عن ابن أبي ذئب
فذكره بنحوه ، وهذا الحديث صحيح لأن صالحًا مولى التوأمة قال فيه ابن معين ثقة
حجية سمع منه ابن أبي ذئب قبل أن يخرب ومن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت ،
وقال بن عدي لابن سعيد برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج ، وبقية
رجالها رجال الصحيح .

وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها نحو ماجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أبو داود الطيالسي في مسنده حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت أبا عبد الله الجدلي يقول سألت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت «لم يكن فاحشاً ولا متحفشاً ولا سخاباً في الأسواق ولا يجزي بالسيئة السيئة ولكن يعفو ويصفح أو قالت يغفو ويغفر» شك أبو داود ، ورواه الترمذى وقال حسن صحيح ، ورواه ابن سعد في الطبقات وابن حبان في صحيحه كلهم من حديث أبي إسحاق عن أبي عبد الله الجدلي — واسميه عبد بن عبد وقيل عبد الرحمن بن عبد — وثقة ابن معين وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» ثقة من كبار الثالثة وبقية رجالهم رجال الصحيح.

وقد جاء عن علي وعبد الله بن عمرو وأنس رضي الله عنهم بعض ماجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، فأما حديث علي رضي الله عنه فرواه الترمذى في الشمائل عن الحسن بن علي رضي الله عنها قال قال الحسين بن علي رضي الله عنها سألت أبي عن سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في جلسائه فقال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم دائم البشر سهل الخلق لين الجانب ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب ولا فاحشاً ولا عياب ولا مشاح» الحديث.

وأما حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها فرواه الإمام أحمد وأبوداود الطيالسي والبخاري ومسلم والترمذى وابن سعد عن مسروق عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «لم يكن فاحشاً ولا متحفشاً» وكان يقول «من خياركم أحسنكم أخلاقاً» قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

وأما حديث أنس رضي الله عنه فرواه الإمام أحمد والبخاري وابن سعد قال «لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم سباباً ولا لعاناً ولا فاحشاً».

فهؤلاء سبعة من الصحابة كلهم أخبروا عما شاهدوه من صفات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقلوا ذلك عن أهل الكتاب ، فمن زعم أن أبا هريرة رضي الله عنه أخذ ذلك عن كعب الأحبار فهو مفتر كذاب.



فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٢) وصفحة (٦٣) مانصه

من عجائب روايات أبو هريرة وكلها إسرائيليات زيفت عليه. في تاريخ البصري عن أبي هريرة أن ملك الموت كان يأتي الناس عيانا حتى أتى موسى فلطمته ففقاً عينيه . ومن بعد حادثة موسى صار يأتي خفيا ، وروى البخاري عنه (ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسع (يعني في النار) . وأنخرج مسلم عنه مرفوعا وزاد وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام، وهو صاحب حديث الذبابة. وروى الطبراني في الأوسط عنه عن النبي - ص - أتاني ملك برسالة من الله عز وجل ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى في الأرض لم يرفعها، وروى الترمذى عنه قال قال رسول الله العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم .

والجواب أن يقال هذا مما نقله المؤلف من كتاب أبي رية، وقد وقع في عنوان المؤلف لحن وهو قوله «روايات أبو هريرة» وصوابه «روايات أبي هريرة». ووقع فيما نقله عن أبي رية تغير في قوله «في تاريخ البصري» وصوابه «الطبرى» فأمّا قوله وكلها إسرائيليات زيفت عليه

فجوابه أن يقال ليس في شيء من الأحاديث المذكورة في هذا الفصل شيء من الإسرائيليات وليس فيها شيء مزيف، ومازعمه المؤلف فهو من مجازاته ومكابراته وجهله بالأحاديث الشافية عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدم تمييزه بينها وبين الإسرائيليات المزيفة. فالمؤلف المغدور يهرب بما لا يعرف ويتكلف ما لا علم له به، ولا يدري المسكين أن كلامه واستهتاره بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتهجمه على الصحابة رضي الله عنهم وغير ذلك مما أودعه في كتابه الخبيث وغيره كل ذلك قد أحصى عليه وسيحاسب عليه يوم القيمة قال الله تعالى (ووضع الكتاب فترى الجحدين مشفقين مما فيه ويقولون يا ولتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ووجدوا ماعملوا حاضراً ولا يظلم ربكم أحداً).

فأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن موسى عليه الصلاة والسلام لطم عين ملك الموت ففقاً لها فرجع الملك إلى الله تعالى فرد الله إليه عينه . الحديث فهو حديث ثابت في الصحيحين وهو ما يؤمن به أهل السنة والجماعة، وقد أنكره بعض الملاحدة والمبتدعية قديماً وحديثاً ، وأجاب العلماء عن الاعتراضات عليه بأرجوته

وتجهات ذكرها النووي في شرح مسلم والحافظ ابن حجر في فتح الباري وغيرهما من العلماء فمن أحب الوقوف عليها فليراجعها فيما أشرت إليه.

وقد قال ابن حبان في صحيحه «ذكر خبر شَعَّ به على منتظمي سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم — من حرم التوفيق لادراك معناه» ثم قال بعد إيراده لحديث أبي هريرة رضي الله عنه في إرسال ملك الموت إلى موسى عليه الصلاة والسلام «إن الله جل وعلا أرسل ملك الموت إلى موسى رسالة ابتلاء واختبار وأمره أن يقول له أجب ربك أمر اختبار وابتلاء لا أمراً يريد الله جل وعلا إمضاءه كما أمر خليله بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء دون الأمر الذي أراد الله جل وعلا إمضاءه فلما عزم على ذبح ابنه وتله للجبين فداء بالذبح العظيم، وقد بعث الله جل وعلا الملائكة إلى رسليه في صور لا يعرفونها كدخول الملائكة على إبراهيم ولم يعرفهم حتى أو جس منهم خيفة، وكمجيء جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤاله إيه عن الإسلام والإيمان فلم يعرفه المصطفى صلى الله عليه وسلم حتى ول فكان مجيء ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها وكان موسى غيراً فرأى في داره رجلاً لم يعرفه فشال يده فلطمه فأنت لطمه على فوق عينه التي في الصورة التي يتصور بها لا الصورة التي خلقه الله عليها ، ولما كان المصحح عن نبينا صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عباس حيث قال «أمني جبريل عند البيت مرتين» فذكر الخبر وقال في آخره «هذا وقتك وقت الأنبياء قبلك» كان في هذا الخبر البيان الواضح أن بعض شرائنا قد يتفق مع بعض شرائنا من قبلنا من الأمم ، ولما كان من شريعتنا أن من فقا عين الداخل داره بغیر إذنه او الناظر في بيته بغیر أمره من غير جناح على فاعله ولا حرج على مرتكبه للأخبار الجمة الواردة فيه. كان جائزًا اتفاق هذه الشريعة وشريعة موسى باسقاط الحرج عن فقا عين الداخل داره بغیر إذنه فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحا له ولا حرج عليه في فعله. فلما رجع ملك الموت إلى ربه وأخبره بما كان من موسى فيه أمره ثانية بأمر آخر أمر اختبار وابتلاء إذ قال الله له قل له إن شئت فضع يدك على متن ثور فلك بكل غطت يدك بكل شعره سنة ، فلما علم موسى كلام الله صلى الله على نبينا وعليه أنه ملك الموت وأنه جاءه بالرسالة من عند الله طابت نفسه بالموت ولم يستمهل وقال فالآن ، فلو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنه ملك الموت لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به ، ضد قول من زعم أن



أصحاب الحديث حمالة الخطب ورعاة الليل يجتمعون مالا ينتفعون به ويررون
مالا يؤجرون عليه ويقولون بما يبطله الإسلام جهلا منه بمعنى الأخبار وترك التفقه في
الآثار ، معتمداً في ذلك على رأيه المنكوس وقياسه الم kukos انتهى كلام ابن حبان.

وأما حديث «ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع» فهو ثابت في الصحيحين ، وأهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك وبكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بخلاف الملاحدة وأهل البدع ومن يقلدهم ويحذو حذوهم من ذوي الجهل المركب في زماننا وقبله بأزمان ، فهو لآء لا يؤمنون بكل ما يؤمن به أهل السنة والجماعة مما جاء في الأحاديث الصحيحة ، وإنما يؤمنون بما وافق عقوتهم وأفكارهم أو أفكار من يعظمونه من شيوخهم وغير شيوخهم الذين قد تخرج بعضهم من جامعات أو ربا وتسسموا بعلوم أهلها وإلحادهم وأفكارهم الفاسدة ثم جاءوا ينشرون ذلك في بلاد المسلمين

وأما قوله في الكافر «وغلظ جلده مسيرة ثلاث» فهو ثابت في صحيح مسلم
وهو مما يجب الإيمان به

وأما قوله وهو صاحب حديث الذباب

فجوابه أن يقال حديث الذباب ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينفرد به أبو هريرة رضي الله عنه ، بل قد رواه أيضاً أبو سعيد الخدري وأنس بن مالك رضي الله عنهم

فأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فرواه الإمام أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه والبيهقي ولفظه عند البخاري في «كتاب بدء الخلق» إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم ليتنزعه فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء» ورواه أيضاً في «كتاب الطب» ولفظه «إذا وقع الذباب في إماء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء» ورواه ابن ماجه بنحوه ، وزاد أحمد وأبو داود والبيهقي «وانه يتقى بجناحه الذي فيه الداء»

وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فرواه الإمام أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والبيهقي ولفظه عند ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «في أحد جناحي الذباب سم وفي الآخر شفاء فإذا وقع في الطعام

فامقلوه فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء»

وأما حديث أنس رضي الله عنه فرواه البزار ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء» قال الميثمي رجاله رجال الصحيح ورواه الطبراني في الأوسط

قال الخطابي في الكلام على حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد تكلم على هذا الحديث بعض من لأخلاق له وقال كيف يكون هذا وكيف يجتمع الداء والشفاء في جنح الذبابة وكيف تعلم ذلك من نفسها حتى تقدم جناح الداء وتؤخر جناح الشفاء وما أرها إلى ذلك ، قال وهذا سؤال جاهل أو متتجاهل وإن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة والرطوبة والجفون وهي أشياء متضادة إذا تلاقت تفاصلت ، ثم يرى أن الله سبحانه قد أَلْفَ بينها وقهرها على الاجتماع وجعل منها قوى الحيوان التي بها بقاوها وصلاحها — لجدير أن لا ينكرا جتماع الداء والشفاء في جزئين من حيوان واحد. وإن الذي ألم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه وألم الذرة أن تكتسب قوتها وتدخله لأن حاجتها إليه هو الذي خلق الذبابة وجعل لها الهدية إلى أن تقدم جناحاً وتؤخر جناحاً لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبيد والامتحان الذي هو مضمار التكليف وفي كل شيء عبرة وحكمة وما يذكر إلا أولو الألباب انتهى.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في «زاد المعاد» واعلم أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكمة العارضة من لسعه وهي بمنزلة السلاح فإذا سقط فيها يؤذيه اتقاه بسلاحه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية بالمادة النافعة فيزول ضررها ، وهذا طب لا يهتدى إليه كبار الأطباء وأئمتهم بل هو خارج من مشكاة النبوة ، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق وأنه مؤيد بوحي إلهي خارج عن القوى البشرية انتهى.

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى في تعليقه على الجزء الثاني عشر من مسند الإمام أحمد صفحه ١٢٤ - ١٢٩ ، وهذا الحديث مما لعب به بعض معاصرينا من علم وأخطأ ومن علم وعمد إلى عداء السنة ، ومن جهل وتجراً ، فنهم



من حمل على أبي هريرة وطعن في روایاته وحفظه . بل منهم من جرأ على الطعن في صدقه فيما يروي ، حتى غلا بعضهم فزعم أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحه ، إن لم يزعم أنها لا أصل لها بما رأوا من شبّهات في نقد بعض الأئمة لأسانيد قليلة فيها فلسم يفهموا اعتراض أولئك المتقدمين الذين أرادوا بنقدتهم أن بعض أسانيدها خارجة عن الدرجة العليا من الصحة التي تزمهما الشیخان ، لم يريدوا أنها أحاديث ضعيفة فقط.

ومن الغريب أن هذا الحديث بعينه – حديث الذباب – لم يكن مما استدركه أحد من أئمة الحديث على البخاري بل هو عندهم جميعاً مما جاء على شرطه في أعلى درجات الصحة

ومن الغريب أيضاً أن هؤلاء الذين حملوا على أبي هريرة على علم كثير منهم بالسنة وسعة اطلاعهم غفلوا أو تغافلوا عن أن أبو هريرة رضي الله عنه لم ينفرد بروايته بل رواه أبو سعيد الخدري أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم عند أحد في المسند والنسائي وابن ماجه والبيهقي بأسانيد صحاح، ورواه أنس بن مالك أيضاً كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ورواه الطبراني في الأوسط ، وذكره الحافظ في الفتح وقال أخرجه البزار ورجاله ثقات

فأبو هريرة لم ينفرد برواية هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه انفرد بالحمل عليه منهم بما غفلوا أنه رواه اثنان غيره من الصحابة والحق أنه لم يعجبهم هذا الحديث لما وقرفي نفوسهم من أنه ينافي المكتشفات الحديثة من المكروبات ونحوها ، وعصبهم مقامهم عن أن يجرؤوا على المقام الأسمى فاستضعفوا أبو هريرة.

والحق أيضاً أنهم آمنوا بهذه المكتشفات الحديثة أكثر من إيمانهم بالغيب ولكنهم لا يصرحون ثم احتظوا لأنفسهم خطة عجيبة أن يقدموها على كل شيء وأن يؤولوا القرآن بما يخرجها عن معنى الكلام العربي إذا مخالف مايسموه «الحقيقة العلمية» وأن يردوها من السنة الصحيحة مايظنون أنه يخالف حقائقهم هذه، افتراء على الله وحبا في التجديد

بل إن منهم لن يؤمن ببعض خرافات الأوليين وينكر حقائق الإسلام أو يتأنّوها ، فنهم من يؤمن بخرافات استحضار الأرواح وينكر وجود الملائكة والجن

بالتأول العصري الحديث، ومنهم من يؤمن بأساطير القدماء وما ينسب إلى القديسين والقديسات ، ثم ينكر معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ويتأول ما ورد في الكتاب والسنة من معجزات الأنبياء السابقين يخرجونها عن معنى الإعجاز كله ، وهكذا وهكذا.

وفي عصرنا هذا صديق لنا كاتب قادر أديب جيد الأداء واسع الاطلاع كنا نعجب بقلمه وعلمه واطلاعه ، ثم بدت منه هنات وهنات على صفحات الجرائد والمجلات في الطعن على السنة والإزراء ببرواتها من الصحابة فن بعدهم يستمسك بكلمات للمتقدمين في أسانيد معينة يجعلها — كما يصنع المستشرقون — قواعد عامة يوسع من مداها ويخرج بها عن حدتها الذي أراده قاتلوها ، وكانت بيننا في ذلك مساجلات شفوية ومكتبات خاصة حرصاً منها على دينه وعلى عقيدته ، ثم كتب في إحدى المجالات — منذ أكثر من عامين — كلمة على طريقته التي ازداد فيها إمعاناً وغلواً ، فكتب لها كتاباً طويلاً في شهر جمادي الأولى سنة ١٣٧٠ كان مما قلت له فيه من غير أن أسميه هنا أو أسمى المجلة التي كتب فيها ، قلت له.

«وقد قرأت لك منذ أسبوعين تقريباً كلمة في مجلة لم تدع فيها ما وقر في قلبك من الطعن في روایات الحديث الصحيحة ، ولست أزعم أنني أستطيع إقناعك أو أرضي إحرارك بالإقلال عما أنت فيه «وليتك يا أخي درست علوم الحديث وطرق روایته دراسة وافية غير متأثر بسخافات (فلان) وأمثاله من قلدتهم ومن قلدوه ، فأنت تبحث وتتنقب على ضوء شيء استقر في قلبك من قبل ، لا بحثاً حرّاً خالياً من الهوى «وثق أنني لك ناصح مخلص أمين لا يهمني ولا يغضبني أن تقول في السنة ماتشاء فقد قرأت من مثل كلامك أضعاف ماقرأت ولكنك تضرب الكلام بعضه بعض».

«وثق يا أخي أن المستشرقين فعلوا مثل ذلك في السنة فقلت مثل قوله وأعجبك رأيهم إذ صادف منك هو ولتكن نسيت أنهم فعلوا مثل ذلك وأكثر منه في القرآن نفسه فما ضار القرآن ولا السنة شيء مما فعلوا.

«وقبلهم قام المعتزلة وكثير من أهل الرأي والأهواء فعلوا هذا أو كله فما زادت السنة إلا ثبوتاً كثبوت الجبال ، وأتعب هؤلاء رؤوسهم وحدها وأوهوها.

«بل لم نر فيمن تقدمنا من أهل العلم من اجترأ على ادعاء أن في الصحيحين



أحاديث موضوعة فضلاً عن إيهام والتضليل الذي يطويه كلامك فيوهم الاغرار أن أكثر ما في السنة موضوع، هذا كلام المستشرقين

«غاية ماتكلم فيه العلماء نقد أحاديث فيها باعianها لاباداعه وضعها والعياذ بالله ولا باداعه ضعفها ، إنما نقدوا عليهما أحاديث ظنوا أنها لا تبلغ في الصحة الذروة العلياء التي التزمها كل منها.

«وهذا مما أخطأ فيه كثير من الناس ومنهم أستاذنا السيد رشيد رضا على علمه بالسنة وفقهه ، ولم يستطع قط أن يقيم حجته على مايرى ، وأفلت منه كلمات يسمون على علمه أن يقع فيها ، ولكنه كان متاثراً أشد الأثر بجمال الدين ومحمد عبده وهو لا يعرفان في الحديث شيئاً، بل كان هو بعد ذلك أعلم منها وأعلى قدما وأثبت رأيا لولا الأثر الباقي في دخيلة نفسه ، والله يغفر لنا وله.

«وما أفضلت إليك في هذا الإلخشية عليك من حساب الله ، أما الناس في هذا العصر فلا حساب لهم ولا يقدمون في ذلك ولا يخررون ، فإن التربية الإفرنجية الملعونة جعلتهم لا يرضون القرآن إلا على مضض ، فنهم من يصرح ، ومنهم من يتأنى في القرآن أو السنة ليرضي عقله الملتوى لا ليحفظها من طعن الطاعنين ، فهم على الحقيقة لا يؤمنون ، ويخشون أن يصرحوا فيليتوون ، وهكذا هم حتى يأتي الله بأمره فاحذر لنفسك من حساب الله يوم القيمة وقد نصحتك وما ألوت والحمد لله»

وأما الجاهلون الأجراء فإنهم كثير في هذا العصر ، ومن أعجب مرأيت من سخافاتهم وجرائمهم أن يكتب طبيب في إحدى المجالس الطبية فلا يرى إلا أن هذا الحديث لم يعجبه وأنه ينافي علمه وأنه رواه مؤلف اسمه «البخاري» فلا يجد مجالا إلا الطعن في هذا «البخاري» ورميه بالافتراء والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لا يعرف عن «البخاري» هذا شيئاً بل لا أظنه يعرف اسمه ولا عصره ولا كتابه إلا أنه روى شيئاً يراه هو – بعلمه الواسع – غير صحيح فافتري عليه ماشاء مما سيحاسب عليه بين يدي الله حسابا عسيراً.

ولم يكن هؤلاء المعارضون أول من تكلم في هذا ، بل سبقهم من أمثالهم الأقدمون ، ولكن أولئك كانوا أكثر أدبا من هؤلاء – ثم ذكر الشيخ كلام الخطابي وابن القيم وقد تقدم ذكر ذلك ، إلى أن قال – وأقول في شأن الطب الحديث أن الناس كانوا ولايزالون تقدّر أنفسهم الذباب وتتنفر مما وقع فيه من طعام أو شراب

ولايقادون يرثون قربانه ، وفي هذا من الإسراف — إذا غلا الناس فيه — شيءٌ كثير ، ولايزال الذباب يلح على الناس في طعامهم وشرابهم وفي نومهم ويقطنهم وفي شأنهم كلّه ، وقد كشف الأطباء والباحثون عن المكروبات الضارة والنافعة وغلوا غلوا شديداً في بيان ما يحمل الذباب من مكروبات ضارة حتى لقد كادوا يفسدون على الناس حياتهم لو أطاعوهم طاعة حرفية تامة ، وإنما لنرى بالعيان أن أكثر الناس تأكل ما سقط عليه الذباب وتشرب فلا يصيبهم شيء إلا في القليل النادر ، ومن كابر في هذا فإنما يخدع الناس ويخدع نفسه ، وإنما لنرى أيضاً أن ضرر الذباب شديد حين يقع الوباء العام ، لا يماري في ذلك أحد ، فهناك إذاً حالان ظاهرتان بينهما فروق كبيرة ، أما حال الوباء فيما لا شك فيه أن الإحتياط فيها يدعو إلى التحذير من الذباب وأضرابه مما ينقل المكروب — أشد التحذير ، وأما إذا عدم الوباء وكانت الحياة تجري على سنتها فلا معنى لهذا التحذير ، والمشاهدة تنفي ماغلا فيه العلة من إفساد كل طعام أو شراب وقع عليه الذباب ، ومن كابر في هذا فإنما يجادل بالقول لا بالعمل ، ويستطيع داعي الترف والتألق ، وما أظنه يطبق ما يدعوه إليه تطبيقاً دقيقاً ، وكثير منهم يقولون ما لا يفعلون انتهى كلامه رحمة الله تعالى وقد أجاد فيه وأفاد سوى كلمة واحدة وهي قوله «وثق أني لا يهمني ولا يغضبني أن تقول في السنة ماتشاء» فهذه الكلمة غير مرضية لأن الواجب عليه وعلى غيره من أهل العلم أن يهتمم القول في السنة بما لا يليق وأن يغضبو أشد الغضب من الطعن في الأحاديث الصحيحة ومعارضتها بالأراء الفاسدة.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية وروى الطبراني في الأوسط عنه عن النبي ص — أتاني ملك برسالة من الله عز وجل ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى في الأرض لم يرفعها.

فجوابه أن يقال وما ينكِر أعداء السنة من عظم خلق بعض الملائكة فقد روى البخاري عن زر قال حدثنا عبد الله — يعني ابن مسعود — رضي الله عنه «أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى جبريل له ستمائة جناح»

وروى الإمام أحمد بإسناد جيد عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في صورته وله ستمائة جناح كل جناح منها قد سد الأفق»



وروى ابن جرير عن عبد الله رضي الله عنه قال «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عليه حلتا رفرا قد ملا مابين السماء والأرض» قال ابن كثير إسناده جيد قوي.

وفي الصحيحين عن مسروق قال كنت عند عائشة فقلت أليس الله يقول (ولقد رأه بالأفق المبين) (ولقد رأه نزلا أخرى) فقالت أنا أول هذه الأمة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها فقال «إنما ذاك جبريل» لم يره في صورته التي خلقها إلهامتين ، رأه منهبطا من السماء إلى الأرض ساداً عظماً خلقه مابين السماء والأرض.

وروى أبو داود عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله عز وجل من حلة العرش إن مابين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام» ورواه ابن أبي حاتم ولفظه «أذن لي أن أحدثكم عن ملك من حلة العرش بعد مابين شحمة أذنه وعنقه محقق الطير سبعمائة عام» قال ابن كثير إسناده جيد رجاله كلهم ثقات.

وأما الحديث الذي ذكره المؤلف تبعاً لأبي رية – وهو مارواه الطبراني في الأوسط مرفوعاً ولفظه «أتاني ملك برسالة من الله عز وجل ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى في الأرض لم يعرفها» فقد أجاب عنه العلامة الحافظ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في رده على أبي رية فقال تفرد بروايته صدقة بن عبد الله السمين وهو ضعيف ، والحديث معدود في منكرياته فلم يثبت عن أبي هريرة انتهى.

وأما قوله وروى الترمذى عنه قال قال رسول الله العجوة من الجنة وفيها شفاء من السُّم .

فجوابه أن يقال إن أبي هريرة رضي الله عنه لم ينفرد برواية هذا الحديث فقد رواه الإمام أحمد وابن ماجه بإسناد حسن من حديث جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري رضي الله عنها قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الكلمة من الماء وما منها شفاء للعين والعجوة من الجنة وهي شفاء من السُّم» وقد أشار الترمذى إلى رواية جابر وأبي سعيد رضي الله عنها بعد إيراده لحديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقد روى الترمذى حديث أبي هريرة رضي الله عنه من طريقين قال في الأولى منها هذا حديث حسن غريب وقال في الثانية هذا حديث حسن ، ورواه الإمام أحمد من

عدة طرق وصححه الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على المسند ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي وابن ماجه.

وروى الإمام أحمد أيضاً بأسانيد صحيحه عن رافع بن عمرو المزني رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «العجبوة والشجرة من الجنة» وفي رواية «العجبوة والصخرة من الجنة» ورواه ابن ماجه بهذا اللفظ قال في الزوائد إسناده صحيح رجاله ثقات. ورواه الحاكم بلفظ «الشجرة والعجبوة من الجنة» وقال صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي، وفي رواية قال «العجبوة والصخرة والشجرة من الجنة» قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه وافقه الذهبي في تلخيصه.

وروى الإمام أحمد أيضاً من حديث بريدة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «واعلموا أن الكمة دواء العين وأن العجبة من فاكهة الجنة»

وفي الصحيحين ومسند الإمام أحمد وسنن أبي داود عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من تصبب بسبعين قمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سُم ولا سحر».

وروى الإمام أحمد بأسانيد صحيحة ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن في عجوة العالية شفاء أو أنها ترياق أول البكرة» هذا لفظ مسلم، وقد رواه الإمام أحمد بهذا اللفظ في إحدى الروايات عنده، وفي الرواية الأخرى قال «في عجوة العالية شفاء أو ترياق أول البكرة على الريق» وقال في الرواية الثالثة «في عجوة العالية أول البكرة على ريق النفس شفاء من كل سحر أو سُم»

وهذه الأحاديث الصحيحة تؤيد ما رواه الترمذى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «العجبوة من الجنة وفيها شفاء من السُّم» وفيها أبلغ رد على المؤلف وأبي رية وأمثالهما من جهلة العصرىين الذين لا يبالون برد الأحاديث الشابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والسخرية منها ومن رواتها من الصحابة فلن بعدهم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٣) مانصه

عدد الأحاديث المنسوبة لكل صحابي (تحقيق علمي ص ٢٥٤) أصوات على



السنة) عرفنا أن أبا هريرة روى عن رسول الله ٥٣٧٤ حديثاً روى منها البخاري ٤٤٦ على حين أنه لم يصاحب النبي - ص - إلا عاماً وتسعة أشهر ، وبقي أن نعرف مارواه الذين سبقوه بالإيمان وكانوا أدنى منه إلى رسول الله وأعلم بالدين وله الخبرة العلمية بسنة النبي - ص - نتيجة ممارستهم لأعمال الجهاد التي لم يمارسها أبو هريرة، وفيما يلي أحاديثهم التي نسبت إليهم.

مارواه أبو بكر ١٤٢ حديثاً أورد السيوطي منها ١٠٤ وله في البخاري ٢٢ حديثاً مع المقارنة بين ٢٣ سنة قضاها مع النبي - ص - وبين حوالي سنتين فقط لأبي هريرة.

ماروى عمر بن الخطاب ٥٠ حديثاً كما أثبت ابن حزم مع المقارنة بين ١٦ سنة قضاها مع النبي - ص - وسنتين لأبي هريرة
مارواه عثمان ٩ رواهم البخاري
مارواه الزبير ٩ رواهم البخاري وحديث واحد في مسلم
مارواه طلحة ٤ رواها البخاري
عبد الرحمن بن عوف ٩ رواها البخاري
أبي بن كعب ٦٠ جاءت في الكتب الستة
زيد بن ثابت ٨ رواها البخاري
سلمان الفارسي ٤ رواها له البخاري وثلاثة في مسلم

وقد ثبت أن كثيراً من الصحابة لم يرو ن شيئاً عن النبي منهم سعيد بن زيد بن فضل بن عمارة أحد العشرة المبشرين بالجنة.

والجواب أن يقال ليس في كلام أبي رية تحقيق علمي البته وإنما فيه الجهل والضلال والطعن في الأحاديث الصحيحة ورفضها واطراحها ، والواقعية في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما أبو هريرة رضي الله عنه فقد أكثر أبو رية الواقعية فيه والتنقص له ورماه ظلماً وزوراً بكل ما يرى أنه يشينه ويقبح فيه وقد قال الله تعالى (ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدي القوم الظالمين) وقال تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون).

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن أبا هريرة لم يصاحب النبي - ص - إلا عاماً وتسعة أشهر.

فجوابه أن يقال هذا خطأً وجهل وقد تقدم التبييه على ذلك في فصل قبل هذا الفصل بتسعه فصول وبينت هناك أن أبا هريرة رضي الله عنه صحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين وزيادة أيام فليراجع ما ذكرته هناك^(١)

وأما قوله وبقي أن نعرف مارواه الذين سبقوه بالإيمان وكانوا أدنى منه إلى رسول الله وأعلم بالدين ، إلى آخر كلامه.

فجوابه أن يقال إن أبا هريرة رضي الله عنه قد لزم رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ قدم عليه في أول سنة سبع من الهجرة ، وكان يدور معه حيث دار وكان مع ذلك من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يحضر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يحضره سائر المهاجرين والأنصار لاشغال المهاجرين بالتجارة واستغلال الأنصار بحوائطهم ، وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرص على العلم والحديث . وقد تقدم ما رواه الحاكم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أبو هريرة وعاء العلم».

وتقدم أيضاً مارواه النسائي بسند جيد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن أبا هريرة رضي الله عنه سأله الله علماً لا ينسى وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمن على دعائه، والتأمين معناه الدعاء بالإجابة، ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم مستجاب بلاشك . وقد شهد غير واحد من أكابر الصحابة رضي الله عنهم لأبي هريرة رضي الله عنه بالحفظ، وقد تقدم ذكر ذلك قبل تسعه فصول فليراجع^(٢)، وتقدم أيضاً مارواه ابن سعد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير سنة سبع وأقت معه حتى توفى أدور معه في بيت نسائه وأخدمه وأصلي معه وأحج وأغزو معه فكنت والله أعلم الناس بمحديته قد والله سبقني قوم بصحبته والمبرأة إليه من قريش والأنصار وكانوا يعرفون لزومي له فيسألوني عن حديثه منهم عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير فلا والله ما يخفى علي كل حديث كان بالمدينة ، فليراجع هذا وغيره مما تقدم في الفصل الذي أشرت إليه آنفاً^(٣) في ذلك أبلغ رد على المؤلف وأبي رية وغيرهما من الشائين لأبي هريرة رضي الله عنه.

(١) ص ٢٥٩

(٢) ص ٢٦٢

(٣) ص ٢٦٥



وأما ماذكره المؤلف تبعاً لأبي رية من المقارنة بين ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبين ما رواه بعض أكابر الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم

فجوابه من وجوه أحدها في بيان أخطاء المؤلف وأبي رية في عدد الأحاديث التي رواها كل واحد من الصحابة الذين ذكروا في هذا الفصل.

فن ذلك قولهما أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه له في البخاري إثنان وعشرون حديثاً، وهذا مخالف لما ذكره النwoي في «تهذيب الأسماء واللغات» وما ذكره الخزرجي في «الخلاصة» أن البخاري روى لأبي بكر الصديق رضي الله عنه سبعة عشر حديثاً اتفق هو ومسلم على ستة منها وانفرد البخاري بأحد عشر ومسلم بحديث، قال النwoي وسب قلة روایاته مع تقدم صحبته وملازمه النبي صلى الله عليه وسلم أنه تقدمت وفاته قبل انتشار الأحاديث واعتناء التابعين بسماعها وتحصيلها وحفظها انتهى.

ومن ذلك قولهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى خمسين حديثاً، وهذا خطأً وجهل ، فقد ذكر النwoي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة مائة حديث وتسعة وثلاثون حديثاً ، وكذا قال الخزرجي في «الخلاصة» ، قال النwoي اتفق البخاري ومسلم منها على ستة وعشرين حديثاً وانفرد البخاري بأربعة وثلاثين ومسلم بأحد وعشرين.

ومن ذلك قولهما أن عثمان رضي الله عنه روى تسعة أحاديث رواهم البخاري ، وهذا خطأً كبير فقد ذكر النwoي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روى لعثمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث وستة وأربعون حديثاً اتفق البخاري ومسلم منها على ثلاثة وانفرد البخاري بثمانية ومسلم بخمسة ، وكذا قال الخزرجي في «الخلاصة» فعلى هذا يكون البخاري روى لعثمان رضي الله عنه أحد عشر حديثاً.

وقول المؤلف «رواهم البخاري» صوابه «رواها البخاري»

ومن ذلك قولهما أن الزبير روى تسعة أحاديث رواهم البخاري وحديث واحد في مسلم . وهذا خطأً كبير فقد ذكر الخزرجي في «الخلاصة» أنه روى للزبير

رضي الله عنه ثمانية وثلاثون حديثاً اتفقا على حديثين وانفرد البخاري بسبعة، فعلى هذا يكون مسلم قد روى للزبير رضي الله عنه حديثين.

وقول المؤلف «رواهم البخاري» صوابه «رواها البخاري»

ومن ذلك قولهما أن طلحة روى أربعة أحاديث رواها البخاري ، وهذا خطأ وجهل فقد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روى لطلحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية وثلاثون حديثاً اتفقا منها على حديثين وانفرد البخاري بحديثين ومسلم بثلاثة، وكذا قال الخزرجي في «الخلاصة» إلا أنه قال اتفقا على حديث ، فعلى هذا يكون البخاري روى لطلحة ثلاثة أحاديث على قول الخزرجي وأربعة على قول النووي ، ويكون مسلم قد روى له أربعة أحاديث على قول الخزرجي وخمسة على قول النووي.

ومن ذلك قولهما أن عبد الرحمن بن عوف روى تسعه أحاديث رواها البخاري ، وهذا خطأ وجهل فقد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وستون حديثاً اتفقا منها على حديثين وانفرد البخاري بخمسة. وكذا قال الخزرجي في «الخلاصة» فعلى هذا يكون البخاري روى له سبعة أحاديث.

ومن ذلك قولهما أن أبي بن كعب روى ستين حديثاً في الكتب الستة ، وهذا خطأ وجهل فقد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث وأربعة وستون حديثاً اتفق البخاري ومسلم منها على ثلاثة وانفرد البخاري بثلاثة ومسلم بسبعة ، وكذا قال الخزرجي في «الخلاصة» إلا أنه قال انفرد البخاري بأربعة.

ومن ذلك قولهما أن زيد بن ثابت روى ثمانية أحاديث رواها البخاري ، وهذا جهل وتخبيط ، فقد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إثنان وتسعون حديثاً اتفقا منها على خمسة وانفرد البخاري بأربعة ومسلم بحديث ، وكذا قال الخزرجي في الخلاصة ، فعلى هذا يكون البخاري روى له تسعه أحاديث .

ومن ذلك قولهما أن سلمان الفارسي روى أربعة أحاديث رواها البخاري وثلاثة في مسلم ، وهذا خطأ وجهل قبيح فقد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستون حديثاً اتفق البخاري



ومسلم على ثلاثة وليس مسلم ثلاثة، وكذا قال الخزرجي في الخلاصة وزاد وانفرد البخاري بواحد، فعلى هذا يكون البخاري روى له ثلاثة أحاديث على قول النووي وأربعة على قول الخزرجي ويكون مسلم روى له ستة أحاديث.

ومما ذكرته هنا يعلم أن أبا رية بعيد من التحقيق العلمي غاية البعد وأن حاصل ماعنه التخييب والتخلط ، وذلك هو حاصل كتاب المؤلف أيضاً.

الوجه الثاني أن يقال قد نقل ابن سعد في الطبقات عن الواقدي أنه قال إنما قلت الرواية عن الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنهم هلكوا قبل أن يحتاج إليهم ، ولما كثرت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب لأنهما ولما فسلا وقضيا بين الناس ، وكل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أئمة يقتدى بهم ويحفظ عليهم ما كانوا يفعلون ويستفتون فيفتون ، وسمعوا أحاديث فأدواها فكان الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل حديثاً عنه من غيرهم مثل أبي بكر وعثمان وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبي عبيدة بن الجراح وسعيد بن زيد بن عمر وبن نفيل وأبي بن كعب وسعد بن عبادة وعبادة بن الصامت وأبي سعيد بن الحضير ومعاذ بن جبل ونظرائهم ، فلم يأت عنهم من كثرة الحديث مثل ماجاء عن الأحداث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن العباس ورافع بن خديج وأنس بن مالك والبراء بن عازب ونظرائهم ، وكل هؤلاء كان يعد من فقهاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يلزمون رسول الله صلى الله عليه وسلم مع غيرهم من نظرائهم . وأحدث منهم مثل عقبة بن عامر الجهني وزيد بن خالد الجهني وعمران بن الحصين والنعمان بن بشير ومعاوية بن أبي سفيان وسهل بن سعد الساعدي وعبد الله بن يزيد الخطمي ومسلمة بن مخلد الزرقى وربيعة بن كعب الأسلى وهند وأسماء ابنة حرثة المسلمين وكانا يخدمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلزمانه فكان أكثر الرواية والعلم في هؤلاء ونظرائهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنهم بقوا وطالت أعمارهم واحتاج الناس إليهم ، ومضى كثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله وبعده بعلمه لم يؤثر عنه شيء ولم يحتاج إليه لكثره أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى .

الوجه الثالث أن يقال إن السبق إلى الإيمان لا يستلزم كثرة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكم من سابق إلى الإيمان وليس بمكث من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكم من مكث من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو من تأخر إسلامه أو كان صغير السن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس المعمول في كثرة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم على كبر السن ولا على السبق إلى الإيمان، وإنما المعمول في ذلك على الحفظ والإتقان وطول العمر بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد حصل لأبي هريرة رضي الله عنه حظ وافر من الحفظ والإتقان وذلك ببركة لزومه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وشدة حرصه علىأخذ العلم وال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وتأمين رسول الله صلى الله عليه وسلم على دعائه لمسأل الله علماً لا ينسى ، وقد تأخرت وفاته إلى سنة تسع وخمسين من الهجرة.

وأما قوله وقد ثبت أن كثيراً من الصحابة لم يرون شيئاً عن النبي منهم سعيد بن زيد بن فضل بن عمارة أحد العشرة المبشرين بالجنة.

فجوابه أن أقول للأدري من أيها أعجب، أمن تخفيط أبي رية في عدد الأحاديث التي رواها من تقدم ذكرهم من أكابر الصحابة رضي الله عنهم، أم من تخفيط المؤلف في نسب سعيد بن زيد بن عمر وبن نفيل رضي الله عنه ، وإنه ليصدق على المؤلف وأبي رية قول الشاعر:

لقد كان في الاعراض سترجهالة غدوت بها من أشهر الناس في البلد
وقول الآخر

زامل للأسفار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأ باعر
لعمرك ما يدرى البعير إذا غدا بأوساقه أوراح مافي الغرائر
فاما قول المؤلف «لم يرون شيئاً» فصوابه «لم يروا شيئاً»، وإذا كان المؤلف لا يعرف الفرق بين الرؤية والرواية مع أن ذلك لا يتحقق على أصغر طلبة العلم فما باله يتطاول على الأحاديث الصحيحة ويفاصلها بالرد والإنكار، ويتطاول على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويطعن فيهم بالإفك والبهتان.

وقد روى الإمام أحمد بإسناد صحيح والبخاري وأبو داود وابن ماجه عن أبي



مسعود الأنباري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت» ورواه أيضا الإمام أحمد من حديث حذيفة بن اليان رضي الله عنها وأسناده صحيح.

وهذا الحديث ينطبق على المؤلف وأبي رية لأن كلا منها قد انتزع منه الحباء الذي يمنع الإنسان من مجاوزة الحد وإظهار الجهل وقلة المبالغة بالتخييط والتخلط.

وبعد فليس في نسب سعيد بن زيد أحد اسمه فضل ولا عماره. وإنما هو سعيد بن زيد بن عمر وبن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن قرط بن ر Zah بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوى ، وقد سبق أن سماه المؤلف سعيد بن الزبير وذلك عند قوله إن الصحابة كانوا يتربكون التحديث عن رسول الله خوفا من الزيادة أو النقصان في كلامه^(١)، وهذا نوع آخر من تخفيط المؤلف في نسب سعيد بن زيد رضي الله عنه.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية إن زيد بن عمر وبن نفيل لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً.

فجوابه أن يقال قد ذكر النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه روی له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية وأربعون حديثاً اتفقاً على حدثين وانفرد البخاري بحديث، وقال الخزرجي في «الخلاصة» له ثمانية وثلاثون حديثاً اتفقاً على حدثين وانفرد البخاري بأخر.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٤) مانصه

من غرائب الحديث بوجه عام (النبي يحدد أجل الساعة) ، روی الشیخان واللفظ لمسلم عن أنس بن مالك أن رجلاً سأله النبي - ص - قال متى تقوم الساعة قال فسكت رسول الله - ص - هنئه ثم نظر إلى غلام بين يديه من أزيد شنوعة فقال إن عَمْرَ هذا لم يدركه المهرم حتى تقوم الساعة ، قال أنس ذاك الغلام من أترابي

(١) ص ١١٠

يومئذ (يعني من سني) ، وقد مات أنس ٩٣ على المشهور وهو ترب الغلام الذي قال فيه النبي ص — انه لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة ، وبذلك يكون قيام الساعة قبل انقضاء القرن الأول المجري كما نص الحديث. فما قول عباد الأسانيد. لعل بعضهم سينبiri فيقول، ومايدريك لعل هذا الغلام لم يدركه الهرم إلى الآن.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال إن قيام الساعة من مفاتيح الغيب الخمس التي استأثر الله بعلمها فلا يعلم قيامها أحد غيره لاملك مقرب ولانبي مرسلي فضلاً عن غيرهما ، قال الله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) وقال تعالى (إن الله عندء علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وماتدرى نفس ماذا تكسب غداً وماتدرى نفس بأي أرض تموت إن الله علیم خير) وقال تعالى (يسألك الناس عن الساعة قل إنما علمها عند الله ومايدريك لعل الساعة تكون قريباً) وقال تعالى (يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند رب لا يجعلها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسألونك كأنك حفي عنها قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) وقال تعالى (يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، فيم أنت من ذكرها إلى ربك منها) وقال تعالى (إن الساعة آتية أكاد أخفيها) قال البنوي أكثر المفسرين قالوا معناه أكاد أخفيها من نفسي وكذلك هو في مصحف أبي بن كعب ، وفي مصحف عبد الله بن مسعود أكاد أخفيها من نفسي فكيف يعلمها مخلوق ، وفي بعض القراءة فكيف أظهرها لكم ، وذكر ذلك على عادة العرب إذا بالغوا في كتمان الشيء يقولون كنت سرك من نفسي أي أخفيته غاية الإخفاء والله تعالى لا يتحقق عليه شيء انتهى وقال ابن كثير قال الصحاح عن ابن عباس أنه كان يقرؤها أكاد أخفيها من نفسي يقول لأنها لا تتحقق من نفس الله أبداً ، وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أكاد أخفيها يقول لا أطلع عليها أحداً غيري ، وقال السدي ليس أحد من أهل السموات والأرض إلا قد أخفى الله تعالى عنه علم الساعة وهي في قراءة ابن مسعود إني أكاد أخفيها من نفسي ، وقال قتادة أكاد أخفيها وهي في بعض القراءات أخفيها من نفسي ولعمري لقد أحفاها الله من الملائكة المقربين ومن الأنبياء والمرسلين انتهى.

وروى الإمام أحمد والبخاري عن ابن عمر رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله (إن الله عنده علم



الساعة وينزل الغيث ويعلم مافي الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأي أرض تموت إن الله عالم خبير.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنها قال قال النبي صلى الله عليه وسلم «أوتيت مفاتيح كل شيء إلا الخمس (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم مافي الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأي أرض تموت إن الله عالم خبير)»

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عبدالله — وهو ابن مسعود رضي الله عنه — أنه قال «أوتني نبيكم صلى الله عليه وسلم مفاتيح كل شيء غير خمس (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم مافي الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأي أرض تموت إن الله عالم خبير)» قال ابن كثير إسناده حسن وقال الهيثمي رواه أحمد وأبو يعلى ورجاهما رجال الصحيح.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن بريدة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «خمس لا يعلمهن إلا الله عز وجل (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم مافي الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأي أرض تموت إن الله عالم خبير)» قال ابن كثير صحيح الإسناد ولم يخرج عنه.

وروى الإمام أحمد أيضاً بإسناد صحيح عن رجل من بيتي عامر أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم هل بقي من العلم شيء لا تعلمته قال «قد علمني الله عز وجل خيراً وإن من العلم ما لا يعلمه إلا الله عز وجل الخمس (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم مافي الأرحام) الآية»

وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم «أخبرني عن الساعة قال ما المسوؤل عنها بأعلم من السائل» رواه الإمام أحمد ومسلم وأهل السنن وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم يارسول الله متى الساعة قال «ما المسوؤل عنها بأعلم من السائل» الحديث وقال في آخره «في خمس لا يعلمهن إلا الله ثم تلى صلى الله عليه وسلم (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم مافي الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأي أرض تموت إن الله عالم خبير)» رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم وابن ماجه.

وعن أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنها أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم متى الساعة فقال «ما المسوؤل عنها بأعلم من السائل» الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خس لا يعلمه إلا الله (إن الله عنده علم الساعة) إلى قوله (إن الله عالم خبير)» رواه النسائي

وعن ابن عباس رضي الله عنها أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم حديثي متى الساعة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «في خس من الغيب لا يعلمه إلا هو (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأي أرض تموت إن الله عالم خبير)» رواه الإمام أحمد وفي إسناده شهر بن حوشب وهو ثقة وفيه كلام وبقية رجاله ثقات. وعن عامر أو أبي عامر أو أبي مالك رضي الله عنه نحوه رواه الإمام أحمد وفي إسناده شهر بن حوشب وبقية رجاله ثقات.

الوجه الثاني أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحدد قيام الساعة العظمى بوجه من الوجوه وإنما كان يجيب الأعراب إذا سأله عن الساعة بما تنتهي به أعمارهم وتقوم عليهم ساعتهم وهي موتهم كما في الصحيحين عن هشام بن عمروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رجال من الأعراب جفاة يأتون النبي صلى الله عليه وسلم فبسألونه متى الساعة فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول «إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم» قال هشام يعني موتهم هذا لفظ البخاري.

وفي صحيح مسلم عن ثابت عن أنس رضي الله عنه أن رجلا سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم متى تقوم الساعة وعنده غلام من الأنصار يقال له محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن يعش هذا الغلام فعمى أن لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة»

وروى مسلم أيضاً عن معبد بن هلال العنزي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا سأله النبي صلى الله عليه وسلم قال متى تقوم الساعة قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم هنيهة ثم نظر إلى غلام بين يديه من أزد شنوة فقال «إن عمر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة» قال أنس ذاك الغلام من أترابي يومئذ. وروى مسلم أيضاً عن قتادة عن أنس قال مر غلام للمغيرة بن شعبة وكان من



أقراني فقال النبي صلى الله عليه وسلم «إن يؤخر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة».

قوله «حتى تقوم الساعة» أي ساعة الذين سألوه وهي موتهم كما هو مصرح به في حديث عائشة رضي الله عنها الذي تقدم ذكره ، قال القاضي عياض حديث عائشة رضي الله عنها يفسر حديث أنس رضي الله عنه وان المراد ساعة المخاطبين ومعنىه يوم ذلك القرن أو أولئك المخاطبون، وقال ابن كثير ليس المراد بذلك تحديد وقت الساعة العظمى إلى وقت هرم ذلك المشار إليه وإنما المراد ساعتهم وهو انفراط قرنهم وعصرهم قصاراً لأن تناهى مدة عمر ذلك الغلام ، ويؤيد ذلك رواية عائشة رضي الله عنها «قامت عليكم ساعتكم» وذلك أنه من مات فقد دخل في حكم القيمة فعلم البرزخ قريب من عالم يوم القيمة انتهى.

وقال الراغب الأصفهاني الساعة جزء من الزمان ويعبر بها عن القيمة تشبيها بذلك لسرعة الحساب ، وأطلقت الساعة على ثلاثة أشياء الساعة الكبرى وهي بعث الناس للتحاسبة ، والوسطى وهي موت أهل القرن الواحد نحو ماروي أنه قال «إن يطل عمر هذا الغلام لم يمت حتى تقوم الساعة» ، والصغرى موت الإنسان فساعة كل إنسان موته انتهى باختصار.

وقال الداودي في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للأعراب الذين سألوه متى تقوم الساعة ، هذا الجواب من معاريف الكلام فإنه لو قال لهم لا أدرى ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم لاراتبوا فعدل إلى إعلامهم بال الوقت الذي ينقرضون هم فيه ولو كان تمكن الإيمان في قلوبهم لأفصح لهم بالمراد ، قال الحافظ ابن حجر وقد أخبر صلى الله عليه وسلم في أحاديث أخرى حدث بها خواص أصحابه تدل على أن بين يدي الساعة أموراً عظاماً انتهى.

وقد روى الإمام أحمد ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل أن يموت بشهر «تسألوني عن الساعة وإنما علمها عند الله وأقسم بالله ماعلى الأرض من نفس منفوسه تأتي عليها مائة سنة» ورواه الترمذى مختصراً وقال هذا حديث حسن ، وفي رواية مسلم «مامن نفس منفوسه اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ».

وروى مسلم أيضاً عن أبي سعيد رضي الله عنه قال لما رجع النبي صلى الله

عليه وسلم من تبوك سأله عن الساعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفورة اليوم»

وروى الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبوداود والترمذى عن ابن عمر رضي الله عنها قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال «رأيتمكم ليتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض أحد» قال ابن عمر رضي الله عنها فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض أحد يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن، قال الترمذى هذا حديث صحيح.

قال النووي في شرح مسلم هذه الأحاديث قد فسر بعضها بعضاً وفيها علم من أعلام النبوة والمراد أن كل نفس منفورة كانت تلك الليلة على الأرض لتعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل أمرها قبل ذلك أم لا وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة انتهى.

وقال ابن الأثير في جامع الأصول المعنى في الحديث أن كل من هو موجود الآن يعني ذلك الوقت إلى انقضائه ذلك الأمد المعين يكونون قد ماتوا ولا يبقى على الأرض منهم أحد لأن الغالب على أعمارهم لا يتجاوز ذلك الأمد الذي أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم فتكون قيامة أهل ذلك العصر قد قامت انتهى.

وقال ابن كثير قد فسر الصحابي المراد بما فهمه وهو أولى بالفهم من كل أحد
من أنه يريد عليه الصلاة والسلام أنه ينحرم قرنه ذلك فلا يبق من هو كائن على
وجه الأرض من أهل ذلك الزمان أحد إلى مائة سنة ، وقد اختلف العلماء هل ذلك
خاص بذلك القرن أو عام في كل قرن لا يبقى أحد أكثر من مائة سنة على قولين
والتفصيص بذلك القرن المعين الأول أولى فإنه قد شوهد بعض الناس جاز مائة سنة
وذلك في طائفة من المعمرين ولكنه قليل في الناس انتهى .

وقوله فوهل الناس قال النووي بفتح الهاء أي غلطوا يقال وهل بفتح الهاء
يهل بكسرها وهلا كضرب يضرب ضربا أي غلط وذهب وهو إلى خلاف الصواب
انتهى:



وفي ذكرته في هذا الوجه والوجه الأول أبلغ رد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حدد أجل الساعة العظمى.

الوجه الثالث أن يقال من أقبح الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والجراءة عليه قول المؤلف إن النبي يحدد أجل الساعة ، وإذا كان المؤلف لا يعرف مراد النبي صلى الله عليه وسلم من حواه للأعراب الذين سأله عن الساعة فلا يحل له أن يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصرف كلامه إلى غير مراده.

الوجه الرابع أن يقال إن كلام المؤلف وأبي رية ينم على ما في قلوبهما من الزيف لأنها اقتصرت على إيراد الرواية المبهمة في قيام الساعة وهي رواية أنس رضي الله عنه وأعرباً عن الرواية التي تفسر الرواية المبهمة وتوضح مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي رواية عائشة رضي الله عنها فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأعراب «إن يعيش هذا لم يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم» يعني موتهم، وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر بعضها ببعض ، ولا يحل لأحد أن يعارض بين أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضرب بعضها ببعض كما فعل المؤلف وأبو رية.

الوجه الخامس أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلوهم ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه شهادته» رواه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي والبخاري ومسلم والترمذمي وابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وفي الباب عن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وأبي هريرة وبريدة والنعمان بن بشير وسعد بن ثيم السكوني رضي الله عنهم وقد ذكرتها في «إتحاف الجماعة» في «باب الثناء على القرون المفضلة» فلتراجع هناك ، وقد جاء في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنها ورواية عن بريدة رضي الله عنه ذكر أربعة قرون ، وفي رواية أخرى عن بريدة رضي الله عنه ذكر خمسة قرون رواه الإمام أحمد وإسناده جيد.

وروى أبو داود والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن الله يبعث هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها».

وروى الإمام أحمد عن أبي ثعلبة الخشنى رضي الله عنه موقوفاً ورواه أبو داود والحاكم مرفوعاً «لن يعجز الله هذه الأمة من نصف يوم» قال الحاكم صحيح على شرط الشعixin ووافقه الذهبي في تلخيصه.

وروى الإمام أحمد وأبو داود والحاكم أيضاً عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إني لأرجو أن لا تعجز أمتي عند رها أن يؤخرهم نصف يوم» قيل لسعدوكم نصف ذلك اليوم قال خمسة سنّة ، رجال أبي داود كلهم ثقات.

وفي هذه الأحاديث أبلغ رد على المؤلف حيث زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حدد أجل الساعة العظمى، وفيها أيضاً رد عليه وعلى أبي رية حيث زعم من باب التهكم والاستهزاء أن حديث أنس رضي الله عنه يدل على أن قيام الساعة يكون قبل انقضاء القرن الأول المجري.

وأما قول المؤلف تبعاً لأبي رية فما قول عباد الأسانيد ، إلى آخر كلامه فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال ليس التصديق بالأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم من عبادة الأسانيد كما قد زعم ذلك عباد الهوى وأعداء السنّة ، وإنما ذلك من تحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله.

وقد تقدم في أول فصول الكتاب قول الإمام أحمد رحمة الله تعالى من رد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفاهلكة.

وتقدم فيه أيضاً أقوال لبعض العلماء في التشديد على الذين يردون الأحاديث الثابتة وأنه لا يرد لها إلا من هو متهم على الإسلام ، فليراجع جميع ما ذكرته في أول الكتاب فإنه مهم جداً^(١) وليراجع أيضاً الفصل الخامس^(٢) ففيه آثار كثيرة عن السلف في الإنكار على الذين يتهاونون بالأحاديث الصحيحة ويعارضونها بالشبه والآراء وأنواع الحجج الشيطانية.

الوجه الثاني أن يقال هذه الكلمة البشعة النابية من المؤلف وأبي رية وهي تسميتها المؤمنين بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم عباد الأسانيد تدل على ما في قلوبها من الزيف ومتابعة الهوى ، وقد قال الله تعالى (ومن أضل من اتبع هواه بغير

(١) ص ٣ - ٥

(٢) ص ١٣ - ٢٢



هدى من الله إن الله لا يهدي القوم الظالمين) وقال تعالى (أفرأيت من اتخذ الله هواه وأصله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلأ تذكرون)

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٤) مانصه

حديث فاق حدود الغرابة والعجب ويبلغ ذروة الكذب على الله ورسوله ، روى أحمد في مسنده أن رسول الله - ص - خرج عليهم ذات غداة وهو طيب النفس مسفر الوجه فسئل عن السبب فقال وما يعني ، أتاني ربي عز وجل في أحسن صورة فقال يا محمد قلت ليك ربي وسعديك قال فيم يختص الملا الأعلى قلت لأدري أي ربي قال فوضع كفيه بين كتفي فوجدت بردهما بين ثديي حتى تحبل لي مافي السموات ومافي الأرض ، وفي رواية الشهري لقيني ربي فصافحني ووضع يده بين كتفي حتى وجدت برد أنامله.

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال إن المؤلف قد نقل هذا الحديث من كتاب أبي رية وقد زاد أبو رية جلة في أوله وغير فيه في بعض الكلمات كما يعلم ذلك من لفظ الحديث الذي سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى ، والحديث قد رواه الإمام أحمد والترمذى من حديث ابن عباس رضي الله عنها ومن حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه وهي رؤيا منام وليس رؤية عين ، وقد توهם أبو رية أنها رؤية عين وتبعه المؤلف على ذلك وهو خطأ ظاهر

فاما حديث ابن عباس رضي الله عنها فقال الإمام أحمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن أبي قلابة عن ابن عباس رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أتاني ربي الليلة في أحسن صورة - أحسبه يعني في النوم - فقال يا محمد أتدري فيم يختص الملا الأعلى قال قلت لا فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردهما بين ثديي - أو قال نحرى - فعلمته مافي السموات وما في الأرض» الحديث ورجاه رجال الصحيح ، وقد رواه الترمذى بهذا الإسناد ، ورواه أيضاً من طريق قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلج عن ابن عباس رضي الله عنها فذكره بنحوه وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه قال وفي الباب عن معاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عائش عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روى هذا

ال الحديث عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم بطوله وقال «إني نعست فاستثقلت نوماً فرأيت ربي في أحسن صورة فقال فيم يختص الملائكة ، هذا كلام الترمذى ثم ساق حديث معاذ بن جبل من طريق عبد الرحمن بن عائش الحضرمي عن مالك بن يخامر السكسكى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال احتبس عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة عن صلاة انصبعت حتى كدنا نتراءى عين الشمس فخرج سريعاً فثوب بالصلاه فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحوز في صلاته فلما سلم دعا بصوته قال لنا «على مصافكم كما أنت» ثم انفلت إلينا ثم قال «أما إني لأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة إني قلت من الليل فتوسلات وصليت ماقدر لي فنعت في صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربك وتعالي في أحسن صورة فقال يا محمد قلت لربك رب قال فيم يختص الملائكة أدرى قل لآدرى قالها ثلاثة قال فرأيته وضع كفه بين كتفين حتى وجدت برد أنامله بين ثدييه فتجلى لي كل شيء وعرفت» الحديث قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هذا حديث حسن صحيح انتهى كلام الترمذى.

وقد رواه الإمام أحمد من حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل رضي الله عنه فذكره بنحوه وإنساده صحيح ، قال ابن كثير بعد إيراد هذا الحديث في تفسير سورة (ص) هو حديث المنام المشهور ومن جعله يقطة فقد غلط انتهى .

وأما قوله في رواية الشهرستاني «فصافحني»

فجوابه أن يقال إن هذه الكلمة لم ترد في الحديث الصحيح فلا يعتمد بها **الوجه الثاني** أن يقال ليس في حديث ابن عباس رضي الله عنها ولا في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ما يستغرب ولا ما يدعوه إلى العجب فضلاً عن أن يفوق حدود الغرابة والعجب ، وليس فيها شيء من الكذب على الله ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم فضلاً عن أن يبلغ ذلك إلى ذروة الكذب كما زعم ذلك المؤلف الأحقى بالجهل ، وما جاء في الكلمات التي استغرب المؤلف الحديث من أجلها وتعجب منه فهي من الأشياء التي يجب الإيمان بها وإمارتها كما جاءت.



فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٤) مانصه

من أحاديث العجب الغريب (ثور الجنة) في بدائع الفوائد لابن القيم ثبت عن النبي - ص - ان المؤمنين ينحر لهم يوم القيمة ثور في الجنة الذي كان يأكل منها فيكون نزلاً - قال ابن القيم فهذا حيوان كان يأكل في الجنة فينحر نزلاً لأهلها (ص ١٧٧ ج ٣).

والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن يقال ما ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد فهو طرف من حديث رواه مسلم في كتاب الحيض من صحيحه في «باب صفة مني الرجل والمرأة» وهو من حديث أبي أسماء الرحيبي أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثه قال كنت قائماً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه حبر من أخبار اليهود فقال السلام عليك يا محمد فدفعته دفعة كاد يصرع منها فقال لم تدفعني قلت لا تقول يا رسول الله فقال اليهودي إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن اسمي محمد الذي سماني به أهلي» فقال اليهودي جئت أسألك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «أينفعك شيء إن حدثتك» قال أسمع بأذني فنكت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعود معه فقال «سل» فقال اليهود أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «هم في الظلمة دون الجسر» قال فمن أول الناس إجازة قال «فقراء المهاجرين» قال اليهودي فاتحتم حين يدخلون الجنة قال «زيادة كبد النون» قال فما غذاؤهم على إثرها قال «ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها» قال فما شرابهم عليه قال «من عين فيها تسمى سلسيلًا» قال صدقت، قال وجئت أسألك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبي أو رجل أو رجلان قال «ينفعك إن حدثتك» قال أسمع بأذني قال جئت أسألك عن الولد قال «ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فإذا اجتمعوا فعلى مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله وإذا علمني المرأة مني الرجل آتني باذن الله» قال اليهودي لقد صدقتك وإنك لنبي ثم انصرف فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم «لقد سألني هذا عن الذي سأله عنه وما لي علم بشيء منه حتى أتاني الله به» وقد جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه نحو ماجاء في حديث ثوبان

رضي الله عنه وذلك فيما رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «تكون الأرض يوم القيمة خبزة واحدة يكفوها الجبار بيده كما يكفاً أحدكم خبزته في السفر نزلا لأهل الجنة» قال فأنى رجل من اليهود فقال بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم لا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيمة قال «بلى» قال تكون الأرض خبزة واحدة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فننظر إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ضحك حتى بدت نواجذه، قال ألا أخبرك بإدامهم قال «بلى» قال إدامهم بالام ونون قالوا وما هذا قال ثور ونون يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفا.

وروى الإمام أحمد بأسانيد صحيحه والبخاري في عدة مواضع من صحيحه عن أنس رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام رضي الله عنه سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم ماؤل طعام يأكله أهل الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت» الحديث

وهذه الأحاديث الثلاثة يصدق بعضها بعضاً، ومن كذب بما جاء فيها وعارض ذلك برأيه وتفكيره فلاشك أنه مشاق للرسول صلى الله عليه وسلم ومتبغ غير سبيل المؤمنين ومتعرض للوعيد الشديد على رد الحق وتكتييب الصدق.

الوجه الثاني أن يقال يظهر من قول المؤلف «من أحاديث العجب الغريب ثور الجنة» أنه يذكر ذلك وقد استشكله قبله أبو رية في كتابه الذي هو ظلمات بعضها فوق بعض ، وهذا يدل على قلة إيمان المؤلف وأبي رية بما هو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال الله تعالى (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا)

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٤) وصفحة (٦٥) مانصه

حديث مبالغ في تكتييب القرآن في رؤية العبد لربه، قال القاضي نص أ Ahmad على أن الإسراء كان يقظة وحكي له أن موسى بن عقبة أن أحاديث الإسراء كانت مناما فقال هذا كلام الجهمية ، وقال أبو بكر النجاشي رأه إحدى عشرة مرة تسع مرات ليلة المراج حينا كان يتعدد بين موسى وبين ربه عز وجل ومرتين بالكتاب (يعني اللتان في سورة النجم) (ص ٣٩ ج ٤ بدائع الفوائد، وفي البخاري من حديث شريك أن الإسراء كان مناما ، ونقول للمؤمن العاقل تأمل منازعة هذا الحديث لقوله



تعالى (لاتدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار) قوله (ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياناً أو من وراء حجاب)، وفردية التردد لتحفيض فريضة الصلاة وتحوير رؤية النبي لجبريل لتصبح رؤية الله سبحانه وتعالى (الواردة في سورة النجم).

والجواب عن هذا من وجوه أحدها في بيان ما في كلام المؤلف من الأغلاط، فمن ذلك قوله «ان موسى بن عقبة أن أحاديث الإسراء» وصوابه «ان موسى بن عقبة قال إن أحاديث الإسراء» ومن ذلك قوله «أبو بكر النجاد» وصوابه «أبو بكر النجاد» بالدال لابالراء ، واسمه أبوه بن سلمان — وقيل سليمان — بن الحسن بن إسرائيل بن يونس وهو من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد وكان عالماً ناسكاً ورعاً ، مات عشرة بقين من ذي الحجة سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة وعاش خمساً وستين سنة ويقال إن مولده في سنة ثلاثة وخمسين ومائتين ، ومن ذلك قوله «يعني اللتان» وصوابه «يعني اللتين» ومن ذلك قوله في الآية من سورة الشورى «ما كان لبشر» وصوابه «وما كان لبشر».

الوجه الثاني أن يقال قد نقل الحافظ ابن كثير في تفسير سورة الإسراء عن أبي الخطاب ابن دحية أنه قال في كتابه «التنوير في مولد السراج المير» قد تواترت الروايات في حديث الإسراء — ثم ذكر خمسة وعشرين من الصحابة رضي الله عنهم رروا حديث الإسراء ثم قال — فحدثت الإسراء أجمع عليه المسلمين وأعرض عنه الزنادقة والملحدون (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون) انتهى.

وقد أنكر المؤلف تردد النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء بين ربه عزوجل وبين موسى عليه الصلاة والسلام في طلب تحفيض فريضة الصلاة وزعم ان ذلك فرية.

والجواب أن أقول (سبحانك هذا بهتان عظيم) (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا).

ولا ينكر تردد النبي صلى الله عليه وسلم بين ربه وبين موسى عليه الصلاة والسلام في طلب تحفيض فريضة الصلاة إلا من ينكر حديث الإسراء وذلك دليل على الزندقة والإلحاد.

الوجه الثالث أن يقال الذي نص عليه الإمام أحمد رحمه الله تعالى أن الإسراء كان يقظة هو القول الصحيح ، قال النووي في شرح مسلم نقلًا عن القاضي عياض أنه قال اختلف الناس في الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل إنما كان جميع ذلك في النّام والحق الذي عليه أكثر الناس ومعظم السلف وعامة المتأخرین من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين أنه أسرى بجسده صلى الله عليه وسلم ، والآثار تدل عليه لمن طالعها ويبحث عنها ولا يعدل عن ظاهرها إلا بدليل ولا استحالة في محلها عليه فيحتاج إلى تأويل انتهى.

وقال ابن كثير في تفسيره للأكثرون من العلماء على أنه أسرى بيده وروحه يقظه لا مناما ولا ينكرون أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قبل ذلك مناما ثم رأه بعده يقظة لأنه كان عليه السلام لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، والدليل على هذا قوله تعالى (سبحان الذي أسرى بعده ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله) فالتبسيح إنما يكون عند الأمور العظام فلو كان مناماً لم يكن فيه كثير شيء ولم يكن مستعظماً وما بادرت كفار قريش إلى تكذيبه وما ارتدت جماعة من كان قد أسلم ، وأيضاً فإن العبد عبارة عن جموع الروح والجسد وقد قال (أسرى بعده ليلًا) وقال تعالى (وماجعلنا الرؤيا التي أربيناكم إلا فتنة للناس) قال ابن عباس هي رؤيا عن أنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به ، والشجرة الملعونة هي شجرة الزقوم ، رواه البخاري ، وقال تعالى (مازاغ البصر وماطغى) والبصر من آلات الذات لا الروح ، وأيضاً فإنه حل على البراق وهو دابة بيضاء براقة لها لمعان وإنما يكون هذا للبدن لا للروح لأنها لا تحتاج في حركتها إلى مركب تركب عليه والله أعلم أنتي.

وقال ابن كثير أيضاً في «البداية والنهاية» مذهب جمهور السلف والخلف أن الإسراء كان ببدنه وروحه صلوات الله وسلامه عليه كما دل على ذلك ظاهر السياقات من ركوبه وصعوده في العراج وغير ذلك انتهى.

وأما قوله وفي البخاري من حديث شريك أن الإسراء كان مناما
فجوابه أن يقال قد تكلم العلماء في رواية شريك ، قال النووي قد جاء في
رواية شريك في هذا الحديث أوهام أنكرها عليه العلماء وقد نبه مسلم على ذلك بقوله
فقدم وأخر وزاد ونقص ، وقال الحافظ عبد الحق في كتابه الجمع بين الصحيحين بعد

ذكر هذه الرواية ، هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس وقد زاد فيه زيادة مجهلة وأتى فيه بلفاظ غير معروفة ، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب وثبت البباني وقتادة يعني عن أنس فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث، قال والأحاديث التي تقدمت قبل هذا هي المعلول عليها، هذا كلام الحافظ عبد الحق انتهى كلام النووي.

وقال ابن كثير في البداية والنهاية قوله في حديث شريك عن أنس ثم استيقظت فإذا أنا في الحجر — معدود في غلطات شريك أو محمول على أن الانتقال من حال إلى حال يسمى يقظة كما في حديث عائشة رضي الله عنها حين ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل الطائف فكذبه قال فرجعت مهموما فلم أستفق إلا بقرن الشعال ، وفي حديث أبي أسميد حين جاء بابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحنكه فوضعه على فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم واستغل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث مع الناس فرفع أبو أسميد ابنه ثم استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجد الصبي فسأل عنه فقالوا رفع فسماه المنذر ، وهذا الحمل أحسن من التغليط والله أعلم انتهى كلام ابن كثير.

وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه عز وجل ليلة الإسراء فقد اختلف العلماء فيها فأثبّتها بعضهم ونفّها آخرون ، وقال بعضهم رأه بفؤاده لا بعيوني رأسه . قال ابن كثير في «البداية والنهاية» اختلفوا في الرؤية فقال بعضهم رأه بفؤاده مرتين قاله ابن عباس وطائفة ، وأطلق ابن عباس وغيره الرؤية وهو محمول على التقيد ، ومن أطلق الرؤية أبو هريرة وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم ، وصرح بعضهم بالرؤبة بالعينين واختاره ابن جرير وبالغ فيه وتبعه على ذلك آخرون من المتأخرین ، ومن نص على الرؤبة بعيوني رأسه الشيخ أبو الحسن الأشعري فيما نقله السهيلي عنه واختاره الشيخ أبو زكرياء النووي في فتاویه ، وقالت طائفة لم يقع ذلك لحديث أبي ذر في صحيح مسلم قلت يارسول الله هل رأيت ربك فقال «نور أني أراه» وفي رواية «رأيت نوراً» والخلاف في هذه المسألة مشهور بين السلف والخلف انتهى.

وأما قول المؤلف ونقول للمؤمن العاقل تأمل منازعة هذا الحديث لقوله تعالى (لاتدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار) قوله (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب)

فجوابه أن يقال ليس بين رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه ليلة الإسراء على قول من أثبّتها وبين الآيتين منازعة لأن الإدراك المذكور في الآية من سورة الأنعام هو الإحاطة، والله تبارك وتعالى لا يحيط به ، فإذا ورد النص بنفي الإدراك الذي هو الإحاطة فلا يلزم منه نفي الرؤية بغير إحاطة، وهذه الشمس والقمر والنجوم كل بصير يراها ولا يحيط بها ولا يدرك حقيقتها وكنهها وما هي ، والله تبارك وتعالى أعظم من أن يحيط به قال الله تعالى (ولا يحيطون به علمًا).

وقد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيمة عياناً كما يرون الشمس والقمر ، يرونهم في العروض وفي روضات الجنات ، وهذا مما يؤمن به أهل السنة والجماعة وينكره الجهمية والمعزلة ومن خانوهم من أهل البدع.

وأما قوله (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب) فقد أجاب عنه التوسي في شرح مسلم بأنه لا يلزم من الرؤية وجود الكلام حال الرؤية فيجوز وجود الرؤية من غير كلام.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٥) مانصه خرافة أن الحجر الأسود ي見ن الله في الأرض ، عن ابن عباس أن الحجر الأسود ي見ن الله في الأرض يصافح بها من يشاء من خلقه ، وفي رواية أخرى عنه أنه قال الحجر الأسود من الجنة وكان أشد بياضاً من الثلوج حتى سودته خطايا الناس ، قالوا إنه يأتي يوم القيمة وله لسان وشفتان ليشهد لن استلمه بحق (ص ٢٧١ من كتاب تأويل مختلف الحديث) وهذا الحديث إسرائيلي متقول عن وهب بن منبه الذي قال فيه كان لؤلؤة بيضاء فسوده المشركون ، وقد استهزأ الجاحظ بهذا الحديث فقال كان يجب أن يبيضه المسلمون حين أسلموا (ويبدو أن المخترعين لهذا الحديث قدروا أن يقولوا أن الناس يقبلون يد الله ومثل ذلك يقبلون يد الشیوخ).

والجواب أن يقال إن المؤلف نقل أكثر هذا الكلام من كتاب أبي رية وقد وقع فيه تغيير في كلمتين أحدهما قوله «حتى سودته خطايا الناس» وصوابه «حتى سودته خطايا أهل الشرك» والثانية قوله «متقول عن وهب» وصوابه «متقول عن وهب».



فأما الحديث الذي فيه أن الحجر الأسود يمتن الله يصافح بها خلقه فهو مروي من حديث ابن عباس رضي الله عنها موقعا ، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها مرفوعا ، فاما حديث ابن عباس رضي الله عنها فرواه عبدالرزاق في مصنفه عن إبراهيم بن يزيد أنه سمع محمد بن عباد يحدث أنه سمع ابن عباس رضي الله عنها يقول «الركن – يعني الحجر – يمتن الله في الأرض يصافح بها خلقه مصافحة الرجل أخاه يشهد له استلمه بالبر والوفاء» ، إبراهيم بن يزيد هو الخوزي بضم المعجمة وبالزاي أبو إسماعيل المكي متوفى الحديث ، ثم قال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن محمد بن عباد عن ابن عباس رضي الله عنها نحوه ، وهذا إسناد صحيح على شرط الشعدين ، ثم قال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج وحدثت عن علي بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنها أنه قال «الركن هو ممتن الله يصافح بها عباده» إسناده ضعيف لجهالة الذي حدث به عن علي بن عبد الله ، والرواية الصحيحة قبله تشهد له وتقويه .

وقال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» محمد بن عباد بن جعفر سمعت ابن عباس رضي الله عنها يقول «إن هذا الركن يمتن الله في الأرض يصافح بها عباده مصافحة الرجل أخاه» قال ابن حجر (محمد بن أبي عمر) قال الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على «المطالب العالية» «في المسندة هذا موقوف جيد ، وقال البوصيري رواه ابن أبي عمر موقوفا بإسناد الصحيح» انتهى .

وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها فقد رواه ابن خزيمة في صحيحه والطبراني في الأوسط والحاكم في مستدركه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يأتي الركن يوم القيمة أعظم من أبي قبيس له لسان وشفتان يشهد له استلمه بالحق وهو ممتن الله عز وجل يصافح بها خلقه» قال الهيثمي في الكلام على إسناد الطبراني ، فيه عبد الله بن المؤمل وثقة ابن حبان وقال يحيى بن خطير وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح إنتهى . وقد صححه الحاكم وتعقبه الذهبي فقال عبد الله بن المؤمل واه قال بعض العلماء وهذا غلو من الذهبي ، وقد روى الإمام أحمد منه قوله « يأتي الركن يوم القيمة أعظم من أبي قبيس له لسان وشفتان» وفي إسناده عبدالله بن المؤمل ومع هذا فقد قال المنذري إسناده حسن .

وإذا علم أن حديث ابن عباس رضي الله عنها صحيح الإسناد وأن ابن

خزيمة والحاكم قد صححا حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها وأن المنذري قد حسنها فن اقيح المكابرة قول المؤلف انه خرافة ، وهذه الكلمة تدل على ما في قلب المؤلف من الزيف وعداوة السنة ، والمؤلف هو المحرف على الحقيقة لأنه يكابر في رد الأحاديث الصحيحة ويهرب بما لا يعرف.

وأما الحديث الذي فيه إن الحجر الأسود من الجنة فقد رواه الإمام أحمد والترمذى عن ابن عباس رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الحجر الأسود من الجنة وكان أشد بياضا من الثلوج حتى سودته خطايا أهل الشرك» هذا لفظ أحمد، ولفظ الترمذى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم» قال الترمذى حديث حسن صحيح، قال وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأبي هريرة.

وأما قوله قالوا انه يأتي يوم القيمة وله لسان وشفاتان ليشهد له من استلمه بحق.

فجوابه أن يقال هذا قطعة من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها الذي تقدم ذكره. وقد رواه الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحها والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه من حديث ابن عباس رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ليبعثن الله تبارك وتعالى الحجر يوم القيمة وله عينان يبصرهما ولسان ينطق به يشهد على من استلمه بحق» قال البيهقي وقال بعضهم في الحديث «من استلمه بحق» قال الترمذى هذا حديث حسن وصححه الحاكم ووافقه الذهبي على تصحيحه.

وأما قوله وهذا الحديث منقول عن وهب بن منبه الذي قال فيه كان لؤلؤة بيضاء فسوده المشركون.

فجوابه أن يقال هذا خطأ ظاهر وتخليط فإن المنقول عن وهب غير الحديث المرفوع الذي تقدم ذكره ، ويشهد للمنقول عن وهب بن منبه مارواه الترمذى وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ولوم يطمس نورهما لأضاعتا مابين المشرق والمغرب» قال الترمذى هذا يروى عن عبد الله بن عمرو موقوفا قوله . وفيه عن أنس أيضاً وهو حديث غريب.



وأما قوله وقد استهزأ الجاحظ بهذا الحديث فقال كان يجب أن يبيضه المسلمين حين أسلموا.

فجوابه أن يقال ليس بغرير من الجاحظ أن يستهزأ بالحديث لأنه كما قال ابن حزم في الملل والنحل كان أحد المجان الصلال غلب عليه الهمز ، وقال الذبي في الميزان كان من أئمة البدع ونقل عن ثعلب أنه قال ليس بشفاعة ولا مأمون ، وذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان شيئاً كثيراً من مساويه ، وذكر عن ثعلب أنه قال كان كذاباً على الله وعلى رسوله وعلى الناس ، وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث تجده يقصد في كتبه للمضاحي والعبث يريد بذلك استعمالة الأحداث وشراب النبيذ ويستهزء من الحديث استهزاء لا يتحقق على أهل العلم كذلك كبد الحوت وقرن الشيطان وذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض فسوده المشركون وقال كان يجب أن يبيضه المسلمين حين أسلموا ، وهو مع هذا من أكذب الأمة وأوضاعهم الحديث وأنصارهم لباطل انتهى.

وقد رد ابن قتيبة على الجاحظ وغيره من الملحدين الذين استهزءوا بما جاء في الحجر الأسود فقال وأما قوله . إن كانت الخطايا سودته فيجب أن يبيض لما أسلم الناس ، قال ابن قتيبة ولو شاء الله تعالى لفعل ذلك ، قال : وبعد فإنهم أصحاب قياس وفلسفة فكيف ذهب عليهم أن السواد يصبح ولا ينصب والبياض ينصب ولا يصبح انتهى.

وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري عن المحب الطبرى أنه قال في بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد ، قال وروي عن ابن عباس إنما غيره بالسواد لثلا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة ، فإن ثبت فهذا هو الجواب ، قال الحافظ أخرجه الحميدي في فضائل مكة بإسناد ضعيف انتهى.

وأما قوله ويدو أن المخترعين لهذا الحديث قد صدوا أن يقولوا أن الناس يقبلون يد الله ومثل ذلك يقبلون يد الشیوخ .

فجوابه من وجوه أحدتها أن يقال ليس الحديث في فضل الحجر الأسود مخترعاً كما قد زعم ذلك عدو السنة ، وقد تقدم الكلام في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في فضل الحجر الأسود وبيان أنه صحيح الإسناد ، وتقدم أيضاً الكلام في

حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها في فضل الحجر الأسود وبيان أن ابن خزيمة والحاكم صححاه وأن المنذري حسنـه ، وهذا يرد قول من زعم أنه حديث مخترع.

الوجه الثاني أن يقال لم يقل أحد من علماء المسلمين أن من قبل الحجر الأسود فقد قبل يد الله التي هي صفة من صفاتـه ومن زعم أن ذلك من أقوال المسلمين فقد افترى عليهم.

الوجه الثالث أن يقال معنى الحديث عند المسلمين أن من استلم الحجر الأسود وقبلـه فكأنـما صافحـه قبلـ يمينـه ، قال ابن قتيبة هذا تمثيل وتشبيـه ، وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمـه الله تعالى قوله «الحجر الأسود يمينـ الله في الأرض فـن صافـحـه وقبلـه فـكـأنـما صافـحـه قبلـ يمينـه» صـرـيـعـ فيـ أنـ الحـجـرـ الأـسـوـدـ لـيـسـ هـوـ صـفـةـ لـلـهـ وـلـاـ هـوـ نـفـسـ يـمـينـهـ لأنـهـ قـالـ «يمـينـ اللهـ فيـ الـأـرـضـ» وـقـالـ «فـنـ قـبـلـهـ وـصـافـحـهـ فـكـأنـماـ صـافـحـهـ قبلـ يـمـينـهـ» وـمـعـلـومـ أنـ المـشـبـهـ لـيـسـ هـوـ المـشـبـهـ بـهـ ،ـ فـيـ نـفـسـ الـحـدـيـثـ بـيـانـ أـنـ مـسـتـلـمـهـ لـيـسـ مـصـافـحـاـ لـلـهـ وـأـنـ لـيـسـ هـوـ نـفـسـ يـمـينـهـ.

وقـالـ شـيـخـ إـلـسـلـامـ أـيـضاـ فيـ الـكـلـامـ عـلـىـ قـوـلـهـ «الـحـجـرـ الأـسـوـدـ يـمـينـ اللهـ فيـ الـأـرـضـ» هـذـاـ الـلـفـظـ صـرـيـعـ فيـ أـنـ الـحـجـرـ الأـسـوـدـ لـيـسـ هـوـ مـنـ صـفـاتـ اللهـ إـذـ قـالـ «هـوـ يـمـينـ اللهـ فيـ الـأـرـضـ» فـتـقـيـيـدـهـ بـالـأـرـضـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ لـيـسـ هـوـ يـدـهـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ فـلـاـ يـكـونـ الـيـدـ الـحـقـيقـيـةـ ،ـ وـقـوـلـهـ «فـنـ صـافـحـهـ وـقـبـلـهـ فـكـأنـماـ صـافـحـهـ قبلـ يـمـينـهـ» صـرـيـعـ فيـ أـنـ مـصـافـحـهـ وـمـقـبـلـهـ لـيـسـ مـصـافـحـاـ لـلـهـ وـلـاـ مـقـبـلـاـ يـمـينـهـ لأنـ المـشـبـهـ لـيـسـ هـوـ المـشـبـهـ بـهـ ،ـ وـقـدـ أـتـىـ بـقـوـلـهـ «فـكـأنـماـ» وـهـيـ صـرـيـحـةـ فـيـ التـشـبـيـهـ ،ـ وـإـذـ كـانـ الـلـفـظـ صـرـيـحـاـ فـيـ أـنـ جـعـلـ بـنـزـلـةـ الـيـمـينـ لـأـنـ نـفـسـ الـيـمـينـ كـانـ مـنـ اـعـتـقـدـ أـنـ ظـاهـرـهـ أـنـ حـقـيـقـةـ الـيـمـينـ قـائـلاـ لـلـكـذـبـ الـمـبـيـنـ اـنـتـهـيـ.

الوجه الرابع أن يقال قد زعم المؤلف أن تقبيل أيدي الشـيـوخـ مثلـ تقبيلـ الـحـجـرـ الأـسـوـدـ الـذـيـ هوـ يـمـينـ اللهـ فيـ الـأـرـضـ ،ـ وـهـذـاـ خـطـأـ كـبـيرـ فإنـ تـقـبـيلـ الـحـجـرـ الأـسـوـدـ سـنـةـ سـنـهـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـرـغـبـ فـيـهـ بـقـوـلـهـ وـفـعـلـهـ وـقـدـ قـالـ اللهـ تعـالـيـ (لـقـدـ كـانـ لـكـمـ فـيـ رـسـوـلـ اللهـ أـسـوـةـ حـسـنـةـ لـمـ كـانـ يـرـجـوـ اللهـ وـالـيـوـمـ الـآـخـرـ) وـقـالـ تعـالـيـ (فـأـمـنـواـ بـالـلـهـ وـرـسـوـلـهـ الـنـبـيـ الـأـمـيـ الـذـيـ يـؤـمـنـ بـالـلـهـ وـكـلـمـاتـهـ وـاتـبـاعـهـ لـعـلـكـمـ تـهـتـدـونـ).ـ وـفـيـ الصـحـيـحـيـنـ وـغـيـرـهـماـ أـنـ عـمـرـ بـنـ الـخطـابـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ قـبـلـ الـحـجـرـ الأـسـوـدـ وـقـالـ «إـنـيـ لـأـعـلـمـ أـنـكـ حـجـرـ لـأـتـفـعـ وـلـاـ تـفـرـ وـلـوـلـاـ أـنـ رـأـيـتـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ



عليه وسلم يقبلك ما قبلتك»).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في قول عمر هذا التسلیم للشارع في أمور الدين وحسن الإتباع فيما لم يكشف عن معانينا وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه انتهى.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن مسح الركن اليماني والركن الأسود يحط الخطايا حطا» رواه الإمام أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ورواه أبو داود الطيالسي وابن خزيمة في صحيحه ولفظهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إن مسحها يحط الخطايا حطا» ورواه النسائي ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إن مسحها يحطان الخطيئة» ورواه الترمذى والحاكم ولفظهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إن مسحها كفارة للخطايا» قال الترمذى هذا حديث حسن وصححه الحاكم وافقه الذهبي على تصحيحه.

وأما تقبيل أيدي الشيوخ في جوازة خلاف بين العلماء ، قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن يتمية رحمه الله تعالى تقبيل اليد لم يكونوا يعتادونه إلا قليلاً ورخص فيه أكثر العلماء كأحمد وغيره ، وقال سليمان بن حرب هي السجدة الصغرى. وأما ابتداء الإنسان بمديده للناس ليقبلوها وقصده لذلك فهذا منهي عنه بلا نزاع كائناً من كان بخلاف ما إذا كان المقبول هو المبتدى بذلك انتهى. ونقله عنه ابن مفلح في «الأداب الشرعية» قال وقال ابن عبد البر كان يقال تقبيل اليد إحدى السجدتين ، وتناول أبو عبيدة رضي الله عنه يد عمر رضي الله عنه ليقبلها فقبضها فتناول رجله فقال مارضيت منك بتلك فكيف بهذه ، وقبض هشام بن عبد الملك يده من رجل أراد أن يقبلها وقال له فإنه لم يفعل هذا من العرب إلا هلوس ومن العجم إلا خصوص انتهى.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٥) و (٦٦) مانصه
خرافة تحديد الخلفاء والأمراء عدداً ونسبة ذلك إلى النبي زوراً ، روى الشیخان واللطف للبخاري عن جابر بن سمرة ، يكون اثنا عشر أميراً

كلهم من قريش، ورواية مسلم، لايزال أمر الناس ماضيا ماؤلهم اثنا عشر رجلا كلهم من قريش ، ووقع عند أبي داود بلفظ لايزال هذا الدين عزيزا إلى اثنى عشر خليفة. وملاحظ أن أكثر أحاديث الم Heidi جاءت عن جابر بن سمرة. وعند أحد لايزال هذا الأمر صالحا . وواقع عند أبي داود وأخرجه البزار من حديث ابن مسعود أنه سئل من يملك هذه الأمة من خليفة قال سألكم عنها رسول الله فقال اثنا عشر كعده نقباء بني إسرائيل. وعن كعب الأحبار في كل واحدٍ من ثعلبه يكون اثنا عشر مهديا ثم ينزل روح الله فيقتل الدجال ، وحتى نعلم أن هذه الأحاديث حبك للكلام وصناعة محددة لوضع الأمورين ، فاسمع لهذا الحديث. أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود (وابن مسعود مظلوم ضروري) رفعه تدور رحى الإسلام ٣٥ سنة أو ست وثلاثون أو سبع وثلاثون فإن هلكوا فسبيل من هلك وان يقم لهم دينهم يقم لهم سبعون عاما، وزاد الطبراني والخطابي أن الدجال تله أمه (بقوص) أرض مصر وبين مولده ومحرجه ثلاثون عاماً ، وفي رواية مسلم أنه يخرج من أصبهان ، وفي الحديث الجناسة عند مسلم أنه محبوس بدير أو قصر في جزيرة في الشام أو بحر اليدين ، وروى الحاكم وأحد أنه يخرج بين الشام والعراق.

والجواب أن يقال هنا الكلام نقله المؤلف من كتاب أبي رية وقد وقع فيه تغيير وزيادة في بعض الكلمات ، فمن ذلك قوله «وواقع عند أبي داود» وصوابه «ووقع عند أبي داود» ومنها قوله «رفعه» وصوابه «رفعه» ومنها قوله «أو ست وثلاثون أو سبع وثلاثون» وصوابه «أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين» ومنها قوله «سبعين عاما» وصوابه «سبعين عاما».

فأما قوله خرافة تحديد الخلافاء والأمراء عدداً ونسبة من قريش ونسبة ذلك إلى النبي زوراً.

فجوابه أن يقال إن المحرف والقائل بالزور في الحقيقة هو المؤلف الذي يهرب بها لا يعرف ويخبط خطط عشوائية في معارضه للأحاديث الصحيحة وردتها والاستهزاء بها ووصفها بالأوصاف السيئة.

وأما حديث جابر بن سمرة رضي الله عنها في ذكر الأمراء الإثني عشر من قريش فهو حديث متفق على صحته ولا يرد إلا مكابر معاند وقد اختلف العلماء في معناه وذكروا في ذلك وجوهاً أرجحها ما وافق رواية أبي داود لفظه «لايزال هذا



الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة» فسمعت كلاما من النبي صلى الله عليه وسلم لم أفهمه فقلت لأبي ما يقول قال «كلهم من قريش» وزاد في رواية فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا ثم يكون ماذا قال «ثم يكون المهرج».

وأما قوله وملحوظ أن أكثر أحاديث المهدى جاءت عن جابر بن سمرة.

فجوابه أن يقال ليس في أحاديث المهدى شيء عن جابر بن سمرة رضي الله عنها. ومازعمه المؤلف هنا فهو من تخرصاته وظنونه الكاذبة، وال الصحيح من أحاديث المهدى مروي عن علي وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأم سلمة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقد ذكرتها في أول الجزء الثاني من «إتحاف الجماعة» فلتراجع هناك.

وأما مانقله عن كعب الأحبار أنه قال يكون اثنا عشر مهديا إلى آخره.

فجوابه أن يقال هذا غير ثابت عن كعب قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري أنه واه جداً.

وأما قوله وعن كعب الأحبار في كل واد من ثعلبة

فجوابه أن يقال يظهر من إيراد المؤلف لقوله في كل واد من ثعلبة أنه كان يرى أن هذه الجملة من كلام كعب الأحبار ، ولا يستبعد ذلك منه لشدة غباوته وجهله ، وهذه الجملة قد أوردها أبو رية مثلا في معرض الرواية عن كعب الأحبار فقال وعن كعب الأحبار «ولابد من كعب الأحبار وفي كل واد أثر من ثعلبة» يكون اثنا عشر مهديا ثم ينزل روح الله فيقتل الدجال. ومراد أبي رية بقوله وفي كل واد أثر من ثعلبة أن كعب الأحبار هو المتهم بوضع مانقل عنه في خروج المهديين الأثنى عشر ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام بعد ذلك وقتله الدجال ، ولا يخفى مافي كلام أبي رية من التحامل على كعب الأحبار ورميه بما هو بريء منه.

وقد تقدم قول أبي الدرداء رضي الله عنه ان عند ابن الحميري لعلها كثيراً ، وقول معاوية رضي الله عنه ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء إن كان عنده لعلم كالثمار — وفي رواية كالبخار — وإن كنا فيه لغطتين ، وتقدم أيضاً قول النووي انهم اتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه ، وتقدم أيضاً قول الحافظ ابن حجر انه ثقة ، وفي هذا

أبلغ رد على المؤلف وأبي رية وغيرهما من دجاجلة العصريين الذين قد جعلوا كعب الأحبار و وهب بن منبه غرضاً لسهامهم الخبيثة وسلموا لرد الأحاديث الصحيحة واطراحها.

وأما قوله وحتى نعلم أن هذه الأحاديث حبك للكلام وصناعة محددة لوضع الأمويين.

فجوابه أن يقال من أكبر الخطأ وأسفه السفة معارضه المؤلف للأحاديث الشابته عن النبي صلى الله عليه وسلم وزعمه أنها من حبك الكلام والصناعة المحددة لوضع الأمويين ، وهذا الكلام من المؤلف يدل على شدة عداوته للسنة وأهلها.

وأما قوله أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود (وابن مسعود مظلوم ضروري) رفعه ، تدور رحى الإسلام ٣٥ سنة أو ست وثلاثون أو سبع وثلاثون فإن هلكوا فسبيل من هلك وإن يقم لهم دينهم يقم لهم سبعون عاما.

فجوابه من وجهين أحدهما أن يقال إن حديث ابن مسعود رضي الله عنه صحيح رواه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي وأبو داود السجستاني وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين فان يهلكوا فسبيل من هلك وإن يقم لهم دينهم يقم لهم سبعين عاما» قال قلت أما مضى أم ما بقي قال «ما بقي» قال الحاكم صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي في تلخيصه.

قال الخطابي دوران الرحى كتامة عن الحرب والقتال شبهها بالرحى الدوارة التي تطحن الحب لما يكون فيها من تلف الأرواح وهلاك الأنفس ، وقال ابن الأثير إن كان أراد سنة خمس وثلاثين من الهجرة ففيها خرج أهل مصر وحصروا عثمان رضي الله عنه وجرى فيها ماجرى وإن كانت ستا وثلاثين ففيها كانت وقعة الجمل وإن كانت سبعا وثلاثين ففيها كانت وقعة صفين انتهى.

وقوله «إن يقم لهم دينهم» قال الخطابي يريد بالدين هنا الملك ، قال ويشبه أن يكون أريد بهذا ملك بني أمية وانتقاله عنهم إلى بني العباس وكان ما بين أن استقر الأمر لبني أمية إلى أن ظهرت الدعوة بخراسان وضعف أمر بني أمية ودخل الوهن فيهن نحواً من سبعين سنة انتهى.



وذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» عن البهقي أنه قال بلغني أن في هذا إشارة إلى الفتنة التي كان منها قتل عثمان رضي الله عنه سنة خمس وثلاثين ، ثم إلى الفتن التي كانت في أيام علي . وأراد بالسبعين ملك بني أمية فإنه بي بين ما استقر لهم الملك إلى أن ظهرت الدعوة بخراسان وضعف أمر بني أمية ودخل الوهن فيه نحو من سبعين سنة انتهى.

الوجه الثاني أن يقال إن الظالم في الحقيقة هو المؤلف الذي قد تهجم على الأحاديث الصحيحة بجهله وقلة عقله فإنه قد ظلم ابن مسعود رضي الله عنه بتكذيبه لحديثه الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وظلم جميع رواة الحديث والمخرجين له من الأئمة الذين تقدم ذكرهم حيث زعم أنهم قد ظلموا ابن مسعود رضي الله عنه وذلك كذب وافتراء عليهم.

وأما قوله وزاد الطبراني والخطابي أن الدجال تلده أمه (بقوص) أرض مصر وبين مولده ومحرجه ثلاثون عاماً.

فجوابه أن يقال هذا الكلام قد نقله المؤلف من كتاب أبي رية ولم يحسن النقل ولا الاختصار . وذلك أن أبو رية ذكر في صفحة ٢٣٥ من الطبعة الثالثة لكتابه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً «تدور رحى الإسلامخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين فإن هلكوا فسيبل من هلك وإن يقم لهم دينهم يقم لهم سبعين عاماً» ثم قال أبو رية زاد الطبراني والخطابي فقالوا سوى ماضى قال «نعم»، ثم ذكر أبو رية في صفحة ٢٣٨ ماجاء في الدجال وقال فيه وأخرج نعيم بن حماد من طريق كعب «أن الدجال تلده أمه بقوص من أرض مصر وبين مولده ومحرجه ثلاثون سنة» وقد جاء المؤلف المحرف فلفق بين حديث ابن مسعود الذي تقدم ذكره وبين مارواه نعيم بن حماد في الدجال وجعلهما حديثاً واحداً وفي هذا التلتفيق أوضح دليل على غباؤه المؤلف وكثافة جهله.

وأما قوله وفي رواية لمسلم أنه يخرج من أصحابه فجوابه أن يقال ليست هذه الرواية عند مسلم وإنما رواها الطبراني بإسناد ضعيف من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، ورواه الإمام أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وفي إسناده مقال ، ورواه الإمام أحمد أيضاً وابن حبان في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها

ورواه الطبراني أيضاً من حديث عمران بن حصين رضي الله عنها وإنسانده ضعيف ،
ورواه الحاكم من حديث حذيفة رضي الله عنه وإنسانده ضعيف

وأما قوله وفي حديث الجساسة عند مسلم أنه محبوس بدير أو قصر في جزيرة
في الشام أو بحر اليمن.

فجوابه أن يقال قد جاء في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها عند
مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مخبراً عن الدجال «ألا إنه في بحر الشام
أو بحر اليمن ، لابل من قبل المشرق ما هو من قبل المشرق ما هو»
وأ OEM بيده إلى المشرق ، وقد اختصر المؤلف ماجاء في هذه الرواية اختصاراً أخل
بالرواية وذهب بالفائدة

وأما قوله وفي حديث النواس بن سمعان عند مسلم أنه يخرج بين الشام
والعراق.

فجوابه أن يقال ليس المراد بما جاء في حديث النواس بن سمعان رضي الله
عنه أن أول خروج الدجال يكون فيما بين الشام وال العراق وإنما المراد به تعين الطريق
التي يخرج منها الدجال إلى أرض العرب وقد أوضح النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
بقوله «إنه خارج خلة بين الشام وال伊拉克 فعاش يميناً وعاش شمالاً يعبد الله فاثبتو»
وفي حديث جبير بن نفير عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الدجال
«ألا وإنني رأيته يخرج من خلة بين الشام وال伊拉克 فعاش يميناً وشمالاً يعبد الله
فاثبتو» ثلثاً رواه الطبراني والحاكم في مستدركه وصححه ووافقه الذهبي على
تصحيحه.

ويظهر من إيراد المؤلف للروايات التي جاءت في الدجال أنه قد ظن بها
التعارض في الموضع الذي يخرج منه الدجال ، ولا تعارض بينها ، فأماماً مارواه نعيم بن
حداد من طريق كعب أن الدجال تلده أمه بقوص من أرض مصر فهذا لا أصل له
ولا تعارض به الأحاديث المروفة ، وأماماً باقي الروايات فهي متفقة في حديث فاطمة
بنت قيس رضي الله عنها النص على أنه من قبل المشرق ، وفي الحديث الذي رواه
الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه والحاكم عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً
«إن الدجال يخرج من أرض بالشرق يقال لها خراسان» وفي الحديث الذي رواه
الإمام أحمد وأبو يعلى عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً «ينخرج الدجال من



يهودية أصبهان» وأصبهان مدينة بالشرق، وأما ماجاء في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه فالمراد بذلك تعين طريق الدجال التي يخرج منها إلى أرض العرب والله أعلم.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٦٦) مانصه أحاديث أشراط الساعة وكلام الأستاذ رشيد رضاعنها ، في صفحة ٢٤١ ، ٢٤٣ من كتاب أصوات على السنة الحمدية ، وكلام من أهم ما يثبت براءة النبي من تلك الأحاديث.

والجواب أن أقول هذا كلام المؤلف في هذا الموضوع ، وأما إمامه في الضلال وقائمه إلى مهاوي الهملاك وهو أبو رية فقد قال في كتابه الذي هو ظلمات بعضها فوق بعض ماملحصه

«كلمة جامعة في أحاديث أشراط الساعة وأمثالها» انتهى رشيد رضا في تفسيره بعد أن طعن في أحاديث أشراط الساعة وأماراتها مثل الفتنة والدجال والجسasse وظهور المهدى وغير ذلك إلى هذه النتائج — ثم ذكر من نتائجه أن النبي لم يكن يعلم الغيب وإنما أعلمه الله ببعض الغيوب بما أنزل عليه في كتابه، ومنها أن أكثر الأحاديث قد روی بالمعنى ، ومنها أن زنادقة اليهود والفرس وغيرهم من أهل الابداع والعصبيات قد وضعوا أحاديث كثيرة افتروها وزادوا في بعض الآثار المروية دسائس دسوها وراج كثیر منها باظهار رواتها للصلاح والتقوی ، ومنها أن بعض الصحابة والتابعین كانوا يرونون عن كل مسلم ، وما كل مؤمن صادق وقد كان في عهد النبي منافقون.

وأقول هذا حاصل النتائج من كلام رشيد رضا ، ثم قال رشيد بكل حديث مشكل المتن أو مضطرب الرواية أو مخالف لسنن الله تعالى في الخلق أو لاصول الدين أو نصوصه القطعية أو للحسبيات وأمثالها من القضايا اليقينية فهو مظنة لما ذكرنا في صدق روایة ما ذکر ولم یجد فيها إشكالاً فالاصل فيها الصدق ، ومن ارتاب في شيء منها أو أورد عليه بعض المزتابین أو المشككین إشكالاً في متونها فليحمله على ما ذكرنا من عدم الشقة بالرواية لاحتمال كونها من دسائس الإسرائييليات أو خطأ الرواية بالمعنى وإذا لم يكن شيء منها ثابتاً بالتواتر القطعي فلا يصح أن يجعل شبهة على صدق

الرسول صلى الله عليه وسلم المعلوم بالقطع ولا على غير ذلك من القطعيات.

والجواب عن هذا من وجوه أحدها أن يقال من أكبر الخطأ طعن رشيد رضا في أحاديث أشرط الساعة وأمارتها وغير ذلك من الأحاديث التي طعن فيها بغير حجة وهذا مما نقمه أهل العلم على رشيد رضا ، وقد رد عليه غير واحد من المعاصرين له ، ومنهم تلميذه الشيخ محمد عبد الرزاق حزة في ضمن رده على أبي رية فقد قال في صفحة ٢٣٦ وصفحة ٢٣٧ من كتابه المسمى «ظلمات أبي رية» مانصه.

«ونقل أبو رية (ص ٢١٥) تحت عنوان (كلمة جامعة في أحاديث أشرط الساعة وأمثالها) كلمة في نحو صفحتين عن السيد رشيد رضا من تفسيره ص ٥٠٤ – ٥٠٧ ج ٩ فيما جاء من الأحاديث في أشرط الساعة وخروج الدجال ونزول عيسى بن مررم وغيرها، شكك فيها بأن الرواة رووها بالمعنى – يعني ويجوز الخطأ عليهم فيما فهموه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الصحابة كان فيهم منافقون وفي الرواة وضاعون تظاهروا بالصلاح فلم يعرف ماوضعوه إلا بعد توبة بعضهم وأقراره بما وضع – إلى آخر ما هو دفع في صدر الأحاديث الصحيحة وعجزها وإضعاف الثقة بها والاحتجاج بآراءه.

«ونقول كلمة موجزة في سبب هذا التشكيك من السيد رشيد . تخرج على أستاذ الإمام الشيخ محمد عبده الذي تهر في فلسفة القرن الثامن عشر والتاسع عشر ورضعا جميعاً لبيان فلسفة جوستاف لو بون وكانت وتنشه وسبنس وغيثهم من أساطين الفلسفة المادية التي تقول بغيرية الأسباب والمبنيات وأن العالم يسير بنواميس لا يمكن أن تختلف أو أن ينفك مسبب عن سببه عقلا ، فلم تتسع الفلسفة المادية في تفكيرها للإيمان بالمعجزات والخوارق من انشقاق البحر لموسى والعصالة وآيات عيسى بن مررم ورفعه للسماء وزروله وخروجه الدجال والدابة وطلع الشمس من مغربها وانشقاق القمر وغيرها من الآيات.

«ولما تتسع فسلفتها – فلسفة القرن الثامن عشر والتاسع عشر – هذه الخوارق والآيات والمعجزات أخذنا في تأويلها في القرآن والشك في أحاديثها.

«ولو عاش الإمامان الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا إلى منتصف القرن العشرين وعلما فلسفته التي نفت الجبرية وأنها ذهبت إلى غير رجعة وأن العالم مسير بمحنة فاعل مختار لاجبرية حتمية كما أعلن ذلك مشرفة باشا في مقال له «تطور



العلم» ، والعالم الطبيعي الفلكي الإنكليزي جنز في كتابه «الكون الحق» أو المستور، ورئيس الأكاديمية الأمريكية في نيويورك صاحب كتاب «الإنسان لا يقوم وحده» الذي يرد على هكسلي خليفة دراون في كتابه «الإنسان يقوم وحده» وقد عرب كتاب «الإنسان لا يقوم وحده» باسم «العلم يدعو إلى الإيمان».

«أقول لو عاش الإمام إلى هذا التجديد في الفلسفة الغربية لكان لها رأي آخر في آيات الأنبياء وخوارقهم ومعجزاتهم ، ولكن لها إيمان وفرح بأحاديث أشراط الساعة والخوارق ولاستفادا منها علوماً نفيسة من الوحي الإلهي.

« ولو كان لأبي رية أن يعرف تطور العلم وانهدام مادية القرن الثامن عشر والتاسع عشر وحلول فلسفة القرن العشرين محلها لكان يستحب من نفسه أن يقلد نظرية خاطئة معاها الزمان وطمسها ويرد بها صحيح الأحاديث ويشكك فيها.

ثم قال محمد عبد الرزاق حزرة ، أنا تلميذ السيد رشيد رضا واستفدت منه ماأشكر الله عليه وأشكر أستاذني على ذلك وأترجم عليه لأجله ولكن ذلك لايعني أن أحالفه إلى مايظهر لي من الحق كما قال أحد الحكماء عن شيخه أنه يحبه والحق أحب إليه من شيخه انتهى.

وقال الشيخ محمد عبد الرزاق حزرة أيضاً في صفحة ٢٧١ ولقد ذكرنا فيما مضى أن الأستاذ الإمام قد رضع فلسفة القرن التاسع عشر والثامن عشر التي كانت شائعة في أوروبا في عصره ، وكان أساطينها أمثال كانت وجostenf لوبون وسبنسر وجوته وغيرهم فتعارضت عنده مع ماجاء على ألسنة الرسل من ذكر السحر والجبن والشياطين وخوارق المعجزات فأراد أن يجمع بين تلك الفلسفة المادية التي تحمل الكون آلة تسيرها سن لا تنخرم ولا تختلف ، وبين ما أثبتته الأديان من معجزات الأنبياء والرسل فذهب يؤوها حتى تنسجم مع مارض من فلسفة الماديين.

وذكر الشيخ محمد عبد الرزاق حزرة أيضاً في صفحة ٢٧٤ أن السيد رشيد حاول تأويل بعض الأحاديث وهي ما كانت تشكل عليه في الجمع بينها وبين تفكيره العصري الذي أخذه عن شيخه الأستاذ الإمام عن فلسفة القرن التاسع عشر وما قبله من الفلسفة المادية التي لا تجتمع مع ماجاءت به الديانات انتهى.

ومن رد على رشيد رضا أيضاً تلميذه الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الجزء

الثاني عشر من مسند الإمام أحمد فقد رد في صفحة ١٢٤ إلى أثناء صفحة ١٢٩ من هذا الجزء على الذين لعبوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه» الحديث رواه الإمام أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه والبيهقي ، وقال في أثناء رده عليهم مانصه.

«لم نر فيمن تقدمنا من أهل العلم من اجترأ على ادعاء أن في الصحيحين أحاديث موضوعة ، غاية ما تكلم فيه العلماء نقد أحاديث فيها بأعيانها لا بادعاء وضعها والعياذ بالله ولا بادعاء ضعفها ، إنما نقدوا عليها أحاديث ظنوا أنها لا تبلغ في الصحة النزورة العليا التي التزمها كل منها . وهذا مما أخطأ فيه كثير من الناس ومنهم أستاذنا السيد رشيد رضا على علمه بالسنة وفقهه ، ولم يستطع قط أن يقيم حجته على مايرى ، وأفلتت منه كلمات يسمو على علمه أن يقع فيها ، ولكنـه كان متاثراً أشد الأثر بجمال الدين محمد عبده وما لا يعرفان في الحديث شيئاً ، بل كان هو بعد ذلك أعلم منها وأعلى قدما وأثبت رأياً لولا الأثر الباقي في دخلة نفسه ، والله يغفر لنا وله أنتي المقصود من كلامه.

وقال الشيخ محمد يوسف الكافي التونسي في كتابه «المسائل الكافية» ، في بيان وجوب صدق خبر رب البرية» «المسألة التاسعة والثمانون» تقدم لنا أن الذين تخرجوا على الشيخ جمال الدين الأفغاني والذين تخرجوا عن تخرج عنه يفسرون القرآن برأيهم وينكرون بعض مثبت في الشرع ويعتمدون على أقوال الكفار ويهجرون قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم وقول الراسخين في العلم من المسلمين ، وعندهم كلام الله تعالى ككلام البشر يتصرفون فيه بغير علم فيحق عليهم الوعيد انتهى المقصود من كلامه.

ومما ذكرته عن هؤلاء العارفين حق المعرفة برشيد رضا يتبيـن لكـل عـاقـل أـنه لا يـنـبـيـيـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ كـلـامـهـ وـلـاـ الـالـتـفـاتـ إـلـىـ رـأـيـهـ وـتـفـكـيـرـهـ إـذـاـ كـانـ مـخـالـفاـ لـلـأـحـادـيـثـ الثـابـتـةـ.

الوجه الثاني أن يقال إن أقوال رشيد رضا ليست ميزاناً توزن به الأحاديث النبوية فيقبل منها ما وافق أقواله ويرد ما خالفها ، وإنما الميزان الأسانيد فاصح منها فهو مقبول ومالم يصح منها فهو مردود ، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إذا حدث الشقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت ولا يترك



لرسول صلى الله عليه وسلم حديث أبداً إلا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر يخالفه.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى كل ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناد جيد أقررنا به وإذا لم نقر بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ودفعناه وردناه ردنا على الله أمره قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتها).

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة جداً في الفتنة واللاحـم وخروج المهدـي وخروج الدجال وزنـول عيسى بن مريم عليهـ الصلاة والسلام وخروج يأجوج ومأجوج وخروج الدابة وظهور الدخـان وطلعـ الشـمس من مـغـرـها وقـوعـ الخـسوفـ الـثـلـاثـةـ فـيـ الـشـرـقـ وـالـمـغـرـبـ وـجـزـيـرـةـ الـعـربـ وـخـرـوجـ النـارـ الـتـيـ تـطـرـدـ النـاسـ إـلـىـ مـحـشـرـهـ إـلـىـ غـيرـ ذـلـكـ مـنـ أـشـرـاطـ السـاعـةـ وـأـمـارـاهـاـ،ـ وـكـلـ ماـثـبـتـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ مـنـ هـذـهـ الـأـمـورـ وـغـيرـهـاـ فـالـإـيمـانـ بـهـ وـاجـبـ وـذـلـكـ مـنـ تـحـقـيقـ الشـهـادـةـ بـالـرـسـالـةـ ،ـ وـلـاـ يـجـوزـ الـالـتـفـاتـ إـلـىـ مـكـابـرـاتـ بـعـضـ الـعـصـرـيـنـ فـيـ رـدـ الـأـحـادـيثـ الثـابـةـ وـتـشـكـيـكـهـمـ فـيـ خـالـفـ تـفـكـيرـاتـهـمـ الـخـاطـئـةـ وـثـقـافـهـمـ الـغـرـبـيـةـ.

قال الشيخ الموفق أبو محمد المقدسي في كتابه «لمعة الاعتقاد» ويجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح به النقل عنه فيما شهدناه أو غاب عنا نعلم أنه حق وصدق سواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه ولم نطلع على حقيقة معناه مثل حديث الإسراء والمعراج ، ومن ذلك أشرطة الساعة مثل خروج الدجال وزنـول عيسى بن مريم عليهـ السلامـ فـيـ قـتـلـهـ وـخـرـوجـ يـأـجـوجـ وـمـأـجـوجـ وـخـرـوجـ الدـابـةـ وـطـلـعـ الشـمـسـ مـنـ مـغـرـهاـ وأـشـبـاهـ ذـلـكـ مـاـ صـحـ بـهـ النـقـلـ اـنـتـهـىـ.

الوجه الثالث أن يقال قد ثبت في الصحيحين عن حذيفة رضي الله عنه قال «لقد خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ماترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره علمه من علمه وجهله من جهله إن كنت لأرى الشيء قد نسيت فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فرأه فعرفه» هذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم قال «قام فيينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً ماترك شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدث به حفظه ونسيه من نسيه قد علمه أصحابي هؤلاء وإنه ليكون منه الشيء قد نسيته فأراه فإذا ذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب

عنه ثم إذا رأه عرفه» وقد رواه الإمام أحمد وأبو داود بنحو روایة مسلم.

وروى الإمام أحمد ومسلم أيضاً عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال «أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة فما منه شيء إلا قد سألته إلا أني لم أسأله ما يخرج أهل المدينة من المدينة» وقد رواه أبو داود الطيالسي ولفظه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا بما هو كائن إلى يوم القيمة إلا أني لم أسأله ما يخرج أهل المدينة من المدينة».

وروى الإمام أحمد ومسلم أيضاً عن أبي زيد – وهو عمرو بن أخطب الأنصاري رضي الله عنه – قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر فنزل فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر ثم نزل فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس فأخبرنا بما كان وبما هو كائن فأعلمكنا أحفظنا.

وروى الإمام أحمد أيضاً وأبو داود الطيالسي والترمذى والحاكم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم صلاة العصر بنهاي ثم قام خطيباً فلم يدع شيئاً يكون إلى قيام الساعة إلا أخبر به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه ، قال الترمذى هذا حديث حسن. قال وفي الباب عن المغيرة بن شعبة وأبي زيد بن أخطب وحذيفة وأبي مريم ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم حدثهم بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.

وروى الإمام أحمد والطبراني عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً أخبرنا بما يكون في أمته إلى يوم القيمة وعاه من وعاه ونسيه من نسيه، قال الهيثمي رجال أحمد رجال الصحيح غير عمر بن إبراهيم بن محمد وقد وثقه ابن حبان.

وروى البخاري تعليقاً مجزوماً به ووصله الطبراني وأبو نعيم عن عمر رضي الله عنه قال قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم مقاماً أخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه.

وفي هذه الأحاديث دليل على أن الله تعالى قد أطلع نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم على كثير من الغيوب الماضية والآتية مما كان فيها مضى وما سيكون فيما بعد إلى



قيام الساعة وإلى أن يدخل أهل الجنة وأهل النار النار وما يكون بعد ذلك، وفيها أبلغ رد على قول رشيد رضا أن الله تعالى إنما أعلم نبيه ببعض الغيوب بما أنزل عليه في كتابه.

يوضح ذلك الوجه الرابع وهو ماجاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أوتيت مفاتيح كل شيء إلا الخمس (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وماتدرى نفس ماذا تكسب غداً وماتدرى نفس بأي أرض تموت إن الله علیم خبير)».

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عبد الله – وهو ابن مسعود رضي الله عنه – أنه قال «أوتنيكم صلى الله عليه وسلم مفاتيح كل شيء غير خمس (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وماتدرى نفس ماذا تكسب غداً وماتدرى نفس بأي أرض تموت إن الله علیم خبير)» قال ابن كثير إسناده حسن وقال الهيشمي رواه أحمد وأبو يعلى ورجاهما رجال الصحيح.

وفي هذين الحديثين دليل على أن الله تعالى قد أطلع نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم على كثير من المغيبات مما لم يذكر في القرآن ، وفيهما أبلغ رد على قول رشيد رضا أن الله تعالى إنما أعلم نبيه ببعض الغيوب بما أنزل عليه في كتابه.

الوجه الخامس أن يقال إن الرواية بالمعنى جائزة روي ذلك عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وقد تقدم تقرير ذلك في الكلام على حديث الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فليراجع هناك^(١)

الوجه السادس أن أقول قد ذكرت فيما تقدم^(٢) أن الله تعالى أقام للسنة جهابذة نقادة بينما أحوال الرواية وميزوا الثقات من المجريحين وبينوا أسماء الوضاعين وذكروا أحاديثهم الموضوعة ولم يتركوا شيئاً من الأحاديث التي وضعتها الزنادقة وأرادوا بها الدس على ضعفاء البصيرة إلا وقد نبهوا عليها ، وكذلك قد نبهوا على الأحاديث المنكرة والأحاديث الضعيفة ، وبسبب هذه العناية جاءت الأحاديث الصحيحة خالصة صافية من الشوائب.

(١) ص ١٢٣ - ١٢٥

(٢) ص ١٤٧

ومع هذا فقد أبي الجريئون من العصريين والمفتونون منهم بالتفكيرات الخاطئة والثقافة الغربية إلا أن يطعنوا فيها خالف تفكيرهم وثقافتهم المعرفة من الأحاديث الصحيحة ويشككوا فيها ولاسيما ماجاء في آيات الأنبياء ومعجزاتهم وماأيدهم الله به من خوارق العادات ، وكذلك ماجاء في أشرط الساعية وأماراتها ونحو ذلك مما لا تتحمله عقولهم الضعيفة وأفهامهم القاصرة، وليست جراءتهم على رد الأحاديث الصحيحة بالأمر الهين، وقد تقدم في الفصل الأول من هذا الكتاب قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى من رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفاهلكة، وتقدم فيه أيضاً وفي الفصل الخامس أقوال كثيرة لبعض العلماء في التشديد على من يرد الأحاديث الصحيحة أو يعارضها برأيه أو رأي غيره فليراجع جميع ما تقدم فإنه مهم جداً⁽¹⁾

الوجه السابع أن يقال إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أنبه الأمة وأشد هم عناية بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وما كانوا يررون عن الكاذبين ولا عن المتهين بالتفاق ، وإنما كانوا يررون عن إخوانهم الذين يتغرون بهم وثوقيهم بأنفسهم ، ومن ظن أنهم كانوا يررون عن الكاذبين أو عن المتهين بالتفاق فقد ظن بهم ظن السوء.

قال العلامة الحق عبد الرحمن بن يحيى الملمي في رده على أبي رية، لم يمت النبي صلى الله عليه وسلم إلا وقد عرف أصحابه المنافقين يقيناً أو ظنناً أو تهمة ، ولم يبق أحد من المنافقين غير متهم بالتفاق ، وما يدل على ذلك وعلى قتلهم وذلهم وانقضائهم ونفرة الناس عنهم أنه لم يحس لهم عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حراك ، ولما كانوا بهذه المثابة لم يكن لأحد منهم مجال في أن يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يعلم أن ذلك يعرضه لزيادة التهمة ويجري إليه مأيكراً، وقد سمي أهل السير والتاريخ جماعة من المنافقين لا يعرف عن أحد منهم أنه حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وجميع الذين حدثوا كانوا معروفين بين الصحابة بأنهم من خيارهم انتهى.

وأما قوله وما كل مؤمن صادق

(1) ص ٣ - ٥ وص ١٣ - ٢٢



فجوابه أن يقال أما الصحابة رضي الله عنهم فكلهم عدول باتفاق أهل العلم وكلهم معروفو بالصدق فيما يروونه عن النبي صل الله عليه وسلم وفيما يرويه بعضهم عن بعض عن النبي صل الله عليه وسلم وعن غيره ، ولا يعرف عن أحد منهم أنه تعمد الكذب على رسول الله صل الله عليه وسلم ، قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى في رده على الأختائي لا يعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله صل الله عليه وسلم وإن كان فيه ذنب لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه انتهى.

وأما التابعون ومن بعدهم فليسوا مثل الصحابة بل فيهم الثقات الأثبات وفيهم من ليس كذلك ، وقد اعنى علماء الجرح والتعديل ببيان أحوال الرواية والتمييز بين الثقات وغير الثقات ، وقد تقدم إيضاح ذلك في الوجه السادس.

وأما قوله فكل حديث مشكل المتن أو مضطرب الرواية أو مخالف لسن الله تعالى فيخلق أو لأصول الدين أو نصوصه القطعية أو للحسينيات وأمثالها من القضايا اليقينية فهو مظنة لما ذكرنا . فن صدق روایة ما ذكر ولم يجد فيها إشكالاً فالاصل فيها الصدق ، ومن ارتاب في شيء منها أو أورد عليه بعض المرتباين أو المتشككين إشكالاً في متونها فليحمله على ما ذكرنا من عدم الثقة بالرواية لاحتمال كونها من دسائس الإسرائييليات أو خطأ الرواية بالمعنى ، وإذا لم يكن شيء منها ثابتًا بالتواتر القطعي فلا يصح أن يجعل شبهة على صدق الرسول صل الله عليه وسلم المعلوم بالقطع ولا على غير ذلك من القطعيات.

فجوابه أن يقال إن كثيراً من المفتونين بالثقافة الغربية يستشكلون من الأحاديث الصحيحة مالا يتفق مع عقولهم وثقافتهم ، فيستشكلون أحاديث الصفات ويستشكلون ماجاء في القضاء والقدر ويستشكلون آيات الأنبياء ومعجزاتهم وما يحيرون الله على أيديهم من خوارق العادات ويستشكلون أحاديث الفتن وأشراط الساعة ، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يستشكلونها إذا كانت لا تتفق مع فلسفتهم وتفكيرهم وثقافتهم ، ولم يطرق في الطعن في الأحاديث الصحيحة والتشكيك فيها ، فتارة يزعمون أنها من دسائس الإسرائييلية أو من دسائس الفرس وأهل الابتداع والعصبيات ، وتارة يزعمون أنها من خطأ الرواية بالمعنى ، وتارة يزعمون أنها لم تثبت بالتواتر القطعي وتارة يزعمون أنها تخالف سن الله في الخلق ، وتارة برمي الصحابة بالتفهيل.

ولرشيد رضا وشيخه محمد عبده نصيب وافر من الطعن في الأحاديث الصحيحة التي تختلف تفكييرها وثقافتها وفلسفتها ، وأما المؤلف وإمامه أبو رية فقد ملأ كل منها جعبته من سهام الطعن في الأحاديث الصحيحة والتشكك فيها والطعن في بعض الصحابة وغيرهم من ثقات التابعين ومن بعدهم من أكابر العلماء ثم أفرغا ذلك في كتابيه المشومين عليهما وعلى من اغتر بكلامهما الباطل.

للمؤلف وأبي رية أشباء ونظارء كثيرون من المكابرین في رد الأحاديث الصحيحة والتشكك فيها وذلك موجود في كتب كثيرة من كتب العصرین ومقالاتهم الخاطئة وقد قال الله تعالى (أَفَنْ زَيْنَ لَهُ سَوْءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ يَضْلِلُ مَنْ يَشَاءُ وَهُدِيَ مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذَهَّبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ).

وقد قال العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في رده على آخر الجملة التي ساقها أبو رية من كلام رشيد رضا.

أما المضطرب حكمه معروف عند أهل العلم ، وأما المخالف لسن الله فمن سنن الله أن يخرق العادة إذا اقتضت حكمته ، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة لا تختص . وأما المخالف لأصول الدين فالمتشتون إذا سمعوا خبراً متنوع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه فإن حفظوه لم يحدثوا به فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القبح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته ، قال الإمام الشافعي في الرسالة ص ٣٩٩ «وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث الحديث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه» وقال الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٤٢٩ «باب وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث» قال المعلمي وفي الرواية جماعة يتسامون عند السماع عند التحدث لكن الأئمة بالمرصاد للرواية ، فلاتكاد تجد حديثاً بين البطلان إلا وجدت في سنته واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحوهم الأئمة ، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر ، ويقولون للخبر الذي متنوع صحته أو تبعد «منكر» أو «باطل» وتتجدد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء وكتب العلل والمواضيعات ، والمتشتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً ، فاما تصحيح الأحاديث فهم به أعني وأشد احتياطاً – إلى أن قال – وبالجملة لازم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخبر عن ربه وغبيه بباطل ، فإن روی عنه خبر تقوم الحجة على



بطلاته فالخلل من الرواية ، لكن الشأن كل الشأن في الحكم بالبطلان فقد كثر اختلاف الآراء والأهواء والنظريات وكثير غلطها ، ومن تدبرها وتدبر الرواية وأمعن فيها وهو من رزقه الله تعالى الإخلاص للحق والتثبت علم أن احتمال خطأ الرواية التي يشتبها الحقوقون من أمم الحديث أقل جداً من احتمال خطأ الرأي والنظر، فعلى المؤمن إذا أشكل عليه حديث قد صصحه الأئمة ولم تطافعه نفسه على حمل الخطأ على رأيه ونظره أن يعلم أنه إن لم يكن الخلل في رأيه ونظره وفهمه فهو في الرواية ، وليفرغ إلى من يشق بيده وعلمه وتقواه مع الابتهاج إلى الله عز وجل فإنه ولي التوفيق انتهى.

وهذا آخر الجزء الأول من الرد على عدو السنة صالح أبي بكر المصري،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه وقسّك بسننته.

وقد كان الفراغ من كتابة هذه النسخة في آخر شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠١هـ، على يد جامعها الفقير إلى الله تعالى حمود بن عبد الله بن حمود التويجري غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات.

(فهرس الجزء الأول من)

«الرد القوي على المجرم الأثيم»

الموضـوع	صـفـحة
التعرـيف بالكتـاب المردود علـيـه وبـعـدـلـفـه	٢ - ١
وجـبـ الـإـيمـانـ بـالـاحـادـيـثـ الثـابـتـهـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ	٢
منـ كـذـبـ بـالـاحـادـيـثـ الثـابـتـهـ فـهـوـ مـشـكـوكـ فـيـ اـسـلـامـهـ	٢
كلـامـ الشـافـعـيـ وـاحـمـدـ فـيـ قـبـولـ اـحـادـيـثـ الثـقـاتـ	٣ - ٢
تشـدـيدـ اـحـمـدـ وـغـيـرـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ فـيـ رـدـ اـحـادـيـثـ الثـابـتـةـ	٤ - ٣
وـتـصـرـيـحـ بـعـضـهـمـ بـتـكـفـيرـ مـنـ فـعـلـ ذـلـكـ	
اجـمـاعـ اـهـلـ الـحـدـيـثـ وـالـسـنـةـ عـلـىـ اـلـاقـرـارـ بـاـ رـوـاهـ الثـقـاتـ	٤
عـنـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ	
وجـبـ الـإـيمـانـ بـاـصـحـ بـهـ النـقـلـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ	٤ - ٤
الـأـخـذـ بـالـحـدـيـثـ الصـحـيـحـ فـرـضـ عـلـىـ الـأـمـةـ	٥
الـتـشـدـيدـ فـيـ تـكـذـيبـ الـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ	٥
الـتـشـدـيدـ فـيـ مـعـارـضـةـ السـنـةـ بـالـقـرـآنـ وـذـكـرـ الـأـحـادـيـثـ فـيـ ذـلـكـ	٥ - ٨
الـحـكـمـةـ هـيـ السـنـةـ	٩ - ٨
كـلامـ حـسـنـ لـابـنـ حـزـمـ وـفـيـ اـتـبـاعـ الـحـدـيـثـ الصـحـيـحـ فـرـضـ	٩
كـلامـ حـسـنـ لـلـآـجـرـيـ فـيـ ذـمـ مـنـ عـارـضـ السـنـةـ بـالـقـرـآنـ	١٠
كـلامـ حـسـنـ لـابـنـ الـقـيـمـ فـيـ الرـدـ عـلـىـ مـنـ عـارـضـ السـنـةـ بـالـقـرـآنـ	١١ - ١٣
تعـظـيمـ السـلـفـ لـلـسـنـةـ وـانـكـارـهـمـ عـلـىـ مـنـ يـتـهـاـونـ بـالـاحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ	١٣ - ٢٢
وـيـعـارـضـهـاـ بـالـرأـيـ	
الـأـخـذـ بـالـاحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ دـلـيلـ عـلـىـ قـوـةـ الـإـيمـانـ	٢٢ - ٢٣
مـنـ أـشـكـلـ عـلـيـهـ حـدـيـثـ صـحـيـحـ فـيـنـبـغـيـ أـنـ يـظـنـ بـهـ أـحـسـنـ الـفـنـ	٢٣
الـإـذـنـ فـيـ التـحـدـيـثـ عـنـ بـنـيـ إـسـرـائـيلـ	٢٤
كـانـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ يـحـدـثـ عـنـ بـنـيـ إـسـرـائـيلـ	٢٤
لـاـ تـصـدـقـواـ اـهـلـ الـكـتـابـ وـلـاـ تـكـذـبـوهـمـ	٢٥
قـوـلـ اـبـنـ كـثـيرـ فـيـ الـأـخـبـارـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ	٢٥



الموضوع	صفحة
من كذب بشيء من الأحاديث الصحيحة فهو من يشك في إسلامه	٢٥
التحذير من كل منافق علیم اللسان	٢٦
التحذير من زلة العالم	٢٧
كلام القاضي عياض فيما سب النبي صلی الله عليه وسلم	٢٧
أو أحق به نقاصا	
الاجماع على قتل من سب النبي صلی الله عليه وسلم وعلى تكفيره	٢٨
الاجماع على تكفير من استخف بالنبي صلی الله عليه وسلم	٢٨
أو استهزا به أو أحق به نقاصا	
جراءة المؤلف على الطعن في الصحابة	٢٩
التشديد في سب الصحابة وبغضهم وايدائهم	٣٢ - ٢٩
من أحب ابا هريرة فهو صاحب سنة	٣٢
من تناول أحداً من الصحابة فهو صاحب بدعة وضلالة	٣٢
وقد آذى النبي صلی الله عليه وسلم	
اتفاق العلماء على ان الصحيحين هما أصح الكتب بعد القرآن	٣٢ - ٣٣
وقد تلقتهما الامة بالقبول	
اجماع علماء المسلمين على صحة الصحيحين	٣٣
جراءة المؤلف على صحيح البخاري والرد عليه	٣٧ - ٣٤
كيد المؤلف للاسلام والمسلمين والرد عليه	٣٧
تخبيطه في تقسيم الأحاديث ورفضه لبعضها والرد عليه	٤٠ - ٣٨
تهجيمه على صحيح البخاري والرد عليه	٤٤ - ٤٠
إساءة المؤلف الى البخاري والرد عليه	٤٣ - ٤١
قصة البخاري مع اصحاب الحديث واقرارهم	٤٢ - ٤١
بحفظه واذعانهم بفضله	
تهجم المؤلف على المراجع الدينية وعلى القصاص والتشريع	٤٤ - ٤٥
والرد عليه	
الثناء على علماء الجرح والتعديل	٤٤

الموضوع	صفحة
زعم المؤلف ان الحديث ينazu القرآن ومحاولته ابعاد كتب الحديث والرد عليه	٤٧ — ٤٥
الحدث على التمسك بالسنة وذكر الأحاديث في ذلك	٤٦
الحدث على حفظ الاحاديث وتبلیغها وذكر الاحاديث في ذلك	٤٧
محاولة المؤلف تجربة الاحاديث الصحيحة والصاق العيوب بها والتشكيك فيها والرد عليه	٤٧ — ٤٩
زعمه ان معجزات النبي صلی الله عليه وسلم خيالية وان كراماته وكرامات الانبياء والأولياء مصطنعة وغمطه المؤمنين بالمعجزات والكرامات والرد عليه	٤٩ — ٥١
ذكر الاجماع على تكفير من عبث في جهة النبي صلی الله عليه وسلم بسخف من الكلام أو استخف به أو استهزأ به أو بشيء من أفعاله أو نسب اليه ما لا يليق بمنصبه.	٥٠ — ٥٠
ذكر ما يصير به المسلم كافرا	٥٠
الرد على تسميته علماء السلف وائمة الخلف بالدراويش	٥٠
الرد على تسميته كتب الحديث بالمدونات الصفراء	٥١
الرد على زعمه ان القرآن هو الدين بداية ونهاية وان بعض الاحاديث الصحيحة من وحي الخيال الخزافي	٥١ — ٥٤
معنى قوله (فردوه الى الله والرسول)	٥٢
قول النبي صلی الله عليه وسلم لعاذ «كيف تقضي اذا عرض لك قضاء» الحديث	٥٣ — ٥٣
كتاب عمر رضي الله عنه لشرح في القضاء	٥٥
تهجم المؤلف على الأسانيد الجيدة والاحاديث الصحيحة والرد عليه	٥٦ — ٥٦
ترغيبه الجهال في سلوك منهجه الباطل والرد عليه	٥٦
بيان ان العلم النافع هو الفقه في الدين	٥٧ — ٥٧
الفقه في الدين هو العلم بما جاء في الكتاب والسنة وما جاء عن الصحابة	٥٨



الموضوع	صفحة
ذكر حديث «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً» الخ	٥٧
ذكر حديث «من دعا الى هدى» الخ	٥٧
تلاءب الشيطان بالمؤلف	٥٧
تصريحه بأنه قد سلك في كتابه درب الذين يقولون بحرية الفكر والرد عليه	٦٤ — ٥٩
كلام حسن لابن القيم في التحذير من رد الحق ومن التهاون بالأمر	٦١
زعم المؤلف ان في صحيح البخاري احاديث تخالف القرآن والرد عليه	٦٢
قلبه للحقيقة في ذكر الدوافع لتأليف كتابه والرد عليه.	٦٤ — ٦٥
اعلانه للعناد والطعن في الاحاديث الصحيحة والرد عليه	٦٦ — ٦٨
ترائف المؤلف الى الله بالتعطيل والاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم والاعتراض عليه والاطراح لبعض الاحاديث	٦٨ — ٧٠
الثابتة عنه والطعن في بعض الصحابة والتابعين والرد عليه	٧٠ — ٧٢
تهور المؤلف في ذم الاحاديث الصحيحة والطعن فيها. والرد عليه	٧٢ — ٧٤
تبرئته للنبي صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الثابتة عنه والرد عليه	٧٤ — ٧٦
تبرئته للنبي صلى الله عليه وسلم من الخوارق وزعمه أنها خرافية وخيالية والرد عليه	٧٦ — ٧٧
نفيه الشفاعة لابي طالب في تخفيف العذاب عنه. والرد عليه	٧٦ — ٧٧
ذكر القاعدة الخبيثة التي يعتمد عليها المؤلف واشبهه من اهل الزيف والضلال	٧٧ — ٧٨
ذكر حديث حذيفة في الدعاء على ابواب جهنم وانه ينطبق على المؤلف واشبهه من العصريين	٧٨ — ٧٩
تشكيك المؤلف في تفضيل فاطمة وعائشة على النساء والرد عليه	٧٩ — ٨١
ذكر بعض خصائص عائشة وفضائلها	٨٠
زعمه ان في البخاري مفتريات اسرائيلية والرد عليه	٨١

صفحة الموضع

- | | |
|---------|---|
| ٨٣ — ٨٢ | زعمه ان الحديث الباطل قد تغلغل في كتب الحديث الصحيحة والرد عليه |
| ٨٤ — ٨٣ | زعمه ان في صحيح البخاري احاديث تخالف القرآن والرد عليه قبوله للسنة العملية دون غيرها من السنة وزعمه ان |
| ٩٠ — ٨٥ | في صحيح البخاري احاديث دخيلة تنازع القرآن وطعنه في المعجزات والكرامات والرد عليه. |
| ٨٦ — ٨٩ | إذن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة الحديث والجمع بين إدنه في الكتابة ونفيه عنها وكلام العلماء في ذلك |
| ٨٧ | أمر عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث ولم يخالفه أحد من العلماء الاجماع على جواز كتابة الحديث |
| ٨٧ — ٨٩ | الزهري أول من دون الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز الدليل على ان السنة محفوظة كالقرآن وكلام حسن لابن حزم في ذلك |
| ٩٠ — ٨٩ | تلعب الشيطان بالمؤلف والرد عليه |
| ٩١ — ٩٠ | زعمه وجود الدس في الحديث وتكتنيبه لما جاء في الحبة السوداء والرد عليه |
| ٩٢ — ٩١ | تعلقه باحاديث النهي عن كتابة الحديث والرد عليه |
| ٩٤ | الحث على تبليغ الحديث والدعاء بالرحمة والنصرة لمن بلغه كذب المؤلف على الأئمة الثلاثة والرد عليه |
| ٩٥ — ٩٧ | تعظيم أبي حنيفة ومالك والشافعي للاحاديث الصحيحة رد المؤلف لقول النبي صلى الله عليه وسلم «ألا اني اوتيت الكتاب ومثله معه» والرد عليه |
| ٩٧ — ٩٥ | زعمه ان عمر رضي الله عنه حبس بعض الصحابة على اكتار الحديث والرد عليه |
| ١٠٢—٩٨ | |
| ١١٠—١٠٢ | |



- ١٠٧-١١٠ رد ابن حزم وابن عبد البر لحديث قرظة بن كعب عن عمر رضي الله عنه انه أمر باقلال الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- وكلام ابن عبد البر في ذلك مهم جداً فليراجع .
- ١١٠-١١٤ زعم المؤلف ان الصحابة كانوا يتزكون التحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خوفاً من الزيادة والقصاص ، والرد عليه كلام لابي رية يتضمن الطعن في بعض الصحابة ، والرد عليه وعلى المؤلف
- ١١٤-١١٦ طعن المؤلف في رواية ابن عباس وزعمه ان الصحابة جميعاً ضحايا للدس الاسرائيلي ، والرد عليه
- ١١٦-١٢٠ تشكيكه في الاحاديث الصحيحة وانكاره وجوب التسليم لها والرد عليه
- ١٢٠-١٢٨ طعنه في حديث الواهبة نفسها وزعمه انه من الاحاديث المدسوسة ، والرد عليه
- ١٢٣-١٢٥ جواز الرواية بالمعنى ومن قال بذلك من السلف
- ١٢٥-١٢٦ جواز جعل القرآن صداقاً وجوازأخذ الاجرة على تعليمه والرقية به .
- ١٢٨-١٣٣ تشكيك المؤلف في حديث «لابيدين أحد العصر إلا فيبني قريطة» وتشكيكه في روایات المحدثين للحاديـث وعزوهـا الى كتب السنة ، وتشكيكه فيما يكتبه البخاري من حفظه والرد عليه في جميع ذلك .
- ١٣٣-١٣٦ تشكيكه في احاديث تأبير النخل ، والرد عليه
- ١٣٦ ★ كلام حسن للشيخ احمد محمد شاكر في الرد على ملحدـي مصر وصنائع أورـبة
- ١٣٦-١٥٢ تشكيك المؤلف في صحيفـة علي رضي الله عنهـ، والرد عليه

الموضوع صفحة

- | | |
|---|---------|
| اتفاق العلماء على ان الصحيحين هما أصح الكتب بعد القرآن
وقد تلقتهما الأمة بالقبول . | ١٣٩—١٣٨ |
| ذكر الروايات لصحيفة علي رضي الله عنه .
عنابة الصحابة بحفظ الاحاديث . | ١٤٢—١٤٠ |
| عنابة التابعين وتابعיהם بحفظ الاحاديث
بيان ان الله تعالى قد حفظ السنة كما حفظ القرآن | ١٤٤—١٤٣ |
| عنابة ائمة الجرح والتعديل ببيان احوال الرواية
اشتمال صحيفة علي رضي الله عنه على اكثـر من عشرين حـكما | ١٤٥—١٤٤ |
| صحـيفـةـ عـلـىـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ كـانـتـ عـلـىـ غـاـيـةـ مـنـ الـاـهـمـيـةـ
اعتمـادـ المؤـلـفـ وـابـيـ رـيـةـ فـيـ مـعـارـضـتـهـمـ لـلـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ | ١٤٦—١٤٥ |
| عـنـاـبـةـ اـئـمـةـ الـجـرـحـ وـالـعـدـدـلـ بـبـيـانـ اـحـوـالـ الرـوـاـةـ | ١٤٧ |
| اـشـتـهـارـ الـصـحـيـفـةـ عـلـىـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ عـلـىـ اـكـثـرـ مـنـ عـشـرـينـ حـكـماـ | ١٤٩—١٤٨ |
| صـحـيفـةـ عـلـىـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ كـانـتـ عـلـىـ غـاـيـةـ مـنـ الـاـهـمـيـةـ | ١٥١—١٥٠ |
| اـعـتـمـادـ المؤـلـفـ وـابـيـ رـيـةـ فـيـ مـعـارـضـتـهـمـ لـلـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ | ١٥٤—١٥٢ |
| عـلـىـ حـدـيـثـ مـوـضـوـعـ ،ـ وـالـردـ عـلـيـهـمـاـ | ١٥٦—١٥٤ |
| اـتـهـامـ الـمـؤـلـفـ لـلـرـوـاـةـ بـالـزـيـادـةـ وـالـنـقـصـ فـيـ الـأـحـادـيـثـ تـسـوـيـةـ | ١٥٥ |
| لـلـمـوـاـقـفـ مـنـ الـأـمـرـاءـ وـالـخـلـفـاءـ وـالـحـكـامـ وـالـرـدـ عـلـيـهـ | ١٥٦—١٥٦ |
| عـنـاـبـةـ اـئـمـةـ بـبـيـانـ اـحـوـالـ الرـوـاـةـ | ١٥٥ |
| ذـكـرـ الـأـحـادـيـثـ التـيـ فـيـهاـ «ـاـنـ هـذـهـ اـلـأـمـةـ لـاـتـجـمـعـ عـلـىـ ضـلـالـةـ» | ١٥٥ |
| رـمـيـ الـمـؤـلـفـ لـابـيـ هـرـيـرـةـ بـالـتـحـرـيفـ وـالـزـيـادـةـ فـيـ كـلـامـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ،ـ وـالـردـ عـلـيـهـ | ١٥٧—١٥٦ |
| ذـكـرـ الـأـحـادـيـثـ «ـاـنـ الشـؤـمـ فـيـ ثـلـاثـ» | ١٥٨—١٥٧ |
| مـعـنـيـ قـولـهـ «ـالـشـؤـمـ فـيـ ثـلـاثـ» | ١٥٩—١٥٩ |
| حـفـظـ اللـهـ لـاـحـادـيـثـ نـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ . | ١٦١—١٦٠ |
| هـوـسـ الـمـؤـلـفـ وـتـهـورـ نـحـوـ الـبـخـارـيـ وـصـحـيـحـهـ ،ـ وـالـردـ عـلـيـهـ | ١٦٧—١٦٠ |
| ثـنـاءـ اـلـأـمـةـ عـلـىـ الـبـخـارـيـ وـعـلـىـ كـتـابـهـ الصـحـيـحـ | ١٦٧—١٦٢ |
| مـنـامـاتـ حـسـنـةـ رـؤـيـتـ لـلـبـخـارـيـ | ١٦٣—١٦٢ |
| كـانـ الرـؤـسـاءـ مـنـ اـصـحـابـ الـحـدـيـثـ يـهـابـونـ الـبـخـارـيـ وـيـقـضـونـ | ١٦٤ |
| لـهـ عـلـىـ اـنـفـسـهـمـ فـيـ النـظـرـ وـالـعـرـفـةـ . | ١٦٤ |



الصفحة	الموضوع
١٦٥	ثناء النسائي على صحيح البخاري
١٦٦	استحسان احمد وابن معين وابن المديني لصحيح البخاري وشهادتهم له بالصحة إلا أربعة احاديث والقول فيها قول البخاري انها صحيحة رؤيا حسنة جداً في تعظيم صحيح البخاري
١٦٦-١٧١	زعم المؤلف ان النبي صلى الله عليه وسلم قد استغنى بالقرآن عن التحدث بغيره ، والرد عليه
١٦٩-١٧٠	ال الحديث على التمسك بالسنّة
١٧٠	دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن حفظ احاديثه وبلغها
١٧٢-١٧١	زعم المؤلف ان الاحاديث قد رویت بالمعنى والرد عليه عناية الصحابة بحفظ الاحاديث وضبط الفاظها
١٧٢-١٧١	زعم المؤلف ان علماء الحديث تساهلوا في الاسانيد والرد عليه
١٧٣-١٧٤	كلام العلماء في العمل بالحديث الضعيف
١٧٥-١٧٧	زعم المؤلف ان بعض الصحابة امتنعوا من التحدث . والرد عليه
*١٧٧	الإشارة الى اهل الشكوك واللبس والتشكيك في الاحاديث الصحيحة
١٧٧-١٧٨	ذكر الكذب الذي يعني الخطأ والغلط
١٧٨	توثيق عكرمة واحتجاج البخاري وغيره من العلماء به وتشديد ابن معين على من يتكلم فيه.
١٧٨-١٨٠	زعم المؤلف ثبوت مناقضة الصحابة بعضهم بعضا في الرواية والرد عليه
١٨٠-١٨١	تشكيك المؤلف وابي رية في كتب السنّة والرد عليهم
١٨١-١٨٤	تشكيكه في تبشير العشرة من الصحابة بالجنة والرد عليه
١٨٢-١٨٣	كذب المؤلف على عائشة رضي الله عنها والرد عليه.

صفحة	الموضوع
١٨٣	من أصول أهل السنة والجماعة الكف عما شجر بين الصحابة
١٨٤-١٨٥	رد دعوى المؤلف إمامية محمد عبده
١٨٦	رمي المؤلف علماء الحديث بالسلبية والرد عليه
١٨٧-١٨٩	طعن المستشرقين في الإسلام وتشكيكهم في السنة
	والرد عليهم وعلى المؤلف
١٨٩-١٩٠	حديث موضوع في ذم الشافعي
١٩٠-١٩١	حديث ضعيف أو موضوع في ذكر عالم قريش
١٩١-١٩٢	حديث صحيح في ذكر عالم المدينة والرد على المؤلف في
	زعمه انه موضوع
١٩٢-١٩٣	الرد على ماتوهمه المؤلف على العلماء في العمل بالحديث الضعيف
	وذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك
١٩٤-١٩٥	ذكر بعض الوضاعين
١٩٥-١٩٦	الرد على تلبيس المؤلف تبعا لأبي رية في خلط الأحاديث
	الصحيحة والضعيفة والموضوعة وجعلها من باب واحد
١٩٦-٢٠٠	كلام المؤلف تبعا لأبي رية في أحاديث فضائل الشام
	وزعم المؤلف انها قيلت ارضاء لبني امية ، والرد عليه
٢٠٠-٢٠١	ذكر الآيات في فضل الشام وانها أرض المحشر
٢٠١-٢٠٢	ذكر الأدلة من السنة على ان الشام أرض المحشر
٢٠٢-٢٠٣	بيان أن أحاديث الأبدال والاقطاب والاغوات
	والنقباء والنجباء والآوتاد كلها باطلة
٢٠٣-٢٠٤	الأحاديث في فضل الشام
٢٠٤-٢٠٥	كذب المؤلف وأبي رية على أبي هريرة والرد عليهمما
٢٠٥-٢٠٦	زعم المؤلف قاتله الله ان معاوية يضع الحديث والرد عليه
٢٠٦-٢٠٧	زعمه ان معاوية لم يكن كاتبا للوحى والرد عليه
٢٠٧-٢٠٨	الرد على اخطاء للمؤلف
٢٠٨-٢٠٩	الكلام في حديث موضوع ذكره المؤلف



الموضوع

صفحة

تفسير المؤلف لآية من القرآن بمجرد الرأي والرد عليه تحرير القول في القرآن بمجرد الرأي وذكر الأحاديث في ذلك من شدة جهل المؤلف أنه لا يعرف الفرق بين المرفع والمنسوب والرد على كلام ابن خلدون نقله المؤلف	٢١٧-٢١٦ ٢١٧-٢١٦ ٢١٨-٢١٧ ٢٢٣-٢١٨
ذكر الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك امته وما يقلب طائر جنابه إلا ذكر لهم منه علماء وانه خطبهم فأخبرهم بما كان ويعا هو كائن	٢٢٢-٢٢١
النهي عن سؤال أهل الكتاب عن شيء	٢٢٢
طعن المؤلف تبعاً لأبي رية في عبد الله بن سلام وكعب الاخبار و وهب بن منبه والرد عليهم	٢٣٤-٢٢٣
ذكر الأحاديث فيما قال في مؤمن ماليسي فيه ذكر الأحاديث في الشهادة لعبد الله بن سلام بالجنة وفيها	٢٢٤-٢٢٣ ٢٢٥-٢٢٤
وصية معاذ بالتماس العلم عنده مع ثلاثة من الصحابة الكلام في كعب الاخبار وبيان انه من أواعية العلم	٢٢٥
ذكر الاتفاق على توثيق كعب وكثرة علمه وثناء بعض الصحابة عليه معنى قول معاوية في كعب «إن كنا لنبلو عليه الكذب»	٢٢٦ ٢٢٧
توثيق ابن حجر لكتاب وذكر الدليل على انه كان عدلاً عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢٢٨-٢٢٧
كلام العلماء في وهب بن منبه وذكر الاتفاق على توثيقه تهجم المؤلف على الصحابة والرد عليه	٢٢٨
تكفير الروافض وكل من غاظه الصحابة رضي الله عنهم	٢٣١-٢٣٠
الرد على بحث المؤلف وأبي رية لعبد الله بن سلام وكعب الاخبار و وهب بن منبه ^{والمسئل رقين}	٢٣١
ذكر ما كان عليه الصحابة من النهاة والرد على من قال فيهم بخلاف الصواب	٢٣٤-٢٣٢

الموضوع

صفحة

- ٢٣٥—٢٣٤ رد الطعن في عبد الله بن سلام وكتب الاخبار و وهب بن منبه و ابن جرير تحامل أبي رية على ابن جرير والرد عليه وذكر كلام العلماء في ابن جرير التشديد في بعث المؤمن وذكر الأحاديث في ذلك تهجم المؤلف وأبي رية على عبد الله بن سلام وكتب الاخبار و وهب بن منبه والرد عليهم ذكر ما يكون في العراق من الفتنة رد الأثر الذي فيه ان في كل أرض نبياً كنبيناً وآدم كآدم الخ زعم المؤلف وأبي رية ان أبو هريرة وابن عباس كانوا من تلاميذ كعب الاخبار والرد عليهم كلام العلماء في أبي جعفر الرازى والربيع بن أنس كذب المؤلف تبعاً لأبي رية على الصحابة والرد عليهم الجواب عما روى عن عمر انه توعد أبو هريرة وكعباً بالتفوي الى بلادهما ان لم يتركا الحديث الرد على زعم المؤلف ان الحديث في تفضيل الشام من دسائس اليهود ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٤١ ٢٤٣ ٢٤٠ ٢٣٩ ٢٣٦ ٢٣٥ ٢٣٤
- ٢٥٣—٢٥٠ الرد على حديث وضعه أبو رية وتبعه المؤلف عليه والرد ايضاً على زعمهما ان ابن عمر كان تلميذاً لكتب الاخبار وقيعة المؤلف وأبي رية في أبي هريرة والرد عليهم تعجیل العقوبة لبعض المستهزئين بابي هريرة والطاععين فيه ذكر محمد رشید رضا ٢٥٦ جواب المعلم عن كلام رشید رضا في أبي هريرة ٥٨) حاسنات الارض في اذن عمر لأبي هريرة بالتحديث ٢٥٧ ٢٥٧ ٢٥٧ ٢٥٩ ٢٥٣—٢٥٠ شهادة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة بالحرص على الحديث والعلم رؤيا للإمام أحمد في ان كل ماروى أبو هريرة حق



صفحة	الموضوع
٢٦٠	أبو هريرة حافظ الأمة على الاطلاق وكلام الشافعي والبخاري وغيرهما في ذلك
٢٦٠	اجاع أهل الحديث على ان أبو هريرة اكثرا الصحابة حديثا
٢٦١	قول البخاري انه روى عن أبي هريرة اكثرا من ثماقنةة رجل
٢٦١	من صاحب وتابع
٢٦١	ذكر الخصال الجليلة التي وصف بها ابن كثير أبو هريرة رضي الله عنه
٢٦٢	ذكر سبب حفظ أبي هريرة رضي الله عنه
٢٦٢	تأمين النبي صلى الله عليه وسلم على دعاء أبي هريرة حين سأله علماء لا ينسى
٢٦٢	ذكر الوعائين اللذين حفظهما أبو هريرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٦٧—٢٦٢	شهادة بعض أكابر الصحابة لأبي هريرة بالحفظ وذكر الأحاديث في الرد على من أنكر اكتاره من الحديث
٢٦٨—٢٦٧	ما ذكره الحاكم في المستدرك من فضائل أبي هريرة وما ذكره عن ابن خزيمة في ذلك ورد ابن خزيمة على الذين يتكلمون في أبي هريرة وهو حسن جداً فليراجع.
٢٦٨	ذكر من روى من الصحابة عن أبي هريرة وهم كثيرون
٢٦٩	دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة وأمه
٢٦٩	قول البربهاري فيما يحب أبو هريرة ومن تناول أحداً من الصحابة . وكلام سفيان بن عيينة في ذلك
٢٧٠	ذكر المثل للمؤلف وأبي رية في نيلهما من أبي هريرة رضي الله عنه
٢٧١—٢٧٠	الرد على المؤلف وأبي رية في زعمهما ان عبد الله بن عمرو أحد الرواة عن كعب الاخبار
٢٧٢—٢٧١	الرد على زعمهما أن كثيراً من أئمة التابعين تجنبوا الأخذ عن عبد الله بن عمرو

صفحة

الموضوع

- ٢٧٣—٢٧٢ ذكر صحيفة عبد الله بن عمرو التي كان يسميها الصادقة والرد على من تكلم فيها
- ٢٧٤—٢٧٣ الرد على زعم المؤلف وأبي رية ان أبي هريرة لم يحفظ القرآن كان أبو هريرة من أئمة القراءات
- ٢٧٤ ذكر الخصال الأربع الحميدة في أبي هريرة
- ٢٩٢—٢٧٥ تهجم المؤلف وأبي رية على أبي هريرة والرد عليهما ذب شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي هريرة الصحابة كلهم عدول بالاتفاق
- ٢٧٧ مرسل الصحابي مقبول بالاتفاق ومحكوم بوصوله عند الجمهور صحة الاحتجاج بدراسيل الصحابة
- ٢٨٦—٢٧٩ إنكار عائشة على أبي هريرة كثرة الرواية وجواب أبي هريرة لها وكلام المعلم في ذلك.
- ٢٨٢—٢٨١ زعم المؤلف وأبي رية تقليداً للنظام ان عمر وعثمان وعليها اتهموا أبي هريرة ، والرد عليهما إستعمال عمر لأبي هريرة على البحرين
- ٢٨٣—٢٨٢ طعن مصطفى الرافعي في أبي هريرة والرد عليه الرد على زعم المؤلف وأبي رية ان جواب أبي هريرة لعائشة مخل بالأدب والوقار
- ٢٨٤—٢٨٣ طعن النظام في اكابر الصحابة ورد ابن قتيبة عليه الجواب عن حديث «من اصبح جنبا فلايصل»
- ٢٨٥—٢٨٤ كذب المؤلف وأبي رية على عائشة فيما يتعلق بحديث «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء» الخ والرد عليهما
- ٢٨٦—٢٨٥ الجواب عن قول الزبير ل أبي هريرة صدق كذب حديث «من غسل ميتا فليغسله ومن حمله فليتوضاً»
- ٢٨٩—٢٨٧ ٢٩١



الصفحة	الموضوع
٢٩١	ذكر وفاة أبي طالب وامر النبي صلى الله عليه وسلم عليها بدفنه والدعاء لعلى
٢٩٢	الاغتسال من اربع
٢٩٢	ذكر المذاهب في حكم الغسل من تغسيل الميت
٢٩٣—٢٩٥	طعن المؤلف وابي رية في ابي هريرة وانس بما هو مكذوب على ابي حنيفة وما هو معروف عن الروافض ، والرد عليهمما
٢٩٥	الرد على زعم المؤلف وابي رية ان انسا اخطلت في آخر عمره
٢٩٤—٢٩٧	تهجم المؤلف وابي رية على ابي هريرة وكعب الاخبار والرد على ذلك
٢٩٦	التشديد في تكفير المسلم وذكر الأحاديث في ذلك
٢٩٧—٢٩٨	الرد على زعم المؤلف ان أبا هريرة قد انخدع باليهود كلام المؤلف في حديث «ان الشمس والقمر ثوران في النار»
٣٠١—٣٠٢	وزعمه انه خرافة والرد عليه كلامه في حديث الديك الذي تحت العرش وزعمه انه خرافة والرد عليه
٣٠٣—٣٠٤	كلامه تبعاً لأبي رية في يأجوج ومأجوج والرد عليه كلامه في حديث أبي هريرة «ان الله خلق آدم على صورته»
٣٠٤—٣٠٥	والرد عليه ذكر الاحاديث التي فيها ان الله خلق آدم على صورة الرحمن»
٣٠٦—٣٠٧	وانه يحب الايمان بها وامرارها كما جاءت. وقد صححها احمد وابن راهوية وغيرهما من الائمة وقال احمد من قال
٣٠٧—٣٠٨	على صورة الرجل أو صورة آدم فهو جهمي
٣٠٨—٣٠٩	ذكر الأحاديث في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة وماروي في ذلك عن بعض الصحابة ، والرد على المؤلف
٣١٠—٣١٩	فيما توهمه على أبي هريرة رضي الله عنه ذكر المؤلف أحاديث وزعم انها اسرائيليات زيفت على ابي
٣١٩	هريرة ، والرد عليه

صفحة الموضع

- ٣١٢-٣١٠ حديث ان موسى لطم عين ملك الموت ثابت في الصحيحين
واما ينكره الملاحدة والمبتدعة
- ٣١٢ حديث «ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة ايام» ثابت
في الصحيحين وحديث «غلظ جلده مسيرة ثلاثة ايام»
ثابت في صحيح مسلم وذلك ما يجب اليمان به
- ٣١٣-٣١٢ الرد على من تكلم في احاديث «اذا وقع الذباب في شراب
أحدكم فليغمسه» الخ
- ٣١٣ رد الخطابي على من تكلم في حديث الذباب
كلام ابن القيم على حديث الذباب
- ٣١٧-٣١٣ رد الشيخ احمد محمد شاكر على الذين يتكلمون في حديث الذباب
انكار المؤلف لعظم خلق بعض الملائكة ، والرد عليه
- ٣١٨-٣١٧ انكاره لحديث «العجبوة من الجنة» والرد عليه
تخبيط للمؤلف وأبي رية في عدد روایات بعض الصحابة
- ٣١٩-٣١٨ والرد عليهمما
- ٣٢٤-٣١٩ سبب قلة الرواية عن أكابر اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
وكثرتها عن الاحداث منهم
- ٣٢٦-٣٢٥ تخبيط المؤلف في نسب سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل
رضي الله عنه والرد عليه
- ٣٢٦ حديث «ان ما ادرك الناس من كلام النبوة الأولى اذا
لم تستح فاصنع ما شئت»
- ٣٢٦ عدد الأحاديث التي رواها سعيد بن زيد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
- ٣٣٤-٣٢٦ كلام المؤلف في تحديد أجل الساعة والرد عليه
معنى قوله تعالى (أكاد أخفيفها)
- ٣٢٧ ذكر مفاتيح الغيب الخمس وما في معناها من الأحاديث



- كلام العلماء على حديث الاعراب الذين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الساعة ، وذكر الأحاديث في ذلك ذكر الأحاديث التي فيها «لاتأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسه اليوم» وكلام العلماء في ذلك.
- ذكر حديث «خير القرون قرنى» وما في معناه وحديث «ان الله يبعث هذه الأمة من يجدد لها دينها» وحديث «لن تعجز هذه الأمة من نصف يوم»
- نوع من هوس المؤلف وأبي رية والرد عليهم تكذيب المؤلف وأبي رية لحديث المنام الذي فيه «رأيت ربي في أحسن صورة» والرد عليهم استغراب المؤلف وأبي رية لحديث «ثور الجنة الذي ينحر لأهلها» والرد عليهم إنكار المؤلف لأحاديث الأسراء والرد عليه حديث الأسراء متواتر وقد أجمع عليه المسلمون زندقة المؤلف في إنكاره تردد النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء بين ربه وبين موسى في طلب تخفيف فريضة الصلاة والرد عليه الأسراء كان يقتظة وذكر كلام العلماء في ذلك ذكر الخلاف في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه ليلة الأسراء معنى قوله تعالى (لاتدركه الأ بصار)
- زعم المؤلف ان قوله «الحجر الأسود مين الله في الأرض» خرافة والرد عليه وذكر الأحاديث الواردة في الحجر الحجر الأسود من الجنة الجاحظ أحد المجان الضلال وذكر كلام العلماء فيه
- ٣٣٠—٣٢٩
٣٣٢—٣٣٠
٣٣٣—٣٣٢
٣٣٤—٣٣٣
٣٣٥—٣٣٤
٣٣٧—٣٣٦
٣٤١—٣٣٧
٣٣٨
٣٣٨
٣٤٠—٣٣٩
٣٤١
٣٤٦—٣٤١
٣٤٣
٣٤٤

الموضوع

صفحة

- ٣٤٥ معنى قوله «من قبل الحجر الأسود وصافحه فكانما صافح الله وقبل يمينه»
- ٣٤٥ الرد على زعم المؤلف أن تقبيل الحجر الأسود مثل تقبيل أيدي الشيوخ.
- ٣٤٦ الترغيب في مسح الحجر الأسود والركن اليماني
- ٣٤٦ الكلام في تقبيل اليد وماينهي عنه من ذلك
- ٣٤٦ زعم المؤلف ان حديث جابر بن سمرة في ذكر الخلفاء من قريش خرافه والرد عليه
- ٣٤٨ الرد على زعمه ان اكثراً أحاديث المهدى جاءت عن جابر بن سمرة
- ٣٤٨-٣٤٩ تهجمه تبعاً لابي رية على كعب الاخبار والرد عليهما
- ٣٤٩-٣٥٠ تهجمه على الحديث الذي فيه «تدور رحى الاسلام لخمس وثلاثين» الخ والرد عليه
- ٣٥٢-٣٥٣ تخييطه في أحاديث الدجال والرد عليه
- ٣٥٢-٣٥٢ اعتماد المؤلف وأبى رية على طعن رشيد رضا في أحاديث اشرط الساعة والرد على الجميع
- ٣٥٣ رد محمد عبد الرزاق حزه على رشيد رضا وكلامه فيه وفي محمد عبد
- ٣٥٤ رد الشيخ أحمد محمد شاكر على رشيد رضا
- ٣٥٤ كلام الكافي التونسي في الذين تخرجوا على جمال الدين الأفغاني
- ٣٥٥ والذين تخرجوا عن تخرج عنه
- ٣٥٥ قول الشافعي وأحد في إلسانيد الجيدة انه ثبت بها الحديث
- ٣٥٦ وجوب الأيمان بكل ما ثبت به النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
- ٣٥٦ ذكر الأحاديث في الأخبار بما كان وما يكون الى قيام الساعة
- ٣٥٧ نباهة الصحابة وعنياتهم باقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله



٣٦٠

الصحابة كلهم عدول ولا يعرف عن أحد منهم انه تعمد الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذكر الأحاديث التي يستشكلها المفتونون بالثقافة الغربية
وذكر طرقوهم في رد الأحاديث الصحيحة.

٣٦٢-٣٦١

كلام حسن للمعلمي يرد به على رشيد رضا وأبي رية
فيما يتعلق بالأحاديث وبالرواة

تم الفهرس والحمد لله رب العالمين

هذا الكتاب منشور في

